

مهرجان القراءة للجميع مكتبة الأسرة



موسوعة

وصف مصر

الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة

تأليف: علماء الحملة الفرنسية

ترجمة: زهير الشايب

زهرية الشايب



وصف مصر

الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة

اسم العمل الفني: صانع القفف

التقنية: رسم بالحبر الأسود

المقاس: ٥٠ × ٧٠ سم

كونتيه

· نيكولا چاك كونتيه، فنان ضمن البعثة المصاحبة للحملة الفرنسية، وفي اللوحة المنشورة على الغلاف يرى صانع القفف الخشنة؛ التي تصنع من سعف النخيل، والقفف الناعمة التي تصنع من السعف صفيح الحجم... ويستخدم جريد النخيل في صنع الجداول التي تخاط عند صناعة القفف. وهناك الخيط الغليظ المستخدم في حياكة الجداول، يمر في الطية التي تتركها كل وريقة على حافة الجديلة، ويصنع هذا الخيط من ألياف عنقود النخلة.. ويتم جدل سعف النخيل باللمس، أما الصانع فهم يخطون الجداول تبعاً للشكل المرغوب، وتستخدم القفف في العديد من الأغراض، ويقول دليل: إن المصريين يستعيضون بالقفف عن الأقمشة وأجولة التعبئة المخصصة لأغراض التجارة المختلفة.

محمود الهندي

وصف مصر

الحياة الاقتصادية في مصر

في القرن الثامن عشر

الجزء الأول

الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة

ترجمة
زهير الشايب

تأليف: ب. س. - چيرار

ترجمة: زهير الشايب



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

موسوعة وصف مصر

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

وصف مصر

الحياة الاقتصادية في مصر

في القرن الثامن عشر

الجزء الأول

الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة

تأليف: ب. س. جبرار

ترجمة: زهير الشايب

الغلاف

والإشراف الفني:

الفنان : محمود الهندي

الإخراج الفني والتنفيذ :

صبرى عبدالواحد

المشرف العام :

د. سمير سرحان

على سبيل التقديم :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كان رهيباً في المكتبة العربية وأن تزيد رقعة القراءة والقراء، بل حظيت بالثفاف وتلهم جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التلويز وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسانية المصرية والعربية على وجه الخصوص . ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالي فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالأً جماهيرياً رائعاً على الموسوعات التى أصدرتها . وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصدارات الإبداعية والفكرية والدينية وغيرها من السلاسل المعروفة وحتى إبداعات شباب الأقاليم وجدت لها مكاناً هذا العام فى «مكتبة الأسرة» .. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبه وراعيته السيدة العظيمة/ سوزان مبارك ..

د. سمير مرخان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

يعد هذا المجلد الرابع من الترجمة العربية الكاملة لكتاب وصف مصر الجزء الأول من موسوعة الأحوال الاقتصادية لمصر عند مجيء الحملة الفرنسية . ويعنى هذا القول من جانبنا أننا سنولى إصدار الدراسات التى تناولت ظروف مصر الاقتصادية فى كتاب وصف مصر ، بغض النظر عن أنها لم ترد مرتبة على هذا النحو فى وصف مصر .

ويتضمن هذا المجلد دراسة واحدة من وضع بيير سيمون جيرار ، مهندس الطرق والكبارى ، وعضو الأكاديمية الملكية للعلوم ، وعضو الجمع المصرى والفارسى الحائز على وسام الشرف من الطبقة الملكية . وقد ولد فى Caen عام ١٧٦٤ وتوفى عام ١٨٣٦ وترك مؤلفاً فى ثلاثة مجلدات عن نظم الري .

وتعد هذه الدراسة من ناحية المنهج واحدة من أكمل الدراسات التى جاءت بوصف مصر ، ففيها من الدقة والإحاطة والشمول ما يلمسه القارئ من مجرد تصفح الكتاب أو من مجرد إلقاء نظرة عابرة على فهرسه ، أما الجهد الذى بذله المؤلف والتفانى الذى أبداه فيه فإننا نمسك عن الحديث عنه خشية ألا نستطيع أن نوفيهِ فى ذلك حقّه ، فلقد بلغ من تفانيه وحرصه فى عمله أن كان زملائه من علماء الحملة يتندرون عليه ويصفونه بالفلاح .

وقد كنت أود أن ألتحق بهذه الدراسة دراسة أخرى للمؤلف عن المقاييس المصرية القديمة وهى التى كانت لا تزال تستعمل فى مصر حتى وقت مجيء الحملة الفرنسية لولا أننى خشيت أن أخرج عن حدود المنهج الذى أتبعه وهو تقديم دراسات الدولة الحديثة أو الحالة الحديثة لمصر بالشكل الذى بينته فى مقدمات المجلدات الثلاثة السابقة كما كنت أود أن أقدم دراسات قصيرة أخرى تناولت بعض الحرف والصناعات التى أشار إليها المؤلف فى الباب الثانى ولم يوفها حقها اكتفاء منه بما جاء

في هذه الدراسات التي وصفها غيره ، مثل دراسة بوديه عن دبغ الجلود ، ودراسة روزير وروبيه عن معامل التفرغ ودراسة ديكوتيل عن ملح النواذر لكن ذلك كان من شأنه أن يزيد من حجم هذا المجلد لحد قد لا يكون مناسباً .

ويبقى لكي تكتمل هذه الموسوعة عن الاقتصاد المصري عند مجيء الحملة الفرنسية أن نقدم دراسات لانتكريبه عن الريف المصري تحت حكم المماليك ، واستيف عن مالية مصر وصامويل برنار عن النقود والموازن العربية بالإضافة إلى الدراسات القصيرة التي أشرت إليها في الفقرة السابقة ، وستكون هذه الدراسات كلها هي موضوعات المجلدين الخامس والسادس بإذن الله .

ولا يبقى على في هذه العجالة إلا أن أكرر شكرى لكل من قدم لى عوناً أو تشجيعاً من أى نوع وهؤلاء كثيرون بحيث لا يتسع المقام لحصرهم على أن واجب الوفاء يحتم تخصيص الشكر لنفس الأسماء التي ذكرناها بالتفصيل في مقدمات المجلدات الثلاثة السابقة وبالذات الدكتور عبد العزيز الدسوقي رئيس تحرير مجلة الثقافة والأستاذ رينيه خورى .

والله أسأل أن يكون في هذا الجهد ما ينفع بلادى مصر وإخوتى المصريين وسيكون هذا لو تحقق هو أفضل ما أنتظر من جزاء .

زهير الشايب

القاهرة في نوفمبر ١٩٧٨

الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة

بعد احتلال الجيش الفرنسي لـ مختلف أقاليم مصر ، كلفت بالتوجه إلى أعالي النيل حتى الشلال الأول ، للتعرف على تأثير هذا النهر في خصوبة هذه البلاد ، وبأن أجمع المعلومات الضرورية لوضع خطة عامة لنظام الري بها .

رحلت من القاهرة في التاسع والعشرين من فنتوز من العام السابع (١٩ مارس ١٧٩٩) مع كثير من أعضاء لجنة الفنون ، واهتم كل منا أثناء الرحلة بالأبحاث التي تجره إليها ميوله الطبيعية ، ولما كانت البحوث التي أخذتها على عاتقي ، تتصل بشكل خاص بتطوير وإصلاح أحوال هذه البلاد ، فقد كان من الضروري قبل كل شيء أن أحصل على المعرفة الضرورية عن أحوالها الحالية ، وعن الإمكانيات التي تهيئها لها الزراعة والتجارة والصناعة . وهكذا كان مجال المعلومات التي على أن أجمعها بالغ التحديد ، وقد رصدتها بكثير من التفصيل ، للرجة يمكنني معها القول بأنني قد أكببت عليها بشكل تام .

بدأت منذ رحيلنا نفسه أدون في يوميات رحلتي المعلومات التي بدأت أجمعها ، وكنت أحصل على هذه المعلومات عن طريق مشايخ القرى الذين كنت أستدعيهم كما كنت أحصل عليها في بعض الأحيان من فلاحين بسطاء ممن كنت أصادفهم ، وحصلت عليها من جهة ثالثة ، وفي أغلب الأحيان عن طريق مسافرين من أبناء البلاد كنا نستضيفهم في قاربنا . وحيث لم يكن على المترجم الذي كان يصحبنا إلا أن يكرر بشكل دائم تقريباً نفس الأسئلة إلى كل من كنت أسألهم ، فإنه سرعان ما توصل إلى روح إجاباتهم ، وإذا حدث أن كان ثمة نوع من الاختلافات في هذه الأجوبة فإنني واثق أنها قد نقلت إلى بأمانة تامة .

كان الجزء الأعلى من الصعيد لم يتم احتلاله نهائياً على يد قوات الجنرال ديزيه Desaix عندما وصلنا إلى سيوط (أسويط) . وقد اضطررتنا هذه الظروف إلى البقاء في هذه المدينة من ٢٨ مارس حتى ١٨ مايو الذي يليه .

وكنت في أثناء هذه الفترة شاهداً على جزء من أعمال الحصاد ، وقد تابعتها باهتمام شديد ، ومنحتني هذه الأعمال الفرصة لكي أعرف من أفواه الفلاحين أنفسهم الأعمال الزراعية التي يقومون بها في فصول السنة الأخرى .

وبعد ذلك ، توجهنا براً ، وفي جولات صغيرة عمادية الشط الأيسر للنيل ، من سيوط إلى قنا التي وصلنا إليها في ٢٥ من مايو ، وقد وجدنا هناك الجنرال بليار Belliard الذى كان يتولى القيادة في هذا الإقليم ، وكان قد انتهى لثوه من إعداد حملة برياسته كان الهدف منها الاستيلاء على ميناء القصير ، وغداة وصولنا كانت الحملة مستعدة وكانت هذه فرصة كبيرة قد واثقنا لكى نتعرف على أعماق الصحراء التي تفصل وادى النيل عن البحر الأحمر ، ولكى أحصل على المعلومات التي كنت أحتاج إليها عن التجارة التي تتم بين مصر والجزيرة العربية عن هذا الطريق . رحلت إذن إلى القصير مع هذه الحملة ، وقد اكتفت الحملة بوضع حامية فرنسية في هذا الميناء وعدنا من هناك في الرابع عشر من يونيو .

أقمنا في قنا حتى السادس والعشرين ، وهناك كما حدث في سيوط ، أتبع لي الوقت أن أطابق وأعدل ما سبق أن عرفته عن أعمال ومحاصيل الزراعة . وقد عرفت ما هو خاص بهذا الإقليم من أقاليم مصر وما هي أنواع الحرف المختلفة التي يعمل بها سكانها .

حاذينا الشط الأيمن للنيل كى نتوجه إلى إسنا حيث وصلناها في الثلاثين من يونيو ، وحصلت في هذه المدينة - فيما يختص بأجماعى - على نفس المعلومات التي حصلت عليها في سيوط وقنا . وبعد أن مكثنا هناك تسعة أيام رحلنا من هناك في التاسع من يولية لكى نبحر جنوباً حتى الشلال الأول . وفي الثاني عشر منه وجدنا أنفسنا في إسنا ، وقد امتدت إقامتنا في هذه المدينة حتى السادس والعشرين من نفس الشهر ، وفي الثلاثين منه كنا قد عدنا إليها مرة أخرى لنمضى فيها عشرة أيام ، بدأنا في نهايتها زيارتنا لسهل طيبة وصلنا إلى هناك في الحادى عشر من أغسطس ، وقد أقمنا في البداية على الشاطئ الأيسر للنيل ، في قرية الأقالبة التي تقع على مسافة قصيرة من معبد Mammonium ومن مدينة (كوم امبو) . وانتقلنا في ١٩ أغسطس إلى الشاطئ المقابل ومكثنا في الأقصر حتى ٢٩ وأخيراً اتجهنا جنوباً نحو إسنا حيث مكثنا ثلاث مرة حتى ١٤ سبتمبر . وهكذا قضينا ٢٥ يوماً في هذه المدينة على ثلاث مرات منفصلة .

لم أكن بحاجة للتوقف في قنا حيث كانت إقامتنا فيها قد امتدت لمدة تقرب من شهر عندما كنا ذاهبين إلى أعلى النيل ، لكنني كنت وقتها قد عبرت دون توقف ولاية جرجا إحدى أهم ولايات الصعيد ، ولما كنت أود أن أجمع من هناك بعض المعلومات فقد مكثت بها من ١٢ إلى ٢٠ سبتمبر ، وقضيت بعد ذلك ثلاثة أيام في أخميم على الشاطئ الأيمن للنيل ، وأخيراً أبحرنا شمالاً فوصلنا سيوط في ٣ فندمير من العام الرابع (٢٥ سبتمبر ١٧٩٩) .

كانت مياه الفيضان التي سبق أن غطت أرض الريف قد بدأت تنحسر . وكنت شاهداً على عملية البذار الذي كان موحى به قد بدأ . وكان الجنرال ديزيه قد اتخذ منذ بعض الوقت من سيوط مقراً لقيادته ، ومن هناك كان يراقب تحركات مراد بك ، ورحل من هناك في الأول من أكتوبر لكي يشرع في مطاردته وليتوغل في الصحراء فيما وراء الفيوم مغطياً الشاطئ الأيسر لبحر يوسف ، وقد صحبته في هذه الجولة ، ولكن بعد عشرة أيام تلقى الجنرال ديزيه نبأ رحيل القائد العام (بوناپرت) إلى فرنسا وتلقى في الوقت نفسه أمراً بالعودة إلى القاهرة ، لذلك استوجب الأمر أن أعدل هذه المرة عن زيارة ولاية الفيوم . اتجهنا نحو المنيا ومن هناك أبحرنا فوق النيل في ٤ أكتوبر ووصلت إلى القاهرة في السادس عشر منه بعد غيبة استمرت سبعة أشهر .

وقد غر الجنرال كليبر الذي أصبح على رأس الجيش نظام أعمال المجمع العلمي المصري ولجنة الفنون ، فكانوا لجناً عديدة وكلفها بجمع مختلف الوثائق التي رأى أنها أكثر فائدة . وقد أحقت أنا بلجنة الزراعة والتجارة . وقد أنفقت جزءاً من شهري نوفمبر وديسمبر سواء في توبيع المعلومات التي حصلت عليها من الصعيد أو في التزود بمعلومات جديدة للقيام بنصبي في عمل اللجان التي كنت عضواً فيها . وقد زرت خلال هذين الشهرين سهول هليوبوليس والأهرام وسقارة حيث أمضيت أياماً كثيرة . وفي أثناء هذه الفترة أقمت علاقات متينة مع أبرز تجار القاهرة من مسيحيين وأتراك ، وهي العلاقات التي جعلتني في وضع يسمح لي بالحصول على

معلومات حول التجارة المصرية الحالية وهى التى سأعرضها فيما بعد فى هذه الدراسة .

وقد انتهزت فى يوم ٢٤ ديسمبر ١٧٩٩ الفرصة التى لاحت لى للتعرف على الطريق المؤدى من القاهرة إلى السويس عبر وادى التيه . وقد وصلنا إلى هذا الميناء (السويس) فى الثامن والعشرين بعد مسيرة أربعة أيام . وقد أقمنا هناك حتى ٢٢ يناير ١٨٠٠ مما أتاح لى أن أضيف معلومات جديدة إلى تلك التى سبق لى أن حصلت عليها عن التجارة المصرية مع الجزيرة العربية . وعند عودتنا إلى القاهرة اتخذنا الطريق الأقصر وهو الذى يصل بين المقطم وبركة الحج . وعدنا فى ٢٤ يناير إلى القاهرة .

فى هذه الأثناء كانت مصر مهددة ، وسرعان ما غزت القوات التركية واستوجب الأمر إيقاع هزيمة ثانية بالأتراك وهو ما انتهت إليه معركة هليوبوليس ، وقمت من جهتى باستغلال هذه الفترة فى مراجعة المعلومات التى سبق أن حصلت عليها عن الزراعة فى ضواحي القاهرة .

ولم ترحل الحاميات الجديدة التى خصصت لصعيد مصر إلا فى ١٠ مايو ، وقد صحب الجنرال زايونشيك Zayonchek الذى أوكلت إليه قيادة أقاليم بنى سويف والفيوم . وقد مرنا مع قوات المشاة وحاذينا الشاطئ الأيسر للنيل ووصلنا إلى بنى سويف فى الثالث عشر .

وقد هيا لى الزحف لمسافات قصيرة (أى مع التوقف بين مسافة وأخرى) ومع جزء من القوات القوية لحد كاف - الوقت للحصول على معلومات جديدة عن زراعات البلاد التى كنا نعيها .

وبعد أن قضيت ثلاثة أيام بالقرب من الجنرال زايونشيك رحلت لزيارة إقليم الفيوم . وقد اجتزت الإقليم فى كل جهاته مع قائد الفرقة الذى كان يحصل الضرائب من هناك . وقد مكثت فى هذه المنطقة من ١٧ مايو حتى ٢٣

يوزية ، وفي هذا اليوم نفسه رحلت من بنى سويف في صباحة ستة من الانكشاية الذين صحبوني حتى القاهرة ، وقد وصلت إليها بعد مغادرتى لبنى سويف بثلاثة أيام .

كان القائد العام ، الجنرال كليبر ، قد اغتيل في ١٤ يوزية وانتقلت القيادة إلى أيدي أخرى ، وأقيمت في القاهرة لمدة حوالى الخمسة أشهر في انتظار اللحظة المناسبة لعبور مصر السفلى ، وكان فيضان هذا العام شديد الوفرة ، وكان لابد من الانتظار حتى تنحسر مياه الفيضان التى تغطي الأرض حتى يمكن زيارة الدلتا بطريقة مناسبة . وأخيراً رحلت في العاشر من ديسمبر فاجتزت أولاً ولاية المنوفية من الوسط إلى الشمال ، ثم أقمت في طنطا ووصلت إلى فرع النيل الذى يتجه إلى رشيد عند الموقع المقابل للرحمانية ، ومن هناك توجهت إلى الشرق فوصلت إلى سمند على فرع دمياط مروراً بالهلة الكبيرة (الكبرى) .

غادرت سمند في ٣١ ديسمبر ، وأبحرت في ترعة التبانة التى تصب في بحيرة البرلس ، وعبرت هذه البحيرة ليلاً فوصلت إلى قرية بلطيم ، وهى أهم تلك القرى التى يراها المرء قائمة فوق لسان الأرض الذى يفصل البحيرة عن البحر ورحلت من هناك في ٢ يناير ١٨٠٦ وتوجهت بمحاذاة البحيرة إلى قرية الزوس الواقعة إلى يمين النيل تجاه رشيد .

كان الجنرال زاينوشيك يتولى القيادة في هذه المدينة . وقد بقيت بالقرب منه حتى اليوم التاسع من يناير ، وهناك ، كما حدث في اليوم ، زودى بترحاب كبير بكل الوسائل التى من شأنها أن تسهل مهمة أبحائى .

عبرت النيل مرة أخرى عند مصبه وسرت بمخاض شاطئ البحر لمدة يومين مشياً على الأقدام حتى بوغاز البرلس ، وتلك هى الفتحة الرئيسية التى تصب عن طريقها مياه البحيرة في البحر . وكان على أن أمشى ثلاثة أيام أخرى حتى أصل من هناك إلى دمياط التى وصلت إليها في ١٣ يناير .

كانت تلك هى المرة الثانية التى أزر فيها هذه المدينة ؛ فقد سبق أن أقمت

فيها منذ عامين إقامة اضطرارية لمدة تقرب من شهرين ، وهناك انتهت من استكمال المعلومات التي كنت بدأت في الحصول عليها حول التجارة مع سوريا ، وحول الزراعة في هذه المنطقة من أرض مصر . ومكثت هناك حتى ١٨ من نفس الشهر ، ثم توجهت إلى المنزلة وهي قرية كبيرة أعطت إسمها للبحيرة التي تغطي الجزء الشرقى من الدلتا ، وبعد ذلك زرت منشآت الصيد في المطرية ، ثم اتخذت طريقى في ٢٣ يناير نحو المنصورة متجهاً إلى الجنوب عن طريق ترعة أشمون ، وامتدت إقامتى في المنصورة من ٢٥ إلى ٢٧ ، ومن هناك اتجهت شمالاً إلى صان عن طريق بحر موسى ، ومن صان توجهت إلى الصالحية فوصلتها في ٣٠ ثم رحلت في أول فبراير إلى بلبس ، وفي النهاية وجدت نفسى يوم ٤ فبراير في القاهرة من جديد .

وبعد وقت قصير من عودتى أوقفت أحداث الحرب التي أخذت تتلاحق بسرعة كل الأسفار ، واستوجب الأمن الالتحاق بفرقة من فرق الجيش كان يقودها الجنرال بليار Belliard وقيمت فيها حتى تم إبحارنا من أفى قير إلى فرنسا في بداية شهر أغسطس من نفس العام .

ويرى المرء من تتبع المسار الذى انتهت من رسمه أن الأبحاث التي أخذت على عاتقى الاضطلاع بها قد شملت كل أقاليم مصر ، ولابد أن المثابة والدأب والعناية التي راعيتها في جمع هذه المعلومات ستعطي لنتائج أبحاثى الدرجة من الدقة التي يمكن لعمل مماثل أن يحصل عليها . وقد كان موضوع أبحاثى كما سبق أن قلت هو التعرف على أحوال الزراعة والصناعة والتجارة في مصر في الوقت الراهن . وسيجد القارئ هذا التقسيم موجوداً بشكل طبيعى وموضح تحت كل من هذه العناوين .

الباب الأول
عن الحالة الراهنة للزراعة في مصر

الفصل الأول

حالة ومساحة الأراضي القابلة للزراعة

أعمال الري - الوسائل الصناعية للري

يجرى النيل ابتداء من أسوان وحتى القاهرة ، كما هو معروف ، لمسافة تبلغ مائة مريامتر من الجنوب إلى الشمال ، في واد يبلغ عرضه ثلاثة فراسخ ، ومحصور بين سلسلتين من الجبال ، تمتد إحدهما جهة الشرق حتى البحر الأحمر وتنتهي الأخرى جهة الغرب بالصحراء الليبية .

وعلى مسافة قصيرة شمال القاهرة يتباعد هذان الجبلان كل منهما عن الآخر ، فيستدير الأول نحو البحر الأحمر ويمتد الثاني إلى الشمال الغربى حتى شاطئ المتوسط أما الفراغ المتكون بين هاتين السلسلتين وبرزخ السوسس فهو أرض غرينية كونها النيل واخترقها على فترات عديدة متباعدة مسارات متعددة ، وبشكل هذا الترسب العظيم وقاع الوادى الضيق الذى تحدثنا عنه من قبل بالإضافة إلى ولاية الفيوم التى يربطها بالنيل ترعة كبيرة - يشكل كل ذلك الأرض القابلة للزراعة فى مصر ، والتي تبلغ مساحتها الكلية حوالى المليونين ومائة ألف هكتار .

وتتكون تربة هذه المساحة من طمي مائل للسواد ترسب فوق طبقات من الرمل الناعم تتفاوت درجة سمكه ، وتترسب من بحلاله مياه النيل كما تتسرب من خلاله أيضاً تلك المياه التى تغطى الأرض أثناء الفيضان .

إن منطقة كهذه ، تقع بين خطى عرض ٢٤° و ٣١° ، تكاد لا تسقط فيها أمطار على الإطلاق ، لا يمكن أن تخصب إلا بفيض النهر الذى يخترقها أو بواسطة الري الصناعى .

يبدأ النيل فى الزيادة مع بداية الانقلاب الصيفى ويبلغ أقصى فيضانه فى اعتدال الحريف ، ثم يبدأ فى الانخفاض تدريجياً حتى انقلاب الصيف من العام التالى ، وهكذا يفيض النيل لمدة ثلاثة أشهر ثم ينخفض لمدة تسعة أشهر ، الأمر الذى يعطينا فكرة عن نظامه .

وعندما تكون مياه النيل في أقصى انخفاض لها ، تكون أرض الوادى تعلوها
بثانية إلى عشرة أمتار في الجزء المدارى من أرض الصعيد ، ومن ٤ إلى ٥ أمتار بالقرب
من القاهرة ويمتد واحد فقط عند فتحتى فرعى دمياط ورشيد .

وبعد شهرين من بدء النيل في الزيادة ، أى في الفترة من ٢٠ - ٢٥ أغسطس
تقطع السدود التى كانت قد أقيمت قبل ذلك ببعض الوقت على رأس ترع الرى
المحفورة من مساحة لأخرى على شاطئى النهر ، وتنتج هذه الترع في مصر العليا - مع
تفاوت في درجات ميل كل منها - نحو سلسلتى الجبال اللتين تحيطان بالنيل ، وعندما
تصل هذه الترع إلى سفحهما فإنها تمتد بشكل مواز لهاتين السلسلتين في الصحراء ،
لكن سدوداً عرضية تسد مجراها بحيث ترتفع المياه التى توقفها هذه السدود فتغرق
جزءاً من الأرضى التى تحيط بها ، ونستنتج من ذلك أنه كلما كان الفيضان عالياً
كلما ارتفعت المياه تعلو السدود التى تحدثن للتو عنها ، وكلما زادت بالتالى مساحة
الأرض التى تغمرها .

وعندما يبلغ غمر المياه أقصى ارتفاع له ، يقطع السد الذى يحجز المياه ،
فتسيل عندئذ إلى ما وراء السد ، متبعة نفس مسار التربة التى تستطيل من تلقاء
نفسها على حدود الصحراء حتى يضطرها سد ثان أن تتوقف وأن تتكدس وأن تنتشر
فوق جزء من المساحة المحصورة بين الجسرين العرضيين المتعاقبين .

ويقطع السد الثانى كما سبق أن قطع السد الأول ، وتنزل المياه بنفس الطريقة
لتواجه سداً ثالثاً يحدث بدوره فيضاً للمياه يغمر مساحة محدودة من الأرض ، ويستمر
الأمر هكذا حتى تغرق ضفتا الوادى المقسمتين إلى طوابق متعاقبة بفعل السدود التى
انتهينا من بيان أوضاعها ، وبواسطة المياه المتفرعة عن النيل .

وتتجدد منابع المياه المتفرعة عن هذا النهر من مسافة لأخرى بواسطة ترع
خاصة ، تصلح من تلفيات التفرعات العليا (الجنوبية) وتزيد من مساحة الأرضى
المغمورة ، عن طريق الكميات الجديدة من المياه التى تفيض عنها هناك .

ولكى تظل مياه الفيضان فوق الأرض دون أن تنحسر من جديد نحو النهر من فوق السدود التى تتكسد (المياه) من خلفها ، تحاط شواطئ النيل بمجسور تفاوت درجة ارتفاعها ، وتستخدم هذه كطرق أثناء الفيضان ، بحيث تصبح المياه الداخلية المحجوزة عن طريق هذه الجسور فى أماكن كثيرة فى هذه الفترة من العام ، أكثر ارتفاعاً عن مستوى النهر .

وهكذا يشتمل نظام الري الذى انتبنا من وصفه على تكوين سلسلة من البرك على ضفتى النيل أثناء الفيضان ، وتدرج هذه البرك فى الارتفاع فوق بعضها البعض ، وفى الوقت الذى يستمر فيه انحدار النهر حسب نسق معين من التواصل بطول مجراه منذ الشلال الأول حتى البحر المتوسط ، فإننا نجد نفس هذا الانحدار يستمر على درجات بطول الترع التى تخترق بالتتابع مختلف الأراضي التى تحيط بها .

ومن الميسور أن نستنتج مما سبق أن تطوير نظام الري فى مصر ، لا يعتمد على العمق الذى حفرته عليه الترع بقدر ما يعتمد على العناية بالجسور التى تقطع الوادى بشكل عرضى . وهذه الجسور التى تتجه عادة من قرية إلى أخرى تستخدم كطرق فيما بين هذه القرى أثناء الفيضان ، ويولى السكان عنايتهم بها ، وحيث أنها مبنية بالطين ، فإنها معرضة للقطع عندما تهتز المياه التى تحجزها بفعل الرياح ، لذلك تكسى هذه الجسور بصف أو عدة صفوف من الحصر المصنوعة من السمار تدعمها أوتاد عمودية .

ويتبع هذا الأسلوب فى الري فى داخل الدلتا وعلى حافتي النيل فى صعيد مصر على حد سواء ، وفى رأينا أن مساحة الأرض التى تغمرها مياه الفيضان ترتبط باعتبارين ؛ أولاً : ارتفاع الفيضان ؛ وثانياً : طول المدة التى تترك خلالها المياه تتكسد خلف الجسور التى تحجزها ، ولكن ؛ فحيث أن الأراضي التى تقع أسفل هذه الجسور مباشرة تظل جافة حتى تطلق فيها المياه العالية بفتح الجسور ، فإن من السهل أن نستنتج أن القرى الدنيا يمكنها أن تفقد بفعل التراخى فى فتح هذه الجسور كل المزايا التى تتمتع بها البلاد العليا وحدها والتى يظل الفيضان غامراً لأراضيها ، وهذا

الاختلاف في المصالح في إعداد مياه الري يؤدي في غالب الأحيان إلى حدوث مشاجرات دامية في المنطقة الواحدة ، وتؤدي غيبة الشرطة إلى تعميق وتوسيع هذه الأحقاد التي تنتج عنها ، ولذلك فثمة بعض قرى متجاورة قد دبت بينها عداوة لا يمكن علاجها ، منذ زمان لا تبعيه الذاكرة .

ومن جهة أخرى فإننا لن نأخذ على عاتقنا هنا أن نشير إلى كل الترع المتفرعة عن النيل لغمر الأراضي الملاصقة لها بالمياه ، وذلك أن بإمكاننا أن نحصل على فكرة دقيقة عن النظام العام الذي تكونه هذه الترع بإلقاء نظرة عابرة على خريطة مصر ، لكننا هنا نكتفي بالقول بأن الوادي الذي يجري فيه النيل ، بعد أن يأخذ في الإتساع جنوب جرجا ، تبدأ تنفزع عنه ، من الشاطئ الأيسر لهذا النهر ، ترعة يطلق عليها اسم بحر يوسف وتمتد هذه الترعة متبعة على الدوام مشارف الصحراء الغربية حتى تبلغ إقليم الفيوم الذي يفصل عن باقي أرض مصر والذي يمكن أن يتحول إلى أراض جرداء قاحلة إذا لم تصب فيه هذه الترعة (بحر يوسف) جزءاً من مياهها .

وتنفذ المياه إلى هناك مرة تحت قناطر أقيمت فوق الجسر الذي يسد بداية ترعة اللاهون وتجري من هناك حتى وسط الهضبة الأكثر ارتفاعاً في الإقليم ثم يستقبلها حوض منتظم يقع بين مدينة الفيوم وخرائب أرسينويه القديمة Arsinoé ومن هذا الخزان الكبير تتوزع المياه بين القرى المختلفة ، وتغلق الترع التي تنقل هذه المياه إلى القرى ومن بدايتها جسور صغيرة مبنية بالطوب الأحمر ، ينبغي على المياه أن تتجاوزها في نفس الوقت الذي تبلغ فيه إرتفاعاً معيناً ، وتجري المياه في البداية بجلء الترعة ، وعندما ينخفض منسوب النيل تهبط إلى مستوى الخزانات ، ويضطر الناس لعمل فجوات بقصد إطالة مجراها لكن هذه العملية من جانبهم تتم على غير قاعدة ، وبشكل مري على الدوام مما يؤدي إلى حدوث قلاقل كبيرة بين المزارعين في بعض الأحيان ، حيث ترى قرى بأكسلها مهجورة ، لأن جيواناً لها أشد بأساً قد استولوا بقوة قاهرة على المياه التي كانت مخصصة لها .

ويعهد بنظام الري في الفيوم إلى أفندي الولاية ، وهو الذي تدفع عنده الحجج

التي يدون بها عدد القرى وكمية المياه التي ينبغي أن توزع على كل منها ، وتوضح هذه الحجج مبلغ المال الذى ينبغي على كل قرية أن تدفعه سنويا نظير تنظيم صيانة المشروعات ذات الصالح الخاص ، حيث أن صيانة المشروعات ذات الصالح العام مثل بحر يوسف وتغطية المنشآت المبنية فى بعض الأماكن بقصد تقوية الضفاف ، أمر تأخذه الحكومة على عاتقها .

وتكاد تجرى المياه ابتداء من حوض التوزيع الذى انتهينا من الحديث عنه ، فى نفس منسوب الأرض حتى الحافة الغربية للهضبة التى تكون أكثر مناطق الإقليم ارتفاعا ، وهناك تجرى المياه فى أخوار يبلغ عمقها من ٨ إلى ١٠ أمتار حتى تصل بحيرة قارون وهى كانت تعرف فيما مضى باسم بحيرة مويرس Moeris .

إن سهولة توزيع المياه من خزان ، عندما يكون هذا الخزان أعلى من مستوى الأرض المتاخمة له ، قد جعلت ظروف الري فى ولاية الفيوم أفضل بكثير من بقية أقاليم مصر ، لحد جعلها صالحة لإنتاج أكبر عدد من المحاصيل . وفوق ذلك فمن طريق القناطر التى تتفاوت درجة قربها من بعضها البعض ، تظل المياه تغمر الأرض لحد يكفى لإخصابها .

وتقطع غالبية الجسور التى تخترق مصر العليا وأعماق الدلتا عن طريق قنطرة أو عدة قناطر مبنية عادة من الطوب الأحمر ، ويبلغ اتساع أقواسها حوالى الثلاثة أمتار ، ويغسل المسافة بين عمود وآخر مصرف أو مصب مبنى بالمثل بالطوب الأحمر تجرى فيه المياه بعد أن تكون قد مكثت مدة كافية فى الأرضى التى تقع فى أعلى هذه القناطر .

وتخصص كل الأرضى التى تفرقها مياه النيل منذ لحظة فتح الترع حتى قطع الجسور لزراعات بعينها ، هى التى يطلق عليها فى مجملها اسم « البياق » ، وهذه لا تحتاج لرى منذ زراعتها حتى حصادها . أما المحاصيل التى تزرع أثناء الفصل نفسه فى الأرض التى لم يغمرها النيل مطلقا ، أو تلك التى لم تغطها المياه لفترة كافية ، فتتطلب ريات صناعية ، ويطلق على هذه المحاصيل اسم « الشتوى » أى المحاصيل التى تزرع فى الشتاء .

وبعد حصاد محاصيل البياق والشتوى تبدأ زراعة المحاصيل المسماة النيل أو « الصيفى » أى تلك التى تزرع فى فصل الصيف ، وهذه تزرع فى أثناء الفترة التى تكون فيها مياه النيل فى أقصى انخفاض لها ، وهى تحتاج دوماً للرى ، الأمر الذى يزداد مشقة يوماً بعد يوم .

وتتلو زراعات الصيف ، أخيراً ، وعندما يبدأ النيل فى التزايد ، تلك المحاصيل التى يشار إليها باسم الديميرى عندما تزرع فى أراضٍ واطقة ، أو النبارى عندما تزرع فى أراضٍ عالية ينبغى ربا . وتجدر الإشارة إلى أن الرى الصناعى أثناء هذا الفصل يصبح يوماً بعد يوم أكثر سهولة بسبب زيادة منسوب النيل ودخول مياهه إلى ترع الرى .

وهذا التتابع فى الزراعة يشكل فى مصر تقسيماً طبيعياً للسنه الزراعية إلى ثلاث مواسم يبلغ كل موسم منها أربعة أشهر . ويتفق الموسم الأول مع مدة الزراعات الشتوية : البياق والشتوى ، ويتفق الثانى مع فترة المحاصيل الصيفية : القيطى أو الصيفى ، أما الثالث فيتفق مع محاصيل الحريف : الديميرى والنبارى . وعندما تكون الأراضى المزروعة أثناء الموسمين الثانى والثالث واقعة بطول النيل أو على شواطئ الترع المتفرعة عنه ، فإنها تروى بنزاع الإنسان وذلك برفع مياه من الترع بواسطة دلاء من الجلد تسمى : دلو أو شادوف ، وعند محاصيل القيطى أو الصيفى تروى حقول مصر العليا عن طريق ثلاثة طوابق من الدلاء يستخدم فى كل طابق منها عاملان ينهضان بالتبادل ، أما أثناء المحاصيل النبارى فلا يوجد سوى طابق واحد من هذه الماكينات التى لا تستوجب إلا استخدام أجيرين .

وعندما تكون الأراضى واقعة على بعد معين من ضفاف النيل أو الترع ، تنزح المياه المخصصة للرى من قاع البئر بواسطة حبل دائرى ، مزود بقواديس من الفخار ، يلتف حول ترس صغير يديره ثوران معلقان بالمدار (الساقية) .

وفى مصر السفلى وبخاصة فى الجزء الشمالى من الدلتا ، حيث الآبار التى تخفر للرى غير عميقة ، تستخدم عجالات مسننة لرفع المياه منها ، وتقوم القلوب التى يمتلئ بها محيط هذه العجلات بنزح المياه من الخزان ورفعها إلى مستوى الأرض وتتحرك هذه العجلة بواسطة مدار تجره ثوران من الجافوس أو البقر .

وحيث قد سبق لنا أن نشرنا وصفا لكل هذه الماكينات ^(١) ، فنحن نعفى أنفسنا من الدخول في تفاصيل كثيرة حول تكوينها ، لكننا نلفت الأنظار فقط إلى أنها بالغة البساطة ، بالإضافة إلى أنها أكثر الأدوات التي يمكن استخدامها ملائمة في بلد أجر الأيدي العاملة فيه شديد الانخفاض .

ويتكون الدلو أو الشادوف من رافعة معلقة عند حوالي ثلثها فوق عارضة أفقية يدعمها ارتفاعان رأسيان أقيما عند حافة النهر أو الترعة التي تنزح منها المياه ، ويجعل الذراع الأقصر لهذه الرافعة ثقلا للمقاومة من الطين الجاف ، ويحمل ذراعه الأطول قضيباً خشبياً مربوطاً بحبل ناقل للحركة بطريقة يظل معها هذا القضيب الخشبي أثناء حركة تعاقب الرافعة في وضع عمودي ، أما في الطرف الأدنى فيتدلى الدلو الجلدي ، ويقوم عامل يتخذ مكانه على مرتفع نائى من الأرض أو فوق منصة من الخشب بعقب الماء بالدلو ثم يرفع الدلو إلى مستوى صدره ، ليصبه بعد ذلك في جدول يؤدي بها - إن كان الأمر ضرورياً - إلى مجرى صغير ، حيث يعاد نزحها مرة أخرى بواسطة ماكينة مشابهة تنقله إلى ماكينة ثالثة وهكذا حتى تبلغ مستوى ارتفاع الأرض المطلوب رها .

ويقوم كل دلو برفع الماء لارتفاع ثلاثة أمتار ، ويوضع ثلاثة أو أربعة دلاء كل منها فوق الآخر حسب وقت ومكان الري .

ونرى نحن من هذا الوصف الموجز للدلو أن الرجل المكلف بتحريكه ليس له من عمل إلا توجيه القضيب الخشبي العمودي ، الذي يتدلى منه الدلو ، وصب المياه التي رفعت بواسطة المقاومة في الجدول الذي يقوم بتوزيعها على الأرض .

وقد دلت تجربة أجريت على واحدة من هذه الماكينات أخيراً بنتيجتها المسيو دوشانوى Duchanoy على أن العامل المصري يمكنه أن يرفع بواسطة الدلو ٤٩ لتراً من الماء في كل ٢٧ من الدقيقة ومن ارتفاع يبلغ ٢,٨٨ من الأمتار ، وهو ما ينقص

(١) الفنون والحرف ، اللوحات : ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ الدولة الحديثة ، المجلد ١٢ .

ينقص بكثير عن القوة الاعتيادية للرجل كما تعودنا أن نحسبها في طقسنا الأوربي (١).

وقد أجرى نفس المهندس تجربتين أخريين لمعرفة نتائج ماكينة ذات قواديس (ساقية) يبلغ طول قطر العجلة التي يجرها ثور بقر معلق في مدارها ٢,٦٠ من الأمتار، وتبلغ عدد أسنانها أربعين سنة، أما العجلة الرأسية التي تحرك العجلة السابقة فيبلغ طول قطرها ١,٦٨ م ولها ٢٦ سنة وكانت هذه الماكينة ترفع المياه إلى إرتفاع رأسى يبلغ ٦,٧٥ م.

أما العجلة التي يدور حولها الحبل الذي يحمل القواديس فيبلغ متراً دائرياً، وهذا الحبل مزود بـ ٢٢ قادوساً يصعد منها ١١ قادوساً وهي مليئة بالمياه بينما تهبط الـ ١١ قادوساً الأخرى فارغة.

وقد أعطت التجربة الأولى في ١٥ دقيقة نتاجاً بلغ ١,٥٩٣٢٤ م^٣ من المياه، ثم أعطت الثانية نتاجاً بلغ ١,٨٠٥٦٦ م^٣ في ١٧ دقيقة، ومن هاتين التجربتين نحصل على متوسط يبلغ ١,٠٦٢ م^٣ أو ١٠٦ لتر مرفوعة إلى علو يبلغ ٦,٧٥ م في الدقيقة الواحدة، وهو الأمر نفسه ٧١٧ ك. ج ترفع على علو يبلغ المتر في نفس الزمن (٢).

(١) إنتاج الماكينة هو كما نعرف محصلة وزن المياه التي وضعت رأسياً، أى أنه هنا $\frac{٢٢}{١٠٠} \times ٤٩$ ك ج $\times ٢,٨٨ = ١٢٢٨٩$ ك. ج مرفوعة إلى إرتفاع متر واحد في الدقيقة. وقد استخدمت نفس الماكينة في بعض عمليات نزع أجريت مؤخرًا عند ترعة سان دينيس S. Denis. وقد وجد أن الرجل يرفع في الدقيقة ٥٥ ليترًا أو ك. ج إلى إرتفاع يبلغ أربعة أمتار أى ٢٢٠ ك. ج إلى إرتفاع يبلغ المتر الواحد. إذن فهناك فرق يبلغ ٧٧١ بين محصلة هذا الدلو ومحصلة الدلو في مصر، وهذا ما يعود إلى الفرق في القوة بين السالمين هنا وهناك. وزيادة على ذلك فإن التجربة التي قام بها كبير المهندسين ديفيليه Devilliers عن الدلو المستخدم في ترعة سان دينيس قد أكدت ما سبق أن عرفناه. وفي واقع الأمر فإن الحركة الديناميكية لرجل متوسط القوة يعمل بنفس الطريقة تبلغ في الدقيقة ١٨٠ ك ج $\times ٣,٦ = ٦٦٦$ ك. ج أى أنها تبلغ في الدقيقة ٢٢٦ ك. ج.

Architecture hydraulique de Bélidor, édition de M. N avier, p. 396.

(٢) تبلغ محصلة هذه العجلة ذات القواديس التي يجرها ثور واحد $\frac{٢١}{١٠٠} \times ١٠٦$ ك ج $\times =$

وقد بينت تجربة أخرى بالتفصيل قام بها المسيو جولوا Jollois^(١) عن العجلات ذات القواديس أن الماكينة التى تتكون مسبحتها من ٥٦ قادوساً قد رفعت ٦٧٦٦, ٣ م^٣ إلى إرتفاع ١٠, ٣٩ م فى الدقيقة الواحدة . أى أن محصلة هذه الماكينة نتيجة لذلك تبلغ ٧٠٣ ك . ج ترفع لعلو يبلغ متراً واحداً خلال هذه الوحدة الزمنية ، أى أنها تساوى بوضوح نفس النتيجة التى توصل إليها عن طريق التجريبتين الأوليين اللتين نقلنا نتيجتهما .

وحيث أن إنتاج الماكينات فى نفس الوحدة الزمنية يتناسب مع قوة المحركين اللذين يقومان بتحريكها ، وحيث كان إنتاج الدلو (الشادوف) والعجلة ذات القواديس (الساقية) يبلغان بالنسبة لبعضهما نسبة ١٤٢ : ٧١٧ أى ١ : ٥ تقريباً فإنه ينتج عن ذلك أن خمسة رجال فقط فى مصر يمكنهم أداء نفس العمل الذى يقوم به ثور واحد .

وعندما ترتفع المياه أو تنخفض فى الممرورات التى تقوم عليها مدارات السواق ذات القواديس ، يقرب الناس أو يباعدون القواديس بعضها من بعضها الآخر حتى يتيسر للثيران التى تدير هذه السواق أن تؤدى نفس الحركة التى عليها القيام بها . وتروى كل الحداثى (الجنائين) ذات الأسوار الموجودة فى ضواحي المدن والتى يملكها الخاصة بالغوا الغراء بواسطة هذه السواق ذات القواديس .

= ٦, ٧٥ م فى الدقيقة أى = ٧١٧ ك . ج مرفوعة إلى علو يبلغ المتر الواحد . وتقدر القوة الديناميكية لحصان معلق فى مدار بـ ٤٥ ك . ج ٩ × م فى الثانية (المصدر السابق ص ٣٦٩) وتبلغ فى الدقيقة ٢٤٣ ك . ج . ترفع إلى علو متر وإذا أخذنا ثلثى هذا التقدير فقط فى احتكاك ومقاومة الماكينة فإن محصلة العمل الديناميكي لحصان معلق فى مدار وهسير الخطى تبلغ ١٦١٠ ك . ج مرفوعة لعلو متر فى الدقيقة ، وهى كمية تزيد على ضعف الكمية التى توصلنا إليها بخصوص العجلات ذات القواديس فى مصر . وهذا الفرق الباهظ ناتج بصفة خاصة عن عدم صلاحية هذه الماكينات حيث المركز الذى تدور حوله العجلات غير دقيق كما أنها تستهلك غير منظم .

(١) انظر الفنون والحرف ، اللوحات ، الدولة الحديثة . المجلد ١٢ ، ص ٤١٢ .

الفصل الثاني

عن المخرات - النورج - الأدوات الزراعية الأخرى

وعن الحيوانات التي تستخدم في جرها

تبدو الأدوات الزراعية التي يستخدمها المصريون في أبسط شكل يمكن للإنسان أن يتصوره . وإذا ما حكمنا على هذه الأدوات من ناحية ما لدى هذا الشعب من استعدادات ضئيلة للتطور ، فلا بد أن نستنتج أن هذه الأدوات إنما تعود إلى عصور ضاربة في القدم .

ويتكون مخرات المصريين (الذي وصفناه في المجلد السابع من الفنون والحرف ، ص ٤٢٢ ، الدولة الحديثة) من قطعتين من الخشب ، تلتقيان عند طرفيهما بزاوية ٥٠° أو ٦٠° ، ويمكن توسيع أو تضيق هذه الزاوية عن طريق وتد مثبت في القطعة السفلى أو المتحركة والتي تنفذ في ثقب أحدث في القطعة العلوية . ويثبت هذا الوتد في الوضع المناسب بواسطة مسمار من الحديد . وعلى هذا النحو يمكن توسيع وتضيق قطعتي المخرات الرئيسيتين بحسب درجة العمق التي نريد أن يصل إليها المخرات . وتستخدم القطعة الأجلول والتي تمتد منحنية بشكل أفقي كعريش ، وتحمل النير الذي تعلق به الثيران بالعرض ، أما القطعة الأقصر ، والتي تختص بتخطيط الأرض فتنتهي بسلاح من الحديد على شكل فأس ، هو الذي يستخدم في شق الخطوط فيقلب الأرض بالتساوى على الجانبين .

وفي هذه القطعة السفلية تلتقي قائمتان رأسيتان تتصل كل منهما بالأخرى وهما ترتفعان إلى أكثر من المتر طولا ، وعلى مسافة تقترب من الديسمتر (١٠ سم) ، عند أسفل طرف كل منهما ، عن طريق عارضة يمسك بها الفلاح بيده بينما هو يسوق باليد الأخرى الثيران المعلقة بالمخرات . وترتبط هذه الثيران بنيرها أحبال مجدولة ، مصنوعة من سعف النخيل . ويتم التقاء النير بالعريش على بعد ٢٥٠ سم من قمة الزاوية التي تتكون من هذا العريش ومن القطعة المتحركة التي تنتهي بالسلاح . ويبلغ طول النير نحو المترين . وتغني اللوحة الثامنة عن إيراد الكثير

من التفاصيل حول أطوال مختلف القطع الخشبية التى يتكون منها المحراث ، لكننا نقتصر هنا على القول بأن المحراث المرسوم فى اللوحة ، يستخدم بصفة خاصة فى مصر السفلى وفى ضواحي القاهرة ؛ أما المحراث المستخدم فى المنطقة المدارية بالصعيد ، فهو أكثر خفة ومصنوع بشكل أكثر خشونة وبدائية .

ولكى نكون فكرة عن المحراث الأخير ، يكفى أن نتصور قطعتين من الخشب بارتفاع المتر ، متصلتين على شكل مرفق ، وبشكل طبعى ، عند طرفهما الأدنى بزاوية تبلغ نحو ١٠٠° . وهاتان القطعتان المتائلتان مشدودتان بثبات إلى بعضهما البعض على مسافة ديسمتر واحد (١٠ سم) كل منهما إلى الأخرى ، بواسطة عارضتين : يبلغ طول الأولى ٤٠ سم وطول الثانية ١٠٠ سم فوق هذا المرفق . وتخترق هذه العارضة الأخيرة كلا القطعتين ، وتشكل بعيداً عنهما قبضتين يمكن إمساكها بواسطتهما .

وفى المسافة التى تتركها هاتان القطعتان فيما بينهما يمر العريش ، وهو موضوع بشكل رأسى فوق عارضة أفقية تخترقه ، كما تخترقه رافعتان تحتضانه . وتوضع هذه العارضة عند مرفق (زاوية التقاء) هذه الروافع ، وتندمج بمئانة بقطعة الخشب التى تمسك بالسلاح عند الأجزاء المتحركة منها ، تبعاً للطول المطلوب . وحيث أن القطعة التى تشكل العريش تتحرك حول عارضة أفقية ، فمن الممكن صنع الزاوية التى تشكلها مع العارضة الأولى ، وبحسب الحاجة ، ليكون المحراث أكثر أو أقل عمقاً ، ويمكن تثبيت جوانب الزاوية فى وضع محدد عن طريق لسان عمودى من الخشب ، مثبت فى القطعة الخشبية التى تحمل السلاح وتنفذ فى العريش وتثبت فيه بواسطة وتد صغير .

أما السلاح فعبارة عن حديدة فأس ، يبلغ طولها ٢٠ سم بعرض يبلغ ١٣ سم ، أما العريش فمجرد غصن شجرة يبلغ طوله المترين ويثبت فى طرفه وصلة يبلغ طولها المتر ، وفى منتصف قطعة الوصل هذه يعلق النير بشكل أفقى ، وهكذا نجد على بعد $1\frac{1}{4}$ متر من المرفق (الكوع) الذى تكونه الرافعتان ، ويبلغ

طول هذا النير نحو ثلاثة أمتار (أنظر الشكل MM في مجموعة الأثاثات والأدوات) .

ويدير الفلاح المحراث ، بأن يمسك بكلتا يديه ، أو بيد واحدة ، العارضة العلوية التي تحترق قائمتي ذراع المحراث . وهذا المحراث ، الذي انتهينا من وصفه ، هو ما نراه منقوشاً على مباني مصر العليا .

ولا يعرف المصريون مطلقاً عادة استخدام الشوكة (أداة مسننة تخر فوق الأرض المحروثة لتسوية الأرض وطمر الحبوب) وعندما تحرث الأرض ، ويلزم تسوية سطحها ، يمر المصريون فوقها جذع نخلة موضوع بالعرض ، ويجه وهو على هذا النحو ثور أو ثوران . وترتبط هذه العارضة الخشبية من طرفيها بحبل رخو ، يشكل نصفاه عند جذبه زاوية حادة تتفاوت درجتها ؛ ويعلق في قمة هذه الزاوية حبل آخر تربط به الثيران . وعندما يراد في بعض الأحيان زيادة ثقل هذا الجذع ، لتفتيت كتل الطين التي تغطي بها الأرض (بعد حرثها) ، يجلس الرجل الذي يتولى قيادة الثيران فوق هذه الخشبة الأسطوانية الشكل .

وعندما يرغب الناس تقسيم أرض تروى بشكل صناعي إلى أحواض ، أو عندما يلزم تمهيد سطحها ، تستخدم المسوجة ، وهذه عبارة عن لوح خشبي يبلغ طوله ٨٠ سم وتحمل في أحد جانبيها ذراعاً يبلغ طوله ١٤٠ سم ، وتحمل من الجانب الآخر حبلان من الليف يجره رجل أو رجلان ، بينما تتحرك هذه الأداة من الجانب الآخر بواسطة شخص يمسك بذراعها .

وتستخدم هذه الأدوات قبل البذار . وبعد أن تم هذه الأعمال ، لا يكون على الفلاحين سوى أن يذهبوا إلى الحقول لمجرد إلقاء نظرة عابرة ، وإلى أن يحين وقت الحصاد . وتحصد بواسطة الشرشرة تلك أعواد المحاصيل التي لا يتم اقتلاعها . وهذه الشرشرة ، في العادة ، أصغر وأقل تقوساً من مثيلتها التي نستخدمها نحن في المناطق الشمالية من فرنسا .

وحين يتم الحصاد ، توضع المحاصيل ، وعموماً كل النباتات التي تشكل موضوعاً لزراعات واسعة ، في شكل حزم أو ربطات ، وتنقل إلى مكان معد لهذا

الغرض ، سواء في نفس الحقل الذى تم حصاده أو في مكان تم اختياره على مسافة قريبة . وفى بلد تكاد تكون درجة الحرارة فيه ثابتة ، ولا يتعرض طقسها لأية تقلبات ضارة تجعل حالة السماء غير مأمونة لعدة مرات خلال فترة قصيرة من نفس النهار ، كما يحدث في الطقس عندنا ، فإن الناس هناك ليسوا بحاجة للجراجات تسمى محاصيلهم من الأمطار ومن الصقيع ، لذا تظل المحاصيل في الهواء الطلق إلى أن يحصلوا على منتجاتها .

ولا تعرف في مصر مطلقاً طريقة استخدام المدقات لدروس الحبوب . وفى المنطقة الأكثر مدارية من الصعيد ، يسط القمح ، على الحالة التى حصدها عليها ، على مدار لتلوسه أقدام الثيران ؛ وهذه الطريقة لا يتم إخراج الحب من السنابل وحسب ، بل يهرس القش كذلك وهو بالغ الجفاف وهش للغاية . وبعد أن يتم تجهيزه على هذا النحو فإنه يستخدم كعليق .

أما في بقية أنحاء مصر ، فتم هاتان العمليتان بواسطة آلة تسمى النورج ، يمكن أن نرى رسماً لها في اللوحة الثامنة من الفنون والحرف .

وتتكون هذه الماكينة من قاعدة أفقية ، تتكون بدورها من أربع قطع تتجمع فيما بينها في زوايا قائمة ، وتلتقى اثنتان من هذه القطع ، وهما توازيان الآخرين بمحورين من الخشب تثبت فيهما عند المركز ثلاث أو أربع عجلات من الحديد المسطح ، يبلغ سمكه ٢ سم وقطره نحو ٤٠ سم . ويتحرك جسم النورج أفقياً على هذا النحو ، فوق هذه العجلات وهى تتخذ الوضع المشار إليه ، بشكل تتحرك معه العجلات التى يخرقها محور ما في نصف منطقة الفراغ الموجود بينها وبين العجلات التى يخرقها المحور الثانى (بحيث تتداخل عجلات المحورين في هذا الفراغ) . ويعلو هذه القاعدة مقعد مصنوع من خشب ، بشكل خشن ، ويجلس على هذا المقعد قائد الثيران المعلقة بالنورج ، وهناك طوق حديدى مثبت بالعارضة الداخلية للقاعدة التى ترتبط بالعريش المتحرك بواسطة حبل ، ويوضع في طرف هذا العريش ، وبشكل عرضى ، نير أفقى يمر فوق رقاب هذه الحيوانات .

وتفك وتبسط حزم النباتات التى تحتوى الحبوب والتى يراد درسها بواسطة هذه الماكينة ، فوق أرض جرن يبلغ قطره من ١٥ إلى ٢٠ متراً ، ويحدد مركزه أحياناً بواسطة كومة من هذه الحبوب ؛ وبعد ذلك تلور الماكينة فى هذا الجرن بشكل دائرى . وبهذه الطريقة تلوس أقدام الماشية هذه الحزم التى انفرطت ، الأمر الذى يؤدى إلى خروج الحب من السنابل ، بينما يهرس القش أثناء نفس العملية بواسطة العجلات الحديدية التى يتسلح بها النورج ، والتى تلور فوقه (أى فوق هذا القش) .

ويحمل قش محاصيل الحبوب والأعلاف الجافة ، بعد مروره بهذه العملية ، (أى بعد أن يهرس) إلى المدار الخارجى للجرن على يد رجال يستخدمون مذراة خشبية طويلة ذات أسنان .

ويتكون النورج المستخدم فى مصر السفلى والقاهرة عادة من قطع أكثر ثقلًا كما يصنع بعناية أكبر من تلك التى يصنع بها فى الصعيد ؛ أما النورج المستخدم فى درس الأرز فى دمياط ورشيد فيصنع بأحجام أكبر من ذلك بكثير .

وهناك بعض المحاصيل التى تفصل عنها حبوبها عن طريق ضربها بعصى غليظة فى مكان أعد لهذا الغرض ؛ هى هذه المحاصيل التى لا يمكن أن تستخدم أعوادها الجافة غذاء للماشية ، وإنما ينبغى لها أن تستخدم فى شكل وقود .

ومهما تكن الوسيلة التى تستخدم فى فصل الحبوب عن سنابلها أو البنور عن كبسولاتها ، فلا بد أن يتم تنقيتها من الشوائب التى يمكن أن توجد مختلطة بها . وتذرى الحبوب لهذا الغرض بشكل بدائى خشن ، وذلك بتعرضها للهواء بكميات قليلة بواسطة مذراة من الخشب ذات أسنان متقاربة ، ثم تغربل بعد ذلك لعدة مرات .

ويتم الحرث عادة بواسطة الثيران ، وإن كان يحدث عادة أن تعلق بالمحراث بقرات . وقد شاهدت فى بعض القرى من صعيد مصر عمليات حرث تتم بواسطة الحمير ، وأخرى فى الدلتا تتم بواسطة الجمال . وإن كانت هذه الأمور بالغة الندرة .

وتتم كل الحمولات اللازمة لأعمال الزراعة على ظهور الجمال أو بواسطة الحمير ، التى تلفت النظر فى مصر بقوتها وجلدها .

الفصل الثالث

عن المقاييس الزراعية - المكايل - الموازين - النقود

آليت على نفسى عندما تصديت لموضوع الزراعة عند المصريين أن أقدم بشكل خاص مقارنة لإنتاجها بإنتاج أوروبا في نفس المجال ، ولهذا السبب فينبغى علينا أن نقيم المقاييس المستخدمة في مصر بمقاييس معروفة لنا (في أوروبا) مادامنا سستخدم المقاييس (المصرية) في التعبير عن نتائج أبحاثنا .

وفي مكان آخر ، عالجنا بإغاضة المقاييس الزراعية في هذه البلاد ^(١) ، ونكتفى هنا بأن نستعيد ما سبق أن قلناه عن تلك الأنواع من المقاييس التي لا تزال تستخدم حتى اليوم .

تحمل وحدة القياس الزراعى عادة اسم : فدان ، وهو مربع يبلغ طول ضلعه ٢٠ قصبة وبذلك تبلغ مساحته ٤٠٠ قصبة مربعة .

والقصبة مقياس طولى يبلغ طوله $٦ \frac{٢}{٣}$ ذراع بلدى في المعاملات التي يمارسها الأفراد فيما بينهم ، أما في المقاييس التي تتم بقصد تحديد الوعاء الضريبي على الأراضي المنزرعة فتقدر القصبة $٦ \frac{١}{٣}$ ذراع فقط أى أنها أقصر بـ $\frac{١}{٣}$ ذراع بلدى عن قصبة الفدان الكبير .

وينقسم الذراع الذى يشار إليه باسم الذراع البلدى إلى ٢٤ قيراطا ويبلغ طوله ٠,٥٧٧٥ من المتر ^(٢)

وعلى هذا النحو فإن طول قصبة الفدان عند المزارعين يبلغ ٣,٨٥ م ويبلغ طول ضلع الفدان ٧٧ م أما مساحته فتبلغ ٥٩٢٩ متراً مربعاً .

(١) دراسة عن المقاييس الزراعية عند قدماء المصريين (القنون والحرف) .

(٢) حولى العام الثامن محسوبة بالنسبة إلى خط زوال القاهرة ، ص ٥٦ ، دراسة عن المقاييس الزراعية عند قدماء المصريين (القنون والحرف) .

أما طول قصبة الفدان الذى يتخذ أساساً لتقدير الضريبة فيبلغ ٦٥٨، ٣ م ،
وبذلك يبلغ طول ضلع الفدان ١٦، ٧٣ م ويبلغ مساحته حوالى ٥٣٥٣ متراً مربعاً أى
أكثر بقليل من $\frac{1}{4}$ هكتار . وينقسم الفدان ذو ال ٤٠٠ قصبة - مهما يكن طول
القصبة - إلى ٢٤ جزءاً يسمى الجزء منها قيراط . وقد استقر هذا التقسيم فى كل مصر
العليا حتى القاهرة ، لكن تعديلات معينة تتوره فى الدلتا وفى كل المناطق الشمالية .

فالفدان فى هذه المناطق لا ينقسم على الدوام إلى ٢٤ قيراطاً كما فى الصعيد ،
بل هو ينقسم فى بعض الولايات إلى ١٢ ، ١٥ ، ١٨ ، قيراطاً أى إلى $\frac{1}{4}$ أو $\frac{5}{8}$ أو $\frac{3}{4}$
أو $\frac{5}{6}$ الفدان الأسمى . ويرتبط الأمر بمشقة ملاك القرى وبالسلطة التى يمارسونها .

وقد لاحظت فى ضواحي دمياط وجود نوع خاص من الأندنة . فالفدان
هناك مستطيل يبلغ أحد طرفيه ٢٤ قصبة ويبلغ الآخر ١٨ قصبة فقط ، وبذلك تبلغ
مساحته ٤٣٢ قصبة مربعة ، وفضلاً عن ذلك فإن طول القصبة هناك يبلغ ٤٩ ، ٣ م
وهذا ما يجعل مساحة الفدان تبلغ ٦٨٧٧، ٤٨ متراً مربعاً أى ما يقرب من $\frac{7}{10}$ من
مساحة الهكتار عندنا .

لكننا فى كل ما سنورده فيما بعد ، سنقصر حديثنا على فدان الصعيد ذى الـ
٤٠٠ قصبة مربعة والـ ٢٤ قيراطاً التى تبلغ مساحة كل منها $\frac{5}{8}$ ١٦ قصبة مربعة .

ويسمى المكيال المستخدم فى كيل الحبوب والمواد الجافة بالأردب ويتفاوت
حجمه بشكل طفيف فى مختلف أقاليم مصر ، لكن أردب القاهرة معروف فى كل
مكان ، وسوف نتخذ من أردب القاهرة هذا وحدة قياسية تقدر بها كل كميات
البذور والمحاصيل التى ستواتينا الفرصة للحديث عنها .

ويحتوى أردب القاهرة كما ذكرنا فى مكان آخر ^(١) على ٢٠ مكيالاً رومانياً قديماً
يبلغ حجم كل منها كما هو معروف $\frac{1}{4}$ قدم مكعب . فإذا ما افترضنا أن طول القدم
الرومانى - فى رقم دائرى - يبلغ ٠,٣ م وهو أقل بقليل من طول أكبر

(١) دراسة عن المقاييس الزراعية عند قدماء المصريين (الفنون والحرف) .

الأقدام الرومانية كما قاسها الأب بارتليمي Barthélémy فإن المكيال الرومانى سبيلغ ٠,٠٠٩ م أى تسعة ألتار (لتر) وبهذا يبلغ حجم ال ٢٠ مكيالا التى تكون الأردب ١٨٠ لتراً .

وقد أظهرت نتيجة تجربة أجريت فى أسواق القاهرة ومحلات القمح الموجودة فى جزيرة الروضة أن أردب القاهرة يعادل $\frac{1}{4}$ ١٤ مكيالا باريسياً مع ملاحظة أن المكيال الباريسى يحتوى على ١٣ لتراً ، وحسب هذه التجربة فإن أردب القاهرة قد يساوى ١٨٤ لتراً^(١) .

وقد تبلغ نسبة أردب سيوط إلى أردب القاهرة ١١ إلى ١٢ .

أما أردب رشيد ، وهو الذى يستخدم فى كيل الأرز ، فتبلغ نسبته إلى أردب القاهرة ٣ إلى ٢ .

وتوجد فى دمياط وحدة أخرى للكيل تخصص لكيل الأرز الشعير تسمى (ضرية) وتبلغ نسبة ٣٦ إلى ١٣ بالنسبة لأردب القاهرة ، وينقسم الأردب وكذلك كل المقاييس التى تحدثنا عنها للتو إلى ٢٤ جزءاً أو ربعاً (ربع) .

وفضلاً عن ذلك ، فعندما لا يكون الأمر يتعلق بكميات صغيرة ، فإن غالبية الحبوب الجافة تقاس عن طريق الوزن شأنها شأن كل المواد الهوائية وكذلك خشب الوقود .

والدرهم هو وحدة القياس الوزنى الوحيدة التى لا تقبل التغير ذلك أن قيمته التى حددت بأكبر قدر من الدقة فى نقود القاهرة تبلغ $\frac{884}{31000}$ جرام أو ٥٨ حبة و $\frac{3}{16}$ من زنة المارك (وزن قديم يساوى $\frac{1}{4}$ ٢٤٤ جرام) .

وعلى أساس الدرهم ، تتكون ثلاث وحدات من المثاقيل المستخدمة :

الوحدة الأولى هى الأقة وتزن ٤٠٠ درهماً أى ما يساوى ١ كـ $\frac{31}{100}$ ٢٣٥ جرام .

(١) انظر فى ذيل هذه الدراسة الجداول الموقفة رقم (١) .

والوحدة الثانية هي الرطل ويزن ١٤٤ درهما أو ٤ هكتوجرام و٤٤٤ جرام و $\frac{٢٣}{١٠٠}$ من الجرام .

أما الوحدة الثالثة فهي الرطل الذى يزن ١٦٨ درهما أو ٥ هكتوجرام و $\frac{٨٥}{١٠٠}$ جراماً .

وتستخدم الأفة على وجه الخصوص فى دمياط والإسكندرية ورشيد وكل مصر السفلى بينما يستخدم الرطل فى داخل البلاد .

ووحدة الوزن ذات الأهمية الكبيرة هي القنطار ، وهو يزن من ١٠٠ ، ١١٠ ، ١٥٠ وأحياناً ٢٧٥ رطلاً حسب نوع المادة الغذائية التى يستخدم فى قياسها . وستأتينا الفرصة أن نقدم فى ثنايا هذه الدراسة تفاصيل أكبر حول هذا الموضوع . وسنقدم التقييمات الضرورية بعملية هذه البلاد .

وهذه النقود هي البارة والمديني وأبو طاقة .

والبارة أو المديني هي قطعة صغيرة من الفضة المخلوطة بالنحاس ، وهي تتداول فى كل بلاد الشرق ، وتساوى كل ٢٨ منها فرنكاً فرنسياً واحداً .

والبطاقة قطعة وهمية (افتراضية) تبلغ ٩٠ مديني ، وتبلغ نسبتها إلى قطعة نقدنا ذات الخمسة فرنكات نسبة ٤٥ إلى ٧١ أى أنها تساوى ٣ فرنكات و٢١ سنتيماً . وهناك وحدات نقدية أخرى ، لكن المعاملات الخاصة والحسابات العامة تستبعد هذه العملات ليقصر الأمر على الوحدات التى انتهينا من بيانها .

ويتنوع الأجر اليومي للعامل المستخدم فى مجال الزراعة فى مختلف أقاليم مصر فيبلغ فى الصعيد ٥ - ٨ مديني ، ويرتفع فى ولاية الفيوم وضواحي القاهرة وفى بلاد الدلتا إلى ٨ - ١٩ مديني .

ويعمل هؤلاء العمال منذ شروق الشمس حتى غروبها ، ويتناولون فى اليوم وجبتين ، الأولى عند حوالى الحادية عشرة صباحاً والأخرى يتناولونها فى المساء وهم يعيشون على خبز الذرة والأرز والبصل غير المطبوخ والخيار والجبن والفول والعدس ... الخ ..

وهؤلاء نادراً ما يتناولون اللحم إلا في شهر رمضان فيأكلون عندئذ عنزة مسلوقة أو لحم الجاموس... إلخ. ويمكن تقدير الطعام اليومي لفلاح الصعيد بـ ٣ مدينى. ولا يرتدى هؤلاء الفلاحون كملايس إلا أروابا (جلاليب) غامقة اللون في العادة تسمى جبة، وهى تصنع من قماش صوفى مأخوذ من خراف البلاد وبلونه الطيبعى. ويدخل في صناعة الجبة الواحدة حوالى أربعة أرتال من الصوف المغزول.

ويبلغ ثمن الرطل من هذا الصوف المغزول ٦٥ مدينى ويتكلف من أجل نسجه ٣٠ مدينى كما يتكلف تفصيل الجبة ١٥ مدينى مما يجعل تكاليفها تبلغ حوالى ٣٠ مدينى أو أربع بوطاقات على الأكثر. ويعمر هذا الرداء لمدة عام أو نحو أربعة عشر شهراً.

ويغطى الفلاحون أكتافهم كذلك بقطعة من القماش الصوف على شكل شال يبلغ ثمنه ٢ بوطاقة. وهم يستخدمون هذا الشال لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر، ونفس الأمر بالنسبة لذلك الشال الذى يغطون به رأسهم والذى يساوى عادة مائة مدينى، وفوق ذلك فإنهم يستهلكون كل عام ثلاثة أزواج من الأحذية من النوع المسمى بابوش يبلغ سعر الزوج منه ٣ مدينى.

تلك هى كل المصاريف التى ينبغى على الفلاح البسيط أن ينفقها في العام، وهكذا فإن إنفاقاته على احتياجاته الشخصية تبلغ سنوياً حسب هذه القائمة ٥٢٠ مدينى أو حوالى ٦ بوطاقات، وحيث قد قدرنا طعامه اليومي بـ ٣ مدينى فإن الطعام وحده يكلفه سنوياً ١٠٩٥ مدينى أى أقل بقليل من ١٢ بوطاقة. وهكذا يبلغ الإنفاق السنوى لفلاح مصر على غذائه واحتياجاته الشخصية حوالى ١٨ بوطاقة ينبغى أن نضيف إليها أربعاً أخرى لاستهلاكه العرضى للحم والبن. إذن فمن الممكن أن نحسب إجمالى إنفاقاته السنوية على أساس ٢٢ بوطاقة أى ما يتجاوز بحد طفيف ٧٠ فرنكاً فرنسياً.

وينطبق ما اتينا إليه في هذا الصدد بشكل خاص على فلاحى الصعيد، أما استهلاك فلاحى الدلتا فيمكن أن يقدر بأكثر من ذلك بقدر بالغ الضآلة.

وكان يمكن لكمية العمل التي ينجزها هؤلاء الفلاحون أن تزيد عما ينجزونه بالضرورة لو أن طعامهم كان أكثر تغذية ، ولو أنهم كانوا يعوضون عن طريق طعام أكثر رياً (يمتلئ بعصارة أكثر) الفقد الغزير الذي يحدثه في قواهم هذا العرق المستمر ، وإليكم في النهاية بعض المعطيات التي يمكن أن تساهم في تقديم هذه الكمية من العمل .

يستطيع الرجل الذي يقود محراثاً معلقاً به ثوران أن يحرق فداناً واحداً من الأرض في يومين أو في يومين ونصف اليوم على أكثر تقدير .

وقد سبق لنا القول بأن الفلاح الذي يقوم بالرى بواسطة الشادوف يرفع في الدقيقة الواحدة $9 \frac{27}{100}$ لترأ من المياه إلى ارتفاع ٢,٨٨ م ، ونسوق الآن تجربة أخرى تبين كمية الردم (أو رفع الأنقاض) التي يمكن لفلاح أن ينجزها أو ينقلها في يوم واحد .

حفر ثلاثة رجال عملوا لمدة ثلاثة أيام ونصف في سهل سيوط بئراً رأسية يبلغ عمقها ٥٢٢,٥ م وقطرها ١,٥ م ورفعوا ردمها إلى إرتفاع ١,٥ م فوق سطح التربة ، ويكاد يكون شكل البئر دائرياً .

وقد بلغ حجم الردم حوالي $9 \frac{138}{100}$ من الأمتار المكعبة وقد رفعت إلى علو يبلغ متوسطه ٣,٢٦ م .

وكان الحفر يتم بواسطة معول صغير يده بالغة القصر وتتخذ حديدته شكل المجرفة ، ويمكن القول بأن عمل العمال قد تضاعف لحد أنهم كانوا يخدشون سطح التربة مجرد خدش ثم يعبرونها بعد تجهيزها في شكل أجزاء صغيرة بمعولهم هذا في قفة أو سلة مرنة من خوص النخيل يسكنون بها مفتوحة بين ساقهم بينما هم منحنون ويقومون بالحفر .

وعندما تمتلئ هذه السلة بقطع الطين ويقتضى الأمر رفعها فإنهم يرفعونها بشكل رأسي من قاع البئر ويلقونها من مقبض من حبل الليف (أذن القفة) مثبت بها في سنارة معقوفة من الخشب معلقة هي نفسها في حبل ليفي يمسك به ويجذبه العمال المتخذين أماكن لهم على حافة البئر .

وعندما نكون بصدد نقل الردم أو الأنقاض في مجال أفقى أو في مطلع أو

منحدر وهو ما يحدث كثيراً في مصر عند بناء أو ترميم الجسور ، يضع العمال المستخدمين في القيام بهذا العمل ، رجالاً ونساءً وأطفالاً ، فوق رؤوسهم قففاً مليئة بالردم يستنونها بيد ويذهبون سائرين الخطى ليلقوا بما فيها فوق المكان المقصود .

وتتم النقالات البعيدة على ظهور الجمال أو الحمير ، ولا تتجاوز حمولة الجمل أردنين من القمح يبلغ وزنها الإجمالي ٢٥٠ ك . ج عندما يكون عليه السير لمسافة طويلة بعض الشيء ، ويستطيع الجمل وهو يحمل هذه الحمولة ويسير الخطى أن يقطع ألفي متر في خمس وعشرين دقيقة كما تأكدت من ذلك بنفسى بواسطة تجارب عديدة .

ويحمل الجمل بخلاف حمولته العادية من المواد الغذائية قائده في بعض الأحيان . ويقدر طعام الجمل في اليوم بـ ٧ مدينى . ولا تتجاوز حمولة الحمار أردباً واحداً .

ولا يستخدم في أعمال الزراعة سوى الثيران (الجاموس) ، ويقدر طعام الثور بـ ٨ - ١٢ مدينى في اليوم . وفي مصر العليا لا تقتنى قطعان الجاموس إلا من أجل ألبانها ، ولا يحاول الناس مطلقاً استخدامها في تشغيل ماكينات الري (السواقي) لأن هذه الماكينات ليست في حى من الشمس التى لا تستطيع هذه الحيوانات أن تتحمل لحيها . ولكن في الدلتا ، تستخدم ذكور الجاموس في هذا العمل حيث الطقس هناك أكثر اعتدالاً ، وفي نفس الوقت ، فقلما تكون السواقي ذات القواديس غير مظلة بشجرة أو أكثر من أشجار الجميز .

الفصل الرابع

عن حالة الفلاحين المصريين

لبذة موجزة عن إدارة القرى

تكفى التفاصيل التى انتبهنا من إيرادها حول احتياجات وغذاء وأسلوب حياة الفلاحين ، لتوضيح أن خصوبة مصر لا تساهم فى كثير فى رفاهية أبنائها ، وأن الزراعة لم تلق هناك تشجيعاً كبيراً . ويعود ذلك إلى أن الفلاحين ليسوا هم المالكين لأرضهم ، وإلى أن الأرض فى ظل حكومة الممالك كانت تمن تحت وطأة كل أنواع الضرائب التى يمكنها أن تحملها ، وحيث كان الممالك أقل استعداداً للإفادة من تجارب الماضى بنفس الدرجة التى يميلون فيها التطلع إلى المستقبل ، فإن هؤلاء الممالك لم يكونوا يواجهون إلا اللحظة الحاضرة ، وحيث كانوا واثقين من أنهم سيحصلون عن طريق القوة القاهرة على كل ما يهدون ، فقلما كانوا يلقون أنفسهم بتحسين حالة الأرض التى يمكن القول بأنهم لم يكونوا يستخدمونها إلا كطريق للمرور عليها ، وبمعنى آخر ، فإن الشكل الغريب لنظام حكمهم كان يقصى كل نظام متبع لإصلاح الأرض ، بينما يحتم إصلاح هذه الأرض درجة كبيرة من التقدم ، حتى يمكن أن تقرر القيام به مثل هذه المجموعة من الناس العارفين من كل معرفة والذين لا يعرفون إلا الملذات والرفاهية .

وفى هذه الحالة من التدهور ، فقد تحسنت برغم كل ذلك ، تلك المنطقة الواقعة ما بين سيوط وقنا عند نحو منتصف القرن الأخير (الثامن عشر) ، وقد يبدو أنه قد بذلت هناك عناية كبيرة بصيانة الجسور والترع اللازمة للرى ، ومع ذلك فقد كان الأمر بالضبط ، وعلى نحو مخالف لما هو منتظر ، لأن الممالك فى هذه الفترة لم يكونوا يحكمونها .

يسكن حواف النيل من جهة الشرق قبائل العربان القادمة مباشرة من اليمن ، ويسكنها من جهة الغرب قبائل عربية أخرى جاءت ، بعد أن كانت قد انتشرت فى كل شمال أفريقيا والأجزاء الغربية من أوروبا ، على فترات مختلفة ، لتقترب من تلك البلاد التى

كانت في الماضي الوطن الأصلي لها ، وواصل البعض من هؤلاء العربان حياة التجوال والسكنى مع قطعانهم على تخوم الصحراء أما الآخرون فقد أقتروا أكثر من هؤلاء من النبل وأصبحوا مزارعين .

وقد استقرت واحدة من تلك القبائل القادمة من ضواحي تونس منذ حوالي مائتين وخمسين عاماً ما بين جرجا وفرشوط ، واستقرت في البداية في أراضي لم تكن مزروعة على الإطلاق ، وقامت بتملك بعض القرى ثم استولت بالقوة على قرى أخرى ، وانتهى الأمر بها أن احتلت كل الأرض الواقعة بين الهو والشيخ سليم . وأصبح معظم أبناء هذه القبيلة المعروفة باسم الهوارة ملاكاً أثرياء وكانوا تحت إمرة شيخ كبير منهم يقيم في فرشوط ، أما آخر هؤلاء المشايخ واسمه همام ، فقد حكم الصعيد ابتداء من سيوط حتى أسوان ، وكان يحصل الضرائب لحسابه الخاص ، مقدراً إتاوة سنوية تبلغ ١٥٠,٠٠٠ أردب من القمح كان يدفعها إلى بكوات وباشوات القاهرة .

وكان يمكن لنفوذ الشيخ همام ، الذى كان يسبب القلق منذ وقت طويل لحكومة القاهرة ، أن يزيد لغير ما حد بسبب شقاكات الممالك وانقساماتهم ، لو لم يستول على بك على السلطة المطلقة ؛ فما أن شعر على بك أنه قد حاز كل مقاليد السلطة بين يديه حتى سير ضد الشيخ همام جيشاً عهد بقيادته إلى محمد أبى الذهب رجله المفضل ، وتقدم الشيخ همام على رأس ٣٥,٠٠٠ فارس يقيمون فوق أرضه لإيقاف جيش أبى الذهب ، لكنه هزم مرتين بالقرب من سيوط ، وعندما تفرق فرسانه ، هرب إلى إسنا حيث مات في عام ١٧٦٩ .

وكان أبنائه أكثر من سعداء لأنهم استطاعوا أن يشتروا السلام بثمن دفعوه من ثروات آبائهم ، فقد جردوا من الجزء الأعظم من عقاراتهم ، ونكاد نحس أن سياسة البكوات منذ ذلك الوقت لم تعد تسمح بتعاظم شأن عائلة هدد نفوذها نفوذهم .

وإذا كان لنا أن نحكم على إدارة الشيخ همام من واقع السمعة التى تركها من خلفه ، فيمكننا القول بأن مصر العليا كانت تنعم بالسعادة في عهد حكومته ، فجميع السكان المصريون ، أثريائهم هناك ، وقراؤهم ، مسلموهم وأقباطهم ،

يقدمون ذكراه ، وليس هناك من لا يتحدثون عنه ، مع تعبير الأسف على الأمن الذى أقامه والعناية التى بذلها لصيانة الترع والجسور ، وعلى ازدهار الزراعة فى عهده ، وإذا كانت تشوب هذه القصص بعض المبالغات ، فإن هذه الشهادات المتحمسة تبرهن على الأقل أن الشيخ همام قد صنع بعض الخير للبلد الذى حكمه ، ومن هذه الزاوية فإن ذكرى إسمه ستظل باقية هناك لوقت طويل .

وقد أصبح الصعيد بعد موته ملاذا للبكوات الذين بدأوا يلاحقون بعضهم البعض بلا انقطاع ، وكان طموح كل هؤلاء الفارين يتركز كما هو معروف فى العودة إلى حكم القاهرة ، ولكن كان ينبغى لاكتساب الوسائل لتحقيق هذا الغرض أن تحمل الأرض بضرائب باهظة .. هكنا ارتبط تاريخ هؤلاء المنفيين بتاريخ تدهور الزراعة فى أرض الصعيد .

كان محمد أبو الذهب بعد أن طرده على بك هو أول مملوك يلجأ إلى الصعيد مع زميله إسماعيل ، وبعد ذلك عاد كلاهما إلى القاهرة ، وأرعما على بك على ترك العاصمة ثم أسراه بالقرب من العرش وأرسله إلى مصر حيث مات فيما يبدو مسموما . وفى نفس الوقت تقدم محمد أبو الذهب إلى سوريا واستولى على يافا ومات أمام عكا فارتد جيشه بلا نظام إلى القاهرة ، ونصب مراد وإبراهيم كاشفا بيته (بيت المملوك هو كل رجاله وماليكه) بكونين ، وبدا عندئذ أن الحكومة قد انقسمت إلى عصبيتين : العصبية الأولى هى عصبية بيت على بك وكان على رأسها حسن وإسماعيل ، والأخرى هى عصبية بيت محمد بك وكان يقودها إبراهيم ومراد . وما أن حلت الهزيمة بالأنخيرة حتى انسحب أميرها إلى الصعيد فى عام ١٧٧٥ وكانا قد سيطرا على مجرى النيل ابتداء من بنى سويف إلى ما وراء أسوان عندما زحف إسماعيل ضدما ، ولكن فجأة هجره رجاله ، وبخاصة رفيقه حسن فى لحظة التقاء الفريقين جنوب فرشوط . لذا فقد اضطر للهروب فانسحب إلى سوريا أولا ومن هناك مضى إلى القسطنطينية ثم اتجه بعد ذلك إلى درنة على الساحل البربرى (المغربى) .

وهرع مراد وإبراهيم إلى القاهرة ، ومن هناك حكما مصر كلها لمدة عام

بالتنسيق مع حسن بك ، لكن الوثائق لم يستمر طويلا بين هؤلاء الثلاثة ، فاتجه حسن بعد أن اضطر لإخلاء الميدان إلى السويس وأبحر من هناك مع بعض أصدقائه ورسا في القصير ثم ذهب ليقيم في قنا . وعندما بلغ إسماعيل نبأ هذا الانشقاق الجديد أسرع إلى اللحاق بزميله (حسن) عابرا الصحراء المحيطة بالشاطئ الأيسر (الغربي) للنيل وجدد الأمران ارتباطاتهما القديمة ، وجمعا وسائلهما واتفقا على حماية البلاد الواقعة بين قنا وأسوان واقتسام دخولها .

كانت الأمور تسير على هذا النحو عندما كتب سافارى Savary وفولنى Volney رحلتيهما . ومنذ هذا التاريخ بدأت أقدار البكوات تعاني من تقلبات أكبر ؛ فما أن نزل قبطان باشا إلى مصر في عام ١٧٨٥ حتى طرد إبراهيم مراد من القاهرة ودعا إليه أميرى الصعيد (حسن وإسماعيل) وترك تحت إمرتهما جزءا من جيشه استخدماه في مطاردة خصميهما القديين والدودين اللذين عادا أدراجهما إلى بني سويف وقد انتهز فرصة رحيل الجيش إلى القسطنطينية ليثبتا من جديد حدود حكومتهما دون أن يستطيع أحد أن يدفع بهما إلى ما وراء ذلك (إلى الجنوب) .

وأقام إبراهيم ومراد لمدة خمسة أعوام ، أولهما في منفلووط والآخر في جرجا حتى مات إسماعيل وبعض البكوات الآخرين وكثير من المماليك المرتبطين به ، ماتوا في القاهرة بالطاعون ، وحسد الأمير حسن الانتقام الذي سيحل به على يد إبراهيم ومراد ، فهرب إلى الصعيد مرة ثانية بعد أن خانته وانفض من حوله العدد الكبير ممن أفلتوا من الطاعون ، وعاد إبراهيم ومراد حاكمين للقاهرة بدون قتال ، وسارا على الفور لمطاردة عدوهما . ودفعوا به إلى ما وراء الشلال الأول ، وعندما أرمقتهما الحرب في النهاية ، وعندما يئسا من هزيمته في التوبة عقدنا معه معاهدة صلح وحصل بموجبها حسن بك ، وعثمان وصالح اللذان تبعاه ، لكي يحافظا على بيتهما ، على دخول الأرض الواقعة بين أسوان حتى جبلين بشرط ألا ينزلوا مطلقا شمال هذه النقطة الأخيرة ، ومن أجل ضمان هذه المعاهدة ، سلموا اثنين من بكوات حزبهم (رهينتين) كان أحدهما لايزال يعيش بالقاهرة عندما استولى الفرنسيون على مصر .

وهكذا ، فإن الصعيد الذى تعاقب على حكمه منذ وفاة الشيخ همام بكوات هارون كان يشغلهم أمر تدير أمورهم ، لم يلق أى إصلاح على يد هؤلاء ، وهكذا أيضاً ظل أبناء الريف هناك يعيشون فى أقصى حالة من الضنك ، فالقرى مكونة من أكواخ من الطون ، تحيط بأغلبها (القرى) خرائب تعلن تناقص عدد السكان ، ويعيش هؤلاء كما سبق القول وهم الذين يعملون لجزء من العام فى أعمال الرى الشاقة على خبز الذرة وبعض الخضروات ، وليس لهم من أثاث إلا عدد ضئيل من الآنية الفخارية وبعض الأواني الفخيرة ، ولا يجدون إلا يشق الأنفس وسيلة لتجديدها من حاصل عملهم هذا إن تبقى لهم شئ منه بعد دفع الضرائب .

ومن جهة أخرى ، فقد كان النفوذ الذى مارسه الشيخ همام على المناطق الأكثر مدارية (الصعيد الأقصى) من مصر قد شجب من كل القبائل العربية التى تحتل الطرف الأقصى من وادى النيل ، تلك السطوة التى كانت لها على الفلاحين فى أجزاء أخرى من مصر ، بفضل تأثير النظام الذى أقامته حكومته هناك ، وكان البكوات المنفيون من القاهرة يجدون هناك مصادر للدخل لم يكن لمناطق مصر الأخرى أن تبيها لهم .

ويشغل شاطئ بحر يوسف على شمال (أى غرب) النيل وكلذا ولاية أطفيح فى الجانب المقابل عرب أصبحوا مزارعين وسيطرون على قرى عديدة . وعلى الرغم من تبنى هؤلاء العربان نمط جديد من الحياة ، فإنهم مع ذلك لم يعدلوا عن عاداتهم القديمة ، وعلى وجه الخصوص عاداتهم فى الحصول عن طريق القوة القاهرة على الشئ الذى لا يريدون الحصول عليه عن طريق العمل ؛ فهم يستولون عنوة على أجود الأراضى ، ويوجهون مجارى المياه (الترع) أثناء الفيضان ويقطعون الجسور فى أفضل الأوقات التى تناسبهم دون أن يشغلوا بالهم بخصوص مصالح جيرانهم إذا ما اعتقدوا أن هؤلاء ليسوا فى حالة تمكنهم من المقاومة . وهذا النمط من المزارعين الذين يمكن القول بأنهم يسكنون بالخراب بيد ويسكنون الحرية (الخراب) باليد الأخرى ، يمارس نوعا من السيادة الاقطاعية على الفلاحين ، وحيث أنه من المستحيل دفعهم إلى سداد

الضرائب التى تتحملها الأرض المنزرعة بالنظر إلى ما يحوزون من صنوف المقاومة التى تدعم رفضهم ، فإن هذه الميزة التى انتحلوها لأنفسهم تتم على حساب السكان القدامى ، الذين يتزايد ما ينبغي أن يدفعوه بقدر ما يقل ما يدفعه أولئك (٥) .

ويبلغ بهؤلاء العربان فى اغتصابهم للحقوق بدون أدنى مراعاة لعرف أو لآفة قاعدة ولو كانت شكلية أنهم يستولون على محاصيل القرى الواقعة فى متناول أيديهم إذا كان المحصول الذى حصلوه من أراضيهم هم لا يكفى لمقوتهم ، وأن كانوا فى الواقع يتعهدون فى مقابل ذلك بتقديم نوع من الحماية إلى هذه القرى التى يصبح سكانها بهذه الطريقة بمثابة أتباع لهم (دافعى جزية) ومع ذلك فإن هذه الحماية ليست لها فاعلية على الدوام ، ذلك أن كل قرية تقع بين قبائل متعادية تسلب المرة بعد المرة وبالتبادل على يد كل من هذه القبائل المتشاحنة .

وإذا كانت مجاورة العربان الذين أصبحوا فلاحين خطرة لهذا الحد بالنسبة للفلاحين ، فيمكن القول بأن على هؤلاء الآخرين أن يخشوا ودرجة أكبر أولئك العربان الذين لا يزالون يعيشون تحت الحيام ، والذين يأتون ليستقروا فى هذه النقطة مرة ، وفى تلك مرة أخرى . بينما هم على الدوام مستعدون للاستيلاء على ما يرونه مفيداً لهم ، والحرب مع قطعانهم عندما تمكن هزيمتهم بواسطة قوات أكبر من تلك التى يملكونها .

وباختصار ، فليس هناك واحد من هؤلاء البدو لا يضع نفسه فى مرتبة فوق مرتبة الفلاح ، ويستشعر هؤلاء البدو نوعاً من العار من القيام بنفس عمل الفلاح ، وحيث أن هؤلاء لا يعرفون حقاً أكثر مشروعية من حق القوة ، وأنهم لا يهاجمون فى العادة إلا الذين لا يمتلكون القدرة على الدفاع عن أنفسهم فإن المكاسب التى يحصلون عليها تجعلهم بشكل طبيعى فى وضع ينظرون معه لأنفسهم باعتبارهم الملاك الحقيقيين .

(٥) انظر العرب والعربان فى مصر الوسطى ، وصف مصر ، تأليف جومار - وهى الدراسة الأخيرة من المجلد الثالث فى الترجمة العربية . (المترجم) .

وفي نفس الوقت ، فليس فلاحو مصر الوسطى وحدها هم الذين يقاسون من مجاورة العرمان ! فبعض أجزاء ولاية الفيوم تتعرض بالمثل للانتهاكات التي تأتي القبائل الجواله تمارسها هناك من وقت لآخر .

وفي الحقيقة ، فإن هذه القبائل التي تنتمي في أصولها جميعاً إلى بلاد البربر (المغرب) متعادية فيما بينها ، ولربما كانوا ليدمروا بعضهم البعض لو أن ماشية الفلاحين ومحاصيلهم لم تكن بالنسبة لهم سلباً غير مضمون ، لكنهم يوحون بدرجة من الرعب حتى أن الناس يفرون عن كل شيء عند اقترابهم ، وفضلاً عن ذلك فإنهم يتبادلون فيما بينهم الرهبة والخدر الشديد .

وعندما عبرت ولاية الفيوم وجدت ثمة قبيلتين كانتا قد استقرتا هناك ، هما قبيلة الفرجان في الشمال والسمالو في الوسط ، وتتكون كلتاهما من عرمان ظل البعض منهم يحتفظ بعاداته الرعوية في حين انتشر البعض الآخر في القرى وتعودوا عادات الفلاحين . وفيما يبدو على الأقل ، فإن هذه القرى التي تتلقى الدعم من القبيلة التي ينحدر منها سكانها لم تكن تتعرض للسلب إلا على يد العصبة المناوئة ، أما تلك القرى التي لا تتلقى حماية من هذا النوع فيعيش أهلها كحفما اتفق ، وهم يخشون على الدوام أن يدب الرعب بينهم في أية لحظة إما على يد هؤلاء ، وإما على أيدي أولئك من هؤلاء الجيران الخطيرين .

وتعد ضواحي المدن الكبرى التي تحتفظ فيها الحكومة ببعض القوات في مأمن أكبر من غارات العرمان ، لكن أغلب ريف مصر السفلى يتعرض كما هو الحال في ولاية الفيوم للخراب والنهب على يد القبائل العديدة التي تجوب صحراوات قلم السويس أو حواف بحيرة ماريوتيس (مريوط) ، إذ ، فجأة ، يجتاز فرسان هذه القبائل نهر النيل ، ويحلقون بالقرى وينزعون الدواب والأغذية التي يجلبونها هناك . وثمة ظرف خاص يستخدم ذريعة لتغطية هذه الانتهاكات .

فأغلب سكان الدلتا ينقسمون فيما بينهم إلى حزينين متعادين تحت اسم سعد وحرام ، ويسعى كل فريق إلى مضايقة الفريق الآخر بشتى الوسائل . وعندما

سئلوا عن أصل هذا الانقسام قصوا حكايات مضحكة أكدت عن يقين أنهم يجهلون ، ومعنى آخر فإن هذا الأصل لا يهمهم في كثير . وحيث أن الأعمال العدائية بين الفريقين لم تتوقف مطلقاً فقد ظل لدى كل حزب على الدوام إهانات حديثة لا بد من الانتقام منها .

وعلى الرغم من أن وجود هذين الحزبين أمر شائع بدرجة عامة فإن شيوخ (علماء) القاهرة الذين ينظر إليهم باعتبارهم يعرفون أكثر من غيرهم تاريخ بلادهم ليسوا على اتفاق حول الوقائع التي أدت إلى نشأة هذين الحزبين . وأكثر الأمور معقولة فيما سمعت ينحصر فيما يأتي :

في أثناء الحرب الأهلية التي روعت الجزيرة العربية في عهد الخليفة يزيد بن معاوية في حوالى العام ٦٥ من الهجرة ، اتخذ الجيشان المتحاربان ككلمة ينضمون تحت لوائها أثناء إحدى المعارك الليلية اسمى سعد وحرام اللذين كانت تعرف بهما عائلات رؤساء الجيشين ، وتشبث المحاربون من ذريتهم بهذين الاسمين وظلوا يطلقونهما على أنفسهم فيما بعد مما أدى إلى استمرار الشقاق ووضع عقبة كأداء في سبيل تقاربهم ، أما العرب الذين جاءوا ليستقروا في مصر على فترات مختلفة ، فقد حملوا معهم أحقادهم المتأصلة ضد بعضهم البعض ، عندما حملوا معهم اسم الحزب الذى كان ينتمى إليه أجدادهم ، واستمر هذا الحقد من جيل إلى جيل حتى اليوم .

وإلى هذه الانقسامات الداخلية ينبغى أن ننسب سطوة العرب البدو وكذلك الرعب الذى يحدوثونه في أعماق الدلتا ؛ فكيف نفسر أن عدداً محدوداً من الفرسان يستولى بلا أدنى مقاومة في العادة على قطعان كبيرة دون أن يكون بمقدور شعب كبير العدد أن ينزود عنها بالقوة المسلحة ؟ علينا أن ندرك إذن أن هؤلاء العربان يثقون على الدوام أنهم سيتلقون النجدة والحماية على يد قرى الحزب المناوئ للحزب الذى ينهونه ، وحيث أن هؤلاء العربان لا يحتفظون لهم بعلاقة مع أى فريق من هذين الفريقين إلا بقدر ما تمليه مصالحهم الوقتية ، فإنه يظل بمقدور هؤلاء أن يمارسوا سرقاتهم في ربوع البلاد دون أن يلقوا عقاباً .

أما عن الإدارة الداخلية للقرى ، فينهض بها - بدرجة متفاوتة في فاعليتها - شيخ واحد أو أكثر من شيخ يقومون بمجباية الضرائب مع المحصلين الأقباط ، وتبقى لهم هذه الوظائف نفوذاً أكيدا يسيئون استخدامه في بعض الأحيان . وباختصار فإن هؤلاء المشايخ المنقسمين على أنفسهم من قرية لأخرى يسلحون فلاحى البعض ضد البعض الآخر عند أبسط الذرائع ، ولا يتوانى الممالك في دعم هذه الانقسامات التى يتأكد بفعلها نفوذهم وسلطتهم .

الفصل الخامس عن المحاصيل الزراعية في مصر

تخصص المحاصيل التي تزرع في مصر لتغذية الإنسان ، أو تستخدم كعلف للماشية ، أو تستعمل في صناعات متنوعة .
ونصف هنا طريقة زراعة كل من هذه المحاصيل على حدة .

١ - زراعة القمح

يزرع القمح (triticum) في كل أنحاء مصر ابتداء من أدفو ، على بعد حوالي ثمانية عشر فرسخاً إلى الشمال من أسوان ، حتى الطرف الشمالي من الدلتا ومع ذلك فليست كل مناطق مصر متساوية في قابليتها لهذه الزراعة ، كما أن طرق الزراعة تتنوع حسباً إذا كانت الأراضي تروى من مياه النيل بشكل طبيعي ، أو أنها تروى بطريقة صناعية ، سواء بسواعد الإنسان ، أو بمعاونة الدواليب ذات القواديس التي يطلق عليها كذلك اسم ساقية .

أما أكثر مناطق مصر التي تجود فيها زراعة القمح ، هابطين من الجنوب إلى الشمال فهي ولايات طيبة ، وجرجا ، وسيوط ، والمنيا ، والقاهرة ، والمنوفية ، والمنصورة .

ويبدأ البذار بعد انحسار مياه الفيضان مباشرة ، أي عند بداية شهر أكتوبر ، وذلك في مصر العليا ، أما في الدلتا ، فيتم الأمر بعد هذا الوقت بخمسة عشر يوماً ، وتحرق الأرض حرثة أولى بواسطة محراث خفيف للغاية (١) ، ويجري هذا المحراث ثوران يقوده رجل واحد . ويلزم يومان من العمل لحرث فدان واحد .

وعندما تكون الأرض قد ظلت لوقت طويل غارقة بالمياه ، كما يحدث مع تلك

(١) نجد ربما لهذا المحراث بين رسم الأثاثات والأدوات : الفنون والحرف ، اللوحة التاسعة ، الصورة

الأولى ، وكذلك اللوحة MM

الأراضي الواقعة بين الجسور العرضية التي تقطع وادى مصر العليا ، فإنها لا تحتاج إلى هذه الحربة الأولى . ويتم البذار بينما الأرض لا تزال موحلة فتبذر البذور « على الطائر » كما يحدث في أوروبا .

وتبلغ كمية البذور المستخدمة في الصعيد $\frac{1}{4}$ أردب في العادة لكل فدان ، ويستطيع شخص واحد بمفرده وبسهولة ، أن يتم بذار الفدان في يوم واحد .

وعندما تبلغ الأرض درجة معينة من التماسك ، بعد انحسار المياه ، يقوم الفلاح بتغطية البنور بحربة ثانية ، وإذا ما كانت الأرض قد غمرت بالمياه لوقت طويل ، وإذا ظلت ، بعد البذار ، رطبة وموحلة ، فإن البذور تغطى بواسطة زحافة ، هي عبارة عن جذع نخلة ، يجرها بالعرض ثوران .

وفي مختلف ولايات مصر العليا ، لا تتطلب زراعة القمح الذى يبذر-في أرض تروى بشكل طبيعي ، أى عمل ابتداء من وقت البذار حتى وقت الحصاد ، أى خلال خمسة إلى ستة أشهر .

ويتم الحصاد عند نهاية شهر مارس أو بداية شهر إبريل . وتسمح حالة الجفاف التى تكون عليها الأرض ، وكذا الشقوق التى تقطعها ، باقتلاع المحصول بجذوره بسهولة بالغة ، ويقسم المحصول إلى حزم صغيرة ، تزن الواحدة ١٠ إلى ١٢ رطلا . وتكفى أربعة أيام عمل لرجل واحد لحصاد الفدان من القمح ، ويحصل الحاصدون على أجورهم حبراً : ويقدر أجر العامل عن اليوم الواحد بربعة أو $\frac{1}{4}$ من الأردب .

وتنقل حزم القمح على ظهور الجمال إلى جرن ممد على مسافة ضئيلة من الحقل ، وتحتوى حمولة الجمال الواحد عادة على ٣٠ حزمة . وتوضع بعضها فوق بعض ، بطريقة تشكل دائرة يبلغ قطرها حوالى عشر خطوات في وسط الجرن . ويسط حول المدار ، الذى يبلغ قطره حوالى ٢٠ إلى ٢٥ خطوة طبقة من حزم تم فكها ، ويمر فوقها نوع من عربة أو كرسي متحرك يسمى : نورج ، وقد سبق أن قدمنا وصفاً له ، وحين ينفصل الحب عن سنباله ، بهذه الطريقة ، وحين يتم هرس لقش بالدرجة الكافية ، فإنه يجر بواسطة أمشاط كبيرة من الخشب (مذراة) إلى

خارج مسار النورج ، الذى توضع فيه ما بين كل نصف ساعة وآخر حزمًا جديدة من القمح . أما الثيران التى تجر النورج فيتم تغييرها كل ساعة . ويبلغ أجر الثور الواحد فى اليوم ، مثله مثل أجر العامل $\frac{1}{4}$ من الأردب قمحاً . ويلزم يوم عمل ، أو يومين ونصف اليوم ، للدرس محصول فدان واحد ، يستخدم خلالها أربعة من الثيران وعاملان . وفى العادة ، تنتج كل ٧٢ حزمة من القمح اردبا من الحبوب ، يزن حوالى ٢٧٥ رطلا أى ما يعادل ١٢٥ كيلو جراما .

وفى إدفو ، وهى كما سبق القول أكثر منطقة مدارية يزرع فيها القمح فى مصر ، يكتفى بهرس حزم القمح المسبوطة فى الجرن تحت أقدام الثيران . وقش هذه المنطقة فى العادة بالغ الجفاف والنعومة حتى أنه يتحول بعد أن يتعرض لهذه العملية لوقت قصير ، إلى تبن بنفس الدرجة التى كان يمكن أن يتحول إليها لو أنه كان قد درس بواسطة النورج .

وحين ينتهى درس القمح فإنه يذرى ، وذلك بتعرضه للهواء بواسطة شوكة خشبية متقاربة الأسنان (المذرة) ، وبهذه العملية تنتهى عادة كل مراحل الحصاد ، ويسدد عينا أجر كل هذه الأعمال ، بما فيها التلرية ؛ أى بقمح تم درسه ، ويبلغ إنتاج الأرض ، بعد استبعاد هذه المصاريف ١٢ إلى ١٤ مثلا (من كمية البلور) ، وتكاد تحصل كل الضريبة المفروضة على هذه الأرض عينا ، وتشكل هذه الجزء الأكبر من القمح الذى يصدر خارج مصر .

وثمة اختلافات تتناول زراعة وإنتاج هذه المنطقة فى القيوم ولايات الدلتا . وهكذا تترواح كمية البذار لفدان واحد فى هذه المناطق ما بين $\frac{1}{4}$ إلى $\frac{1}{2}$ الأردب ، وبذلك يتضح أنها أكبر قليلا من كمية البذار المستخدمة فى الصعيد لنفس المساحة من الأرض .

أما أراضي الدلتا ، فتحثرت كلها بشكل عام قبل البذار . وفى بعض الأحيان يعلق فى المهرات جاموس بدلا من البقر كما أنه لا تروى مطلقا بعض الأراضي بعد بذارها ، وإن كانت هذه الأراضي لا تمثل إلا أقل القليل من تلك المساحة من الأرض

التي خصصت لزراعة هذا المحصول ؛ أما بقية هذه الأرض ، فإنها على الرغم من أن المياه تغمرها بشكل طبيعي ، تروى مرتين : مرة بعد انتهاء البذار بستين يوماً ، وأخرى بعد البذار بتسعين يوماً .

ويتم الري عن طريق دواليب ذات قواديس (سواق) ولرى فدان واحد يلزم يومان ونصف اليوم تعمل خلالها واحدة من هذه الماكينات (السواق) بشكل دائم . وتكون سيقان نبات القمح في مصر السفلى أعلى منها في الصعيد ؛ مما يسمح بحصدها بواسطة المنجل .

ويستطيع ثمانية أو عشرة رجال أن يحصدوا فداناً من القمح خلال يوم واحد ، وحيث تكون البذرة أقل جفافاً عنها في مصر العليا ، وحيث أنها (هنا) أكثر التحاماً بسنبليتها فإنه يلزم ثلاثة أيام عادة للدرس محصول فدان واحد ودرس تبنة . ويتطلب عمل النورج ، كما هو الحال في الصعيد رجلين وأربعة ثيران .

ويحصل عمال الحصاد في الدلتا كذلك على أجورهم عينا ، وإن كان هذا الأجر يقدم لكل منهم هنا في شكل حزم من القمح بدلا من القمح المدروس .

وعندما يينر القمح في تلك الأراضي التي لا تغمرها مياه الفيضان ، وإن كانت تقع بجوار النيل أو الترع ، فإن الأمر يستجوب ربا أربع مرات أو ست بواسطة الدلو أو الشادوف .

وتنتج أفضل أراضي الدلتا محصولاً من القمح أقل مما تنتجه مثيلاتها في مصر العليا ، إذ يبلغ إنتاجها نسبة ١٠ : ١^(٥) ، بل أن بعضها لا ينتج سوى ستة أو سبعة (إلى واحد) . وعموماً فإن قش (سيقان) القمح ، الذي يروى بطريقة صناعية ، يكون أطول من قش القمح الذي لا يروى مطلقاً بهذه الوسائل . وفي الحقيقة فإن محصول القمح الذي يشار إليه باسم شتوى (أى الذى يزرع شتاء) يفوق إنتاج محصول القمح الشتوى ، وإن كانت مصاريف الري تجعل منه (أى من الشتوى) أكثر

(٥) بالنسبة لكمية البذور (المترجم)

تكلفة . ويتم حصاد القمح في كل من مصر العليا ومصر السفلى بواسطة المنجل .
وتوجد فيما بين سقارة وبنى سويف أراض مرتفعة ، يضطر الناس لحرقها
بواسطة المجرفة ، ويتطلب حرق الفدان عشرين يوم عمل ، وحيث أن مثل هذا العمل
شاق للغاية ، فإن أجر يومية العامل يصل عادة إلى ١٥ مدينى أى ما يزيد بمقدار
الثلاث عن يومية العامل الذى يقوم بأعمال الري .

وقش القمح المهروس (التبن) هو الغذاء المعتاد للخيل ولكل الحيوانات التى
تستخدم في أعمال الزراعة ، وعلى العموم فإن أراضى الصعيد تنتج عدداً من حمولات
الجمل من القش المهروس يساوى عدد أرادب القمح التى تغلها ، ولكن إنتاج التبن
من القمح المزروع في الدلتا يزيد عن ذلك زيادة طفيفة .

وتحصل أسواق القاهرة على ثلثتها من القمح من غلال الصعيد ومصر
السفلى ، وتبلغ زنة الأردب من النوع الأول ٢٦٤ رطلا ، في حين يزن الأردب من النوع
الثاني ٢٩٢ رطلا من زنة مارك (١) .

ثانيا : زراعة الذرة والدرة الشامية

يزرع الذرة (holcus sorghum) في كل أقاليم مصر بدءاً من جزيرة ألفنتين
حتى القاهرة ، فهى الحبوب التى تشكل الغذاء العادى للفلاحين ، ويبدأ الذرة على
فترتين ، الأولى عند حوالى منتصف مايو ، والثانية عند نهاية شهر أغسطس .

ويسبق هذان البذاران ، كما نرى ، غرق الأراضى بفيضان النيل : وهكذا
تتطلب زراعة الذرة على الدوام رياً صناعياً ، وعلى ذلك فإن الأراضى التى تصلح أكثر
من غيرها لهذه الزراعة هى التى تكون أكثر اقتراباً من النهر أو من الترعى التى تحتفظ
بالمياه طيلة العام .

(١) انظر في نهاية هذه الدراسة ، الجداول المرفقة (رقم ١) ، وكذلك التقرير الذى أعد للقاء العام حول
صناعة الخبز .

وهبوطاً من جزيرة الفانتين حتى إدفو (أى مع الاتجاه شمالاً) ، يزرع هذا المحصول مرتين في العام ، لكنه لا يزرع تحت (شمال) إدفو ، وفي بقية أنحاء مصر إلا في الصيف ، خلال تلك الفترة من العام التي تسمى القيظي .

وينمو في معظم الأراضي التي ترتفع بعض الشيء ، وبشكل تلقائي نوعان من النباتات ، يسمى أحدهما حلفا (*Poa multiflora*) ، وهو يستخدم في صنع الحصر ، أما الثاني ، ويطلق عليه اسم عاقول (*hedysarum alhagi*) فيستخدم مرعى للجمال . وحين يراد زراعة هذه الأراضي بالذرة فإن الناس يبدأون ذلك بإحراق هذه النباتات وهي واقفة (أى بدون إنتزاعها) ثم يقومون بعد ذلك بحرق الأرض ، وبعدها يقسمونها إلى مربعات (أحواض) عن طريق جسور صغيرة تقاطع بزوايا مستقيمة ، تحفر في قممها جداول تقوم بنقل المياه إلى كل واحد من هذه الأحواض . وهذه الجسور الصغيرة ، التي ترتفع إلى ٢ - ٣ ديسمترات (٢٠ - ٣٠ سم) ، تقام بشكل بالغ العجلة بواسطة نوع من المكشطة تسمى مسوجة التي تستخدم في وقت معاً في تحديد (تجهيز) الأرض وفي إقامة الجسور فيما حول الأحواض ، ويقام منها عادة في الفدان الواحد إذا كان يقع بالقرب من النيل نحو المائتين ، وإن كان هذا العدد ينهد حسب درجة ابتعادنا عن المصدر الذي ينبغى أن يمدنا بالمياه اللازمة للرى .

ويتطلب تجهيز الأرض على هذا النحو يومى عمل وبعد ذلك يقوم الفلاح بواسطة الفأس بحفر حوالى ٦٠ أو ثمانين حفرة صغيرة (نقرة) عمق كل منها أربعة قرابط ، وذلك في كل واحد من هذه الأحواض ، ثم تبذر في كل حفرة من هذه الحفر بعض بلور الذرة .

وتبلغ كمية البذار (للفدان الواحد) من $\frac{1}{4}$ إلى $\frac{1}{3}$ من الأردب ، ويستطيع القيام بذلك ثمانية إلى عشرة رجال يعملون لمدة يوم واحد ؛ يحصل كل منهم مقابل ذلك على ٨ - ١٠ مدينى .

ويبدأ الرى بمجرد أن تغطى البذور ، ويستمر هذا الرى بلا إنقطاع خلال الأيام العشرة الأولى ، بهدف تأكيد إنباتها والإسراع بنموها .

ويم هذا الرى فى جزيرة الفانتين بواسطة الدولاب ذى القواديس (الساقية)
وتستطيع كل ساقية أن تروى من ٥ - ٦ فدادين ؛ وفى الجهات الأخرى يتم الرى بيد
الإنسان وبواسطة الدلو .

وخلال الفصل المسمى القيظى ، الذى يتفق حلوله كما سبق لنا القول مع أكبر
إنخفاض لمياه النيل ومع أقصى درجات الحر فى الصيف ، يتم الرى كل أسبوع ، على ثمانى
مرات متفرقة ، ويلزم استخدام أربعة أو ستة رجال لرى فدان واحد ، فى مدة يومين .

وفى بعض قرى الفيوم ، لا تحرى الأرضى المخصصة لزراعة الذرة مطلقا قبل
عملية البذور : فتصنع الحفر (الجورة) التى ستوضع فيها البذور بالفأس (المنقرة) ،
وبعد أن تتم تغطيتها ، تعطى ريتين متتاليتين . وبعد ذلك يشق المحراث بين صفوف
البذور خطوطاً يبلغ عمقها من ٢ إلى ٣ ديسمترات ، تستبقى فيها المياه بارتفاع معين
يكفى لغمر جنود هذه النباتات بالقدر المناسب ؛ وينمو المحصول بسرعة ويبلغ درجة
النضوج بعد ثلاثة أشهر من البذار . وخلال هذه المدة تقتلع الحشائش بعناية من
حقول الذرة ؛ كما تقتلع السيقان الضعيفة أو التى تأخر نموها والتى يمكنها ، ما أن
تصل إلى نفس الأرومة أن توقف نمو السيقان الأساسية (المحصول الأساسى) ،
وتستخدم هذه كعلف للماشية .

وعندما تقترب الذرة من نضوجها ، يعنى الفلاحون عناية كبيرة بمنع الطيور
من أن تحط على سيقانها حتى لا تأكل حبوب الذرة وهى فى سنبلتها . وحيث أن هذه
السيقان ترتفع عادة ليبلغ طولها نحو المترين ، فإن الناس يقيمون من مسافة لأخرى فى
حقول الذرة أكبات من الأتربة يصعد فوقها الرجال الذين « يهشون » الطيور
بصيحاتهم .

وعلى الرغم من أن زراعة الذرة القيظى أمر بالغ المشقة فى مصر العليا ، إذ
تتطلب فى بعض الأحيان ما يقرب مائة يوم (عمل) لرى كل فدان ، فإن الناس هناك
مضطرون للجوء إليها كغذاء للسكان الذين لا يزرعون القمح أو الشعير إلا من أجل
تسديد الضريبة أو لإرساله إلى أسواق المدن الرئيسية التى يصدر منها .

وعندما يصل الذرة إلى مرحلة نضوجه ، فإنه يقطع عند إرتفاع حوالى ٢ ديسمتر من سطح الأرض بواسطة نوع من المنجل أصغر حجما وأقل تقوسا من النوع المستخدم فى فرنسا . ويلزم عشرة من الحاصدين لقطع محصول الفدان فى يوم واحد وفى بعض الأحيان تعرض رعوس النباتات (شواشيه) للشمس وبعد ذلك توضع فى جرن حيث تطؤها أقدام الثيران . ويمكن لثورين إذا عملا لمدة خمسة أيام أن يدرسا إنتاج فدان . وتنظف الحبوب عن طريق تعرضها للهواء (تذرنتها) بواسطة منذرة خشبية ؛ وأخيراً توضع فى أكوام تغطى بالحصر ، أو تحفظ فى قفف مصنوعة من سعف النخيل .

قلنا إن المحصول الأول من الذرة القيطى يتم فى أغسطس فى المنطقة الأكثر مدارية من مصر ، وبعد ذلك مباشرة يبدأ إعداد نفس الأرضى من جديد لاستقبال الذرة الأنبارى ؛ وهنا تتبع نفس الأساليب السابق ذكرها سواء عند الزراعة أو عند الحصاد ؛ ومع ذلك ، فحيث يكون النيل فى هذه الفترة من العام فى أقصى ارتفاع له ، فإن عملية الرى تتطلب جهداً أقل بكثير ، بل إن هناك مناطق فى جرجا وسيوط يرتفع فيها الفيضان فى بعض الأحيان لحد يكفى لتغطية الأرضى التى بذرت فيها الذرة بعلو يبلغ عدة سنتيمترات . وتسمح هذه الظروف بإيقاف عمليات الرى الصناعى لمدة تقرب من شهر ؛ وبعد ذلك يستأنف الزراع عمليات الرى هذه ، ويجددونها بواقع مرة كل عشرة أيام ، إلى أن يحين موعد الحصاد .

ويبلغ محصول الفدان من الذرة القيطى عادة ستة أراذب ، فى حين يزيد عن ذلك بكثير محصول الفدان من الذرة الأنبارى ، إذ يبلغ فى بعض الأحيان ١٠ إلى ١٢ أربا ؛ ويبلغ متوسط ثمن الأربب ١٣٠ مدينى ، ولا يزرع فى مناطق مصر الواقعة إلى الشمال من جرجا سوى الذرة الأنبارى ، فمع الإلتجاه شمالا بطول النيل يتطلب الذرة وقتاً أطول للنضوج ، كما يتطلب مجهودات أقل بكثير فى عملية ريه .

ويمنر الذرة فى الفيوم وفى ولايتى بنى سويف والجيزة مع بداية شهر يولية ،

ويظل في الأرض مدة أربعة شهور ، ولا يروى إلا بواقع مرة كل عشرين يوما ، ويحصد في بداية نوفمبر .

ولا تفصل الحبوب عن منابلهما عن طريق وطء هذه الكيزان بأقدام الثيران كما يحدث في مصر العليا : وإنما بتعريض هذه الكيزان للشمس لمدة خمسة عشر أو عشرين يوماً ، ثم تضرب بالعصى ؛ ويلزم عامل واحد أن يشتغل لمدة عشرة أيام كي يدرس محصول فدان واحد ، وحيث أن حبوب هذا المحصول نادراً ما تنصل من المناطق التي زرع فيها ؛ وحيث قد لا تجد الحكومة وسيلة للعمل على بيعه في أسواق المدن ، فإن الضريبة التي تفرض على الأرض التي تئزر فيه تحصل نقداً ، وعادة ما تدفع الأراضي التي تزرع محصول الذرة القيطي الضريبة بواقع ٣ بوطاقات للفدان ؛ أما التي تزرع بالمحصول الانباري فتدفع ٥ بوطاقات عن نفس المساحة : مما يوضح بشكل تقريبي النسبة بين إنتاجي المحصولين ، وتدفع مصاريف بذار الذرة وريه نقداً بصفة عامة ، بواقع ٨ إلى ١٠ مدينين مقابل يوم العمل ؛ وعلى العكس من ذلك أعمال الحصاد إذ يدفع مقابلها عينا في شكل حزم وأحياناً في شكل حب مدروس .

وفي العادة ، فإن الفدان ينتج عدداً من حمولات الجمل من سيقان الذرة يساوي ما ينتجه من أرادب من الحبوب ؛ وتباع حمولة الجمل من هذه السيقان بـ ٨ إلى ١٢ بارة ، وتستخدم هذه وقوداً وذلك بعد تجفيفها ؛ ويكاد يكون هو الوقود الوحيد المستخدم في مصر العليا لانضاج الطوب الأحمر والفخاريات وفي صناعة الجير وفي الأغراض المنزلية الأخرى .

ويستخدم قش الذرة كذلك في تغطية (عمل سقوف) الأكواخ .

وأخيراً فإن العريان والمزارعين في ضواحي أسوان وطيبة يشكلون من هذا القش حزماً يضعونها تحت صدورهم ليستطيعوا العوم بأقل جهد حين يعبرون النيل .

ويطلق المصريون اسم الذرة الشامية على ما نسميه نحن بالقمح التركي ؛ وهو يزرع بكميات ضئيلة في ضواحي قنا ؛ ولزراعته تعد الأرض على نفس النحو الذي تعد به لزراعة الذرة البلدية ؛ وتبذر بذوره في شهر أغسطس ، ويروى لمدة ثلاثة

شهور ، ثم يحدد بعد الشهر الرابع . ويقطع النبات ، وتنزع السنابل عن سيقانه وتحفظ للحصول على حبوبها بقدر الحاجة ، ويبلغ محصول الفدان في بعض الأحيان ١٠ إلى ١٢ أردبا ؛ ويخلط دقيق هذه الحبوب بدقيق القمح ؛ وفي بعض الأحيان يستخدم الذرة وحده في صنع خبز الفلاح .

وفي بعض مناطق الدلتا يحل محصول الذرة الشامية ، وهو الذي لا يعد في الصعيد سوى محصول مساعد ، محل الذرة الصعيدية ، التي تعد في هذه المناطق غريبة تماماً .

وتخصص بعض الأراضي في ضواحي طنطا وسمند بالذات لزراعة الذرة الشامية ، وتبدأ عمليات الزراعة بتغطية هذه الأراضي بطبقة رقيقة من الرماد أو من الأنقاض التي توجد حول القرى . ولتغطية أرض فدان واحد تزرع عادة ٢٠ أو ٢٤ حمولة حمار . وتبذر البذور في خطوط خطها المحراث ، ثم تسوى أرض الحقل بتمرير جذع نخلة تجرهما الثيران فوقها بشكل أفقي ، ثم تقسم في النهاية إلى مربعات (أحواض) لريها .

وتبذر الذرة الشامية في انقلاب الصيف ؛ ولبذار فدان واحد يلزم عادة $\frac{3}{4}$ من الأردب من بذرة ، ويبدأ النبات في الظهور على سطح الأرض بعد ستة أيام من البذار ؛ ويروى مرة كل خمسة عشر يوماً حتى وقت الحصاد وهو يتم قرب اعتدال الخريف ؛ ويتم رى الذرة الشامية بيد الإنسان ؛ ويستطيع خمسة رجال أن يرووا الفدان الواحد في ظرف يومين ، ويحصل كل منهم (مقابل ذلك) على ١٢ مدينى .

ويكفى خمسة أو ستة حاصدين لكى يتموا حصاد محصول فدان من الذرة الشامية في يوم واحد ؛ وهم يستعملون المناجل (في ذلك الغرض) . أما عن أجورهم ، فإنهم يحصلون عليها عينا ، ويعطون من حزم الذرة ما يستطيعون حمله .

وفي العادة يعطى الفدان ذوال ٢٤ قيراطاً أربعة أو خمسة أرداب من الحبوب متوسط منها ٢ بوظقة : وهكذا يبلغ إجمالى إنتاج هذا المحصول ما نسبته حوالى ١٨ إلى ١ (بالنسبة لكمية البذور) ؛ دون أن ندخل في ذلك قيمة القش الذى لا يستخدم إلا باعتباره وقوداً .

وتنقل الذرة الشامية على ظهور الجمال إلى مكان يقع على مشارف القرية ، وهناك تقوم النسوة والأطفال بفصل السنبله عن الساق ، وبعد ذلك تجرد هذه السنابل من الأوراق الكبيرة التي تغلفها . ويستطيع خمسة عشر أو ستة عشر من هؤلاء العمال أن يجهزوا على هذا النحو خلال يوم عمل واحد محصول فدان ؛ ولكي تجف السنابل على نحو تام فإنها تعرض للشمس لمدة ١٢ إلى ١٥ يوماً ، وبعدها تخزن ، ويدرس منها على قدر الحاجة بغرض فصل الحبوب عن السنابل ، وبعد ذلك مباشرة ، وقبل تحويل هذه الحبوب إلى دقيق ، فإنها تتعرض داخل أحد الأفران لنوع من « التحميص » ، أما سنابل الذرة الشامية التي لا تزال خضراء ، فتجمع في شكل حزم تتكون من خمس أو ست سنابل ، ثم تشوى ، فتشكل بهذا الإعداد نوعاً من الغذاء يقبل عليه الأطفال بنهم شديد . وعلى هذا النحو وحده ، يستعمل في صعيد مصر هذا القدر الضئيل من الذرة الشامية التي تزرع هناك .

ثالثاً : محصول الأرز

لا يزرع الأرز (Oryza Sativa) إلا في الجزء الشمالى من مصر السفلى الواقع بين البحيرات التي تحيط بساحلها وبين خط مستقيم يقسم الدلتا من الرحمانية على الفرع الغربى للنيل حتى المنصورة على الفرع الشرقى لهذا النهر . وهذه الأرضى مخصصة لزراعة هذا المحصول حيث قلما يهبط مستوى منسوب النيل هناك بالقرب من مصبه ، وفي موسم المياه الواطئة ، إلى أكثر من متر أو متر ونصف المتر عن مستوى المنسوب العالى الذى يبلغه خلال فترة فيضانه ، بحيث يكون ميسوراً هناك بأفضل مما هو فى أى مكان آخر أن تعطى لحقول الأرز نوبات الرى الدائمة التي تحتاج إليها .

وتتم نوبات الرى بواسطة الدواليب ذات الأسنان (الساقية) والتي تقام على مجرور (خزان مياه) مستطيل الشكل تصل إليه مياه النيل أو الترعى بواسطة إحدى الحفريات .

وفي ضواحي دمياط ، تلزم في العادة ثلاث من هذه الدواليب لرى مساحة تبلغ عشرة فدادين . وحيث أن مستوى (سطح) منطقة رشيد أقل (من أراضي دمياط) إرتفاعاً عن مستوى مياه النهر ، فإنه تكفى واحدة من هذه الماكينات لرى نفس العدد من الأفدنة والتي تبلغ (مساحتها) بالنسبة لمساحة مثيلاتها في دمياط ، فضلاً عن ذلك ، نسبة حوالى ٦٠ إلى ٧٠ ، وتبعاً لصغر أو كبر قطر هذه السواقي ذات الأسنان ، فإنه يستخدم ثور أو ثوران لتشغيلها ، وتحتاج السواقي الصغيرة إلى أربعة ثيران ، أما الأخرى فتحتاج إلى ستة من الثيران لخدمتها اليومية .

وحيث أدى أحد الأوبئة التي اجتاحت الماشية عام ١٧٨٤ إلى تقليل عدد هذه الثيران بشكل كبير ، فقد بدأ الناس في هذه الفترة ، يحلون الجاموس محل الثيران في أعمال الرى ، ومنذ ذلك الوقت ظلت الجاموس تستخدم في هذا الغرض .

ويراقب حركة ماكينات الرى ، رجلان يتناوبان العمل ، كما يعينان في نفس الوقت بالثيران أو الجاموس التي تعمل فيها .

ويقوم الزراع الذين يقيم عندهم هؤلاء الأجراء بإطعامهم ، ويعطونهم زيادة على ذلك ٥ أو ٦ بوطاقات ، مكافآت سنوية .

ويذر الأرز عند بداية شهر أبريل ؛ وقبل وضعه في الأرض ، تملأ قفف منه وتغمر لمدة خمسة أو ستة أيام في النيل أو في واحدة من الترع المتفرعة عنه ؛ وبعد أن تشرب البذور القدر الكافى من المياه ، تبسط على حصص ، وتشكل منها أكوام يغطونها بالعشب ؛ وتسرع الحرارة المتولدة عن ذلك بعملية الانبات ؛ وبعد أن يكون الجنين (القمة النامية) قد نما بشكل كاف ، يوضع الأرز في الأرض (يذر) .

أما الأرض المخصصة لاستقبال البذور ، فتظل في البداية مغطاة بالمياه لعدة أيام ، وتحث بعد ذلك في اتجاهين مختلفين ، يتقاطع أحدهما مع الآخر بشكل عمودى ؛ ثم تحث للمرة الثانية وتغمر بعدها بالمياه ، ثم يمر فوقها ، بقصد تسوية سطحها ، جذع من النخيل ، يمر بشكل أفقى ؛ وتنظف الأرض بعد ذلك بواسطة ما يشبه الشوكة ؛ وفي هذه الحالة تكون الأرض بعد موحلة ، ويذر فيها الأرز وهي لا تزال على هذه الحال .

أما الأردب المستخدم في كيل الأرز فليس على الإطلاق هو نفس أردب القاهرة ؛ بل إن أردب رشيد ودمياط يختلفان فيما بينهما في التسمية وفي السعة .

وتبلغ نسبة أردب رشيد إلى أردب القاهرة ما قيمته ١٣ إلى ١٢ ؛ في حين أن أردب دمياط والمنزلة ، وهو الذى يسمى ضريبة ، فيبلغ ما قيمته ٣٦ إلى ١٣ بالنسبة لأردب القاهرة .

وفي دمياط وضواحيها ، يندر $\frac{1}{8}$ من الأردب من الأرز لكل فدان مساحته ٦٨٧٧ متراً مسطحاً ؛ وعلى هذا فإنه يستخدم في مساحة معطاة (بعينها) كمية من البذور تعادل ضعف كمية بذور القمح التى تستخدم في نفس هذه المساحة . وإن كان جزء من أعواد الأرز التى تنتج عن هذا البذار ينبغي لها أن تستزرع مرة أخرى في مكان آخر ، كما سنذكر بعد قليل .

وبعد ثمانية وأربعين ساعة من البذار ، تغمر الأرض بمياه يبلغ علوها نحو خمسة سنتيمترات وتترك المياه فيها لمدة يومين أو ثلاثة أيام ، تصرف بعدها لتستبدل بها مياه جديدة ، تظل هناك لنفس المدة ، وتكرر هذه العملية حتى الحصاد . وبعد حوالى عشرين أو ثلاثين يوماً من البذار ، تبعاً لما إذا كان نمو النبات أكثر أو أقل سرعة ، يبدأ الناس في عرق حقول الأرز ، ويعنون بتنظيفها على هذا النحو كلما تكاثرت فيها أعشاب غريبة .

وتتم عملية نقل شتلات الأرز عند نهاية شهر يولية . وتحدث هذه العملية في العادة بالنسبة للأراضى التى سبق أن كانت مزروعة بالقمح ، والتى لم يكن قد سبق حصادها بعد وقت بذار الأرز .

وتحرث الأرض التى ينبغي أن تنقل إليها شتلات الأرز بواسطة المحراث أو تعرق بالقأس ، وتروى بعد ذلك ثم تسوى بواسطة جذع نخلة ، مثلها مثل الأراضى التى تعد لبذر الأرز . وبعد ذلك يشتل حوالى نصف السيقان التى ينتجها الحقل المينور بالأرز إلى حقل بنفس المساحة أعد على هذا النحو . وهذا هو السبب في أن كمية بذور هذا النبات ، التى تندر في الفدان الواحد تبلغ حوالى ضعف كمية القمح التى يمكن أن تندر فيه .

وفي معظم المناطق التي يزرع فيها الأرز ، تكون الحقول التي يشتل إليها الأرز غير بعيد عن الحقول التي توفر شتلاته ؛ وإن كان الأرز الذي يزرع في المنزل يأتي عادة من فارسكور ، وهي قرية تقع على شاطئ النيل ، على بعد فرسخ واحد إلى الجنوب من دمياط . وتحمل شتلات الأرز على قوارب تنقله عبر البحيرة حتى المنزل ؛ وتكفي حمولة القارب لتغطية فدان واحد ، وفي العادة يبلغ ثمن النبات تسليم المنزل ٢٠ إلى ٢١ بوظافة ؛ وبعد ذلك ينقل نبات الأرز على ظهور الجمال ابتداء من نقطة نزوله من القارب إلى الحقل الذي سيزرع فيه .

ويدفع مقابل عملية زرع الشتلات في كل فدان بوظافة ونصف بوظافة . ويتم اقتلاع وشتل الأرز في ولايتي المنصورة ودمياط بواسطة عمال من أبناء البلاد ، لكن عمالا من ولاية بلبس هم الذين يذهبون في هذا الفصل للقيام بهذا العمل في الدلتا وولاية رشيد ؛ وهؤلاء لا يحصلون على أجورهم باليومية ، وإنما يأخذون على عاتقهم اقتلاع وشتل الفدان الواحد بالمقابلة مقابل (أجر) ٥ بوظافات .

ويحصد الأرز عند حوالي منتصف نوفمبر : وعلى هذا النحو فإن هذا المحصول يمتد بالأرض لمدة ستة شهور ، ويروى خلال الأشهر الأربعة منها ريا صناعياً ؛ ويروى خلال الشهور الثلاثة الباقية عن طريق رى يسهله فيضان النيل (بالراحة) ؛ وهو يحصد كما يحصد القمح ويربط في حزم صغيرة وينقل إلى جرن حيث تفصل حبوبه عن سنبله بواسطة النورج ، ويستطيع ١٠ إلى ١٢ رجلاً أن يحصدوا في يوم واحد إنتاج فدان ، وحين يقوم بهذا العمل أناس من أبناء البلاد تدفع لهم أجورهم في شكل حبوب ، فيحصلون على $\frac{2}{11}$ من الضريبة .

أما عمال المنصورة وبلبس الذين يذهبون إلى رشيد وإلى الدلتا لحصاد الأرز فتدفع أجورهم نقداً ؛ ويعطون ٤ بوظافات مقابل حصد محصول الفدان وربطه في حزم ونقله إلى الجرن .

ويمكن أن يدرس محصول الفدان الواحد تحت النورج في ظرف يوم وليلة بواسطة ثمانية رجال و أربعة ثيران ؛ ويدفع أجر هذا الدرس على الدوام عينا ، أحيانا في

شكل حزم أرز كما في رشيدة ، وأحياناً في شكل حبوب كما في دمياط . ويعطى لكل عامل أربع حزم من الأرز أو $\frac{1}{3}$ من الضريبة من الحبوب .

وتتم تذرية الأرز بنفس الطريقة التي يذرى بها القمح أى بتعرضه للهواء بواسطة ما يشبه مضرباً خشبياً ، وإن كان الهواء لا يفصل إلا الأجزاء بالغة الخفة ، ويظل الأرز ، كى يصبح نظيفاً على نحو تام ، في حاجة لأن يمرر في غربال لعدة مرات ، الأمر الذى يتم في الطواحين حيث تنزع عن الأرز قشرته .

ويدفع في مقابل تذرية الأرز $\frac{1}{3}$ من كمية الأرز المنزى .

ويبلغ متوسط المحصول السنوى للفدان في دمياط والمنصورة $\frac{1}{3}$ ضريبة ، ويلزم $\frac{2}{3}$ من الضريبة لبذار وإنبات فدانين ؛ وهكذا يبلغ متوسط نسبة البذار إلى المحصول الناتج في حقول أرز هاتين الولايتين حوالى ١ إلى ١٨ .

أما في الدلتا وفي رشيدة فيبلغ المتوسط السنوى لإنتاج الفدان ٧ إلى ٨ أردب ؛ وحيث يتلقى كل فدان بنوراً تساوى $\frac{1}{3}$ الأردب فإن النسبة بين البذار وبين الحصاد تعادل نسبة ١ إلى ١٦ . وهكذا يمكن النظر إلى كل أراضى مصر الصالحة لزراعة الأرز باعتبارها على نحو ما خصيبة .

ومع ذلك فليس ثمة على الإطلاق محصول يتغير ناتجه على مثل هذا النحو ، فقد أكد المزارعون في ضواحي دمياط أن ناتج محصوله في بعض الأحيان لا يزيد على نسبة ٥ إلى ١ (بالنسبة لكمية البنور) في حين يرتفع في بعض الأحيان إلى نسبة ٣٢ إلى ١) .

ولا يهوس قش الأرز مطلقاً كما هو الحال بالنسبة لقش القمح ، فهو أكثر سمكاً وأكثر صلابة من هذا الأخير ، ولكنه يكسر فقط تحت النورج ، ولا يستخدم إلا وقوداً ، وقبل أن يتداول الأرز في التجارة ويعرض للاستهلاك ، فإنه يحتاج - وهو لا يزال شعيراً - لأن يبيض : أى أن تنزع عنه قشرته وإليكم بعض التفاصيل حول هذه العملية .

تعرض الحبوب أولاً للشمس لمدة ١٠ إلى ١٥ يوماً ، ثم تمرر بعد ذلك أسفل مدقات أسطوانية الشكل من الحديد الأجوف ، يبلغ علوها ٣ ديسمترات ويبلغ قطرها ديسمترًا واحدًا ؛ وتثبت كل واحدة من هذه المدقات بشكل عمودي على هيئة مطرقة ذات مقبض يتحرك في خط رأسي فوق محور حديدي يوضع على مسافة متر من المدق ومدعوم بقوة فوق مرتكزات مبنية . وتنتج الحركة القلابية التي تقوم بها المدقات ، شأنها في ذلك شأن مطارق الحداد ، نتيجة للضغط الذي تمارسه فوق طرف مطرقتها ، عند الجانب الآخر من المحور ، أربع حذبات تخترق بشكل عمودي شجرة أفقية تستخدم كمحور أو مدار إلى عجلة مسننة تتشابك عموديا بعجلة مسننة أخرى أكبر حجما . ويحمل محور هذه العجلة الكبيرة رافعة يعلق بها ثور واحد أو عدة ثيران حسبما إذا كان ينبغي للماكينة أن تحرك مدقين أو كان عليها أن تحرك أربعة مدقات (١) .

وتوجد أسفل هذه المدقات ثقبوب أسطوانية عملت في الأرض على شكل هاونز ، يحتوي كل واحد منها على $\frac{1}{4}$ ضريبة من الأرز . ويبعد كل هاون عن الآخر بحوالى المتر ، بحيث يستخدم الجدار الوسيط الذى يتكئ عليه محور دوران المدقات كمسند لظهر العامل الجالس الذى يكون شغلة الدائم هو أن يعيد بيده إلى تحت المدقات حبوب الأرز التي تتباعد عند كل دورة .

وتمر الحبوب في البداية بهذه العملية لمدة ساعتين ، تكفيان لنزع جزء من القشور عن الحبوب ؛ ولكن حيث تصبح عملية الدوران والطرق ، مع مواصلة هذه العملية على نفس الكومة من الحبوب ، أمراً لا جدوى منه على الإطلاق بسبب هذا الجزء من القشر الذي تم فصله بالفعل عن الحبوب ، فإن الأرز يسحب لتنظيفه للمرة الأولى ، ثم يعاد وضعه تحت المدقات ليمارس الدق عليه لمدة ساعتين ؛ ثم ينظف الأرز من جديد ليم نفس العمل للمرة الثالثة ؛ وينتهى الأمر ببيض الأرز وذلك بوضعه للمرة الرابعة أسفل المدقات مع كمية محددة من الملح ، وبعد ذلك يتداول في الأسواق بالحالة التي نراه عليها .

(١) انظر القرن والحرف ، اللوحة التاسعة ، وكذلك وصف الأشكال ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من هذه اللوحة ،

والذى قدمه المسير جولوا Jollois .

ويلزم على الأقل ثلاثون ساعة ليتم تنظيف ضريبة الأرز الشعير بشكل تام وتنتج هذه الكمية ، حين يكون الأرز من صنف جيد ، $\frac{3}{4}$ أردب من الأرز الأبيض ، أما إذا كان من صنف أدنى ، فإنها تنتج فقط أردباً ونصف الأردب ، وهكذا نستطيع أن نقدر أن متوسط إنتاج الأردب ^(٥) هو أردب $\frac{7}{13}$ من الأردب ؛ وعادة ما يقلر إنتاج كل خمسة أرداب من الأرز الشعير بأربعة أرداب من الأرز الأبيض .

ويتطلب استغلال طاحونة (مضرب) ذات مدقين ، وتعمل ليلاً ونهاراً ، تشغيل تسعة من الثيران وسبعة من العمال يتبادلون نوبات العمل . وتصل المصاريف اللازمة لإطعام الثيران ولدفع أجور هؤلاء العمال ، وفائدة (ربح) السلفيات الأولية ، وصيانة الماكينة ومنشآتها ، تصل بشمن تبييض ضريبة الأرز إلى ٥ بوطاقات ، أما بالنسبة للأردب فتصل إلى ٣ بوطاقات و ١٥ مدبني فإذا أضفنا إلى هذا المبلغ ربح التاجر ، محسوباً على أساس ٢٠٪ فإن ثمن أردب الأرز في السنة العادية ، تسليم مخازن دمياط سيساوى ٢٢ بوطاقة ، وأخيراً ، فحيث أن الجزء الأكبر من الأرز الذى تنتجه مصر مخصص للتصدير ، فإننا نستخلص أن ثمن هذه السلعة الغذائية يزيد أو ينقص تبعاً لنشاط التجارة أو كسادها ، وفى أثناء احتلال الجيش الفرنسى لهذه البلاد ، انخفض سعر أردب الأرز فى رشيد إلى ١٢ بوطاقة .

رابعاً : زراعة الشعير

يعتبر الشعير (hordeum hexastichum) هو أكثر النباتات التى تشيع زراعتها فى مصر ، فهو يزرع فى واقع الأمر ابتداء من جزيرة فيله والغفنتين حتى لسان الأرض الذى يفصل بحيرة البرلس عن البحر الأبيض المتوسط .

ومع ذلك فإن الاختلافات فى درجة الحرارة ، فى مثل هذه المسافة الشاسعة ، تؤدى إلى وجود اختلافات بالغة تتناول هذا المحصول سواء فى زراعته أو فى غلته .

(٥) كذا فى النص وصحتها الضريبة .

في جزر النيل الكبرى ، وعلى شواطئه هبوطاً من إسنا إلى إدفو ييذر الشعير عند نهاية نوفمبر ، بعد الزراعة الثانية للذرة : ويبدأ الأمر بحرق الأرض حرقاً أولياً ؛ وحيث أن هذه الأرض عالية بالقدر الذي لا يسمح بغمرها بشكل طبيعي بمياه النيل ، فإنهم يقسمونها إلى أحواض تغمر بالمياه عن طريق الدلاء (دلو) أو بواسطة الماكينات ذات القواديس (السواقي) ، وبعد أن تبلل الأرض بالقدر الكافي تتم عملية البذار : وهناك يستخدم للفدان الواحد نصف أردب من الحبوب .

وفي هذا الجزء من مصر ، حيث تغطي الأرض نفسها بواسطة الري الدائم ثلاثة محاصيل في العام ، فإن نفس العمال هم الذين يقومون بكل أعمال الزراعة في عدد بعينه من الفدادين وفي العادة يتمهد ثمانية رجال ، وعدد مماثل من الأولاد خمسة إلى ستة من الأفدنة .

وتبلغ غلة فدان الشعير في جزيرة إلفنتين ، وإلى الشمال من إسنا حوالي ٥ إلى ٦ أرداب ، ويمكن أن يرتفع المحصول إلى ثمانية أو تسعة حين تكون السنة مواتية ، ويتيح المحصول كذلك عدداً مماثلاً من حمولات الجمل من القش المهروس ، ويتراوح ثمن أردب الشعير من ١ إلى ٢ بوظقة ؛ كما تباع حمولة الجمل من القش المهروس بـ ١٥ إلى ٢٠ مديني

ولا يبدأ الناس في بذر بذور هذا المحصول في الحقول التي تغمرها بشكل طبيعي مياه الترغ المتفرعة عن النيل إلا في شمال إسنا ؛ ومع ذلك فليس ثمة إلا جزء من أراضي هذه المنطقة هو الذي يتقبل مثل هذا النمط من الزراعة ، في حين أن هذا المحصول لا ييذر ، وعلى نفس طريقة القمح ، إلا في الأراضي التي يغطيها الفيضان وذلك إلى الشمال من سهل طيبة وكذلك في ولايات جرجا وسيوط والمنيا .

وعندما لا تحرق الأرض على الإطلاق قبل عملية البذار - تبلغ كمية البلور المطلوبة للفدان الواحد ٣٠ الأردب وأحياناً الأردب بأكمله . وحين تعد الأرض بحرق تمهيدية فلا تبذر سوى نصف هذه الكمية . وتتراوح غلة الفدان بين ٦ إلى ١٠ أرداب تبعاً (لظروف) السنين

وهكذا تشبه زراعة الشعير البياقي هذه ، وبشكل تام ، زراعة القمح ؛ ويلزم أربعة رجال كى يحصدوا فى يوم واحد محصول الفدان . ويحصل هؤلاء الحاصلون على أجورهم عنياً ، ويحصل كل منهم على $\frac{1}{4}$ من الأردب . ويبلغ ثمن الأردب من الشعير عادة بوظافة واحدة فى ولايتى جرجا وسيوط . وعلى العموم فإن ثمن الشعير فى مصر يعادل نصف ثمن القمح .

ومن جهة أخرى فإننا نجد الرى الصناعى الذى يبدو أمراً لا فائدة منه فى وادى النيل ابتداء من جرجا حتى القاهرة ، نجده شيئاً ضرورياً للغاية فى ولاية الفيوم حيث لا تبقى مياه الفيضان على سطح الأرض إلا لوقت قصير .

وهناك يذخر $\frac{2}{3}$ الأردب من الشعير لكل فدان ؛ ويروى المحصول ثلاث مرات أثناء مكوثه فى الأرض ، ويعطى الفدان ٥ أو ٦ أرداب ومثل هذا العدد من حمولات الجمل من القش المهروس .

ويروى الشعير الذى يزرع فى مناطق الدلتا المختلفة ، كما يروى القمح مرتين أو ثلاث مرات ابتداء من بذاره وحتى حصاده . وتتراوح كمية البلور التى تستخدم لفدان واحد مساحته ٢٤ قيراطاً بين $\frac{1}{4}$ و $\frac{2}{3}$ من الأردب ؛ كما يتراوح إنتاجه كذلك تبعاً لظروف المكان إذ لا يبلغ سوى ٣ أرداب فى ضواحي منوف ، وإن كان يصل إلى سبعة بالقرب من طنطا ، وفى بعض الأحيان يرتفع إلى ٨ أو إلى ١٠ أرداب فى ولايتى رشيد والمنصورة . وقش (ساق) الشعير فى الدلتا أقصر من قش القمح . لذلك لا ينتج منه من حمولات الجمل من القش إلا عدداً يساوى $\frac{1}{4}$ عدد أرداب الحبوب التى تغلها مساحة بعينها . وفضلاً عن ذلك ، فهو عليق أقل قيمة من قش القمح . كما أنه يستهلك بشكل شبه دائم فى نفس مناطق إنتاجه .

وتنتج بعض أجزاء من اللسان الضيق الذى يفصل بحيرة البرلس عن البحر القليل من الشعير ، وتبذر بذوره فى خطوط خططت بالفأس ، ثم يسوى سطح الأرض . بعد ذلك بواسطة جذع نخلة تعمل عمل المشط والأسطوانة .

وتحل الخاصية الشعرية (القدرة على الامتصاص) التى تتمتع بها الأرض هناك ، التى تجرى تحتها على الدوام المياه العذبة للبحيرة طيلة الفيضان على عمق ضئيل للغاية بالإضافة إلى الأمطار التى يكثر هطولها فوق هذا الساحل - تحل محل الفيضان ومحل الرى الصناعى معاً . وتتطلب زراعة الشعير هذه فى قرية بلطيم ، كما رأينا ، مصاريف ضئيلة للغاية . لكنها كذلك قليلة الانتاج ؛ إذ لا تنتج فى العادة إلا ٣ أو ٤ إلى ١ (نسبة المحصول إلى كمية البنور) .

ولا يستخدم الشعير عادة فى مصر إلا لتغذية الخيول : وهو فى ذلك يقوم مقام الشوفان الذى يقدم لها فى بعض أجزاء من أوربا .

وبحصول جزء من الضريبة التى تخضع لها أراضي مصر العليا فى شكل شعير يباع فى أسواق القاهرة ؛ كما يمثل الشعير صادراً بالغ الأهمية فى موانئ القصير ودمياط ورشيد .

خامساً : زراعة العدس والحمص والتمرس

يعتبر العدس (ervum lens) إنتاجاً خاصاً بتلك المنطقة من مصر ، والتى تمتد من إدفو حتى مرتفعات الجيزة ، بما فى ذلك الفيوم ؛ ولا تمارس زراعته لا فى أطراف المنطقة المدارية فى الصعيد ولا فى الدلتا .

ولا تصلح لزراعة العدس سوى الأراضي التى تغمرها مياه ترع الرى بشكل طبعى ، ولذلك فمساحة هذه الأرض هى نفس مساحة تلك الأرض التى يطلق عليها اسم البياتى ، ولا تتطلب هذه الزراعة إلا قدرأ ضئيلاً من المجهود .

وفى بعض الأحيان تعطى الأرض حرثة أولية عقب انحسار المياه ؛ ومع ذلك ، فإذا كان الفيضان وفيراً ، وإذا لم تكن الأرض قد جفت بشكل تام عندما يحل وقت البذار ، فإنه يكتفى ببذر الحبوب على الأرض وهى لا تزال بعد موحلة ؛ ويبذر فى كل فدان من $\frac{1}{2}$ إلى $\frac{3}{4}$ الأردب . وتغطى البنور ، وذلك بأن تمرر فوقها قطعة من الخشب يجرها أربعة أو خمسة رجال أو عن طريق إعطاء حرثة ثانية للأرض . ويظل العدس فى

الأرض حوالى أربعة شهور أى أقل من المدة التى يمكنها القمح بثلاثين أو خمسة وثلاثين يوماً ، ويحصد العدس باقتلاع سيقانه وذلك حتى يبلى فى الأرض مع محاصيل أخرى كما يحدث فى الصعيد ؛ أو يحصد (بحش سيقانه) عندما يكون قد بذر وحده كما يحدث فى الفيوم وضواحي القاهرة .

ويلزم تسعة أو عشرة أيام من العمل كى يستطيع عامل واحد أن يقتلع محصول فدان من العدس . ويحزم المحصول فى حزم ، تنقل على ظهور الجمال إلى الجرن حيث تدرس تحت النورج ، كما يحدث للقمح .

ويدرس إنتاج الفدان أربعة رجال وأربعة ثيران يعملون جميعاً لمدة يوم واحد وتم تذرية وتنظيف العدس بنفس الطريقة التى تم بخصوص الحبوب الأخرى . وتتطلب هذه العمليات كلها تسعة أو عشرة أيام عمل ، يدفع مقابل كل يوم منها $\frac{1}{4}$ من الأردب من العدس .

ويستخدم قش العدس الذى يهرس تحت النورج عليقاً للجمال والماعز . ويستخرج منه عادة عدداً من حمولات الجمل (من التين) يعادل عدد ما ينتجه المحصول من أرداب من الحبوب . وتباع الحمولة من هذه السيقان المهروسة بـ ٣٠ إلى ٤٠ مدينى .

ويتغير إنتاج الفدان تبعاً (لظروف) السنين ؛ ويبلغ (عادة) ٦ إلى ٧ من الأرداب ويصل أحياناً إلى ٣ أو ٤ فقط .

وعادة يبلغ ثمن أردب العدس ١٠٠ مدينى وذلك فى مصر العليا ، فى حين أنه يبلغ فى القاهرة وولاية الجيزة ١٥٠ مدينى .

وفى ولايتى سيوط والمنيا تكون هذه الزراعة مجزية أكثر منها فى أى منطقة أخرى ، وبعد ذلك يقل عائدها صعوداً تجاه الصعيد أو هبوطاً باتجاه القاهرة .

وتخضع حقول مصر العليا التى تبذر بالعدس لضربة تدفع عينا ، ويخزن العدس الذى يحصل فى مخازن بمصر القديمة ، حيث يسحب لتغذية أسواق مصر السفلى أو ليتم تصديره .

أما العدس الذى يخصص للاستهلاك فتتزرع عنه قشترته فى العادة ؛ ولا يتباع فى أسواق المدن إلا الفلقتان (الفصان) من هذه البقول : وهذه الفلقات ذات لون برتقالى بالغ الجمال ، ويكفى لتنقية أو تنظيف العدس على هذا النحو أن يدعك أو يفرك بين زحوين صغيرتين من الصلصال المجفف فى الشمس يبلغ نصف قطرها ٢٥ سم أو ٣٠ سم وتكون الراحة السفلى ثابتة فى حين تكون العليا وحدها هى المتحركة ، وتدور حول مركزها بواسطة عامل واحد مثل طواحين الخردل . ويبلغ ثقل هذه الرحى المتحركة ، المصنوعة من الصلصال الجاف نحو ٢٠ أو ٢٥ كيلو جراماً .

ويؤخذ الحمص (Cicer arietinum) ، كالعدس فى أراض غمرتها المياه ، وتلقى الأرض نفس التجهيزات قبل وبعد البذار الذى يتم مباشرة عقب انحسار المياه .

ويؤخذ فى الفدان الواحد من $\frac{1}{4}$ إلى $\frac{1}{2}$ من الأردب من الحمص ، وهو ما يتطلب عادة ثلاثة أيام عمل ، ويبقى الحمص بالأرض لمدة سبعة أشهر ؛ ويقطع المحصول ثم يدرس تحت النورج ؛ ويمكن لأربعة رجال مع أربعة ثيران أن يدرسوا فى يوم واحد إنتاج أحد الأفدنة ؛ ويحصلون معاً كأجر على $\frac{1}{4}$ من الأردب من العدس بما فى ذلك إيجار النورج .

ويتغير لإنتاج الفدان المزروع بالحمص تبعاً (لظروف) السنين ؛ وفى مناطق الصعيد التى تكثر بها زراعته ، يتراوح هذا المحصول من ٤ إلى ٨ أرداب ، كما يتراوح ثمن الأردب من ٥٠ إلى ١٣٠ مدينى .

وبالإضافة إلى الاستخدامات اليومية للحمص فى غذاء الفلاحين ، فقد جرت العادة فى القاهرة ورشيد ودمياط وفى مدن أخرى من مدن الدلتا على تخصيص جوبه فوق نار موقدة فى مستوقد واسع ، ويؤكل بعد أن يحمص على هذا النحو .

وينطبق ما سبق أن انتهينا من قوله ، وبلا تحفظ على زراعة الترمس (Lupinus Termis) . ويؤخذ فى الفدان الواحد منه $\frac{1}{2}$ أو $\frac{3}{4}$ الأردب تبعاً لما إن كان سيوضع فى جوررات تحفر باليد أو إن كان سيؤخذ « على الطائر » على الأرض التى لا تزال بعد موحلة ؛ ويحصد بحره بعد مرور خمسة شهور . ويلزم عشرة أو اثنا عشر يوماً لحصاد

فدان . وحيث لا يمكن استخدام سيقانه ، التي تكاد تكون ليفية في تغذية الماشية ، فإنها تستخدم وقوداً ، أو بصفة خاصة في صنع نوع من الكربون يدخل في صناعة بارود البنادق في هذه البلاد ، وتستخلص الحبوب بضرب سيقانه ، بعد أن تكون هذه قد جفت بشكل تام ، بالعصى ؛ وهي ممارسة تعود في الشرق إلى عصور ضاربة في القدم ، وتحل في مصر محل استخدام المدقات .

وتدفع مصاريف زراعة ودراس التبرس عيناً بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب لكل حاصد

سادساً : زراعة الفول

يزرع الفول (*Vicia fava equina*) بوفرة في ولايات جرجا وسيوط والمنيا في أراض تروى بشكل طبيعي .

ويبدأ الفول في بداية شهر نوفمبر دون حرثة تمهيدية ؛ ويلزم أردب واحد ، أو $1\frac{3}{4}$ أردب (من البنور) لكل فدان تبعاً لما إن كانت الأرض أكثر أو أقل وحولة . وبعد البذار يقوم خمسة رجال بتغطية البنور وذلك بحجر قطعة من الخشب فوق الأرض . ويحصل هؤلاء على أجورهم عيناً بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب من الفول لكل منهم .

ويبقى الفول في الأرض لمدة ثلاثة أشهر ونصف ، ويحصد عند نحو منتصف شهر فبراير ، وتقطع سيقانه ثم تدرس تحت البنورج ويلزم أربعة ثيران وأربعة رجال يعملون لمدة يومين لدرس محصول فدان واحد ويحصل كل منهم على $\frac{1}{4}$ من الأردب .

وبعد أن تسدد مصاريف الحصاد والدراس على هذا النحو ، يعطى محصول الفدان في السنوات الطيبة ٧ أرداب من الفول ، في حين يعطى في السنوات غير المواتية ٢ إلى ٣ أرداب فقط ؛ ويتراوح ثمن الأردب من ٥٠ إلى ١٠٠ بارة ، ويرتفع إلى ٢ بوطاقة في الأماكن التي يسهل فيها تصدير هذا المحصول

وتستخدم سيقان الفول ، التي تهرس تحت النورج ، كعاليق للجمال والثيران والماعز . وينتج الفدان عادة ثلاث أو أربع حمولات جمل من السيقان المهروسة (التبن) ، تباع الحمولة الواحدة منها بـ ٤٠ مدينى .

وفي الفريم وضواحيها ، تعطى الأرض المخصصة لزراعة الفول في بعض الأحيان حرثة أولية ؛ وحين يبدأ النبات في الجفاف ، تقتلع سيقانه بدلا من قطعها بالمنجل . وعادة ما يكون محصول الفول أكبر على نحو طفيف منه حين يئثر بينا تكون الأرض لا تزال موحلة .

ومجرد أن نهبط الدلتا ، تصبح زراعة الفول أقل عطاء ، وتكون نتيجة لذلك أقل انتشاراً . وهو يئثر هناك على الدوام في خطوط خطتها المزارع ، وتعلو سيقانه بقدر يفوق ارتفاع سيقان الفول في الصعيد . ويدفع ٤٠ بارة مقابل اقتلاع محصول فدان واحد ، ثم يترك المحصول ليؤف في نفس مكانه أو يعرض للشمس ، وأخيراً يوضع تحت النورج . ويبلغ إنتاج الفدان ٥ أو ٦ أراب .

ونادراً ما تمتد زراعة الفول في مصر العليا إلى ما وراء قوص ، كما لا تمتد في الدلتا إلى ما تحت (شمال) سمند . وتصدر منه كميات هائلة إلى الجزيرة العربية عن طريق القصور . كما يصدر كذلك إلى المشرق عن طريق موانئ البحر الأبيض المتوسط . وتكون أسواق القاهرة ومعظم مدن مصر السفلى بالفول الناتج عن حصيلة الضريبة العينية التي تحصل من الصعيد .

وفي بعض الأحيان تنزع قشرة الفول الذي يباع في هذه الأسواق ، كما يحدث للعدس ، بواسطة رحويين صغيرين من الصلصال المصنف يجرش بينهما الفول .

سابعاً : زراعة البصل - البطيخ - الشامام والخضروات الأخرى

يشكل البصل (allium cepa) موضوعاً لزراعة كبيرة في كل أنحاء مصر على وجه التقريب ، فيما عدا المنطقة المدارية في ولاية طيبة ، وكذلك فيما عدا الأجزاء الدنيا من الدلتا .

وفي البداية تحرق الأرض ثم تسوى بمجذع نخلة ، وبعد ذلك تقسم إلى أحواض

بواسطة المسوجة^(٥) ، وتبلغ تكاليف العمليات المتتالية لإعداد فدان الأرض ٢٠٠ مدينى .

ويُنزر البصل بعد القمح والبرسيم وبقية الحبوب التى تبذر فى الأراضى التى تروى بشكل طبيعى . ومن أجل ذلك تشكل ، باستخدام معول صغير ، خطوط صغيرة تلقى فيها البذور . ويمكن لعشرة رجال أن يقوموا بهذا العمل خلال يوم واحد على مساحة قدرها فدان . ويستخدم للبذار $\frac{1}{4}$ من الأردب من البذور يبلغ ثمنها فى العادة ٩٠ إلى ١٢٠ بارة . وفى أثناء نمو النبات يزداد أو يقلل عدد الريات تبعاً لكون الأرض أكثر ارتفاعاً أو أكثر انخفاضاً ، ففى حالة ارتفاع الأرض تكرر الريه كل أسبوع . وتصل مصاريق رى الفدان ، الذى يتم بواقعة ست أو ثمانى مرات إلى نحو ٣٠ مدينى .

وبعد خمسين أو ستين يوماً من البذار يشتل البصل فى حقل آخر حرث من قبل ثلاث مرات . ويكفى البذر الذى تم فى مساحة بعينها لتغطية مساحة تصل إلى ما يعادلها بـ ١٢ ضعفاً .

ويحصد البصل وهو أخضر كى يستخدم مباشرة كغذاء ، أو يترك ليحفظ على ساقه (فى الحقل) كى يباع فى الأسواق . وهو يبلغ درجة النضوج عادة بعد ثمانين أو تسعين يوماً من شتله ، ويلزم ١٥ إلى ٢٠ يوم عمل لكى يتمكن عامل واحد من حصاد محصول فدان ، ويدفع مقابل كل يوم عمل ٦ بارات فى ولاية سيوط .

وينتج الفدان من ٢٠ إلى ٣٠ أردباً من البصل ، يباع الأردب الواحد منها عادة مقابل بوطاقة (واحدة) فى ولاية سيوط والمنيا ، ويصل إلى ٢ بوطاقة فى ضواحي قنا . ولا ينتج هذا التفاوت فى الثمن فقط لأن مصاريق الزراعة فى قنا تزيد عن نظيراتها هناك ، بل كذلك لأن هذا البصل يصدر من هناك بكميات ضخمة إلى الجزيرة العربية عن طريق القصير .

(٥) لعلها هى البتانة التى تصنع الحدود بين الأحواض والتي يطلق على الواحد من هذه الحدود اسم البتن

وعلى الرغم من أن البصل المصرى قد فقد بعض شهرته إلا أنه أكبر حجماً من البصل الذى تنتجه أوروبا ؛ كما أنه حلو المذاق لدرجة يؤكل معها نيئاً دون أى تبديل . وهو يستخدم ، كما كان يستخدم فى الماضى ، فى غذاء سكان الريف ، الذين يحتمل أنهم كانوا سيزرعونه بكمية أكبر لو أن زراعته كانت تتطلب سلفيات أقل .

وتدفع الضريبة العقارية المفروضة على الحقول المزروعة بالبصل ، نقداً ، وتصل إلى ٦ إلى ٧ بوطاقات (ريال) للفدان الواحد .

وهناك محصول غذائى آخر بالغ الوفرة فى كل أنحاء مصر ، هو البطيخ أو شمام الماء (Cucurbita Citrullus) .

ويزرع هذا المحصول فى الجزر أو على حواف النيل التى تظل مكشوفة خلال فصل المياه الواطة أو التى تغرقها المياه أثناء الفيضان . وتشكل هذه الحواف منحنيات بالغة الانحدار ، يتكون سطحها من رمل ناعم للغاية . وتعمل فيه حفرات مثلثة الشكل يبلغ طولها المتر بعرض يبلغ ٢ ديسمتر (٢٠ سم) ، ويعمق يكفى لتمكين المياه الآتية من باطن الأرض أو تلك القادمة من النيل من أن تبقى على الرطوبة اللازمة فى هذه الحفرات . وتوزع هذه الحفرات فى خطوط موازية لمحجر النيل ، وتبعد كل منها عن الأخرى بنحو المتر . وحيث يكون بمقدور الريح أن تنقل بسهولة هذا النوع من التربة ، وحيث من الممكن لهذه الرمال المتحركة أن تدم نباتات البطيخ وهى بعد صغيرة ، فإن الزراع يوقفون هذه الرمال بواسطة سياج صغيرة من جذوع جافة توضع بشكل اعتراضى (بالعرض) بالنسبة لخطوط البذور ، ويشكل الرمل الذى يتكدس بظهر هذا السياج نوعاً من الوجاء يحتوى خلفه ساق النبات من لهيب الشمس .

وينتج كل نبات فى العادة ثلاث أو أربع ثمرات ، تباع الواحدة منها بـ ٤ إلى ٥ مدينى .

وفى بعض الأحيان يبنى البطيخ فى الأرض الواطة التى تحف بالترع الداخلية عوضاً عن بذره على حواف النيل ، فتصنع فى هذه الأرض عند نحو بداية فبراير

جورات تبعد كل منها عن الأخرى بمتراً ، ويبلغ عمقها حوالى ٢ ديسمتر (٢٠ سم) ، ويوضع فيها ملء اليدين من زبل الحمام ، الذى يترك مكشوفاً لمدة ثمانية أو عشرة أيام ، يتم البذار فى نهايتها . ويلزم لبذار الفدان $\frac{1}{4}$ من الأردب من البنور مما يكلف نحو ٢٠ بارة . ويستطيع عشرة رجال أن يتموا هذا العمل فى ظرف يوم واحد . ويمكن أن تصل قيمة إنتاج الفدان الواحد إلى ٣٠ بوظافة ؛ وإن كانت لا تبلغ فى بعض الأحيان سوى ١٢ أو ١٥ بوظافة .

ولعل زراعة البطيخ ، التى تدخل على الدوام فى عداد تلك الزراعات التى يطلق عليها اسم **الدميري** ، هى الوحيدة التى تناسب لسان الأرض الذى يفصل بحيرة البرلس عن البحر . ويصنع سكان قرية بلطيم ، المبنية على مثل هذه الأرض ، جورات صغيرة يبلغ عمقها نحو ٢٠ إلى ٢٥ سم ؛ الأمر الذى يسمح بالوصول إلى مستوى منسوب المياه العذبة التى تجري خلال الشتاء من البحيرة إلى البحر مارة تحت سطح هذه الأرض الرملية ؛ ويضع الناس فى قاع هذه الجورات ، كما يحدث فى مصر العليا ، زبل الحمام ويبنزون بنور البطيخ ، وحين تصل الثمار إلى درجة النضوج ، تنقل إلى الاسكندرية ورشيد ودمياط ، بواسطة صنادل تأتى إلى بوغاز البرلس للحصول على حمولات منها ، أو ينقل البطيخ بواسطة قوارب أصغر إلى سمند والحلة الكبيرة والمنصورة ، وإلى أماكن أخرى فى الدلتا . وتصل هذه القوارب عادة من داخل البحيرة إلى الفرع الشرقى للنيل صاعدة الفرع السينيتى القديم .

وقد يكون علينا الآن أن نتحدث عن بعض النباتات الأخرى ، التى توفر للسكان فى كل أنحاء مصر ، وفى كل فصول العام طعاماً يتفاوت مقدار الطلب عليه ، مثل البامية (*Hibiscus Esculentus*) ، والخيار (*Cucumis Olitorius*) . واللذين يبلران مرتين فى العام ، مرة فى شهر مارس وأخرى فى شهر يولية ، والمelonية (*Cordlorus Olitorius*) ، التى تزرع بالمثل فى فترات مختلفة ، لو لم تكن تعد مثل هذه الزراعات منتجات بساتين أكثر منها محاصيل زراعية ، وسنكتفى هنا بالقول بأن الأرض المخصصة لهذه الزراعات الصغيرة التى تتطلب أعمال رى متواصلة ، تقسم إلى أحواض بواسطة جسور صغيرة ، تعمل فى قممها الجداول التى توصل المياه إلى كل واحد من هذه الأحواض .

وينتج فدان البامية في ضواحي قنا ما يقدر نقداً ب ٩٠ إلى ١٢٠ مدينى في اليوم الواحد لمدة ثلاثة شهور . وعندما تنضج الملوخية ، تستمر الحشاشات التى تؤخذ من نفس الحقل وتتجدد لمدة شهر ونصف الشهر . وفى خلال هذه الفترة الزمنية يمكن أن يصل الإنتاج اليومى للفدان الواحد إلى ٩٠ أو ١٠٠ مدينى .

وفى العادة ، تحاط الحقول المزروعة بمحاصيل الخضار بصفوف من القنب ، والقرطم أو بأسوار صغيرة من سيقان الذرة الجافة .

ويدفع الفدان الذى يستغل على هذا النحو ضريبة تصل إلى ٥ أو ٦ بوطاقات (ريالاً) فى العام .

ثامناً : زراعات البرسيم - والحلبة - والجلبان - والبسلة

البرسيم (*Trifolium alexandrinum*) هو العليق المفضل ، والذى تنتشر زراعته عموماً فى مصر ، حيث لا توجد ، كما هو معروف ، مراعى طبيعية ، وقلما تمتد هذه الزراعة ، التى تخصص لها مساحات كبيرة من أراضي الدلتا ، إلى ما وراء فرشوط فى الصعيد ، إذ أن الأراضي التى تفرقها مياه النيل هناك تجف بسرعة شديدة حالما تنحسر المياه عنها ، ولأن الرى الصناعى الذى لابد منه لضمان نبات المحصول ، يصبح هناك باهظ التكاليف .

وينزر البرسيم على الدوام بدون أية حرثة تمهيدية ، فى أراض تغمرها المياه بشكل طبيعى . ويتطلب هذا البذار ، الذى يتم بينا لا تزال الأرض بعد موحلة ، $\frac{1}{4}$ أردب من هذه البذور لكل فدان . وتغطى هذه البذور عادة بواسطة جذع شجرة يجرها الثيران أو الرجال .

وتم الحشة الأولى من البرسيم بعد البذار بنحو أربعين أو خمسة وأربعين يوماً ، ومبكراً عن ذلك بقليل فى جرجا وفرشوط ، إذ يتم نموه هناك بشكل أسرع . وتباع هذه الحشة الأولى من البرسيم عادة ب ٨ بوطاقات لمحصول الفدان الواحد فى ولايتى سيوط والمنيا .

وبعد ثلاثين يوماً تم الحشة الثانية ، وتباع بـ ٤ أو ٥ بوطاقات .

وعندما يراد حصاد بذور الرسيم ، لا تم سوى حشة وحيدة من هذا العليق ليتم استهلاكها وهي خضراء ، وتترك الحشة الثانية لتتم على ساقها . ثم تنقل هذه إلى جرن حيث تطلوها أقدام الثيران . ويتكلف حصاد الفدان ودرسه ٧٥ مدينى ، ويستخلص منه أردبان من البذور ، يتراوح ثمنها بين ٢٠٠ إلى ٣٦٠ مدينى .

وحيث يكون الرى الصناعى أكثر سهولة فى القيوم عنه فى بقية مناطق مصر ، فإن حقول الذرة تبذر بالرسيم قبل حصاد الذرة بشهر . ولا يبذر سوى $\frac{1}{4}$ أردب للفدان ، الأمر الذى لا يتطلب سوى $\frac{1}{4}$ يوم عمل يقوم به واحد من العمال المستخدمين فى الرى ، ويكون نبت الرسيم سريعاً لحد تم معه الحشة الأولى بعد قطع الذرة مباشرة . وإذا تم استهلاك الرسيم وهو قائم (أى دون حشة من الأرض) ، فإن بمقدور فدان من الرسيم أن يغذى ثورين لمدة شهر .

وبعد الحشة الأولى ، يروى الرسيم خلال فترة عشرين إلى خمسة وعشرين يوماً ، على مرتين متباعدتين . ويكفى هذا الوقت لحلول موعد الحشة الثانية التى تكون على الدوام أقل عطاء من الأولى . وفى بعض الأحيان تستخلص البذور من الحشة الثالثة ، وعندئذ يرتفع إنتاج الفدان إلى $\frac{1}{4}$ ٢ - ٣ أرداب من البذور ، ولكن عندما يكون الفيضان مواتياً ، فإن الحشة الثالثة تستهلك هى الأخرى وهي خضراء ، وتستخلص البذور من الحشة الرابعة التى لا توفر بالنسبة لكل فدان سوى $\frac{1}{4}$ أردب .

ويبيع المزارع الرسيم الذى يغطى أرضه قائماً وذلك حين لا تستهلك ماشيته هذا الرسيم . ويتراوح ثمن القرواط أو $\frac{1}{4}$ من الفدان بين ٣٠ إلى ٣٥ مدينى .

وتنتشر زراعة الرسيم كثيراً فى ولاية الجيزة ، على مشارف القاهرة . ولا يشكل إعداد الأرض هناك أية خصوصية ملحوظة ، وإن كانت كمية البذور التى تبذر هناك فى مساحة بعينها تصبح أكبر منها بكثير فى مساحة مماثلة فى الصعيد والقيوم ، إذ يبذر هنا أردب لكل فدان واحد ، ويبلغ ثمن الأردب ٦ بوطاقات .

وتتم الحشة الأولى للرسم بعد ستين يوماً من البذار ، وتم الثانية بعد ثلاثين يوماً من إتمام الأولى ، ثم الثالثة أخيراً بعد الثانية بأربعين يوماً . وعلى ذلك فإن إنتاج الرسم يتم حصاده في مسافة زمنية تبلغ نحو أربعة شهور ونصف ، وتباع الحشتان الأوليان للفدان واحد بـ ٢٤ بوظاقة .

وإذا كان الفيضان ضعيفاً ، فلا يحش الرسم إلا مرتين ؛ ويحتفظ بالحشة الثانية لإنتاج البنور . ويستخلص عادة ٤ أرادب من البنور من الفدان الواحد وذلك إما بدرس المحصول وهو جاف تحت النورج ، أو بضربه بمصطى طويلة (مساوق - مسوقة) .

وحيث تستهلك في القاهرة كميات كبيرة من هذا العلف في تغذية الخيول والحمير ، فإن الجزء الأكبر من المحصول الذي يزرع في ضواحي القاهرة ينقل إليها وهو أخضر على ظهور الجمال ليستهلك يوماً خلال الموسم ، وفي بعض الأحيان تجفف الحشات الثلاث المتوالية من حقل الرسم ، وتخزن ليتم استهلاكها وهي على هذه الحال خلال الصيف .

وفي الدلتا ، حيث يخصص الرسم لغذاء الثيران من البقر والجاموس فإنه يؤكل وهو في حقله (دون حشه) . وتدخل المواشى الحقل بعد ستين يوماً من عملية البذر . ويؤجر الفدان من هذا المرحى بواقع ٥ إلى ٦ بوظاقات ؛ ويمكن أن يبدأ في استهلاك الحشة الثانية بعد ذلك بثلاثين أو أربعين يوماً ، وفي الفترة التي تفصل بين الحشة الأولى والحشة الثانية ، يقوم أولئك الذين يرعون ماشيتهم في هذه الحقول برعيها . وفي ولاية منوف ، يقدر أن ثورين يمكنهما أن يأكلا في اليوم الواحد $\frac{1}{4}$ من الفدان .

وهنا ، تكون كمية البنور المستعملة أقل منها في أى مكان آخر ، حيث لا تبلغ سوى $\frac{1}{4}$ أرذب للفدان الواحد ، وحين يراد الحصول على بنور هذا العليق لا يرعى الحقل إلا مرة واحدة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الرسم لا يرعى إلا بعد البذار بشهرين .

قلنا إن البرسيم يبنر في بعض الأحيان في مصر العليا مع الذرة ؛ وهو كذلك يبنر في مصر السفلى مع الذرة الشامية وقبل نضوجها بشهر ، وينمو نبات البرسيم الصغير في ظل السيقان الطويلة للذرة الشامية ، ويستفيد من الريات الأخيرة التي تعطى لها . ويؤجر فدان بذر على هذا النحو ، ولمدة أربعة شهور بـ ٥ إلى ٨ بوطاقات . ويقدر في طنطا أن زوجاً من الثيران يمكنه أن يعيش على محصول فدان ونصف الفدان طيلة هذه المدة ، بواقع $\frac{1}{2}$ فدان لكل رأس ؛ كما يقدر بأنه يلزم فدان كامل من هذا الملف لإطعام نور الجاموس (خلال نفس المدة) .

ومع النزول (الاتجاه شمالاً) نحو مصبات النيل . تكون عمليات الري أيسر وأكثر وفرة ، ويسرع معدل نمو البرسيم في نفس الفترة ، وهكذا يمكن القيام بأربع حشات في مزارع أرز رشيد ودمياط ، حيث يبنر هذا العليق بعد حصاد الأرز مباشرة ، بدون أى إعداد ، اللهم إلا الإبقاء على الأرض مغطاة ببضعة سنتيمترات من المياه خلال يومين أو ثلاثة أيام . وتم الحشة الأولى بعد البذار بشهرين ، وتلى ذلك الحشة الثانية بعد مرور ثلاثين يوماً . أما الثالثة والرابعة فتأتى كل منها بعد مرور عشرين يوماً من سابقتها على التوالي .

وفي العادة ، يلزم ستة من الثيران لرى عشرة أفدنة من البرسيم ؛ ويخصص لإطعامها ثلاثة فدادين تستهلك وهي خضراء ، ويحجف محصول السبعة أفدنة الآخرين ، ويخزن لإطعام البقر والجاموس خلال جزء من العام .

ويستهلك ثلثا البرسيم الذى تنتجه حقول الأرز في الدلتا وهو أخضر كطعام للماشية من كل نوع والتي يضطر المزارع للاحتفاظ بها ؛ أما الثلث الأخير فيستهلك وهو جاف .

ويبدو البرسيم الذى ينمو في مزارع الأرز أقل من حيث مادته الغذائية من برسيم المناطق العليا (الجنوبية) من الدلتا وضواحي القاهرة بسبب سرعة نموه ، الأمر الذى يعود إلى الريات الصناعية التى يفيد منها .

أما الحلبة (*Trigonella Fenum Iroecum*) فهي عليق خاص بمصر الوسطى ، ولا تزرع إلا في المناطق المدارية من الصعيد ، ولا في الدلتا . وهي تزرع في نفس الموسم ونفس الطريقة التي يزرع بها البرسيم . وتختلف طريقة حصادها إذ أنها تقطف بدلا من أن تحش ، وذلك بعد ستين أو سبعين يوماً من البذار ، وبعد ذلك تعطى طعاماً لكافة أنواع الماشية . أما بنورها ، التي يضعونها في الماء بقصد استنباتها ، فتستخدم كغذاء .

ويؤخذ $\frac{1}{4}$ من الأردب لكل فدان ، ويباع إنتاجه من العليق بـ ٨ إلى ١٠ بوطاقات . وعندما تترك الحلبة لتبلغ درجة النضوج وتجف وهي قائمة ، يستطيع خمسة عشر رجلاً ، يحصل كل منهم على ستة مدينى ، أن يقتلعوا في يوم واحد إنتاج فدان . ويستخلص من هذا المحصول ٢ إلى ٥ أرداب من البذور تبعاً لظروف السنين . ويدرس النبات وهو جاف تحت النورج . وتستخدم السيقان التي تهرس عن طريق هذه العملية كغذاء للجمال .

وتزرع في الفيوم وفي كل أنحاء مصر العليا علفاً آخر يسمى جلبان (*Lathyrus Sativus*) وهو يئزر على طريقة البرسيم والحلبة ، فوق أرض غمرها الفيضان ، وتحجز الأرض بنفس الطريقة التي تتبع عند بذار العدس ، ويؤخذ $\frac{1}{3}$ أردب من البذور لكل فدان .

ويقتلع هذا العليق بعد ستين يوماً ، ويستهلك وهو أخضر . وينتج الفدان الواحد في العادة من ١٠ إلى ١٥ حمولة جمل ، تباع ككل بـ ٦ إلى ٨ بوطاقات . أما النبات الذي يراد الحصول على البذرة منه ، فيبقى مائة يوم على ساقه ، ويعطى الفدان منه عادة ٥ أرداب . ويدرس هذا العلف وهو جاف تحت النورج . وتستخدم السيقان المهروسة (التبن) غذاء للجمال وحدها .

ويذفع بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب لكل من العمال الأربعة والثيران الأربعة الذين يستخدمون في درس محصول فدان واحد ، ويذفع بالمثل $\frac{1}{4}$ من الأردب إيجاراً للنورج . ويباع أردب الجلبان بـ ٩٠ إلى ١٥٠ مدينى .

ومع صعود النيل (الاتجاه جنوباً) يلاحظ أن سعر هذا العلف يزيد ؛ ويعود ذلك إلى صعوبة زراعة الجلبان بكميات كافية ، إذ يزرع عوضاً عنه في ولايتي طيبة وقنا ، أى في الطرف المدارى للصعيد نبات البازلاء (*Pisum arvense*) ، ويسمى في مصر البسلة وهى تسمية نلمح فيها الإسم الذى نطلقه نحن عليها *Bisaille* أو *Piselli D'IEalie* . ويكثر هذا العليق ويجمع في نفس أوقات الجلبان ، كما ينتج على وجه التقريب نفس القدر الذى ينتجه محصول الجلبان ، وعندما يبدأ المحصول في الجفاف ، يبدأ استهلاكه بأن يقدم للجمال ، والثيران من الأبقار والجاموس ، والماعز ، والخراف .. الخ ؛ ولا تستخدم البسلة مطلقاً في تغذية الخيل . ويخصص حوالي $\frac{1}{3}$ مساحة الأرض التى يزرع بها الجلبان والبسلة لتوفير البنور . الأمر الذى يدعو إلى الافتراض بأن ما ينتجه هذان المحصولان من محاصيل العلف من الحبوب يبلغ ما يقرب من نسبة ١٠ إلى ١ (بالنسبة لكمية البنور) .

وفي الفيويم حيث لا تبقى مياه الفيضان فوق الأرض إلا لوقت قصير ، تكثر الحلبة والجلبان والبسلة في حقول الذرة ، وقبل أن تنضج الذرة بأربعين يوماً . وتفيد محاصيل الأعلاف هذه ، على هذا النحو ، من الريات الأخيرة التى تعطى للذرة ، ولا تروى مطلقاً بعد حصادها . ويستخدم أهالى هذه الولاية البسلة كمحصول غذائى .

تاسعاً : زراعة السلجم - الخس - السمسم

يزرع في ولايتي سيوط وجرجا نوع من اللفت يسمى السلجم (*Brassica arvensis*) تستخدم بذوره في إنتاج الزيت . ويكثر السلجم في الأراضي التى تعرفها مياه الفيضان بشكل طبيعى عقب انحسار المياه مباشرة . ويتم هذا البذار الذى يستعمل فيه $\frac{1}{4}$ من الأردب للفدان ، على الطائر خلال يوم واحد وعلى يد عامل واحد .

ويبقى السلجم في الأرض ثلاثة شهور ؛ ويبلغ نضجه بعد هذه المدة ويتم حصاده باقتلاع النبات ، ويتطلب ذلك عشرة أيام عمل للفدان ، يدفع عن كل يوم

منها ٧ مدينى ، وهو كذلك نفس الأجر الذى يعطى للعمال الذين يدرسون السلجم ليستخلصوا منه البذور ، ويتم هذا الدرس باستخدام عصى طويلة فوق جرن أعد لهذا الغرض . ويلزم عشرة رجال لكى يدرسوا فى يوم واحد محصول الفدان .

ويتم تذرية البذور وتنظيفها على نحو ما يتم بالنسبة لبقية الحبوب ، ويدفع فى مقابل هذه العملية بواقع $\frac{2}{4}$ من الأرب للفدان .

ويتراوح محصول الفدان من البذور من ٤ إلى ٦ أرباب تبعاً لظروف السنين ، كما يتراوح ثمن الفدان بين ٩٠ إلى ١٥٠ مدينى .

وتستخدم السيقات الجافة لهذا النبات كوقود ، وإن كان المزارعون عادة يتركونه فى الجرن كى يأتى الفلاحون الأكثر فقراً ليأخذوه لاستعمالهم .

وفوق قنا (إلى الجنوب منها) ، وكذلك فى الجزء المدارى من ولاية طيبة ، تحل زراعة الخس (*Lactuca sativa*) محل السلجم . وتبذر بنوره إما مع العدس أو مع الشعير فى الأرضى التى تغمرها مياه الفيضان بشكل طبيعى ، وإما كذلك فى الأرضى التى تزرع بالذرة باستخدام الرى الصناعى . وفى الحالة الأولى يخلط $\frac{2}{4}$ من الأرب من بذور الخس مع $\frac{8}{4}$ من الأرب من العدس أو الشعير ، وفى الحالة الثانية يبذر $\frac{4}{4}$ من الأرب من الخس فى حقول الذرة قبل حصاد هذا المحصول بنحو عشرين أو خمسة وعشرين يوماً أى فى فترة لا يحتاج خلالها للرى .

ويبقى الخس ، وهو لا يحتاج لأى رى خلال نموه ، ستة أشهر فى الأرض . وحين ينضج المحصول ، تقطع قممه المحملة بالبذور ، ويحمل إلى جرن حيث يبقى النبات معرضاً للشمس لمدة ستة أيام ، يدرس بعدها بنفس الطريقة التى يدرس بها السلجم .

وينتج فدان الأرض الذى تبذر فيه بذور الخس مع العدس أو الذرة أو الشعير من ٢ إلى ٦ أرباب من البذور . ويبلغ ثمن الأرب فى قنا حوالى ٢ بوطاقة .

ويزرع الخس بكثوة فى ضواحي إدفو ، ويبذر فى الفدان الواحد $\frac{1}{4}$ من الأرب

من بنور الخس تعطى في السنوات العادية عائداً يبلغ $\frac{1}{4}$ أو $\frac{3}{4}$ أردب . ويدخل هذا المحصول في عداد تلك المحاصيل التي يطلق عليها اسم التباري . وياع الأرب من بنور الخس في هذه المنطقة عادة بـ ١٤٠ مدينى .

وفي غالب الأحيان ، يستهلك جزء من سيقان هذا المحصول وهو لا يزال أخضر كعليق ، ويؤدى ذلك إلى إنقاص إنتاجه من البنور بدرجة كبيرة . وفي بعض لأحيان تغذى الثيران كذلك على الخس الجاف ، وإن كان هذا النبات لا يفضل كثيراً كعليق .

أما السمسم (*Sesamum Orientale*) ، الذى تستخدم بنوره في إنتاج زيت الطعام ، فيزرع في ضواحي قنا ، في مصر العليا ، وفي كل أنحاء الدلتا على وجه التقريب ، وهو محصول صيفى ، تم زراعته في نفس وقت زراعة الذرة والذرة الشامية بعد حصاد الحنطة (القمح) . ويؤدى اختلاف الطقس واختلاف أنماط الري إلى تنوع أساليب زراعة المحصول في الصعيد عنها في مصر السفلى .

وقد حصلت على المعلومات التى أوردتها هنا قديماً من قنا . ويبدأ الناس بإعطاء الأرض عدة حرثات تتكلف نحو ١٤٠ بارة (لكل فدان) . وبعد ذلك تقسم الأرض إلى أحواض على النحو الذى يتم به ذلك عند زراعة الذرة ، ثم يبلر $\frac{2}{48}$ أو $\frac{3}{48}$ من الأرب من البنور للفدان الواحد ، ويروى الحقل خلال ثلاثة أشهر بواسطة الدلو ، ويقوم نفس الرجال الذين يهدهم إليهم بالرى بتنقية الحقل من الأعشاب ، وفي النهاية يقومون هم أنفسهم بحصاد المحصول حين يبلغ درجة النضوج ، وتلزم خمسة أيام لحصاد محصول فدان واحد .

وبعد حصد سيقان السمسم ، توضع في حزم تعرض للشمس لمدة عشرين يوماً مع إبقائها واقفة وهى مستندة إلى حد مشلود إلى دعائم عديدة ، وبعد هذه الفترة ، تهر حزمة السيقان فوق الجرن الذى عرضت للشمس فيه ، فتخرج البنور من السنايل البالغة الجفاف ، ثم توضع الحزم في الشمس من جديد لينتفى الأمر بجفافها ، وبعد يومين أو ثلاثة أيام ، تهر من جديد لتساقط منها البنور التى كانت لا تزال في سنايلها .

ويبلغ متوسط محصول الفدان نحو ٦ أراذب من البذور ، يباع الأراذب منها عادة بـ ٥ إلى ٧ بوطاقات . وتستخدم سيقان السمسم ، بعد أن تستخلص البذور منها كوقود .

واليكم الآن المعلومات التي أعطيت لي عند ضواحي سمند عن زراعة السمسم في مصر السفلى .

حيث ينبغي أن تبذر البذور في الأرض في أوقات الفصل بالغ الجفاف ، وحيث تتطلب هذه الزراعة مضاعفة الريات الصناعية ، فإنه يتم اختيار المناطق شديدة الاقتراب من السواقي . وتبدأ مراحل الزراعة برى الأرض رية كبيرة تستغرق عدة أيام بواسطة هذه الماكينات . وبعد أن تبذل الأرض بالقدر الكافي ، تبذر بذور السمسم « على الطائر » ثم تغطى بواسطة القيام بحراث الأرض . وتبلغ كمية البذور اللازمة للفدان نحو ١٢ من الأراذب .

وبعد البذار بعشرين يوماً ، يروى المحصول رية الأولى . وتجدد الري مرة كل عشرة أيام حتى فيضان النيل ؛ وعندئذ يحاط حقول السمسم بحجر صغير تنفذ فيه حسب الحاجة فتحات تدخل منها المياه إلى الأرض المزروعة .

ويبقى السمسم بالأرض لمدة خمسة شهور ، أي حتى نهاية أكتوبر ويتم حصاد محصول الفدان في يوم واحد بواسطة عشرة عمال يحصل كل منهم على ٨ إلى ١٠ مدينى . وبعد ذلك ينقل هذا المحصول إلى جرن يعد لهذا الغرض ، وهناك يسطو النبات ويعرض للشمس لمدة شهر ، ويعهد إلى ثلاثة رجال بتقليب السمسم على أرض الجرن كل يوم وذلك بقصد تهفيف المحصول من كل جانب ؛ وفي النهاية تستخلص البذور من النبات عن طريق ضرب السيقان الجافة بعصى طويلة ، ويدفع مقابل حراسة السمسم خلال كل فترة تهفيفه في الهواء الطلق ٧٠ مدينى . ويكلف حصاد وغرلة محصول فدان من السمسم نحو ١٤٠ مدينى ويتراوح ما يغله من البذور من ٤ إلى ٥ أراذب ؛ يباع الواحد منها عادة بـ ٧ إلى ٨ بوطاقات .

عاشراً : زراعة القرطم

ويشكل القرطم موضوعاً لزراعة منتشرة لحد كبير في وادى مصر ؛ ابتداء من إسنا حتى القاهرة ، ولا تمتد هذه الزراعة مطلقاً لما وراء إسنا ، كما لا يعمل بها أحد لا في الفيوم ، ولا في الدلتا . وهذه الزراعة غرضيان أساسيان : جنى وروده التى تستخدم فى الصباغة ، وجمع بذوره التى تستخدم فى صناعة نوع من الزيت .

ويزرع القرطم بصفة أساسية ، وعلى وجه الخصوص فى ولاية سيوط . وفى بعض الأحيان لا تلقى الأرض المخصصة لزراعته أى إعداد وفى هذه الحالة تبذر بذور القرطم « على الطائر » وفى أحيان أخرى تحرث الأرض حرثة أولى ثم تبذر البذور فى خطوط حددها المزارع ، وبهذه الطريقة يزيد إنتاج المحصول بمقدار طفيف . ويبذر فى الفدان الواحد من ٥ إلى ٧ أرباع « ربع » أو $\frac{1}{4}$ من الأردب ، من البذور التى ينبغى على الدوام أن تغطى بحرث الأرض « بعد بذرها » . ومع ذلك فإن المزارعين الفقراء يبدون القرطم كما يبدون الذرة ، فى حفر صغيرة ، يحرثونها ويغطونها « بالتراب » بأيديهم . ويتطلب بذار الفدان الواحد فى هذه الحالة خمسة عشر يوماً . ويتم هذا العمل فى نفس فترة بذار القمح . ويبدأ جنى زهوره بعد ثلاثة أشهر ، ويمتد موسم الحصاد من أول إبريل حتى ٢٤ منه ، وفى بعض القرى فى ضواحي طهطا يمتد هذا الموسم حتى بداية شهر مايو ؛ ويتم الأمر على يد نساء وأطفال يقطعون كل صباح طوال فترة تفتح الزهور وعند شروق الشمس بتلات « تويجات » الورود التى تفتح للحد الكافى . ويستخدم عادة لجنى الفدان الواحد من ١٢ إلى ١٥ من هؤلاء العمال ، يعطى لكل واحد منهم من ٢ إلى ٣ مدنى حيث لا يعملون إلا لبضع ساعات . وتبسط البتلات التى جنت على هذا النحو فوق الحصر لمدة يوم كامل فى الظل . ويتكلف إعداد محصول فدان كامل على هذا النحو أربعين بارة عن كل الوقت الذى يستغرقه الجنبى . وعند منتصف موسمها يكون محصول الجنبى أكثر وفرة .

وبعد ذلك تدق بتلات ورد القرطم بعضاً طويلاً فى هاون من الخشب حتى ينتهى بها الأمر أن تصبح نوعاً من العجين ، تشكل منه أقراص صغيرة مسطحة يبلغ

قطر الواحد منها من ١٠ إلى ١٢ سم . وهذا التحويل إلى أقراص والذي يتم يوماً بيوم ، يتطلب عمل رجل لمدة ساعة أو ساعتين . وبعد ذلك توضع أقراص القرطم في الظل لمدة خمسة عشر يوماً كى تجف ، مما يجعلها تفقد حوالى نصف وزنها . ويبلغ وزن العشرة أو الخمسة عشر من هذه الأقراص بعد أن تصبح يابسة رطلاً واحداً . ويتداول تجارياً على هذا النحو باسم : زعفران وعندما يبذر القرطم وحده ، وتكون السنة موالية ، يبلغ إنتاج الفدان حوالى ثلاثة قناطير من هذه الأقراص ، ويتراوح غن القنطار من ٨ إلى ١٥ بوطاقة حسب قلة أو كثرة الطلب عليه من قبل التجار .

ولزيادة وزن أقراص الزعفران ولإعطائها مزهداً من التماسك ، تصحن أحياناً بعض زهور القرطم مع كمية محددة من مسحوق الترمس ويخلط الاثنان بنسبة رطل واحد من هذا المسحوق إلى ١٠ أرطال من الزهور . وهذا الغش الذى يقلل من غن الزعفران يمارس عادة في ولاية جرجا . أما القرطم البالغ النقاء فهو قرطم طهطا الذى ينال لهذا السبب التقدير الأكبر ، ويأتى بعد ذلك قرطم سيوط ، وأخيراً القرطم الذى تنتجه ضواحي القاهرة ، ويباع الأخير بـ ١٨ إلى ٢٠ بوطاقة للقنطار .

وفي حين يبذر القرطم في إقليمى سيوط والقاهرة غير مخلوط ببذور أخرى ، فإنه يبذر مخلوطاً بالعدس في إقليمى طيبة وجرجا ، ولا يبذر في هذه الحالة إلا بواقع ٢/٢٤ من الأردب للفدان الواحد . وهكذا يزرع هذان المحصولان زراعة مشتركة . لكن محصول العدس يتم حصاده قبل جنى القرطم بأربعين يوماً . وفي هذه الحالة يكون إنتاج القرطم أقل منه حين يبذر وحده . فلا يدر الفدان الواحد سوى قنطار أو قنطار ونصف قنطار من الزعفران ، أو على الأكثر يدر قنطارين عندما تكون السنة موالية لحد ممتاز .

ومدينة سيوط هى المستودع العمومى لكل الزعفران المصنع في الصعيد ، ويبيعه المزارعون إلى تجار من أبناء هذه المدينة ، يتعاملون فيه بنورهم مع تجار من القاهرة ، ويصدر جزء منه كذلك إلى بلاد العرب عن طريق ميناء القصير .

وزراعة القرطم هى واحدة من أكبر الزراعات إدراكاً للريح في مصر ، ومع ذلك

فحيث يتطلب جنى وروده بعض المصاريف ، وحيث ينبغي تصريفه في الوقت المناسب في حين يمكن أن تأتى الطلبيات عليه متأخرة ، فإن فقراء المزارعين لا يزرعونه إلا بقدر ضئيل للغاية ، وهؤلاء يحيطون به حقول البطيخ والخضروات كنوع من الحدود .

وبعد أن تمجنى ورود القرطم ، يترك النبات ليجف على ساقه لمدة ١٠ إلى ١٢ يوماً ثم تقطع بعد ذلك سيقانه التى تستخلص منها البذور بضرها بالعصى ، ويستطيع ١٠ إلى ١٢ عاملاً أن يقتلعوا سيقان فدان من القرطم ، ويلزم مثل هذا العدد من الأيام لدرسه ولتنظيف بنوره .

ويعطى فدان القرطم الذى جنيته وروده في السنة الاعتيادية من ٢ إلى ٣ أرداد من البذور ، ويرتفع هذا الإنتاج في بعض الأحيان إلى ستة أرداد عندما يزرع القرطم خصيصاً من أجل البذور ، كما يحدث في ذلك الجزء من مصر العليا الذى يمتد من منتصف فرشوط حتى اسنا . وعلى العكس من ذلك : فعندما يزرع القرطم مع العلب فإنه لا ينتج من نفس المساحة من الأرض سوى أردب واحد أو أرب ونصف الأردب من البذور ، يتراوح سعرهما تبعاً للجهات التى تزرع بها ، فما يساوى ٢ بوطاقة في سيوط قد يباع في أسواق القاهرة بـ ٨ إلى ١٠ بوطاقات .

حادى عشر : زراعة الكتان

حيث لا يكون سطح كل الأرضى التى تغمها مياه الفيضان بشكل طبيعى على نفس المستوى ، فإنه تخصص أكثر هذه الأرضى انخفاضاً ، والتى تبقى المياه فوقها لمدة أكثر مما تبقى فوق غيرها ، لزراعة الكتان (*Linum usitatissimum*) . وهو واحد من أهم محاصيل ولايات سيوط والمنيا والفيوم وأعماق الدلتا ؛ وإن كانت تتناول زراعته اختلافات كبيرة تبعاً لظروف الأماكن التى يزرع بها .

ويبذر الكتان في أولى هذه الولايات في انقلاب الشتاء . ولا تتلقى الأرض التى تفرقها المياه بشكل طبيعى أية إعدادات ، وأفضل هذه الأرضى (بالنسبة لهذا

المحصول) هى تلك التى ظلت مغمورة بالمياه لفترة طويلة ؛ وحيث تكون الأرض لا تزال موحلة فإن البذور تغوص فيها لحد لا تكون معه بحاجة لتغطيتها . ويستخدم أردب (من البذور) لكل واحد .

ولا تتطلب الحقول المبدورة بالكتان أية عناية حتى يحين حصاده ، ويتم هذا الحصاد عند بداية أبريل ، أى بعد ثلاثة أشهر ونصف من بذاره . وعندما يبلغ النبات مرحلة نضوجه ، فإنه يقتلع باليد ويقسم إلى حزم . ويصل محصول الفدان عادة إلى ٤٠ حزمة تشكل حمولة خمسة جمال . ويتطلب اقتلاع محصول فدان من الكتان ثمانية أو عشرة أيام عمل ، يدفع عن كل منها ٧ مدينى .

وتنقل حزم الكتان إلى المكان الذى تفصل فيه بذور الكتان . ويتم هذه العملية عن طريق ضرب الطرف العلوى للحزمة من نبات الكتان بالجانب السفلى لجرة من الطين المحروق تسمى بلاص ، وترقد فوق حزم من الكتان تعلو بنحو متر عن الأرض . وتوضع هذه الجرة وسط بؤر دائرى صغير ، يتكون من حزم من الكتان ، موضوعة بعضها فوق بعض ، لكى تمنع الحبوب عند خروجها من قمة السيقان من أن تتناثر فى كل اتجاه . ويتكلف استخلاص البذور من محصول فدان واحد ، وبهذه الطريقة ، ٦٠ مدينى . وبمجرد إتمام هذه العملية ، يحزم الكتان من جديد ، ويحمل إلى أحواض على شكل متوازى أضلاع ، يبلغ طول كل جانب منه ١٥ - ٢٠ قدماً ، بعمق يبلغ متراً ونصف المتر ، ومكسو بجدار مبنية من القرميد ، ويقع عادة بالقرب من مائكة لرفع المياه (ساقية) . وهناك توضع حزم الكتان بشكل عمودى (أى واقفة) ، الواحدة إلى جوار الأخرى ، مع ضمها إلى بعضها بقوة كى لا تحملها المياه التى تدخل إلى هذه الأحواض وهو الأمر الذى يحرص الناس على تجنبه عن طريق تحميل هذه الحزم ببعض الأحجار ، ويخرج الكتان من الماء بعد أن يظل مغموراً به لمدة خمسة عشر أو عشرين يوماً ثم يعرض للشمس حتى يجف بدرجة كافية . وعندئذ تكسر سيقانه عن طريق ضربها بالعصى بعد وضعها فوق حجر ، وبعد هذا يمررونها بين أسنان مشط من الحديد يفصل الشعيرات عن شظايا الساق (المتكسرة) (التى تختلط بها . وبعد هذه العمليات يطرح الكتان للتداول .

وتباع الحزم الأربعمائة من الكتان عادة ، والناتجة من محصول فدان واحد ، ب ١٠٠٠ إلى ١١٠٠ مدينى . ويمكن أن نستخلص منه ، بعد التجهيزات التى اتبينا من وصفها ، نحو ٦٠٠ رطل من الكتان الجاهز للغزل . ويبلغ ثمن الرطل من الكتان فى سبوت وضواحيها نحو ٤ بوطاقات ^(٥) ، مما يصل بمائد محصول الفدان الواحد إلى ٢٦ بوطاقة و٦٠ مدينى .

ويبدو فى زراعة هذا النبات فى اليوم بعض الاختلافات ، لأن أراضى هذه المنطقة تحصل على أقل بكثير مما تحصل عليه الولايات والمناطق الأخرى من مصر من مياه الفيضان الطبيعى .

ويبدأ الناس هناك بإعطاء الأرض التى ينبغى أن يزرع فيها الكتان حرثين وأحياناً ثلاث حرثات باتجاهات متقاطعة ؛ وتسوى الأرض بعد ذلك بتمهر جذع نخلة فوق سطحها . ويذر الكتان « على الطائر » ولا تغطى البذور على الإطلاق ولكن الحقل يروى على الفور بعد البذار الذى يتم عند انقلاب الشتاء ، وتتكرر عمليات الري التى تتم بالدلو أو الشادوف كل خمسة عشر يوماً ؛ ويستخدم عادة لرى الفدان الواحد ماكينتان من هذا النوع تعملان عند كل رية لمدة يومين . ومع ذلك فحين يكون الندى أو العلل وفيراً ، فإنه يستغنى عن الري الصناعى . ولا تحتاج حقول الكتان لأن تغرق وأن تنقى من الأعشاب الضارة خلال المائة يوم التى يبقاها هذا النبات فى الأرض .

ويقطف الكتان عند نهاية شهر مارس ، وحيث يكون المحصول فى هذه الفترة أقل جفافاً من محصول الصعيد ، فإنه يعرض لمدة اثني عشر أو خمسة عشر يوماً للشمس بعد حصاده ويعنى الناس بتقليبه لكى يتم جفافه من كافة الجهات بدرجة واحدة ، وتكون منه بعد ذلك حزم تنقل على ظهور الجمال إلى الجرن الذى ينبغى أن

(٥) كذلك فى النص وصحتها ٤ مدينى إذ تساوى البوطاقة ٩٠ مدينى ، وبذلك تكون قيمة المحصول على النحو التالى : $\frac{600 \times 4}{90} = 26$ بوطاقة و ٦٠ مدينى . (المترجم) .

تستخلص البنور فيه . ويتم ذلك ، كما سبق لنا القول ، بطرق قمة النبات ، الذى يسكون به باليدين من ناحية جذره . بحجرة من الطين المحروق ترقد بشكل أفقى . ولا تؤدي مطلقاً هذه الطرقات ، التى تفصل السنابل التى تحوى البنور عن السيقان ، إلى إخراج البنور من سنابلها ، وإنما تسحق هذه السنابل بتمريرها بين شقى رضى صغيرة من الصلصال الجاف ، تشبه تلك التى تستخدم عند جرش العدس والفول (لتخليصهما من قشرتهما) .

ويلزم اثنا عشر يوماً كى يتمكن عامل واحد من حصص فدان من الكتان ، وتتكلف عملية الحصاد ٩٠ مدينى ؛ ويكفى رجلان أو ثلاثة رجال لتجفيف وتخزين محصول الفدان ، ويحصلون مقابل ذلك على $\frac{1}{10}$ من هذه الحزم . وبعد ذلك تتكون ربطات تضم كل واحدة منها وتسمى « كرتة » ١٢ حزمة تدفع بارة واحدة مقابل تكسير كل واحدة منها . ويبلغ ناتج كل فدان ٤٠ إلى ٥٠ كرتة ، تباع معاً بنحو ٢٠٠٠ مدينى . ويتراوح متوسط ثمن الأردب من بنور الكتان بين ٢ إلى ٦ بوطاقات . ويبلغ محصول الفدان منها ثلاثة أو أربعة أراذب .

وبعد تكسير سيقان الكتان وإعادة وضعه فى حزم ، ينقل لكى ينقع ، فى إحدى البرك ، حيث يغمر بالمياه تحت ثقالات من الأحجار يغطى بها ؛ ويبقى الكتان هناك اثني عشر أو خمسة عشر يوماً تبعاً لما إن كان من المستطاع أو من غير المستطاع تغيير مياهه . وبعد أن تنتهى عملية النقع يجفف الكتان فى الشمس على مرتين مدة كل منهما أربع وعشرون ساعة ؛ وأخيراً ينقل إلى المزارع ، وتكسر سيقانه بضرها فوق حجر وبواسطة مطرقة خشبية ذات رأسين ؛ وبعد ذلك تفصل من شعر الكتان شظايا الساق التى توجد متداخلة بها ، وذلك بضرب هذا الشعر فى الهواء بواسطة عصا كبيرة من الخشب ؛ وأخيراً فلكى يتم تنظيف الكتان بشكل تام ، فإنه يمرر بين أسنان مشط من الحديد ، وفى العادة ، تقوم النساء بهذه العملية الأخيرة .

وعند ضواحي القاهرة يقوم زراع الكتان ببيعه قائماً (وهو في الحقل) إلى أولئك الذين يجهزون للفزل . ويصل ثمن محصول الفدان حين يباع على هذا النحو إلى ٤٠ بوطاقا . ويمثل الاختلاف الوحيد في وسائل حصاد الكتان في طريقة حلجه (أى تكسير السيقان) ، إذ يطرق هنا بعضى طويلة قبل نقله إلى المستنقع .

وتخضع زراعة الكتان في الدلتا لتغيرات عامة يسببها اختلاف الطقس وشدة إنخفاض الأرض للزراعات الأخرى .

فقبل البذار ، تحرث الأرض مرتين أو ثلاث مرات في خطوط متعامدة . وتكلف كل حثة ١٢٠ بارة ، وبعد ذلك تسوى الأرض وتقسّم إلى أحواض لربها ، ويبذر الكتان على الدوام بنسبة $\frac{1}{4}$ من الأردب لكل قيراط ، أى أردب واحد لكل فدان . ويتم ذلك في الخامسة عشر يوماً الأولى من ديسمبر ، ويتم الحصاد بعد ذلك بأربعة شهور ، وخلال هذه المدة يروى المحصول ثلاث مرات بواسطة الدلو ، وتستغرق كل واحدة من هذه الريات ثلاثة أيام ، وحيث يكون وقت نمو الكتان هو نفس الوقت الذى تنخفض فيه مياه النيل ، فإن الريّة الأولى لا تتطلب سوى ستة عمال ، في حين تتطلب الريّة الثانية ثمانية ٤ والثالثة عشرة رجال . ويبلغ إنتاج الفدان الواحد من البذور في العادة ثلاثة أو أربعة أرداب ، و١٦ إلى ١٨ رطلا ، تتكون الرطة الواحدة من ٢٤ حزمة .

ويتراوح ثمن الأردب من البذور من ٢ إلى ٧ بوطاقات ، ويبلغ ثمن الرطة المكونة من ٢٤ حزمة ١٣٠ مدينى في العادة في زمن السلم . ويصل صافي حصيلة زراعة فدان واحد ما بين ٤٢ إلى ٤٥ بوطاقا .

وفي ضواحي شبين (الكوم) ومنوف ، تنثر على الأرض المخصصة لزراعة الكتان ، بعد أن تحصل على الحراثات اللازمة ، طبقة من السباخ ، وهو سماد يتكون من الأثرية ، ورماد الأفران والأنقاض المكدسة حول القرى . ويستخدم للفدان الواحد ست أو سبع حمولات حمل من هذا السباخ ، تتكلف الحمولة الواحدة ٣ مدينى . ويتراوح الإيجار اليومي للجمل بين ٢٠ إلى ٤٠ مدينى .

ويصنع جزء من الكتان الذى تنتجه مصر على يد نساجين من أهل البلاد ،
يوجدون بكافة في مدن وقرى مناطق سيوط والفيوم والدلتا .

ويصلدر جزء آخر في شكل شعر إلى جزر الأرخبيل . ويتجه إلى هذه الوجهة .
الكتان الذى تنتجه مصر السفلى بصفة خاصة : وهذا هو السبب في أن صافي
حصيلة هذا المحصول ، والذى قدرناه بـ ٤٢ إلى ٤٥ بوطاقة ، يتناقص في أوقات
الحرب ، وتستخدم بذور الكتان في إنتاج زيت يستخدم في الإضاءة .

ولا يشكل القنب موضوعاً لزراعة واسعة في مصر ، ولا يعتاد الناس هناك على
هذا النبات باعتباره صالحاً للنسج ، وتبذر منه كميات بالغة الضالة على حواف
بعض الحقول ليكونوا من أوراقه نوعاً من مستحضر مخدر يقوم مقام الأفيون .

ثاني عشر : زراعة القطن

على الرغم من أننا نجد في كل أنحاء مصر بعض حقول مزروعة بالقطن ، إلا أن
بإمكاننا القول إن هذه الزراعة تختص بالمنطقة الأكثر مديارية من مصر لأقصى
الجنوب ، وبالدلتا كلها . وتختلف طريقة زراعة هذا المحصول وكذلك ناتجه تبعاً
للمناطق التي يزرع فيها .

وفي منطقة طيبة ، يبلر القطن (*Gossypium arborens*) على فترتين من
العام : الأولى في بداية شهر أبهيل أما الثانية فتم يوليو .

وتعهد الأرض أولاً بحرثة أو بحرثتين ، ثم تقسم بعد ذلك إلى مربعات (أحواض)
يبلغ عددها المائتين في كل فدان ، ولا يبلر القطن مطلقاً في داخل هذه المربعات ،
التي تزرع عادة بالبامية والملوخية ، ولكن فوق الحدود الصغيرة التي تشكل محيط
هذه المربعات ، وتغفر في هذه الحدود حفرات صغيرة تبعد الواحدة منها عن الأخرى
بحوالى المتر ، ويبلغ عمق كل منها ثلاثة أو أربعة أصابع « قرابط » ويوضع في كل منها
أربع أو خمس بذور ..

وعندما يزرع القطن في شهر أبريل ، تكون نوبات الري اللازمة لإنباته أكثر تكلفة ، إذ تكون المياه أكثر انخفاضاً في هذا الفصل ، الأمر الذي يتطلب وجود ثلاث أو أربع طبقات من الدلو « الشادوف » وتم هذه الريات لمدة خمسة أيام كل ١٧ يوماً ، ويستخدم لإدارة الدلو رجلان ، وتبلغ يومية الواحد منهما ٨ بارات . ويبدأ جنى القطن المبذور في أبريل في شهر أغسطس .

أما إذا زرع القطن في موسم تزايد مياه النيل ، فلا بد أن نستنتج أن ما يلزم من عمل لري هذا المحصول يكون أقل وإن كان نضجه يتأخر بفعل برد الشتاء . ولا تتم الجنية الأولى إلا في بداية شهر مارس من العام التالي . وعموماً فقليلة هي الحقول التي تبذر بالقطن في طيبة في هذه الفترة .

وفي بعض الأحيان ، يبذر القطن على رؤوس عدد محدود من الخطوط التي تكونت بالفأس داخل هذه المربعات « الأحواض » نفسها ، ويتم البذر بشكل خماسي « أى أربع جورات على الأطراف واحدة في الوسط » مع ترك مسافة تبلغ المتر بين كل من هذه الجورات .

وينبت القطن بعد أربعة أو خمسة أيام من وضع البذور في الأرض ، وتفتح زهور المحصول « النوار » بعد مضي خمسة أو ستة شهور ، وبعد تفتح الزهور بتسعين يوماً تتم الجنية الأولى من هذا النوع من النوى « اللوزة » التي تحتوى على القطن الشعر . وهذا الجنى الذي يمتد لمدة ثلاثة أشهر يتم كل يوم بواسطة النساء والأطفال ، وتوضع لوزات القطن لتجف في الشمس ، وتنزع قشرتها باليد ، ثم تستخرج البذور بعد ذلك من القطن الشعر أو الورب الذي يحيط بها بواسطة آلة بالغة البساطة ، ستحدث عنها فيما بعد . وتتطلب زراعة القطن ريات دائمة لا تتوقف إلا خلال أشهر الشتاء الأربعة . وتبعاً لما قلناه سابقاً فإنه يلزم ثلاثة أو أربعة طوابق من الدلو « الشادوف » أثناء فترة الحاصل القبطية وطابق واحد فقط أثناء فترة الحاصل الدميرى .

وتبلغ تكاليف تجهيزات الأرض قبل زراعة القطن خمس أو ست بوطاقات للفدان الواحد .

ويزرع القطن في حقول لا تتجاوز مساحة الحقل منها على الإطلاق ثلاثة أفدنة وفي معظم الأحوال تكون مساحة الحقل فداناً واحداً أو فداناً ونصف الفدان .

وتستمر زراعة القطن الواحدة ثمانى أو عشر سنوات ، وفي أثناء السنتين أو الثلاث سنوات الأولى تزرع البامية والخضروات الأخرى في المسافات التى توجد بين سيقان القطن . وفي أثناء الست أو السبع سنوات الأخيرة يبقى القطن وحده . ولا يقوم الفلاحون مطلقاً بتقليم شجيراتہ ، بل يكتفون بتجريدھا من فروعھا الجافة وذلك بتكسيھا باليد حتى تصبح الفروع الجديدة أكثر إنتاجاً .

وعلى الرغم من أن شجيرات القطن فى الصعيد تكون قوية ومعمرة وأن زراعة واحدة يمكن لها أن تستمر لمدة عشر سنوات ، إلا أنها مع ذلك تغل أكبر إنتاج لها حتى العام الثالث ثم تبدأ إنتاجيتها بعد ذلك فى التدهور .

ويعطى الفدان الواحد فى حالة أقصى غلة له ثلاثمائة رطل من القطن ، ويبلغ ثمن الرطل من ١٠ إلى ١٢ بارة ، ويستخدم قطن مصر العليا فى مصانع منسوجات البلاد ، ويقال تقديراً أكبر مما يناله قطن سوريا .

ولا يزرع القطن فى الدلتا إلا كمحصول سنوى ، ولا يئزر إلا فى فترة واحدة من العام ، فى بداية شهر أبھل ، بعد حصاد القمح .

فبعد أن تحف الأرض تماماً فى هذه الفترة من السنة ، يغمر الناس الأرض بالماء وبعد ذلك تحرث هذه الأرض ، وتحفر بالفأس حفر صغيرة تترك بين كل واحدة وأخرى مسافة ٢٠ - ٣٠ سم وتبذر البنور فى هذه الحفر . ويتم هذا العمل فى خلال عشرة أيام ويدفع عن اليوم الواحد ١٠ مدينى ، ويبلغ ثمن البنور التى تبذر فى الفدان الواحد ٤٥ بارة .

ويروى نبات القطن ثلاث مرات خلال مدة خمسة شهور ، ويتم الريتان الأوليان بواسطة العجلات ذات القواديس أو ذات الأبنان واللتين تسميان بلا تمييز : « ساقية » ويتم الرية الثالثة بغمر هذا المحصول بمياه الفيضان .

ويبدأ الناس في جنى القطن في الأيام الأولى من شهر سبتمبر . ويقطع النبات بأكملة مليشا بلوزاته ويوضع في جرن لكى يجف . ويكفى لهذا الأمر عمل أربعة أيام لرجل واحد . وبعد ثلاثين يوماً من التجفيف ينزع القطن من اللوزات التى تحتويه ، وتستطيع ستون امرأة أو طفلاً أن يتموا هذا العمل في ظرف يوم واحد ويدفع لكل منهم - أو منهن - خمسة مدينى ، ويترك لهم بالإضافة إلى ذلك سيقان النبات الجافة .

ويبلغ إنتاج فدان القطن بالقرب من سمندو قنطاراً ونصف القنطار ، أو قنطارين ، زنة القنطار ١٢٠ رطلاً . ويبلغ ثمن القنطار ١٦ بوظقة عندما يكون البحر حراً ، ويبلغ ٩ بوظقات فقط في أوقات الحرب .

ويتجدد القطن الذى يزرع كل عام في ولاية المنصورة ، ولكن ، فبدلاً من اقتلاع كل سيقان القطن دفعة واحدة وتجفيفها بتركها معرضة للشمس لمدة شهر ، يتم جنى لوزات القطن بمجرد نضوجها ، ويستخدم الأطفال في هذا العمل منذ أول ضوء نهار وحتى بعد شروق الشمس بثلاث ساعات .

وفصل عن القطن الشعر البنور التى تكون بداخله بواسطة آلة بالغة البساطة وتتكون هذه من اسطوانتين من الخشب أمتين يبلغ طولها ٤ ديسمتر وممكها من ١٢ - ١٥ ملليمتر ، وتدخل هاتان الاسطوانتان ، وهما متوازيتان فيما بينهما ، وبينهما مسافة فاصلة تبلغ ٢ - ٣ ملليمترات - تدخلان بين رافعتين رأسيّتين يبلغ ارتفاعهما $2\frac{1}{4}$ ديسمتر « ٢٥ سم » ، وهاتان الرافعتان مثبتتان بزاوية قائمة في لوح يبلغ سمكه حوالى ديسمتر واحد « ١٠ سم » وتحمل كل واحدة من هاتين الاسطوانتين الصغيرتين في أحد طرفيها بين الجهة المقابلة مقبضاً صغيراً ، وتدور الاسطوانتان في اتجاهين مغايرين مثل سلندرات آلة صقل الورق ، وعندئذ تتراجع بلور القطن إلى الخلف ويذهب القطن الوبر إلى الأمام . وإذا ما رأيت هذه الآلة وهى تعمل فلا بد أن تتعرف فيها على الفور على أول نمط للاسطوانات التى كان يمرر بينها القطن في آلات الغزل .

ثالث عشر : زراعة النيلة

لا ينهض بزراعة النيلة (*indigofera tinctoria*) عادة إلا ملاك ميسورون أو فلاحون يكونون فيما بينهم جمعية يعملون من خلالها بأنفسهم فى استغلال حقولهم ، وفى صناعة خامة لب صبغة النيلة التى تتداول فى التجارة .

ويبدو أن المناطق المنارية من الصعيد هى أكثر المناطق صلاحية لزراعة هذا النبات ، ذلك أنه على الأقل ، يزرع فى هذه المناطق من أرض مصر بأكثر مما يزرع فى المناطق الأخرى ، وفى نفس الوقت فإن المناطق التى تجود فيها زراعة القمح وتنتجه بوفرة ، مثل ولايتى سيوط والمنيا حيث يغطى فيض المياه الطبيعى مساحات واسعة ، لا توفر من هذا النبات سوى كميات ضئيلة ، شأنها فى ذلك شأن الفيوم . وقد شاهدنا حقول هذا المحصول تتقارب بعضها إلى بعض على نحو كاف وذلك على الشاطئ الأيسر للنيل ، وهبوطاً من بنى سويف إلى البحيرة ، ثم تنقطع هذه الزراعة بشكل تام. شمال القاهرة وفى مصر السفلى .

وتشكل بداية شهر يونيه الفترة التى تبذر فيها النيلة فى ولايتى جرجا وطيبة ، فتعد الأرض بحرثها مرتين فى اتجاهين متقاطعين . وتكسر قطع الطين التى توجد مناسكة فوق سطح الحقل بعد حرثه على هذا النحو ، وذلك بطرقها بعضى طويلة . وتقسم الأرض بعد إعدادها بهذه الطريقة إلى أحواض مربعة الشكل ، يبلغ طول ضلعها ثلاثة أو أربعة أمتار ، وتفصل كل منها عن الأخرى جسور صغيرة يصل إرتفاع الواحد منها إلى ٢ - ٣ ديسمتر (٢٠ - ٣٠ سم) .

وتعمل فى داخل هذه الأحواض ، جورات صغيرة ، عمق كل منها نحو أربعة قرايط ، وتبعد كل منها عن الأخرى بـ ١٥ إلى ١٦ سم ، ويوضع فى كل جورة ثلاث أو أربع بذور من نبات النيلة ثم تغطى هذه البذور بالتراب ، وبعد ذلك يسوى كل حوض أفقياً بقدر الإمكان بواسطة المسوجة (البتانة) كى تحصل الأحواض على قدر متائل من مياه الرى .

وتأتى بذور النيلة في العادة من سوريا ، ذلك أن البنور التي تنتجها مصر أقل قيمة .

وتتكلف الحريتان اللتان تعطيان للأرض قبل البذار بـ ٢٤٠ مدينى .

وتتطلب زراعة فدان من النيلة عملا متصلا لتسعة رجال ، يستخدمون في رى الحقل وعرقه (وتخليصه من الأعشاب) ، وبعد أن تتم هاتان العمليتان بالعناية المناسبة يصبح من الممكن عندئذ القيام بالحشة الأولى من نبات النيلة ، وذلك بعد ثلاثة أشهر من البذار ، أى عند بداية سبتمبر .

ويقطع النبات على ارتفاع قيراطين من الأرض ، ويبدأ الناس في استخلاص اللباب بمجرد إتمام الحصاد . وعلى الرغم من أنه يمكن - عند الاقتضاء - النظر إلى هذا الاستخلاص باعتباره ضرباً خاصاً من ضروب الصناعة ، وأن من المستطاع نتيجة لذلك أن ندخل وصفه ضمن وصف فنون الصناعة ، فإننا نعتقد أن علينا أن نتناوله بالحدوث في هذه الفقرة ، سواء بسبب بساطته ، أو بسبب أنه يتم على يد نفس الرجال الذين يزرعون النبات ويحصلونه .

ينقل هذا النبات بعد أن يقطع على النحو الذى انتهينا من بيانه إلى مستودع صغير مسقوف ، يبلغ طوله خمسة أمتار وعرضه أربعة أمتار ، ثم يخرط ويقطع إلى قطع بواسطة سكين كبيرة ، ويوضع وهو مقطع على هذا النحو في جرار كبيرة من الطين المحروق ، يبلغ ارتفاعها ٨ ديسمترات (٨٠ سم) ويبلغ قطرها ٦ ديسمترات ، وتغرس هذه الجرار في الأرض حتى بداية رقيتها ، ويصب على النبات المقطع ماء فاتر حتى ثلثى ارتفاع هذا النوع من الدلاء . ثم تسد بغطاء يتكون من نسيج من سعف النخل ، أحدث به ثقبان يستخدمان في إدخال عصوين يحركهما عاملان لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات ، لتحريك قطع النبات واستخلاص المادة الملونة منها .

وتحتوى الورشة عادة على أربعة جرار متشابهة تستخدم منها اثنتان في نفس الوقت للعمل الذى انتهينا من الإشارة إليه .

وبعد أن ينتهى العمل ، تنقل المياه المحملة باللباب من هذه الجرار الأول إلى جرار أخرى أصغر حجما ، وموضوعة فوق الأرض ، وتبلغ سعة الجرة منها حوالى ١ سعة الجرة من النوع الأول ، ثم تصفى الأوراق المنقوعة فى دلاء وذلك بأن توضع هذه الأوراق فى أطباق مصنوعة من سعف النخيل موضوعة بدورها فوق هذه الدلاء .

تترك المياه الملونة ساكنة فى هذه الدلاء ، فيترسب اللباب فى القاع . ولكى تم تصفية المياه (التخلص منها) بمجرد أن تفقد المادة الملونة ، وأن يكتسب اللباب المترسب قدراً من التماسك ، تصنع ثلاث ثقب فى جدار الجرة بشكل أفقى ابتداء من حافتها العليا ، يبعد كل منها عن الآخر بـ ١٦ إلى ١٧ سم ؛ وبعد مضي ست ساعات من عملية نقل المياه إلى الجرار الصغيرى والتي تحدثنا عنها ، تفتح الفتحة العليا أو الثقب الأعلى لتتسكب كمية محدودة من المياه ، ثم تفتح الفتحتان الأخريان على التوالى ، وبعد ذلك لا يبقى فى قاع الجرة سوى اللباب الذى يكون قد اكتسب قدراً كبيراً أو قليلاً من التماسك .

وفى بعض الأحيان لا يثقب جدار الجرة إلا ثقباً واحداً ، على مسافة ٥٠ سم أسفل حافتها العليا ؛ ويترك الإناء ليم ترسب اللباب أثناء الليل ، ويفتح هذا الثقب فى اليوم التالى لتصفية المياه التى كانت تغطى هذا اللباب المترسب .

وتتطلب أعمال الورشة الواحدة اثنتى عشرة من هذه الجرار المصنوعة من الطين المحروق .

ويجمع فى جرة واحدة اللباب المترسب من ثمانى أو تسع جرار أخرى ، ويترك فيها لمدة أربع وعشرين ساعة ، وفى خلال هذه المدة ، ينضغط اللباب بدرجة أكبر ، وفى النهاية تصفى لآخر مرة تلك المياه التى كانت طافية فوق هذا اللباب . وعندئذ تحفر حفرة صغيرة فى الأرض ، ويعد أن يفرش قاعها وجدرانها بالرمال ، يصب فيها اللباب الذى تم الحصول عليه ، ويصفى هناك لمدة ساعتين ، وأخيراً وينتج هو لا يزال متماسكاً كالعجين ، فإنه يوضع فى قوالب حيث يجف بشكل تام ، ويتداول فى التجارة فى شكل قوالب جافة يزن الواحد منها رطلا ونصف الرطل أو رطلين ، لكى يستخدمها الصيбаغون .

وبعد الحشة الأولى للنيلة بخمسة وثلاثين يوماً ، تم الحشة الثانية ؛ وبعد ذلك تأتي الثالثة ، والتي تعقبها هي الأخرى في بعض الأحيان حشة رابعة ؛ وتم هذه الحشات المتعاقبة كل منها وراء الأخرى بمسافات زمنية متساوية ، بحيث أنه تمضي منذ بلدار نبات النيلة حتى الحشة الأخيرة منها نحو ثمانية أشهر .

ومع ذلك فإن ناتج هذه الحشات ليس متساوياً ، إذ تعود الحشة الأولى عادة بما قيمته ٥٠ بوطاقة عن كل فدان ، وتعود الثانية بـ ٣٨ ؛ والثالثة بـ ٢٥ ؛ والرابعة إذا ما حدثت بـ ١٢ أو ١٥ بوطاقة فقط ؛ وهكذا نرى أن الإنتاج يتناقص على نحو ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ .

ويصل متوسط ثمن رطل صبغة النيلة ، التي صنعت على هذا النحو بيد الفلاحين : ١٦ أو ١٨ مدينى .

وتعطى الحشة الأولى من الفدان عادة نحو ٢٥٠ رطلا من النيلة ، وتستمر هذه الحشة لمدة ١٥ أو ٢٠ يوماً وكذلك الأمر بالنسبة لصنع قوالب اللباب الناتجة عنها . ويكاد يكون الأمر على هذا النحو بالنسبة للحشات التالية .

ويستمر حقل (زرعة) النيلة في مصر العليا لمدة ثلاث أو أربع سنوات ، لكن أوفر إنتاج لهذا الحقل هو ما تغله السنة الأولى .

وتصل الضريبة التي تفرض على فدان النيلة بشكل عام من ٦ إلى ٨ بوطاقات .

وتبذر النيلة في ولايتى بنى سويف والجيزة حيث تنتشر بشكل كاف هذه الزراعة ، عند بداية شهر مارس ؛ ولهذا الغرض ، تشق خطوط متوازية ، تبعد كل منها عن الأخرى بـ ٢٥ إلى ٤٠ سم . وخطوط استخراج اللباب هي نفس الخطوات المتبعة في الصعيد ، ولكن لا تؤخذ من حقل هذا النبات سوى ثلاث حشات في العام ، كما لا يمتك المحصول في الحقل سوى سنتين ؛ وهنا تكون الحشة الثانية هي التي تدر العائد الأكبر ، فتوفر بالنسبة للفدان الواحد ١٦٠ رطلا من النيلة يتراوح ثمنها بين ١٢ إلى ١٨ بوطاقة تبعاً لاحتياجات الاستهلاك .

وحيث تكون الأراضي التي تزرع فيها النيلة واطلة بقدر يكفى لريها بمياه النيل ، ولكي يغمرها فيضانه ، فإن المحصول يتلف : ذلك أنه ينبغي أن يتم ري هذا المحصول بقدر كبير من العناية والانتظام .

وعلى الرغم من أن الأراضي تصبح ملائمة بدرجة أقل لزراعة النيلة مع إتجاهنا نحو الشمال ، وبمجرد أن يصبح الطقس أكثر اعتدالا ، فقد لاحظت مع ذلك وجود بعض حقول منها في الدلتا ، على الشاطئ الأيمن للفرع الغربى للنيل .

رابع عشر : زراعة قصب السكر

تصلح كل أراضي مصر لزراعة قصب السكر *Saccharum Officinorum* ولكن التكاليف الباهظة التي تتطلبها هذه الزراعة لا تسمح إلا لعدد محدود من الأهالي بالانخراط فيها ، وتتركز .. كما يمكن القول في ولاية جرجا في أراضي فرشوط وأهميم . أما ما يزرع من قصب في بقية أنحاء البلاد فلا يستخدم في صناعة السكر ، ولكن تجمع أعواده في شكل قطع وتعرض للبيع في أسواق المدن ، لكي تؤكل أو بمعنى أدق تمص ، كنوع من الفاكهة دون أية تجهيزات .

وتعد الأرض المخصصة لزراعته في حوالى نهاية مارس وذلك بحرثها أربع أو خمس مرات في اتجاهات متقاطعة . وعندما تصبح الأرض معدة بشكل كاف عن طريق مرات الحرث هذه ، تحفظ فيها خطوط متوازية ، وتوضع فيها بشكل أفقى قطع القصب الطازجة ، ثم تغطى هذه بالتراب لارتفاع يبلغ قيراطين أو ثلاثة قرايط ، وبعد ذلك يبدأ الناس على الفور في ري المحصول بواسطة الماكينات ذات القواديس والسواقي .. وتستطيع الواحدة من هذه الماكينات أن تروى ستة أفدنة من القصب إذا عمل عليها اثنا عشر ثورا ، إذ ينبغي أن يخصص لكل فدان ثوران ، ولابد أن يستمر عمل الري بلا إنقطاع حتى فترة الحصاد الذى يتم بعد الزراعة بأحد عشر شهرا . وينحصر عمل الحصاد في قطع الأعواد التي بلغت مرحلة النضج من فوق الجذير بقليل ، ويستطيع عاملان « فلاحان » يستخدمان لهذا العمل أن ينتهيا من حصاد فدان في مسافة زمنية

تصل لمدة خمسة عشر يوماً . إذ يقطعان في اليوم الواحد ست أو سبع حمولات جمل من القصب .

ولا تبقى قصبات الزراعة في كل غلتها إلا لمدة عام واحد ، أما أجزاء القصب التي تترك بجذورها فتنتج قمما نامية جديدة تستخدم في تجديد الشتلات في العام القادم .

وحيث أن صنع السكر في مصر يمثل فناً صناعياً فإننا نرجع الحديث عنه إلى مكان آخر ، وبكفيينا أن نقول إن فدان الأرض المخصص لهذه الزراعة ينتج في العادة عشرين قنطاراً من السكر واثني عشر قنطاراً من الثفل ويتراوح ثمن القنطار من السكر زنة ١٠٥ أرطال ما بين عشرة واثنتي عشرة بوظافة ، أما قنطار الثفل فيبلغ ثمنه ثلاث بوظافات فقط .

خامس عشر : زراعة التبغ

أما التبغ *nicotina tabacum* فيزرع بشكل خاص في كل ولايات مصر العليا .

وتبذر بذور هذا المحصول مباشرة بعد انحسار مياه الفيضان . وعندئذ لا تكون الأرض في حاجة لأية تجهيزات ، وتبذر البذور أحياناً في الربيع في نفس موسم النورة النبارى . وعندئذ يتطلب الأمر حرث الأرض مرة أو مرتين .

ويستخدم لبذار $\frac{1}{11}$ من الفدان « أى مساحة قيراطين » $\frac{1}{14}$ من الأردب من بذور التبغ وبعد أربعين يوماً يصبح النبات قوياً لحد يكفى لشتله « أى زرعه في حقل آخر » .

وتختار أجود الأراضي لشتل النبات ، وتجهز هذه بمحراثين متقاطعتين وبعد ذلك يمر جذع نخلة « كرحافة » فوق هذه الأراضي لتسوية سطحها .

وتكلف هذه التجهيزات الأولية ما يصل إلى ٢٥٠ مدينى ، وتبلغ المسافة بين الحفر المخصصة لاستقبال بذور النبات حوالى ثمانية قراريط وهو نفس ما يبلغه عمق

الواحدة منها . ويتطلب الأمر عملاً يستمر لمدة ٢٥ - ٣٠ يوماً لتغطية مساحة فدان من التبغ المشتول على هذا النحو .

ويبدأ الحصاد بعد ذلك بشهرين ونصف الشهر وذلك بقطع النبات بشرشرة ويترك جزء صغير من ساقه فوق الجذور . وبعد هذه الحشة الأولى تنمو من نفس الساق فروع جديدة « فسائل » تحش بالمثل بعد مضي ثلاثين يوماً .

وبعد أن يقطع النبات وفسائله على هذا النحو ، تنزع السويقات « الذنبيات » وجوانب أوراق التبغ ، وتعرض بعد ذلك في الشمس لمدة ثمانية أيام . وبعد أن تجف الأوراق على هذا النحو تحفظ داخل حصر « حصيرة » وأخيراً تشكل منها حزم اسطوانية الشكل تتداول في التجارة . وتبلغ هذه البلاد ، وهو ذو لون ضارب إلى الخضرة ، هو الوحيد الذي يستهلك في أرياف مصر العليا .

وتتطلب الحشة الأولى لفدان واحد من التبغ من ١٠ - ١٢ يوم عمل ويسدد أجر هذا العمل بأوراق تبغ يمكن أن تساوى من ٨ إلى ١٠ مدينى .

وتنتج الحشة الأولى كذلك عشرين حزمة من الورق المجفف وزن الواحدة منها ٤٠ رطلاً . أما الثانية فلا تنتج سوى ست حزم من ذات الوزن وهذا ما يصل بإجمالى إنتاج الفدان إلى حوالى حمولة ثلاثة جمال .

وهناك في مجال التجارة فرق بين إنتاج الحشتين ، إذ يكون ثمن ما تنتجه الحشة الثانية عادة ، أدنى بمقدار الثلث بالنسبة لثمن إنتاج الحشة الأولى ، تلك التى يباع القنطار منها بنحو ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مدينى .

سادس عشر : زراعة أشجار الورد

وتأتى ورود كل مياه الورد التى تصنع في مصر من ولاية الفيوم ، فهى الولاية الوحيدة التى تشكل أشجار الورد فيها موضوعاً لزراعة كبرى .

وفى البداية تنظف الأرض وتمجه بحرثها خمس مرات متوالية ، وبعد ذلك تشق

فيها جداول تقسمها إلى مربعات « أحواض » صغيرة تزرع في داخلها شجيرات ورد صغيرة تبعد الواحدة منها عن الأخرى بمحوالى ٥٠ سم . ولا يكلف ثمن كمية الشتلات اللازمة لزراعة فدان واحد أكثر من ١٠٠ - ١٥٠ مدينى . ويتم هذه الزراعة عادة عند الانقلاب الشتوى وتتطلب أربعين يوماً من العمل . وما أن تنتهى حتى يبدأون في ربحها . وتجدد الزهرة كل خمسة عشر يوماً على مدار العام كله إلا في الفصل الذى تكون الأرض خلاله مغمورة بمياه الفيضان .

وتتطلب زراعة أشجار الورد عملاً مستمراً لأربعة رجال ، يشتغلون حسب الحاجة ، في أعمال الري ، وعرق الحقل وتلقيته من الأعشاب ، أو في جنى الورد .

ويتم الجنى طوال شهر أبريل وبداية مايو ، ففي كل صباح خلال هذه المدة تقطف نوارات الورد المتفتحة وتستخدم على الفور في مصانع مياه الزهر . وحيث لا توجد هذه المصانع إلا في عاصمة الولاية « الفيوم » فإن أشجار الورد لا تزرع إلا في ضواحي هذه المدينة ، الوحيدة في الولاية كلها .

ولا تنتج شجرة الورد عادة إلا في السنة الثانية من زرعها ، ويصل إنتاجها إلى ذروته في السنة الثالثة وحتى الخامسة وهى السنة التى اعتاد الناس على تجديد شجيرات الورد بعد انتهائها .

ويباع القنطار من نوارات الورد بـ ٦ إلى ٧ بوطاقات ، وأحياناً يصل ثمن القنطار زنة مائة رطل إلى ١٠٠٠ مدينى . ويبلغ متوسط إنتاج الفدان ٨ قناطير من الورد .

سابع عشر : زراعة النخيل والكروم وبعض الأشجار الأخرى

أما شجرة النخيل *Phoenix dactylifera* فهى الشجرة التى تنتشر بشكل عام في كافة أنحاء مصر ، وتغطي هذه الأشجار سهولاً بأكملها في الأقاليم المختلفة ابتداء من أسوان حتى البحر المتوسط . وقد تحولت ضواحي مدينة

ممفيس القديمة اليوم إلى غابة من النخيل ، كما أن الجزء الشرق من إقليم بليس حيث تقع قرية الصالحية الكبيرة لا يحصد سوى البلح . ويكاد يكون هذا المحصول هو الوحيد للسان الأرض الذى يفصل المتوسط عن بحيرة البرلس ، وأخيراً فإن كل قرى مصر محاطة بأشجار النخيل التى تغطي مرتفعات الأنقاض التى بنيت هذه القرى فوقها . وحيث تحتفظ هذه الأشجار بأوراقها طيلة العام فإن كل قرية ، وبخاصة قرى الدلتا ، تبدو عن بعد كما لو كانت أيكة واسعة .

وفى أثناء إقامتنا فى القاهرة نشرت مقالة مفصلة للغاية فى العشرية المصرية (١) *Décade Egyptienne* عن زراعة أشجار النخيل . ولسنا نهدف هنا سوى أن نبين الوسائل العامة المختلفة لاختلاف طرق زراعتها وأن نقدم لمحة عن إنتاجها ، ونحن نحيل إلى هذه المقالة للمحصول على كل التفاصيل التى ليس من طبيعتها أن تدخل فى مقالنا هذا .

تنمو نخلة البلح عن طريق البذار أو عن طريق شتل الأغصان . وللحصول عليها بالوسيلة الأولى يوضع نوى البلح عادة فى حفر صغيرة يبلغ عمقها ١٥ - ٢٦ سم ، تنفذ فى منتصف أحواض الرى التى قلنا إن الملوخية والخضروات الأخرى تزرع فيها .. وهكذا تستفيد بلور النخيل من الرى الذى يعطى لهذه النباتات . وعندما تبدأ النخلة الوليدة فى الظهور من الأرض بعد مضي ٤٠ - ٥٠ يوماً فإنها تواصل نموها فى حصى الظل والرطوبة التى تبيعها هذه النباتات لها .

وبعد خمس سنوات من وضع نوى البلح فى الأرض تقطع الأوراق السفلى التى تغطي ساق الشجيرة الصغيرة ، وهكذا يبدأ جذعها يتحد ، ويظل يزيد نمواً وارتفاعاً إما عن طريق سقوط الأغصان القديمة بشكل تلقائى وإما عن طريق القطع السنوى « التقصيب » الذى يتم عند انقلاب الشتاء . وفى نهاية عشر سنوات تعطى شجرة النخيل أولى ثمارها .

(١) ملاحظات حول شجرة نخيل البلح بقلم المسير لوى رينييه :

وعندما تنمو النخلة عن طريق شتل الأغصان ، تبدأ فى إعطاء ثمارها فى ظرف ست إلى ثماني سنوات .. وتكون طريقة زراعتها فضلاً عن ذلك هى نفس الطريقة المتبعة فى حالة استنباتها عن طريق البذور ، وهذه الطريقة تتطلب بالمثل رياً متكرراً وبخاصة أثناء السنوات الأولى .

ومن المعروف أن هناك أشجاراً مذكرة وأخرى أنثى .. لذلك يمارس إخصاب الأنثى على الدوام تقريباً بوضع باقة من زهور الذكر وسط مجموعة زهور الأنثى . وهذه العملية هى الطريقة الصناعية الوحيدة التى يعرف المصريون استخدامها لزيادة محاصيل زراعتهم وأشجار فاكهتهم .

ويهم سكان قرية بلطيم الواقعة فى أراضي البرلس كثيراً بزراعة أشجار النخيل ، وهؤلاء يضاعفونها أيضاً بشتل أغصانها التى يغرسونها فى شعاب كثيرة كونتها كتبان الرمل التى تغطي هذا اللسان من الأرض . وهو يضعون قبل غرسها فى قاع الحفرة المخصصة لاستقبال الشتلة حوالى نصف أردب من « زبل » الحمام كنوع من السماد يحرصون على أن يضعوه من وقت لآخر حول هذه الأشجار . وعلى الرغم من أن هذه الأشجار تكون مغروسة فى رمال قاحلة ظاهرياً فإن خضرتها تكون شديدة النضرة كما تبدو بالغة الرسوخ لأن جذورها تمتد حتى تبلغ المياه الحلوة التى تجري بلا انقطاع من بحيرة البرلس إلى البحر من تحت التربة .

وأصناف البلح هنا كثيرة العدد لحد كبير . وبلح مصر العليا عادة أصغر حجماً من بلح مصر السفلى وهو كذلك أكثر تبيكراً ، ولبابه أكثر جفافاً بكثير . ويستهلك جزء من بلح الصعيد فى مناطق إنتاجه ، ويرسل الجزء الآخر إلى أسواق المدن وبخاصة القاهرة مركز الاستهلاك البالغ الأهمية فى كل أنحاء مصر .

وسواء كان الأمر نتيجة لاعتماد طويل ، أو كان لأن حكومة البلاد قد هزمتها كثرة مصادر الرزق التى توفرها زراعة النخيل لسكانها فإن هذه الزراعة هى الوحيدة التى تغطى بالتشجيع حيث لا يخضع محصول النخيل لأية ضريبة . وأشجار النخيل التى نراها من حول القرى هى ممتلكات خاصة ؛ أما تلك التى يغرسها الفلاح فى

أراض ليس له فيها سوى حق الانتفاع فهي تعود إليه بالمثل وله كل الحق في أن يتصرف فيها حسب إرادته .

ويقدر الإنتاج السنوي لنبخلة في حالة ازدهارها الأقصى في صعيد مصر ب ١٢٠ إلى ١٨٠ مدينى .

وحسب المعلومات التى أعطيت لى ، فإن مدة بقاء الشجرة تبلغ ثمانين عاماً ، بل وقد تبلغ قرناً بأكمله .. ومع ذلك فكيف تمكن الثقة في دقة هذه المعلومات إذا كان أولئك الذين يقدمونها يجهلون في معظم الأحيان تاريخ مولدهم هم أنفسهم ؟ ويؤكل البلح طازجاً بعد جنيه بوقت قليل ، أو يؤكل جافاً ، أو يؤكل بعد بداية تخمر سكرى يحدثونه عن طريق تجهيزات خاصة ، ويخضع لهذه التجهيزات على وجه الخصوص البلح المسمى برلسى ويزرع منه في بلطيم ثلاثة أنواع مختلفة .

ويجنى البلح الأحمر الذى يشكل النوع الأول قبل أن ينضج بقليل ، ويتنبه به الأمر أن ينضج وهو معرض للشمس فوق الحصى ، ويضبط بعد ذلك بين الأصابع ثم يترك مدة أخرى في الشمس لمدة ثلاثة أيام وأخيراً يكبس في قفف من سعف النخيل ، ويباع هذا المعجون « العجوة » بسعر ٥ بوطاقات للقنطار زنة ١٠٨ أقة .

أما النوعان : الثانى ويسمى ركوده ، والثالث ويسمى العامرى فهما بلح أصفر ، يجنى قبل نضجه تماماً ، ويضبط عند جنيه ويكبس في قفف بعد أن يترك معرضاً في الشمس لمدة ١٢ يوماً بالنسبة للنوع الثانى ولمدة خمسة وعشرين يوماً للنوع الثالث . ويباع القنطار المعد على هذا النحو بـ ٧ بوطاقات . ويقدر ما يمكن أن تعطيه النخلة الواحدة من البلح في العام بحوالى ٢٧ أقة .

ويرسل هذا البلح المعجون « العجوة » كله تقريباً إلى الإسكندرية ورشيد .

وهكذا نرى أن نخلة البلح هنا تنتج كل عام ، مثلها في ذلك على وجه التقريب مثل نخلة الصعيد ، ما قيمته حوالى ١٥٠ مدينى . وتستخدم ثمرتها كذلك في صنع

نوع من الخلل ونوع من الخمرور تحدثنا عنهما في مكان آخر (١).

ومن بين كل الأشجار التي تنمو في مصر ، فإن النخلة هي الشجرة التي يحصل المصريون منها على أكبر النفع في عمليات البناء وفي الاقتصاد المنزلي . فجنود هذه الأشجار تستخدم عوارض وكمرات لسقفيات مختلف البيوت ، ويصنع من مختلف أجزاء سعتها الأقفاص والسلال والقفف وباختصار معظم الأثاث والآنية التي يستخدمها سكان الريف ، وأخيراً يستخدم هذا النوع من الضفائر من الألياف الغامقة التي تغطي بداية أغصان السعف في صنع الحبال .

وتعتبر أشجار الكروم ، الثانية بعد النخيل ، والتي يولى لها أكبر القدر من العناية .

وعلى الرغم من أننا نجد بعض تكميمات منها في كل حدائق مصر فإن العنب يزرع بشكل خاص ، وبالذات ، في ولاية الفيوم ، وفوق لسان الأرض في البرلس ، وتزرع كرومه منفصلة متباعدة ، وهم يغرسونها في شكل ترقيدات ، كما أنهم يسندونها - كما يحدث في إيطاليا - فوق قطع أفقية من الخشب تحملها قوائم عمودية .

وفي البرلس تحفر الحفرات المخصصة لاستقبال فسات الكروم حتى تصل إلى الماء ، ويوضع في قاع هذه الحفرات كمية محددة من « زبل » الحمام وفي بعض الأحيان تغرس الكروم في قسطل اسطواني كان أرومة لنخلة عجوز ماتت واقفة وقطعت من فوق جذرها بوضع ديسمترات ، والهدف من ذلك هو تأمين الكرومة الشابة من شمس شديدة الحرارة وتأمين حصول جذورها على الرطوبة اللازمة ، ويسمدها الزراع كل عام بزبل الحمام الذي يجلبونه من الدلتا ومن ولاية الشرقية ، ويبيع الأرؤب من هذا السماد بـ ٩٠ إلى ١١٠ مدينى .

(١) انظر الفنون والحرف ، اللوحة الحادية عشرة .

وتنقل أعناب البرلس عن طريق البحر إلى دمياط ورشيد والإسكندرية . أما تلك التى تغذى أسواق القاهرة فى أثناء موسم هذا المحصول فتأتى من ولاية الفيوم ، ويوجد فى هذه المنطقة من البساتين أكثر مما يوجد فى مناطق مصر الأخرى ؛ ففى فيها بعض أشجار الخوخ وبعض أشجار المشمش فى بساتين مغلقة . أما أشجار الزيتون والتين فتتمو فى عرض الحقول . وينبغى أن نضيف إلى هذه الأنواع المختلفة من الأشجار شجرة الصبار Cactus opuntia التى تصنع منها أسوار يصعب اختراقها ، والتى تصلح بدرجة كبيرة لإيقاف تيارات الرمال (الزاحفة) وأن تثبت عند منحنى التلال تلك الأرضى المشته التى يمكن للمياه أن تجرفها معها .

ويزرع فى مصر بالمثل أشجار الرمان والبرتقال والليمون فى حدائق يملكها الأثرياء ، وتقع هذه الحدائق عادة خارج المدن وعلى مسافة شديدة القرب منها ؛ وأهم هذه الحدائق هى تلك التى توجد بالإسكندرية ورشيد والقاهرة والجزيرة كما أنها متنوعة فى فواكهها على نحو أكبر ، وفى النهاية ، فمن المقبول أن يكون لدى المرء ما يقوله حول زراعة أشجار الفاكهة فى بلاد تهمل أساليب التطعيم والتقليم .

يطلق اليوم على جزيرة فاروس القديمة ، والتى تغطى ميناء الإسكندرية اسم جزيرة التين ، إذ تزرع هذه الأشجار هناك بأكثر قدر من النجاح ، وتحاط كل شجرة من هذه الأشجار بسور دائرى مصنوع من الغاب والبوص وسعف النخيل ؛ ويرتفع هذا السور إلى ٢ أو ٣ أمتار مع ابتعاده لمسافة خمسة أو ستة أمتار عن جذر الشجرة ؛ وبهذه الطريقة تكون الشجرة فى حى من رياح الشتاء ومن لهيب الشمس دون أن تحرق لا من أمطار الشتاء ، ولا من ندى الصيف الوفير .

ويلاحظ أن عدد أصناف الأشجار التى تنتج فاكهة ضئيل للغاية ، فليس ثمة أشجار حراجية (تنتمى إلى الغابة) بهذا المعنى . ومن هذه الناحية نجد مصر اليوم هى ما كانت منذ أيام Columelle ، وبالكاد يعد المرء فى الريف أربعة أو خمسة أنواع مختلفة منها ، وهذه تغرس عادة حول القرى التى يراها المرء عن بعد ، حتى فى أوقات الجفاف الشديد ، وهى تحتفظ بمظهر جذاب يبعث على الانتعاش حيث تظل الأشجار التى تشكل سوراً من حولها محتفظة بأوراقها .

أما أكثر الأشجار شيوعاً فهو شجرة ٢-الجميز (*figus sycomorus*) التى تنهض تحت ظلها فى معظم الأحيان الماكينات المستخدمة فى رفع المياه (السواقي) لرى الأراضى ؛ وتستخدم أخشاب هذه الشجرة فى بناء القوارب التى تعمل فى النيل ، كما يصنع منها كذلك ألواح الخشب السميكة الشبيهة بألواح البلوط والسنديان .

وتصنع العجلات (الدواليب) المسننة للسواقي من أخشاب أشجار النبق *rharnus napeca* وكذلك من أشجار السنط *mimosa nilotica* ؛ وتحمل بذور الشجرة الأخيرة فى مصر محل لحاء البلوط فى ديق الجلود .

وتنتج شجرة من السنط فى كامل نموها نصف أردب من هذه البذور ، يبلغ ثمنه نحو ٢٤٠ مدينى .

الفصل السادس

عن الحيوانات التى يربىها الفلاحون

تتم أعمال الحرث ، وكل الأعمال اللازمة لإعداد الأرض ، وكذلك عمليات رفع مياه الري ، ودرس الحبوب ، وبشكل عام كل العمليات الزراعية ، يتم كل ذلك فى الجزء العلوى من مصر بواسطة الأبقار ذلك أن الحرارة هناك تكون أشد مما ينبغى بالنسبة لتربية الجاموس .

وفى جزيرة الفنتين ، تتغذى الأبقار بسيقان الفرة الخضراء وبالتبن ؛ ومع النزول من هذه المدينة إلى إسنا يبدأ الناس فى زراعة الجلبان والبازلاء التى يستخدمونها علفاً لهذه الأبقار بالإضافة إلى سيقان العدس والتمرس ، إلخ . ولا يكلف شراء زوج من هذه الأبقار ، فى هذه المنطقة من مصر ، أكثر من ٥٠ إلى ٦٠ بوظاقة ، وفى بعض الأحيان يبيع السحر إلى أدنى من ٤٥ بوظاقة .

ويرتفع هذا الثمن مع هبوط النيل (الاتجاه شمالاً) ، إما لأن النقود تصبح أكثر وفرة ؛ وإما لأن الأبقار تكون أكثر قوة ، ويبلغ ثمن زوج الأبقار ، ذكوراً أو إناثاً ، نحو ١٠٠ بوظاقة فى العادة .

وفى ضواحي قنا وسهل طيبة ، حيث يستخدم الجلبان والبازلاء علفاً للأبقار لمدة تبلغ نحو أربعة شهور تقدر الجراية اليومية للواحدة من هذه الحيوانات بـ ١٢ - ١٥ مدينى ، وأما فى بقية العام فإن الأبقار تعيش على القش المهروس (التبن) والفول وتصل تكلفة الجراية اليومية لواحدة من هذه الأبقار إلى ١٠ مدينى فقط : فهى تستهلك فى الشهر الواحد خمس حمولات جمل من القش وأردبا من الفول .

وقد سبق لنا القول بأن الناس ابتداء من فرشوط يأخذون فى زراعة البرسيم ، إذ تعيش عليه الأبقار خلال ثلث العام ؛ ويستهلك اثنان من هذه الحيوانات خلال هذه الفترة حشنتين متتاليتين لعدان من البرسيم . وتستخدم إناث الأبقار كذلك فى أعمال الزراعة ، وهى تعطى اللبن خلال الشهور الأربعة من بداية حملها لكنها تتوقف عن ذلك كلية خلال الثمانية شهور الباقية ، ويباع العجل البالغ ثلاثة أشهر بـ ٥ إلى ١٠ بوظاقات .

وفي الدلتا يرتفع ثمن زوج من ثيران البقر في العادة إلى ١٢٠ بوظاقة وتتغذى خلال أربعة شهور بالتبن والفلو ، وخلال خمسة شهور أخرى بالبرسيم الأخضر ، أما في الشهور الثلاثة الباقية من السنة فتأكل البرسيم الجاف ويتكلف غذاء ثور ، يسير على هذا النحو ، عشرة بارات في اليوم .

وعندما يحل وباء حيواني ، وهو الأمر الذي يحدث بين وقت وآخر في الدلتا ، يضطر الناس لأن يجلبوا من سوريا أو من جزر الأربخيل أبقارا أخرى تحل محل الأبقار التي انتزعتها الجائحة .

أما قطعان الجاموس التي نلقاها في مصر العليا ، فإنها لا تربي إلا من أجل الألبان التي توفرها ، وهي تتغذى على نفس ما تعيش عليه الأبقار ؛ وزيادة على ذلك فإنهم يتركونها لترعى أعشاباً تسمى الخلفا تغطي عادة كل الأرض التي لا تزرع بسبب نقص المياه ، والتي يشار إليها باسم « شراق » ، ويبلغ ثمن الجاموسة في ضواحي قنا ٢٠ أو ٣٠ بوظاقة .

ويبدو الجاموس أقل فظاظاً مع المهيوط نحو الشمال ؛ ويرى بعض منها في ولاية الفيوم وهي تستخدم في إدارة ماكينات الري (السواقي) ؛ وتباع في هذه المنطقة بثمان يصل إلى ٥٠ أو ٦٠ بوظاقة ؛ ولا يقدم لها طعام سوى القش ، وتستهلك الجاموسة منه حمولة جمل كل خمسة أو ستة أيام ، وإن كان لا يقدم لها الفلو على الإطلاق ، ولا يقوم بعبء العمل منها في الفيوم وفي الدلتا سوى الذكور ، ولهذا السبب فهي ترعى من بقودها كثيراً بسبب قلة قابليتها للطاعة .

ومن جهة أخرى فإننا نجد على شواطئ ترعة التبانة ، إلى الجنوب من قرية بيلا ، في الدلتا ، مستنقعات تمتد حتى بحيرة البرلس ، وتستخدم أعشاب هذا المستنقع مرعى لقطعان الجاموس نصف المتوحش والتي تبقى فيه طوال العام ، وهناك يأتي بعض سكان القرى الواقعة على مشارف المستنقع وعلى حدود الأرض القابلة للزراعة ويقيمون في أخصاص يصنعون فيها الزبد والجبن من لبن أى من هذه الجواميس يكون أكثر قابلية لاستئناس الناس .

ويفضل قصابو المدن التزود بلحوم هذه الحيوانات ؛ ويبلغ متوسط ثمن جلد الجاموسة ٢ أو ٣ بوطاقات .

أما الجمال التي تقوم بمهمة نقل كل المواد الغذائية عندما يتعذر نقلها نهراً عن طريق النيل أو الترع التي تقطع البلاد فيما بينها ، فإننا نراها في الصعيد أقل حجماً وقوة عنها في مصر السفلى ، وتعد تربية هذه الحيوانات واحدة من الاهتمامات الرئيسية للقبائل العربية التي تقيم على حواف وادى مصر ، وهذه القبائل هي التي تغذى أسواق مختلف الولايات بالجمال ، ويتراوح ثمن الجمل من ٣٠ إلى ٦٠ بوطاقة تبعاً لسنها ومقدرتها ، وتعيش الجمال على الفول والتبن وسيقان الجلبان والبازلاء وكل أصناف العلف الأخضر كان أو جافاً ؛ ويتكلف غذاؤها اليومي ٧ بارات ، ويؤجرونها بواقع ٢٥ إلى ٣٠ مدينى في اليوم ؛ ويستطيع الجمل أن يعمل لمدة عشر سنوات .

ولا تكون الجمال التي تستخدم في نقل المحاصيل مملوكة على الدوام للمزارعين ، فهم يستأجرونها تبعاً للحاجة التي يستشعرونها ، أما نقل المواد الغذائية التي يتصايف القيام بها بقية العام فيتم على ظهور الحمير ؛ وليس ثمة مزارع على الإطلاق لا يمتلك بعض الحمير ؛ فهذه الحيوانات هي التي تستخدم ركوبة معتادة له ولأسرته ؛ ويجعل منها صبرها وقناعتها ، كما يحدث في كل مكان ، بالغة النفع ؛ لكن حمير مصر قد وهبت قوة غير عادية وقلما يصل ثمن غذائها اليومي إلى ما يزيد عن ٤ أو ٥ مدينى ، كما لا يتجاوز ثمن شرائها ١٠ - ١٢ بوطاقة .

ولدى جانب الأبقار اللازمة لاستغلال الأرضى ، يمتلك المزارعون في مصر العليا عادة قطعياً صغيراً من الماعز والضأن ؛ وتوفر الماعز قدراً من الألبان التي تستهلكها القرى ، ولأنه أن يصل عددها في العادة نصف عدد الفدادين التي يتم استغلالها (في قرية ما) ويصل ثمن العزرة الناضجة نحو ١٥٠ مدينى .

وخلال الفيضان ، وحين تكون المحاصيل لا تزال قائمة (أى لم تحصد بعد) أى خلال ثمانية أشهر في العام ، تغذى الماعز بالبرسيم الأخضر أو الجاف ، ويقدر طعامها ، تبعاً للفصول وظروف المكان ، بمدينى واحد أو بمدينى ونصف في اليوم ،

وخلال الشهور الأربعة الأخرى يعاد القطيع إلى المرعى حتى يقرض ما يتبقى بها من عشب ، ويقوم بحجاسة قطع مكون من ١٠ أو ١٢ عنزة صبي واحد في العادة ، يعطى ٣ مدينى أجراً يومياً ، وتكفى ثلاثة تيوبس (تيس) لقطع يتكون من ١٠٠ عنزة ؛ وتحمل العنزات من النوع الجيد مرتين خلال العام ، وتضع في العادة عنزتين ترضعان لمدة أربعين يوماً ، وتباع العنزة الصغيرة من سن سنة واحدة بـ ٩٠ إلى ١٠٠ بارة ، وفي كل أنحاء مصر ، تصنع القرب التي تستخدم في نقل المياه على ظهور الرجال أو الحمير من جلود الماعز والتيوبس .

وتكاد تكون كل خراف الصعيد داكنة اللون ، ويميز صوفها مرة واحدة في العام عند نهاية مايو أو في بداية يونية . وتزن جزءة الحروف الواحد من ٢ إلى ٤ أرطال ، وتباع في ضواحي سيوط بـ ٦٠ إلى ٩٠ مدينى . وبعد ذلك يغسل الصوف ، ويضرب ، ثم يغسل للمرة الثانية ، وبعد أن يعد للغزل على هذا النحو يباع بسعر الرطل ٤٠ إلى ٥٠ بارة .

والفيوم هي المنطقة التي يربى فيها أكبر عدد من الخراف في كل أنحاء مصر ، كما أن صوف هذه المنطقة أكثر قيمة من سواه ؛ والخراف هناك بالغة الجمال ، وبها عدد كبير من الخراف بيضاء اللون ، في حين نجد خراف الصعيد داكنة اللون كما سبق لنا القول .

ويتم جز خراف الفيوم على فترتين مختلفتين خلال العام : إذ تم الأولى في منتصف شهر يونيه وتم الثانية في الشتاء . ويمتاز صوف هذه الخراف بأنه طويل وناعم لحد كاف ، وتغطي الخراف بعد جزها بغطاء منسوج من سعف النخيل يقيها من هيب الشمس . وتزن جزءة حروف منتقى من بين أشد الخراف قوة من ٤ إلى ٥ أرطال في العادة .

وهنا تغسل الخراف قبل جزها بدلاً من غسل الصوف نفسه بعد أن يفصل عن جسم الحيوان ، وبعد ذلك ييسط الصوف على اليد ويندف بعناية ، الأمر الذي يقوم مقام حلجه ، وبعد هذه العمليات البدائية يتم غزله في قرى هذه الولاية .

ويبلغ ثمن الخروف عادة ٢ أو ٣ بوطاقات ، ويرى حوالى ثمانمائة خروف فى القرية التى تبلغ مساحة ما يزرع بها ألفى فدان .

ولا تسمح حالة الفقر التى يعيش فيها الفلاحون فى مصر لهم بأن يطعموا حيوانات مستأنسة أخرى بخلاف تلك الحيوانات التى لا غنى لهم عن استخدامها فى زراعة الأراضى ، أو تلك التى يمكنها أن توفر جزءاً من المأكّل أو الملابس لعائلاتهم : لذلك لا نجد فى كل قرى مصر إلا عدداً محدداً من الأبقار والجمال والماعز والحرف . أما الخيول ، فيبدو أن المصريين يقدرونها لحد لا يسمح لهم باستخدامها فى أعمال الزراعة ، فهذه الحيوانات فى ناظرهم ليس سوى شئ يرتبط بالبذخ والرفاهية ؛ وحيث يكاد يعتمد النجاح على الدوام فى تلك الحروب التى تنشب بين القرى على زيادة عدد الفرسان الذين يكون بمقدور أحد الفرقاء أن يجندهم ، فقد جرت العادة على قياس قوة رجل ما ومدى نفوذه والاعتبار الذى يولى له بعدد الخيول التى يكتننها ؛ ويبلغ ثمن الحصان العادى نحو ٤٠ إلى ٦٠ بوطاقة .

وأخيراً فإن تربية الخيول لا تزال أمراً موقوفاً على العرب الذين أصبحوا مزارعين أو أولئك الذين لا يزالون من بينهم يقيمون تحت الخيام عند مداخل الصحراوات . وتشكل حصيلة ما يبيعونه من هذه الحيوانات التى يربونها جزءاً من ثرواتهم ، وهؤلاء العرب أيضاً هم كذلك الذين يموتون بالمواشى الأسواق فى مختلف مدن وقرى مصر ؛ سواء كانت الحيوانات التى يعرضونها للبيع ناتجة من قطعانهم الخاصة ، أو كانت آتية من أسلاب انتزعوها عنوة وبقوة السلاح من القرى التى انتهبوا تحت ادعاء من أى نوع .

ويرى الفلاحون وعائلاتهم كذلك كميات كبيرة من الحمام ، والدجاج ، ويحصلون من بيعها على مكاسب ضعيفة : وقد قدمنا فى مكان آخر وصفاً مفصلاً لتلك الأنواع من المعامل التى يتم فيها إفراخ الكتاكيت ؛ لكننا لن نعود هنا مطلقاً إلى هذا الموضوع ^(١) .

(١) انظر دراسة السيدين روزييه Rozière ورونييه Ronyer عن فن إفراخ الكتاكيت ، الدولة الحديثة ، المجلد ١١ ص ٤٠١ ، وكذلك اللوحة الثانية من الفنون والحرف .

يبقى علينا أن نتحدث عن النحل وعن طريقة جمع العسل ، وعلى الرغم من أن الناس يهتمون بتربية النحل في مختلف مناطق مصر ، فإن ما سنقوله الآن هو ملخص لما شاهدناه في ضواحي سيوط وينطبق بشكل خاص على هذه المنطقة . هناك خلايا نحل بكميات متفاوتة في كل القرى على وجه التقريب وهذه توضع أحياناً في حدائق ، وتوضع أحياناً أخرى فوق شرفات المنازل . وهذه الخلايا عبارة عن أسطوانات مجوفة من الطين المجفف في الشمس مثل الطوب اللبن . ويبلغ طول الأسطوانة نحو ١٢ ديسمتر (١٢٠ سم) ويبلغ قطرها نحو ٢ ديسمتر (٢٠ سم) ، وتوضع الأسطوانات بشكل أفقى فوق بعضها البعض ، بحيث تتخذ الخلايا في مجموعها شكل قطع مكسبة من الخشب . وتباع الواحدة من هذه الأسطوانات ، التي تشبه في شكلها شكل أنبوبة أو خرطوم ، بثلاثة مدينى .

وتشتري الخلايا (جماعات النحل) بعد بذار البرسيم بسعر يبلغ في المتوسط ٦٠ بارة .

وفي السنة العادية تنتج كل ست خلايا محسّن رطلا من العسل ورتلين من الشمع ، ويباع قنطار العسل ، زنة مائة رطل ، بـ ٥ إلى ٨ بوطاقات ؛ أما الشمع فيباع بواقع ٤٠ بارة للرطل الواحد ، وعسل سيوط بالغ اللذة ؛ وتبقى حرارة الجو الطبيعية في حالة سائلة على الدوام وتنقل كميات معينة منه داخل جرار لتباع في أسواق القاهرة . ولا تنتقل الخلايا في الصعيد بطريق النيل كما يحدث للخلايا في مصر السفلى .

وتوجد الأقراص التي يصنعها النحل داخل الأسطوانات المجوفة التي تشكل الخلية على هيئة أرغفة صغيرة من الخبز يبلغ سمكها ٤ سنتيمترات ، ومصفوفة في نظام رأسى خلف بعضها البعض ، ويسمح هذا الوضع بانتزاع أقراص الشمع والعسل بدون قتل النحل . ولهذا الغرض توفد نار عند مدخل الخلية بروت الجاموس أو الجمال المجفف ، ويؤدى الدخان إلى تراجع النحل الذى يشغل هذا الجزء من الخلية الشديد القرب من مدخلها ، وتفتح الخلية عن طريق انتزاع قرص الطين الذى يستخدم في إقفالها ؛ وبعد ذلك وبواسطة ملعقة حديدية يتم تحريكها بشكل دائرى بين جدار

الأسطوانة الداخلى وبين أقراص الشمع ، تفصل الأقراص عن الأسطوانة ، ويتم إخراجها ؛ ويستمر تدخين الخلية ، وانتزاع الأقراص واحداً بعد الآخر ، حتى لا يعود النحل الذى يتراجع إلى آخر الخلية ، يشغل سوى نحو ثلث الأسطوانة فيترك له العسل الباقى ، ولا تتم هذه العملية إلا مرة كل سنة ، وحين يراد شغل خلية جديدة بالنحل ، توضع فيها أقراص النحاريب مع النحل .

الفصل السابع

عن إعداد الحقل في مناطق مصر المختلفة

تعد جزيرة إلفنتين أول أرض مزروعة يقابلها المراء إلى الشمال من شلال النيل الأخير ، كما أنها ، ويبدو أنه قد وجب عليها أن تقدم لنا فكرة عن خصوبة مصر - هي أفضل أجزاء هذه المنطقة زراعية ، كما أنها المنطقة التي تستريح فيها الأرض على نحو أقل (أى أنها تجهد من كثرة زراعتها) .

وقد سبق أن قلنا إن السنة الزراعية عند المصريين تنقسم إلى ثلاث فترات ، تتمثل في كل واحدة منها نفس الأحوال التي تقدمها السنة الزراعية ذات الاثنى عشر شهراً في المناطق ذات الأجواء المختلفة ؛ ويتكرر كل من حرث الأرض والبذار والحصاد في جزيرة إلفنتين ثلاث مرات في العام .

وقبل انقلاب الصيف ، تبدأ زراعة المحاصيل التي يشار إليها باسم : القبطى ، وخلال هذه الفترة يزرع الذرة للمرة الأولى (الزراعة الأولى) وتؤدي حرارة الموسم وكذا الري الوفير الذي يحصل عليه النبات إلى التعجيل بنضجه ، فيتم حصاده ، بعد ثلاثة أشهر من بذاره .

عندئذ تبدأ الفترة الثانية (الموسم الثانى) ، أى فترة المحاصيل النبارى والتي يزرع خلالها الذرة للمرة الثانية ، ويبقى محصول الذرة الخفيفى هذا في الأرض لمدة تبلغ نحو مائة يوم .

وأخيراً ، فمع قرب قدوم انقلاب الشتاء ، تبدأ فترة المحاصيل الشتوية ؛ والشعير هو المحصول الوحيد الذى يزرع خلال هذه الفترة ، ويتم حصاده بعد زراعته بأربعة شهور .

وبخلاف هذه المحاصيل الثلاثة المتعاقبة ، يحصل أهالى جزيرة الفانتين من بعض أجزاء صغيرة من جزيرتهم على إنتاج بعض الخضروات التي يزرعونها لاحتياجهم اليومية ؛ وزيادة على ذلك ، فهناك نحو أربعمائة وأربعون نخلة .

ويمكن أن يصل تعداد شعب هذه الجزيرة إلى مائتي رجل ، يعمل منهم خمسون رجلاً فقط بشكل دائم في أعمال الزراعة ، أما الآخرون فيعملون بحارة (مراكبية) على قوارب النيل ، ولا يعود هؤلاء إلى الجزيرة إلا أثناء أشهر الشتاء الثلاثة .

ولا تزيد مساحة الأرض القابلة للزراعة في جزيرة إلفانتين عن أربعين فداناً ؛ وتروى هذه بواسطة ست ماكينات ذات قواديس تعمل بشكل دائم لأن الأرض هناك ، حيث ظلت ترتفع بشكل دائم منذ قرون طويلة عن طريق ترسيبات المياه حاملة الغرين ، والتي تصب فيها ، قد أصبحت اليوم أعلى من منسوب أعلى فيض للنيل .

ويتطلب تشغيل كل ماكينة (ساقية) عمل ١٢ إلى ١٤ من الأبقار ، أى نحو ثمانين ثوراً للسواقي الست ، ويوجد في الجزيرة فوق ذلك نحو مائة أو مائة وخمسين عنزة وخروفا .

وقلما يختلف إنتاج كل واحدة من هذه المحاصيل الثلاثة التي اختصت بها جزيرة إلفانتين من سنة لأخرى : فالذرة القيطي ، أو الصيفي يعطى أردبين للفدان الواحد ، أما الذرة النباري أو أذرة الخريف فيعطى الفدان منها أربعة أرداب ، وأخيراً فإن الفدان من الشعير الشتوي يعطى خمسة أو ستة أرداب .

ومن أسوان إلى أدفو ، يزرع الناس الأرض على نفس الفترات الثلاث من السنة الزراعية والتي انتهينا من تسميتها ؛ ومع ذلك فثمة اختلاف بين إعداد هذه الأراضي وبين إعداد أراضي إلفانتين ، حيث لا تزرع نفس القطعة من الأرض بشكل متوال .

وهكذا ، ففي أراضي أدفو البالغة عشرة آلاف فدان قابلة للزراعة ، لا يستغل سوى ٨٠ إلى ١٠٠ فدان فقط خلال موسم القيطي ، وتختص كلها بزراعة الذرة بشكل خاص ؛ وتشكل الأراضي التي تزرع على هذا النحو ، شاطئ النهر .

وعندما تصبح المياه عالية لحد يكفى لإدخالها إلى الترع ، فإن شواطئ هذه الترع تزرع بالمثل بالذرة أثناء موسم النباري ، وتمتد هذه الزراعة لتغطي نحو ٦٠٠ فدان .

وتزرع بقية الأراضي خلال الموسم الثالث وليكن البياقي ، إذا ما غمرت المياه الأرض بشكل طبيعي ، أو ليكن الشتوى ، وذلك عندما لا تصعد المياه فوق الأرض وعندما تروى هذه الأراضي بواسطة الدلو . وينبغي أن نلاحظ في النهاية أن البنور (المحاصيل) التى تبذر أثناء الشتاء فى الأرض التى تغمرها المياه بشكل طبيعي ليست هى نفسها التى تبذر فى تلك التى تحتاج إلى رى صناعى .

وتبذر فى الأراضي التى تغمرها المياه بشكل طبيعي محاصيل : القمح ، الشعير ، العدس ، الحمص ، الترمس ، الخس ، الجلبان ، والبازلاء ؛ ولكن ليس ثمة ما يروى خلال الشتاء سوى محاصيل القمح والشعير والبقطن .

والقمح هو أكثر المحاصيل التى انتبهنا من بيانها ربحاً ، ويأتى بعده الشعير والعدس والذرة الخ .

وحين تروى الأرض بشكل طبيعي لعدة سنوات متوالية ، يصبح من الممكن أن يبدّر فيها القمح ، ومع ذلك ، فحين يكون الفيضان أقل ملائمة ، يتم تناوب المحاصيل بإبقاء محاصيل الشعير والعدس والأعلاف للسنوات التى يكون فيضانها أقل وفرة . .

وبشكل عام ، فمن بين كل ٣٠ فداناً تزرع بالبياقي ، هناك ١٠ أفدنة تبذر قمحاً ، ومثلها تبذر بالشعير ، وتوزع العشرة الأخيرة بين العدس والجلبان ومحاصيل أخرى ضئيلة العائد .

أما السهل الذى ترى فيه اليوم أطلال طيبة ، فلا تزرع منه سوى نصف مساحته : ليس لأنه تنقصه وسائل الرى الطبيعى ؛ ولكن لأن الفلاحين هناك ليسوا فى حالة تمكنهم من الحصول على القروض اللازمة لزراعته كله . وقد بدا لى أن الشط الأيسر لهذا السهل مزروع على نحو أقل جودة من الشط الأيمن ، وهذا هو التوزيع المعتاد فى معظم الأحيان لمحاصيل مواسم السنة الزراعية الثلاثة .

من بين ٤٠٠٠ فدان ، يزرع ألفان بياقي ، وألف قيطي ، و٧٠٠ نبارى وأخيراً ٣٠٠ شتوى ؛ وعلى هذا النحو يمكن إعداد أراضي قريتي الكرنك والأقصر والتى تضم نحو

١٢٠٠ فدان ، ولكن وفي حالة الإهمال الحالية حيث أهملت الترع العمومية المخصصة لتسهيل عمليات الري ، فإن الحبوب الناتجة من سهل طيبة تستخدم في ترميم أسواق قوص وقتنا ، حيث تصدر من هناك إلى الجزيرة العربية عن طريق القصير ، وفي هذه المنطقة يكون محصول القمح هو أكثر المحاصيل إداراً للرياح . وحيث أن ظروف الأرض هي التي تحدد الموسم الذي ينبغي أن تزرع خلاله ، فإن الأراضي المجاورة للنيل هي التي تخصص لزراعة المحاصيل النباري ، وحيث أنها لا تثمر سوى مرة واحدة في العام فإنها تظل ثمانية أشهر في العام بدون أن تزرع ، ويتكاثر هناك خلال هذه الفترة وبشكل تلقائي نباتا الحلفا والعاقول ^(١) اللذان يستخدمان مراعى للججمال والجاموس .

ثم يبدأ الناس في تنظيف الحقول التي ينبغي أن تزرع فيها الذرة من هذين النباتين ، وتمتد جذور النبات الأول إلى عمق كبير ، ولذلك ، فمن أجل تسهيل عملية الاقتلاع ، يتم إحراق الحلفا وهي قائمة (دون انتزاعها) . وبعد أن يتم اقتلاع النبات الثاني بواسطة الفعوس يوضع في شكل أكوام يجرى حرقها بالمثل ، ويترك الرماد فوق الأرض لتحرث بعد ذلك مرة ثانية .

وتزرع ضواحي قنا في المواسم الثلاثة للعام الزراعي ، وهناك تبدأ زراعة الفول البياقي . وتعد هذه الزراعة أكثر الزراعات انتشاراً بعد الحنطة التي تحتل وحدها حوالي ثلث الأراضي المستغلة ؛ وابتداء من قنا كذلك ، ومع الاتجاه شمالاً مع النيل ، تأخذ زراعة السلجم أو اللفت في الظهور .

ولا تروى مطلقاً أراضي هذه المنطقة من مصر ، والتي تبذر بالمحاصيل الشتوى بواسطة الماكينات ذات القواديس أو السواقي ، كما يحدث في جزيرة إلفنتين ، ولكنها تروى فقط بواسطة الدلو .

وقد أدت إقامة الشيخ همام في فرشوط ، بالإضافة إلى الحكمة التي اتسمت بها إدارته والتي جعلت الناس في هذه المنطقة أكثر ثراء من سكان بقية الإقليم ، أدى

(١) الحلفا *Poa multiflora* والعاقول *Hedysarum Alhagi*

ذلك كله إلى أن أصبح بمقدور الأهالي هناك أن يتصدوا لزراعة المحاصيل التي تتطلب تكاليف باهظة ، وأن يحصلوا كذلك على أكبر قدر من النفع من الأراضي القابلة للرى .

وتوزع محاصيل ١٠٠ فدان من البياق على هذا النحو ، بشكل تقريبي :

الحنطة	٤٧ فداناً
الفول	» ٢٠
العدس	» ١٥
الشعير	» ٦ أفدنة
الجلبان	» ٩
البرسيم	» ٣

١٠٠ فدان

ومن هنا نرى أن زراعة القمح ، وهو أكثر المحاصيل إدراراً للكسب بشكل عام ، تشغل حوالى نصف مساحة الأراضي التي تروى بشكل طبيعي .

أما عن الأراضي المستغلة في المحاصيل النبارى والقيطى ، والتي تشكل حوالى $\frac{1}{3}$ من الأراضي المزروعة بالشتوى . فمن الممكن القول بأنه بين كل عشرة أفدنة ، يزرع ستة بقصب السكر وأربعة بالذرة ؛ ويتطلب هذان المحصولان استخدام ثلاث سواقي وثمانية ثيران ، وهذا ما يكفى لإعطائنا فكرة عامة عن تجهيز الأرض في هذه المنطقة .

وكلما كان الرى يسيراً كلما قل انشغال الناس بأعمال زراعة الصيف الشاقة ، فتركز كل عمليات الزراعة عندئذ في الموسمين الآخرين : وهذا على الأقل هو ما يتم في شمال فرشوط ، في جرجا وطهطا .

وفي هذه المنطقة من ولاية جرجا يزرع النبارى خلال الخريف في شكل محاصيل الذرة والبطيخ وبعض الخضروات .

ويزرع الشتوى خلال فصل الشتاء بمساعدة وسائل الرى الصناعية ، فترزع بعض الحقول بالشعير والقمح .

وأخيراً فإن زراعات البياقي تشتمل على محاصيل القمح والشعير والفول والعدس والحمص والبرسيم والجلبان والحلبة والقرطم . وإليك توزيع هذه المحاصيل على مساحة ٧٣ فداناً :

القمح	٣٠ فداناً
الفول	» ١٥
العدس	١٠ أفدنة
البرسيم	» ١٠
الشعير	» ٥
الجلبان	» ٢ $\frac{1}{4}$
الحلبة	» ٢ $\frac{1}{4}$
<hr/>	
	٧٣

وإعداد الأرض في جرجا يتم بشكل تقريبي على نفس هذا النمط فيما عدا أن زراعة البرسيم تغطي مساحة من الأرض أكبر : ويأتى ذلك من أنه يرى في هذه المنطقة عدد أكبر من الخيول منه في المناطق الأخرى من مصر العليا ، حيث تقع غالبية القرى في حوزة شيوخ عرب ، ففي واحدة من هذه القرى ، تصل مساحة أرضها المزروعة من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ فدان ، يمكن أن نجد نحو أربعين أو خمسين فارساً . ومن جهة أخرى ، فإن زراعات النبارى ، التى تتم بمساعدة الماكينات ذوات القواديس (السوائى) ، تتطلب عدداً أكبر من الثيران لإدارة هذه الماكينات .

وتكاد تكون العادة قد جرت هناك على مناوبة الزراعات وعلى بذار نفس الأرض بالقمح مرة كل سنتين : إذ تبذر الأراضى التى يحصد فيها هذا المحصول في السنة الأولى بالبرسيم والفول والعدس الخ في السنة الثانية .

وتشغل زراعتا قصب السكر والذرة ، اللتان تزرعان كمحاصيل نبارى في ضواحي أحميم ، حوالى $\frac{1}{4}$ مساحة الأرض هناك .

وزيادة على ذلك فإن زراعة قصب السكر بمساحة كبيرة تتوقف على الشاطئ الأيسر للنيل عند جبل مرتفعات جرجا على وجه التقريب ، ولا تعود على الشاطئ المقابل إلا في ولاية أطفح . وتحل محلها في ضواحي طهطا زراعتا القرطم والكتان .

وينظر لهذه الزراعة الأخيرة كواحدة من أكثر الزراعات إدرازا للكسب عند ضواحي سيوط ، أما الأرض التي تناسبها بشكل أفضل فهي تلك التي تبقى لأطول مدة مغمورة بالمياه في أثناء الفيضان .

وعلى الدوام تصلح نفس الأراضي الواقعة على شواطئ ترع الرى لنفس المحاصيل البقائية . ويبدو أنه في ضواحي سيوط فقط ، حيث سمحت لى إقامتى الطويلة هناك بالحصول على معلومات أكثر تفصيلا ، تم مناقشة المحاصيل بالنظام الآتى :

في السنة الأولى تزرع الأرض بالبرسيم الذى تأكل المواشى الحشمة الثانية منه والحصول بالأرض ، ويجعل السماد الذى تتركه المواشى ، الأرض صالحة بقدر أكبر لاستقبال الخنطة التى ينبغى لها أن تبذر في السنة التالية .

في السنتين الثانية والثالثة تزرع الأرض بالقمح .

وفي السنة الرابعة تبذر بالفول والعدس .

وفي الخامسة والسادسة بالقمح .

وفي السابعة يعاود الناس زراعة البرسيم ، وهكذا تبدأ الدورة من جديد .

وكذلك يبنى الكتان في أرض حصص للتو ما كان بها من برسيم ، ويتبع بزراعة الفول أو العدس ثم بزراعة القمح ثم تعود بعد ذلك زراعات البرسيم والكتان ، الخ مع مواصلة الأمر بهذا النوع من التتابع المنتظم ، ولا يعطى الفلاحون ، الذين اعتادوا تجهيز الأرض على هذا النحو ، لذلك الأمر من سيب ، سوى أنه عادة استمرت منذ زمان لا تعبى الذاكرة . وإليك مثالان لاعداد الأرض ، مأخوذا من ولاية سيوط ، وينطبق الأول على استغلال مساحة ١١٤ فدانا :

الحنطة	٥٠ فداناً
الفول	» ٢٤
العدس	» ٢٢
البرسيم	١٠ أفدنة
الحمص	» ٦
الشعير	٢ فدانان

 ١١٤

ونلاحظ في هذا الإعداد للأرض أن الحنطة تشغل نحو نصف مساحة هذه الأراضي، ويعلف المزارع (من إنتاج هذه المساحة) عشرين ثوراً أو بقرة واثنى عشر خروفاً .

أما المثال الثاني فينطبق على ٥٨٢ فداناً تقسم على هذا النحو :

الفول	٤٠٠ فدان
الحنطة	١٢٠ فداناً
العدس	» ٢٠
الشعير	» ١٢
الجلبيان	١٠ أفدنة
الكتان	» ١٠
الحمص	» ١٠

 ٥٨٢ فداناً

وقد أدت ظروف خاصة إلى ضرورة انتشار زراعة الفول الذى يخصص لإنتاجه للتصدير . وفى مصر ، كما فى كل مكان آخر ، يسعى الناس لإنتاج ما يعد بيعه مضموناً ، وتبعاً لإرتفاع السعر الذى تبلغه هذه السلعة الغذائية أو تلك ، تنتشر زراعة محصول وتنقلص زراعة محصول آخر ، إلى أن يشتد الطلب على سلعة غذائية أخرى ، فتحظى بالأفضلية لدى المزارعين .

وأخيراً فإننا لسنا بحاجة للقول بأنه لا يمكن لتجهيز الأرض على النحو الذى انتهينا من بيانه للتو ، أننا لا نورد هنا إلا أمثلة بالغة الخصوصية ما دامت الأرض ترى بشكل طبيعى تعد صالحة لاستقبال بذر معين أحياناً ، وبذر آخر فى أحيان أخرى دون حاجة إلى إستخدام الأسمدة .

وتزرع أراضى الفيوم كل عام بسبب السهولة التى يجدها الناس فى إمكانية الحصول على مياه الري لهذه الولاية وإن كانت لا تزرع سوى مرة واحدة (فى السنة) فيما عدا الأراضى التى تزرع بها الذرة الخريفى .

وأكثر الزراعات شيوعاً هى محاصيل القمح ، والفول ، والشعير ، والبرسيم والحلبة ، والكتان ؛ وتزرع هذه المحاصيل بالأراضى التى تغطيها مياه الفيضان بشكل طبيعى .

وإليك أعداد الأرض وتوزيعها الأكثر شيوعاً وذلك بخصوص مساحة تبلغ ٦٢ فدانا .

٢٠ فدانا	القمح
٢٠	الفول
٥ أفدنة	الشعير
١٠	البرسيم
٤	الحلبة
٣	الكتان

٦٢ فدانا

وقد اعتاد الناس (هناك أيضاً) على زراعة الحنطة عامين متتالين فى نفس

الحقل .

أما عن المحاصيل النبارى ، أى تلك التى تتطلب عمليات رى صناعية ، فهى الذرة ، والنيلة ، وقصب السكر ، وأشجار الورد ، وأول هذه المحاصيل هو فى العادة أكثرها انتشاراً ، إذ تؤدى سهولة رى الحقول إلى سرعة نمو الذرة وزيادة محصولها .

ولا يزرع العدس في الفيوم إلا بكميات قليلة ، ويتيح في أفضل السنوات ملاءمة محصولاً ضئيلاً لا يكفي لاستهلاك البلاد (المنطقة) .

ولا تتم زراعات الحلبة والجلبان والبالاء ، في الفيوم ، وعلى نحو ما ، إلا بطريق الصدفة ، ويلجأ الناس إلى زراعتها في سنوات الجفاف ، أو في الأراضي التي لا تروى على نحو طيب يكفي لإنتاج البرسيم ، ويوجد في هذه المنطقة من مصر من البساتين والحدائق أكثر مما يوجد في أية منطقة أخرى . وتتكون أسوار هذه البساتين ، كما سبق القول ، من أشجار الصبار أو التين الشوكي Cactus opuntia وتغرس في هذه الحدائق أشجار النخيل والكروم والتين والزيتون وهي الأشجار التي تصدر ثمارها .

وتنتج ولايتا بنى سويف والجيزة ، اللتان يلقاهما المراء عند الإتيان شمالاً مع النيل ، نفس المحاصيل التي تنتجها الفيوم ، ويزرع فيهما فوق ذلك القرطم والبصل والنيلة والتبغ ، وهذه المنطقة من مصر هي أقل المناطق حظاً من مياه الري ، ويزرع قصب السكر هناك بكمية كبيرة بعض الشيء على الشط الأيسر للنيل في ولاية أطفح .

وتؤدي متطلبات الاستهلاك في القاهرة ، وما تحتاجه أسواقها من مواد تموينية إلى تغيير في زراعة الأرض في ضواحي هذه العاصمة : إذ توجد بها نسبياً مساحة أكبر من الأرض مخصصة لزراعة الخضر ؛ ويجلب الناس هذه الخضر من جنانين مصر القديمة والجيزة وجيزة الروضة وبولاق ، وتروى جميعها بواسطة السواقي ، ويأتي الزبد والجبن الطازجان اللذان تمون بهما أسواق القاهرة من القرى المجاورة ، وبشكل خاص من قرية امبابية الواقعة تجاه بولاق : وترى هناك لهذا الغرض قطعان كثيرة من الأبقار والجاموس ، مما يتطلب زراعة أكبر جزء من مساحة أراضي هذه القرية بمحاصيل العليق .

ويبدى توزيع وإعداد الأرض في داخل الدلتا بعضاً من التغيرات الطفيفة ؛ ونجد هناك ، كما نجد في الصعيد ، زراعات للشتاء وزراعات للصيف .

ويدخل في عداد الزراعات الأولى : القمح ، والشعير ، والفول ، والبرسيم ،
والكتان .

وعندما تزرع الأرض (في سنة ما) بالقمح والشعير ، فإنها تبذر بصفة عامة
بالبرسيم والفول في العام التالي ، وهكذا بالتناوب .

والبرسيم هو محصول العليق الوحيد الذى يزرع في مصر السفلى ؛ فلا يزرع
هناك لا الجلبان ولا البازلاء ، ولا أية محاصيل أخرى مما تتغذى عليها الماشية في مصر
العليا .

ومن بين كل مائة فدان ، يزرع خمسون منها بالقمح أو الشعير ، وتزرع
الخمسون الأخرى بالفول والبرسيم والكتان .

ومن المعروف أن المحاصيل في الصعيد تنقسم إلى زراعات يباقي ، وهي التي تتم
في الشتاء في الأرضي التي غمرت بالمياه بشكل طبيعي ، وإلى زراعات شتوي تتم في
نفس الفترة بواسطة عمليات الري الصناعي ، ولا توجد في الدلتا على الإطلاق
محاصيل يباقي بمعنى الكلمة : إذ تحصل المزروعات التي تبذر عقب الفيضان ،
دائماً ، على بعض ربات صناعية حتى يحين وقت حصادها .

وفي أوقات السلم ، حين يكون من المستطاع تصدير الكتان أو الأقمشة التي
تصنع منه ، تعد زراعة هذا النبات هي أكثر المحاصيل إدراكاً للكسب ، وحين لا
تسمح الظروف مطلقاً بهذا التصدير ، تحمل زراعة البرسيم محل هذا النبات
(الكتان) ، وذلك ليتسنى إطعام العدد الأكبر من الماشية .

وفي العادة ، يزرع من كل مائة فدان :

٢٥ فداناً	بالبرسيم
٣٠	بالقمح
١٠ أفدنة	بالشعير
٣٥ فداناً	بالقمح والشعير مخلوطين معاً

ويستخدم الشعير غذاء للخيل ، ويطحن القمح والشعير المخلوطين معاً ويصنع من دقيقهما خبز الفلاحين .

ومن بين هذه المائة فدان ، يزرع ٢٥ منها فقط خلال الصيف :

بالذرة الشامية (أو القمح التركي) ١٣ فداناً

بالسمسم ٦ أفدنة

٦

بالقطن

٢٥ فداناً

ويرش فوق كل الأراضى المخصصة لزراعات الصيف ، قبل بذارها ، نوع من السماد يسمى : سباخ ، يتكون ، كما هو معروف ، من أتربة ورماد القرى ويستخدم كذلك لكل الأراضى التى لا تتلقى أية ترسيبات من (طمى) النيل ، والتى تسمى لهذا السبب « أراضى ضعيفة » .

ويتطلب استغلال مائة فدان من أراضى الدلتا موزعة ومعدة على النحو الذى انتهينا من بيانه ، عمل عشرين ثوراً أو بقرة لأشغال الحرث والرى ودرس الحبوب ، ولست من الجاموس تستخدم ألبانها ، بعد تجهيزات معينة ، فى صنع جزء من طعام المزارعين ، ولأربعة من الجمال تستخدم فى نقل المواد الغذائية ، وتترك بعض الخراف لترعى فى الحقول ؛ ويرى منها حوالى الخمسين على مساحة تبلغ المائة فدان .

أما الخمسة وعشرون فداناً التى تزرع خلال الصيف فتتطلب عمل ست من السواقي .

أما بخصوص عدد عمال اليومية والخدم الذين يحتاجهم هذا الاستغلال (للأرض) ، فإنه يتكون من جمال ، وكلاف للعناية بالجاموس ، وكلافين آخرين للثيران والبقرات ، ورجلين لصيانة وإدارة ماكينات الرقى ، وكذلك أربعة آخرين للحرث .

وفى ولاية المنصورة ، نجد المحاصيل أقل من ذلك تنوعاً ، وإليك توزيع وإعداد مساحة ١٠٠ فدان :

الحنطة	٣٣ فداناً
البرسيم	٥ ٣٣
الشعير	٥ ٢٣
الكتان	٥ ١١
	—
	١٠٠ فدان

والقطن ، هو المحصول الوحيد الذى تتم زراعته فى فصل الصيف فى هذه الولاية نفسها .

ويبقى علينا أن نتكلم عن حقول الأرز فى ولايتى دمياط ورشيد ، إذ تنتج هذه الأراضى التى تقع فى الشمال الأقصى لمصر ، والتى تعد أكثرها انخفاضاً فى نفس الوقت ، مرتين كل عام ، وحيث يتم بذار الأرز عند بداية شهر أبريل ، فمن الممكن أن ندخل زراعة هذه الحبوب (الأرز) ضمن المزروعات الصيفية . وبعد حصاده مباشرة ، وهو الأمر الذى يتم عقب فيض النيل ، تبذر نفس الأراضى بالبرسيم أو بالقمح ، وتخصص الأراضى ذات المستوى الأعلى لزراعة الشعير ، وتزرع فيها كذلك خلال الصيف كمية ضئيلة من الذرة .

الفصل الثامن

عن مكاسب الزراعة ، وعن الاستخدام الأفضل للأرض في مصر

حين قدمنا وصفاً للزراعات المختلفة الخاصة بمصر ، فإننا قد بينا المصاريف التي تتطلبها وكذا الأرباح التي تعود بها . لذلك يجد القارئ في كل فقرة من الفصل الخامس من مؤلفنا هذا ، المعطيات اللازمة لتقدير مكاسب كل واحدة من هذه الزراعات . لكننا ، بقصد التسهيل على الباحث الذي قد يريد التصدى لهذا الموضوع تقدم هنا في شكل جداول مصاريف وعوائد الاستغلال الزراعي ، الذي يعمل به عادة العدد الأكبر من الأيدي العاملة ؛ وحيث كان من المناسب أن نقدر الدروة التي تدرها أرض مصر في كل فصول العام ، فقد أخذنا الأمثلة التي سنقدمها هنا على التوالي من بين الزراعات البياقي والنباري والشتوي .

وهكذا فسوف نختار من بين الزراعات الأولى محاصيل القمح والفول والبرسيم والقرطم في ولاية سيوط .

ومن بين الزراعات الثانية : الدرة والنيلة ؛ ومن الثالثة : القمح في ولاية طيبة ؛ والكتان في الفيوم والدلتا . وأخيراً فإننا سنقدم بالتفصيل مصاريف استغلال وإيرادات مزارع الأرز التي تحف بالجزء الشمالي من مصر السفلى .

وتنطبق النتائج التي سنقدمها على مساحة ١٠ أفدنة (أى أن المؤلف افترض مساحة موحدة قدرها عشرة أفدنة لكل محصول) ، يشتمل كل منها على ٥٩٢٩ متراً مسطحاً ، وهكذا فإن عشرة أفدنة تعادل ٥ هكتارات و ٩٢٩ من الهكتار أى نحو ٦ هكتارات على وجه التقريب .

أولاً : زراعة القمح البياقي

مصاريف الزراعة

لننم حرت أراضي سيوط ، التي يغرقها الفيضان بشكل طبيعي ، وذلك قبل بذرها .

مديني بوطاقة

- ١ - البذار : ينثر نصف أردب من الحنطة لكل فدان .
ومتوسط ثمن أردب الحنطة في ولاية سيوط حوالى ٢ بوطاقة و ٣٠ مديني ؛ ٥ أرداب لبئر ١٠ أفدنة تساوى حسب هذا السعر ... ٦٠ ١١
- ٢ - البذار : يمكن لرجل واحد أن ينثر فداناً كل يوم .
ويحصل على أجر يبلغ ١٠ مديني ، فتبلغ تكاليف بذار ١٠ أفدنة ١٠ ١
- ٣ - حريث الأرض لتغطية البذور بعد بذرهما : عشرون يوم عمل لزوج واحد من الثيران وسائقهما ويدفع عن اليوم الواحد ٤٥ مديني - ١٠
- ٤ - مضاريف الحصاد : يحصل الرجال القائمون بالحصاد على أجورهم عيناً في شكل حبوب : ويحصل كل منهم على $\frac{1}{4}$ من الأردب من الحنطة عن كل يوم . ويساوى أربعون يوماً لازمة لحصاد ١٠ أفدنة ، بهذا السعر ، أردباً واحداً و $\frac{1}{4}$ ، تعادل نقداً ما قيمته ٨٠ ٣
- ٥ - الدراس : يلزم يومان لدرس إنتاج فدان واحد ، يستخدم خلال كل منهما أربعة رجال وأربعة ثيران ، ويحصل الجميع على أجورهم عيناً بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب لكل منهم . وبذلك يساوى ٦٠ يوم (عمل) بهذا السعر ٦ أرداب و $\frac{1}{4}$ من الأردب ، تعادل ما قيمته نقداً ٥٠ ١٥
- ويدفع للتورج أو العربة المستخدمة في درس القمح كإيجار $\frac{1}{4}$ من الأردب في اليوم ، ويحصل في مقابل ٢٠ يوم عمل على أردب واحد و $\frac{1}{4}$ من الأردب ^(٥) ، تساوى نقداً ٨٠ ١

(٥) كلما في النص : وصحبها إذا كان التقدير سليماً $\frac{2}{4}$ من الأردب (الترجمة) .

مدينة بوطاقة

٦ -	نقل المحصول إلى بيت المزارع أو إلى المخازن : ويحمل الجمل ثلاثين حزمة من الحنطة ، وتلزم عادة حمولتان و $\frac{1}{2}$ الحمولة أى ٧٢ حزمة ، لإنتاج أردب واحد من الحبوب .	
٢٥	ويقطع الجمل في محطوه العادى ٢,٠٠٠ متر كل ٢٥ دقيقة فإذا افترضنا أن المسافة بين الجرن الذى يتم فيه الدراس وبين المكان الذى يخزن فيه (التبن) والحبوب تصل إلى ١,٠٠٠ - ١,٥٠٠ متر ، وأن جملاً واحداً ، يعمل ثمانى ساعات في اليوم يقطع رحلتين كل ساعة ، فإن الجمل سوف ينقل في تسعة أيام ، سبعين حمولة من التبن . وحيث تبلغ أجرة يوم الجمل وكلافه ٣٠ مدينى ، فإن عملية النقل سوف تكلف	٣ -
٦٤	٧ - انتقالات أخرى مختلفة ، صيانة الأدوات ، نفريات ، مقدرة بـ $\frac{1}{4}$ من المصاريف الموضحة أعلاه	٤
٧٤	إجمالي المصاريف	٥١

النتائج

وهذا هو ما تنتجه الأرض المبذورة بالقمح البياق في ولاية سيوط :

١ -	عدد مكابيل الحبوب المستخدمة في تسديد مصاريف الحصاد والدراس عينا . وتبعاً للبند السابق ، تصل هذه الكمية من القمح بالنسبة لعشرة أفدنة إلى ٩ أرداب و $\frac{1}{4}$ من الأردب ، بسعر الأردب الواحد ٢ بوطاقة و ٣٠ مدينى ، فتساوى في مجملها	٣٠	٢١
٢ -	عدد مكابيل الحبوب التى تبقى تحت تصرف المزارع بعد تسديد مصاريف الحصاد والدراس ، وينتج فدان الأرض في السنة العادية ٧ أرداب من القمح ، أى ٧٠ أردبا لكل عشرة أفدنة ، تساوى نقداً	٣٠	١٦٣

مدىنى بوطاقة

٣ - القش المهروس تحت النورج (التبن) : ٧٠ حمولة

١٥ ٥٠ حمل من القش المهروس ، بواقع ٢٠ مدىنى لكل حمولة

٢٠٠ ٢٠ إجمالى الناتج

١٤٨ ٣٦ الفرق بين الناتج ومصاريف الاستغلال (أى صافى الربح)

ثانياً : زراعة الفول البياى

مصاريف الزراعة

لا تحرت الأرض مطلقاً قبل البذار :

مدىنى بوطاقة

١ - البذور . ييذر أردب لكل فدان . متوسط ثمن

١٥ - الأردب نحو بوطاقة ونصف ، فتساوى بذور ١٠ أفدنة

٢ - عملية البذار : يمكن لرجل واحد أن ييذر فدانين فى

اليوم . أجرة العمل ليوم واحد نحو ٨ مدىنى ، فيبلغ أجر بذار

٤٠ - عشرة أفدنة نحو

٣ - تغطية البذور بعد إتمام البذار : لا يغطى الفول

المبذور مطلقاً بواسطة عملية حرث ، وإنما تجر قطعة من الخشب

بشكل أفقى فوق الحقل المبذور . ويستطيع خمسة رجال يقومون

بهذه العملية أن ينتهوا من تغطية مساحة فدان واحد على هذا

النحو فى ظرف يوم ؛ ويحصلون على أجورهم عينا ، ويحصل كل

منهم على $\frac{1}{3}$ من الأردب ، وتبلغ جملة الأجور بالنسبة لعشرة أفدنة $2\frac{2}{3}$ أردبا ، ثمن الأردب الواحد بوطاقة واحد ونصف ، فيبلغ

١٢ ٣ الثمن الإجمالى

٤ - مصاريف الحصاد : تقطع أعواد الفول بالمنجل ويلزم

رجلان لكى يحصدا فى يوم واحد محصول فدان . ويحصل

مدينى بوطاقة

		هؤلاء العمال الذين يتقاضون أجورهم عينا على $\frac{1}{4}$ من الأردب ، فيلزم للعشرة أفدنة ٤ أرداب و $\frac{4}{4}$ من الأردب (إجمالى الأجر) تساوى ما قيمته نقداً
٦	٢٧	٥ - درس المحصول تحت النورج وتنظيف الفول . ويمكن لأربعة رجال وأربعة ثيران ، يعملون جميعاً لمدة يوم واحد أن يدرسوا وينظفوا إنتاج فدان واحد .
		٩٠ يوم عمل ، بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب (لليوم) ، بما فى ذلك إيجار النورج ، تساوى بحسب هذا الأجر ٣ أرداب و $\frac{1}{4}$ الأردب ، تبلغ قيمتها نقداً
٤	٤٥	٦ - نقل الحبوب والقش المهروس (التبن) . يلزم لإنجاز عملية نقل المحصول إلى بيت المزارع أو إلى المخازن تسعة أيام عمل لجمل واحد مع كلافه مقابل ٣٥ مدينى لليوم
٣	-	٧ - تنقلات مختلفة ، توزيع وصيانة الآنية إلخ . ويقدر ذلك بـ $\frac{1}{4}$ المصاريف الموضحة أعلاه
٣	٢١	

٣٥ ٥٦

إجمالى المصاريف

الناتج

منتجات الأرض المزروعة بالفول البياض هي :

١٤	٥٦	١ - عدد مكاييل الفول التى تستخدم فى تسديد جزء من مصاريف البذار والحصاد والدراس . ويعطى عن كل هذه الأعمال بالنسبة لعشرة أفدنة ٩ أرداب و $\frac{1}{4}$ من الأردب من الفول ، ثمن الأردب الواحد $\frac{1}{4}$ بوطاقة . فيبلغ إجمالى ثمنها
		٢ - عدد مكاييل الفول التى تبقى فى حوزة المزارع : يعطى فدان الفول ، بعد استبعاد المصاريف التى تسدد عينا ٩ أرداب من الفول ، أى ٩٠ أردبا من العشرة أفدنة ، ثمن الأردب الواحد $\frac{1}{4}$ بوطاقة ، فيكون إجمالى الثمن
١٣٥	-	

مديني بوطافة

٣ - سيقان الفول المهروسة تحت النورج (تين الفول)
يستخرج من محصول ١٠ أفدنة ٤٥ حمولة جمل من تين الفول
تستخدم في تغذية الماشية ، بسعر ٢٥ مديني للحمولة

١٢ ٤٥

إجمالي الناتج

١٦٢ ١١

وبذلك يكون الفرق بين إجمالي مصاريف الزراعة وإجمالي الناتج
(أى صافي الربح)

١٢٦ ٤٦

ثالثا : زراعة البرسيم البياقي

مصاريف الزراعة

لا تحث الأرض مطلقاً قبل بذر البرسيم

١ - البنور : يبذر $\frac{1}{4}$ من الأردب لكل فدان ؛ ولكل
عشرة أفدنة $\frac{1}{4}$ ٣ أردب ، ثمن الأردب الواحد ٣ بوطافات ،
فيصل إجمالي ثمنها إلى

١٠ -

٢ - عملية البذار : يبذر رجل واحد مساحة فدانين في
اليوم ، ويحصل مقابل ذلك على ٨ مديني . خمسة أيام عمل بهذا
الأجر لإتمام بذار عشرة أفدنة ، تساوى

- ٤٠

٣ - تغطية البنور : محسون يوم عمل لرجل واحد بواقع
٦ مديني عن اليوم

٣ ٣٠

٤ - حصاد فدانين مخصصين للبنور ؛ ويتم هذا الحصاد
بالمجمل ؛ ويحصل ثمانية رجال يعملون خلال يوم واحد ، إنتاج
الفدان ، ويحصلون على ٨ مديني (عن يوم العمل الواحد)

١ ٣٨

٥ - الدراس : لا يدرس البرسيم الجاف مطلقاً تحت
النورج لكنه يهرس تحت أقدام الثيران . وتتكلف هذه العملية
بالنسبة ل محصول فدان واحد ٧٥ مديني ، مما يجعل تكاليف درس

١ ٦٠

محصول فدانين

مدنى بوطاقة

- ٦ - نقل البرسيم الجاف إلى بيت المزارع ؛ ويتطلب هذا
النقل يوم عمل لجمال واحد مع كلافه ٣٠ -
٧ - صيانة أدوات ونفايات أخرى ٦٤ ١

٨٢ ١٨

مجموع المصاريف

الإنتاج

منتجات الأرض المزروعة بالبرسيم البياقي هي :

مدنى بوطاقة

- ١ - الحشة الأولى وتُستهلك خضراء : تباع هذه الحشة
التي تم بعد البذار بثلاثين يوماً واقفة بواقع ٨ بوطاقات للفدان ،
فيكون عائداً عشرة أفدنة ٨٠ -
٢ - الحشة الثانية وتُستهلك خضراء : تباع هذه الحشة
التي تم عقب الحشة الأولى بنحو عشرين أو خمسة وعشرين
يوماً ، واقفة ، بواقع ٥ بوطاقات للفدان ، فيكون إجمالى عائداً
الأفدنة الثمانية حيث يخصص الفدانان الآخران لإنتاج البذور ... ٤٠ -
٣ - بذور البرسيم التي تستخلص من فدانين : ينتج
فدان البرسيم الذى يترك ليحلف واقفاً أردبين من البذور ،
وتساوى الرأب الأربعة الناتجة من محصول فدانين ، والتي يبلغ
سعر الواحدة منها ٣ بوطاقات ١٢ -
٤ - برسيم جاف بعد درسه (تين البرسيم) . يستخدم
البرسيم الجاف الذى تستخلص البذور منه غذاء للجمال
والماعز . وينتج الفدانان المخصصان لهذا الغرض ١٢ حمولة جمال ،
ثم الواحدة منها ٣٥ باره ، فيكون إجمالى ثمنها ٦٠ ٤

٦٠ ١٣٦

٨٨ ١١٧

قيمة إجمالى الإنتاج
الفرق بين مصاريف الزراعة وقيمة إجمالى الإنتاج

رابعاً : زراعة القرطم البياقي

مصاريف الزراعة

لا تحرت الأرض مطلقاً قبل البذار :

مديني بوطاقة

		١ - البذور : يبذر لكل فدان $\frac{1}{4}$ أردب من بذور القرطم
		بسر ١٣٥ مديني للأردب . وبهذا السعر ، يبلغ إجمالى ثمن $\frac{1}{4}$ ٢
٣	٦٧	أردب لازمة لبذار عشرة أفدنة
		٢ - عملية البذر : تلزم عشرة أيام ليقوم عامل واحد
-	٨٠	ببذار ١٠ أفدنة ، يحصل مقابل كل يوم منها على ٨ بارات
		٣ - عملية حرت بقصد تغطية بذور القرطم بعد
		بذرها . عشرون يوم عمل لزوج من الثيران مع سائقهما ، بواقع
١٠	-	٤٥ مديني (ليوم العمل الواحد)
		٤ - جنى الورود : يستخدم في اليوم الواحد من ١٢ إلى
		١٥ امرأة وطفلا ، يدفع لكل منهم بواقع ٣ مديني لكل رطلين
		من الورود . وينتج الفدان عادة ٣٩٠ رطلا ، مما يصل بتكاليف
		حصاد فدان واحد إلى ٥٨٥ مديني وبذلك تكون تكاليف
٦٥	-	حصاد ١٠ أفدنة
		٥ - تحويل ورود القرطم إلى زعفران : يلزم ٤٥ يوم عمل
		لرجل واحد ليتم تحويل إنتاج محصول الفدان إلى زعفران . ويبلغ
		أجر يوم العمل الواحد نحو ١٠ مديني . وبهذا السعر تبلغ
		تكاليف أربعمائة وخمسين يوم عمل (اللازمة لتحويل محصول ١٠
٥٠	-	أفدنة)
		٦ - حصد البذور : يعمل رجل واحد لمدة خمسة عشر
		يوماً لاقتلاع سيقان (محصول) فدان واحد . وتتكلف المائة
١٣	٣٠	وخمسون يوماً (اللازمة) والتي يبلغ أجر اليوم منها ٨ بارات

مدينى بوطاقة

		٧ - درس السيقان وتنظيف البنور : محصول ١٠ أفدنة تلززم مائة يوم عمل ، بواقع ٨ بارات عن اليوم ، فتكون جملة تكاليف هذه العملية
٨	٨٠	٨ - نقل السيقان الجافة وبنور القرطم : أربعة أيام عمل لجمل واحد مع سائقه ، بواقع ٣٠ مدينى ليوم العمل الواحد.....
١	٣٠	٩ - نفريات ومصرفات إضافية ، تقدر ب ٤٥ مدينى لكل فدان
٥	-	

١٥٨ ١٧

إجمالى المصاريف

الإنتاج

منتجات الأرض المزروعة بالقرطم هى :

مدينى بوطاقة		١ - نشأ أو لباب الزعفران اللازم للصبغة : ينتج الفدان الواحد فى السنة العادية $2\frac{1}{2}$ قنطار من الزعفران ، وبذلك تنتج ١٠ فدادين ٢٥ قنطاراً تساوى ، بواقع القنطار الواحد ١٢ بوطاقة
٣٠	-	٢ - بنور القرطم ، يستخلص $2\frac{1}{4}$ أردب من البنور من كل فدان ، ومن ١٠ أفدنة ٢٥ أردباً ، تساوى بواقع الأردب الواحد ٢٣٥ مدينى
٣٧	٤٥	٣ - سيقان النبات الجافة : تنتج العشرة أفدنة ثلاثين حمولة جمل من سيقان القرطم ، التى تستخدم وقوداً بعد تجفيفها ؛ وتساوى الحمولة ٣٠ مدينى وبذلك تبلغ قيمة الثلاثين حمولة
١٠	-	

٣٤٧ ٤٥

قيمة إجمالى الناتج

١٨٩ ٢٨

الفرق بين المصاريف وبين الناتج من محصول القرطم

خامساً : زراعة الذرة النبارى مصاريف الزراعة

مدينى بوطاقة

- ١ - حرت وإعداد الأرض : تحرت الأرض المخصصة لزراعة محصول الذرة قبل البذار . وتتطلب الحرة الأول لكل فدان ثلاثة أيام عمل لزوج من الثيران مع سائقهما ، وبذا يلزم للفدادين العشرة ثلاثون يوم عمل بواقع ٣٢ باره عن يوم العمل الواحد ٦٠ ١٠
- ٢ - البذور : يلزم عادة لكل فدان $\frac{1}{4}$ من الأردب مما يتطلب لعشرة أفدنة $\frac{1}{4}$ أردب ، ثمن الأردب الواحد منها ١٢٠ مدينى ، وبذلك تساوى البذور اللازمة ٥٠ ٥
- ٣ - عملية البذار : يلزم لعشرة أفدنة مائة يوم عمل لرجل واحد ، بواقع ٨ مدينى كأجر عن اليوم الواحد ٨٠ ٨
- ٤ - الري الأول عقب البذر : يروى الذرة مباشرة عقب البذار ، العمل الذى يتطلب من أجل عشرة فدادين مائة وعشرين يوم عمل بواقع ٧ مدينى عن كل يوم ٣٠ ٩
- ٥ - رى النبات أثناء نموه : عندما تكون السنة مواتية يمكن إدخال مياه الفيضان إلى حقول الذرة ، وتوجه المياه لهذا الغرض بواسطة جداول (مسقى) . ويمكن الاستفادة من هذه الميزة (ميزة الري الطبيعى) لمدة شهرين . ويستغنى الناس خلالها عن الري باليد وهو الأمر الذى يصبح ضرورياً عندما لا تكون السنة مواتية . ونفترض ، للحصول على نتيجة متوسطة ، أن أعمال الري تبقى متوقفة لمدة شهر بسبب حدوث الفيضان . وأنه تكفى عندئذ متابعتها أثناء خمسة وأربعين أو ستين يوماً ، فيلزم خلال هذه المدة ، ليم رى وعرق (وتنقية المحصول من الأعشاب

مديني بوطاقة

٣٨	٨٠	الواحد ٧ مديني
		٦ - مصاريف الحصاد : يقطع عشرة رجال (محصول)	
		فدان من الذرة في يوم واحد ، ويحصلون على أجورهم عيناً ،	
		ويتلقى الواحد منهم $\frac{1}{4}$ من الأردب من الحبوب ، وهي كمية	
		تحتسب دائماً خارج (أى تستبعد) من إنتاج المحصول .	
		وبهذا السعر (الأجر) فإن مائة يوم (عمل) تكلف $\frac{1}{4}$ ٤	
		أرداب ، ثمن الأردب الواحد ١٢٠ مديني ، وبذلك (يساوي	
٥	٥٠	مقدار ما يدفع عيناً كأجر)
		٧ - درس شواشي نبات الذرة ، وتنظيف الحبوب : مهرس	
		ريوس نبات الذرة بعد أن تتعرض للشمس تحت أقدام الثيران .	
		فيتكلف هذا العمل بوطاقة واحدة عن (محصول) الفدان ،	
١٠	-	ويتكلف بالنسبة للفدادين العشرة
		٨ - نقل الحبوب والتبن إلى بيت المزارع : اثنا عشر يوم	
		(عمل) لجمل واحد مع سائقه ، بواقع ٣٠ مديني (عن يوم	
٤	-	العمل الواحد)
		٩ - توزيع الأدوات وصيانتها ومصاريف متفرقة ، ويقدر	
٩	١٨	ذلك كله بـ $\frac{1}{4}$ من المصروفات الأخرى

١٠٢ ٨

إجمالي المصروفات

الإنتاج

منتجات الأرض المزروعة بالذرة النباري هي :

- ١ - كمية الحبوب المستخدمة في تسديد مصاريف الحصاد عيناً : يعطى للحاصدين مقاييل حصد ١٠ أفدنة ، $\frac{1}{4}$ ٤

مدينى بوطاقة

٥٠	٥٠	أردب ثمن الأردب الواحد ١٢٠ مدينى ، فتساوى الكمية كلها ..
		٢ - كمية الحبوب التى تبقى للمزارع بعد تسديد
		مصاريف الحصاد : يبلغ هذا القدر من الإنتاج عادة عشرة
		أردب للفدان ، و ١٠٠ أردب للعشرة أفدنة ، ثمن الأردب منها ١٢٠
١٣٣	٣٠	مدينى ، فيساوى إجمالى المحصول
		٣ - أعواد الذرة الجافة وهى تستخدم كوقود : ينتج
		الفدان عادة ١٠ حمولات جمل من الأعواد الجافة ، وتنتج العشرة
		أفدنة ١٠٠ حمولة ، ثمن الحمولة الواحدة ١٥ بارة فيبلغ ثمن
١٣	٣٠	المجموع

١٥٢ ٢٠ قيمة إجمالى الإنتاج

٥٠ ١٢ الفرق بين مصاريف الزراعة وعائد الاستغلال^(٥)

سادسا : زراعة النيلة

مصاريف الزراعة

يزرع نفس الحقل بمحصول النيلة فى مصر العليا لمدة ثلاث وأحيانا أربع سنوات متوالية ؛ وتختلف مصاريف ومنتجات الاستغلال من سنة لأخرى بنسبة تبلغ ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ على وجه التقريب .

خلال السنة الأولى

١ - حرث الأرض ثلاث مرات مختلفة ، وتقسيم الأرض

إلى أحواض من أجل الرى ، وتتكلف هذه العملية التمهيدية ٢٤٠

مدينى للفدان ، وتتكلف بالنسبة للعشرة فدادين ٦٠ ٢٦

(٥) هذا هو المعنى المقصود فى حين أن ما ورد فى النص يتحدث عن مصاريف الاستغلال ، والخطأ فى

هنا واضح (المترجم)

مدينى بوطاقة

		٢ - البذور : يبذر لكل فدان $\frac{٥}{٤}$ من الأردب من بذور
		النيلة السورية ، سعر الأردب منها ٤٨ بوطاقة ، ويلزم لعشرة أفدنة
١٠٠	-	$\frac{٢}{٢٤}$ أردب ، تساوى حسب هذا السعر
		٣ - البذار : تلزم عشرة أيام لبذر عامل واحد مساحة فدان ،
٨	٨٠	وتلزم مائة يوم (عمل) لبذار ١٠ أفدنة ، أجرة اليوم منها ٨ مدينى
		٤ - الري وعرق النبات (لتخليصه من الأعشاب
		الضارة) وصناعة النشا (اللباب) المستخدم فى الصبابة :
		يستخدم تسعة رجال فى العام للقيام بالرى وعرق نبات النيلة
		وصناعة النشا ٤ متوسط أجر يوم (العمل) ٧ مدينى :
		وبافتراض ٢٥ يوم عمل لكل شهر ، تبلغ مصاريف استغلال
١٤٠٠	-	فدان واحد نحو ١٤٠ بوطاقة ، وتبلغ بالنسبة لمساحة ١٠ فدادين .
		٥ - مشتريات الأواني اللازمة لصناعة الصبغة . مائة
		وستون إناء من الطين المحروق ، ثمن الواحدة ١٥ بارة
٢٦	٦٠	٦ - صيانة وتوزيع الآنية ومصاريف نفقة أخرى بتقدير
٧٨	١١	يبلغ $\frac{١}{٣}$ (من المصاريف السابقة)
		إجمالى المصاريف خلال السنة الأولى
١٦٤٠	٣١	خلال السنة الثانية :
		الرى والعرق والتصنيع ، الخ
١١٠٢	-	خلال السنة الثالثة :
		الرى والعرق الخ
٧٣٥	-	خلال السنة الأخيرة ، الري وخلافه
٣٦٧	-	إجمالى مصاريف الزراعة بالنسبة للسنوات الأربع
٣٨٤٤	٣١	متوسط مصاريف الزراعة عن السنة الواحدة
٩٦١	٨	

الإنتاج

تم خلال السنة الأولى من زراعة النيلة أربع حشات متوالية من النبات .
ويختلف ثمن الرطل من النيلة تبعاً لدرجة جودته ولكمية الطلب عليه ؛ وإن كان إنتاج
الحشاش الأربع في السنة نفسها يتعرض للتناقص .

وتنتج الحشة الأولى من فدان النيلة عادة ٤٢٠ رطلاً

» الثانية منه ٣٧٠ »

» الثالثة ٢٨٠ »

» الرابعة ٢٢٥ »

مجموع إنتاج فدان واحد في السنة الأولى ١٢٩٥ رطلاً

مجموع إنتاج عشرة أفدنة ١٢٩٥٠ رطلاً

مدني بوطانة

متوسط ثمن رطل النيلة ٢٠ مدني ، وتساوي

٢٤٤٦ — ١٢٩٥٠ رطلاً بهذا السعر

١٨٣٥ — ويبلغ ثمن إنتاج السنة الثانية

١٢٢٣ — ويبلغ ثمن إنتاج السنة الثالثة

٦١٢ — و ثمن إنتاج السنة الرابعة

٦١١٦ — ثمن إجمالي إنتاج السنوات الأربع

١٥٠٤ — متوسط ثمن إنتاج السنة الواحدة

الفرق بين متوسط مصاريف الزراعة ومتوسط ثمن الانتاج في

٥٤٢ ٨٢ سنة واحدة

سابعاً : زراعة القمح الشتوي في الفيوم

مصاريف الزراعة

١ - حرث الأرض قبل البذر : يلزم عموماً عمل من

مديني بوطاقة

تورين مع راعيها لحث فدان واحد ، وتبلغ أجرة اليوم للجميع نحو ٣٦ مديني ، فتبلغ بالنسبة للحربة الأولى للعشرة أفدنة		٨	-
٢ - البذور . يبنر في كل فدان ٢٠ الأردب وفي العشرة أفدنة ٦٠ أرداب . ثمن الواحد منها ٤٥ مديني فتساوى كلها ..		١٥	٧٥
٣ - البذار : عشرة أيام عمل لرجل واحد ، بواقع ١٠ بارات عن اليوم		١	١٠
٤ - الحربة الثانية لتغطية الحبوب بعد البذار : كالسابق .		٨	-
٥ - الري بواسطة يد الإنسان : يتم الري بواسطة الشادوف ويتكرر لأربع مرات منذ البذار حتى الحصاد . ويروى أربعة رجال يعملون لمدة أربعة أيام فداناً واحداً ، مما يتطلب على هذا النحو ٦٤ يوم عمل تمام ري فدان واحد مما يتطلب بالنسبة لعشرة أفدنة ٦٤٠ يوم عمل ، تساوى بواقع أجرة يوم العمل الواحد ٨ مديني		٥٦	٨٠
٦ - الحصاد : لا يقطع القمح الشتوى مطلقاً كما يقطع القمح البياض ، وإنما تقطع أعواده بواسطة المنجل . ويلزم عشرة رجال لحصد فدان واحد . ويبلغ أجر يوم العمل الواحد ١ من الأردب وتساوى الفدادين العشرة المحصودة على هذا النحو ٤ أرداب و ٢ من الأردب ، ثمن الأردب ٢ بوطاقة و ٤٥ مديني ، فيبلغ إجمالى التكاليف		١٠	٣٣
٧ - الدرس تحت النورج : ثمانون يوم عمل من رجل واحد وثمانون مثلها للثيران ، وعشرون يوماً للنورج ، بواقع ١ من الأردب لليوم الواحد . وتساوى الـ ٧ أرداب (إجمالى أجر ماسبق) نقداً ..		١٨	٦٨
٨ - نقل المحصول إلى بيت المزارع : تسعة أيام عمل لجمل واحد ، بواقع ٢٥ بارة عن اليوم		٢	٤٥
٩ - صيانة وإصلاح السواقي ، ويقدر ذلك بـ ١٠ المصاريف السابقة		١٢	١٣
إجمالى المصاريف		١٣٣	٥٤

الإنتاج

مدينى بوطاقة

منتجات الأرض المزروعة بالقمح الشتوى فى ولاية الفيوم	
هى : ١ - كمية الحبوب المقدمة باعتبارها أجر لمصاريف	
الحصاد والدراس إلخ ، تبلغ هذه المصاريف المسددة عيناً حسب	
التفاصيل الواردة بالفقرة السابقة $11 \frac{16}{4}$ أردباً ، ثمن الأردب	
الواحد ٢ بوطاقة و ٤٥ مدينى ، فتساوى (كلها)	٢٨ ٤٥
٢ - كمية الحبوب التى تبقى تحت تصرف المزارع بعد	
الحصاد : ينتج القمح الشتوى ، حيث يغطى على الدوام بعناية	
شديدة ، كمية كبيرة للغاية من الحبوب والقش (التبن) بالنسبة	
لما ينتجه القمح الباقى ، ويمكننا أن نقدر متوسط إنتاج الفدان	
ب ٨ أرداب ، و ب ٨٠ أردباً بالنسبة للعشرة أفدنة ، ثمن الأردب	
منها ٢ بوطاقة و ٤٥ مدينى ، فيساوى المحصول.....	٢٠٠ -
٣ - القش المهروس تحت النورج (التبن) : ثمانون حمولة	
جمل ، ثمن الواحدة ١٥ بارة	١٣ ٣٠

٢٤١ ٧٥

إجمالى الإنتاج

١٠٨ ٢١

الفرق بين إجمالى الإنتاج وبين مصاريف الزراعة

ثامناً : زراعة الكتان فى الدلتا

مصاريف الزراعة

١ - حرت الأرض : تحصل الأرض التى ينبغى أن تزرع	
بالكتان على حرتين متتاليتين ، ومقطعتين بشكل عرضى	
وتتكلف كل حربة من هاتين الحرتين ، بالنسبة لفدان واحد ،	
٦٠ بارة ، مما يجعل تكاليف حرت عشرة أفدنة.....	١٣ ٣٠

مدينى بوطاقة

- ٢ - تسوية الأرض وتقسيمها إلى أحواض : ويتكلف ذلك بالنسبة لفدان واحد ٤٥ مدينى ، وبالنسبة للفدادين العشرة
- ٥ - ٣ - البنور : يبلر بالفدان أردب واحد من بذور الكتان ثمنه ٤ بوطاقات ، أى ما يساوى بالنسبة لعشرة فدادين
- ٤٠ - ٤ - عملية البذار : يوما عمل لكل فدان ، بواقع ٨ بارات عن اليوم ، وبالنسبة لعشرة فدادين ٧٠
- ١ - ٥ - الري : يروى الكتان أثناء الشهور الأربعة التى يقضيها فى الأرض ، ثلاث مرات مختلفة ، وتتطلب كل واحدة من هذه الريات ، والتى تستمر ثلاثة أيام متعاقبة ، عملا أكبر كلما ازداد انخفاض المياه . وينبغى استخدام ستة عمال لكل فدان عن الريه الأولى ، وثمانية عن الريه الثانية ، وعشرة عن الثالثة ، أى أن كل فدان يتطلب ٧٢ يوم عمل للريات الثلاث ، أى أن الفدادين العشرة تتطلب ٧٢٠ يوم عمل ، بواقع ٨ بارات لكل يوم عمل ، وهذا تبلغ جملة تكاليف الري
- ٦٤ - ٦ - حصاد الكتان : يتطلب اقتلاع محصول الفدان الواحد تسعة أيام عمل ، بواقع ٧ بارات عن اليوم ، وهذا تبلغ جملة التكاليف للعشرة أفدنة
- ٧ - ٧ - تجفيف المحصول فى الشمس وربطه فى شكل حزم : ثلاثون يوما لحصول الفدادين العشرة ، بواقع ٧ مدينى لليوم الواحد
- ٢ ٣٠ - ٨ - درس الكتان لاستخلاص البنور : تتكلف هذه العملية بوطاقة لحصول الفدان الواحد ، أى تتكلف بالنسبة لحصول عشرة أفدنة
- ١٠ - ٩ - إعادة وضع الكتان فى شكل حزم لنقله إلى الأحواض
- ١ ١٥

مدني بوطاقة

١٠ -	نقل الكتان من داخل هذه الأحواض : تلزم خمسة أيام كي يقوم جمل واحد بنقل محصول ١٠ أفدنة ، بواقع ٣٠ بارة عن اليوم	٦٠	١
١١ -	تنظيم الكتان في الأحواض ، إخراجها من هذه الأحواض ، تعرضه للشمس ، إعادة وضعه في شكل حزم للبيع : تتكلف كل هذه العمليات $\frac{1}{4}$ بوطاقة بالنسبة لإنتاج الفدان الواحد ، فتبلغ جملة التكاليف بالنسبة لإنتاج عشرة أفدنة ٥ -	١٢ -	٥
١٢ -	صيانة وتوزيع أدوات ، ومصاريف نهاية أخرى تقدر كلها ب	١١	١٥

١٦٦ ٣٦

إجمالي مصاريف الزراعة

الإنتاج

١ -	أعواد الكتان بعد إعدادها للبيع : ينتج الفدان الواحد عادة ١٨ ربطة ، تتكون الواحدة من ٢٤ حزمة ؛ ثمن الربطة بوطاقة ٤٠ مدني ، مما يجعل عائد الفدان الواحد ٢٦٠ بوطاقة ، وعائد العشرة أفدنة	٢٦٠	-
٢ -	بنور الكتان : ينتج الفدان $\frac{1}{4}$ ٣ أرادب من البنور ثمن الأردب منها ٤ بوطاقات ، فيبلغ إنتاج الفدان ١٤ بوطاقة ويبلغ بذلك ثمن إنتاج العشرة أفدنة	١٤٠	-

٤٠٠

إجمالي الإنتاج

٢٣٣ ٥٤

الفرق بين المصاريف وناتج الاستغلال

قاسما : زراعة الأرز مصاريف الزراعة

تزرع الأرض ، في نفس السنة التي تخصص فيها لزراعة الأرز ، بالقمح أو البسبم ؛ وعلى هذا ، فلا بد لكي نقيم عائد الإنتاج أن نقارن إجمالي المصروفات التي تنفق على التوالى لكل زراعة ، بالعائد المتتالى لهذه الزراعة ولتلك .

كذلك فإن الرى المستمر الذى تتطلبه حقول الأرز ، يضطر المزارعين لاقتناء عدد أكبر من الثيران مما يتطلبه رى المحاصيل الأخرى . وينبغى أن تضاعف لنفس السبب عدد ماكينات الرى ، ومشتروات الماشية وحالات الوفيات التي تسببها . وتؤدى إقامة هذه الماكينات وصيانتها اليومية إلى إنفاق مصاريف بالغة الضخامة ينبغي أن تعد فوائدها السنوية (فوائد هذه المصاريف باعتبارها رأس مال يقدر له نسبة من الربح) جزءاً من التكاليف .

وبما يميز استغلال حقول الأرز ، على نحو خاص ، أن المزارع بدلا من أن يستخدم عمال يومية بحسب حاجته ، يعطى راتباً سنوياً لرجال يستخدمهم . وسبب هذه الظروف المختلفة ، يقترب استغلال حقول الأرز بدرجات متفاوتة من استغلال مزارعنا في أوروبا .

وتتضمن المصاريف اللازمة لزراعة الأرز فوائد المبالغ المدفوعة مقدما بهدف اقتناء الماشية وماكينات الرى والأدوات الزراعية ؛ وينبغى أن نضيف إلى ذلك حالات الوفيات التي تتعرض لها المواشى عادة كل عام ، ومصاريف تجديد الماكينات وأدوات الرى بعد وقت معين من استخدامها ؛ ولابد أن نضيف كذلك مصاريف غذاء المواشى ، وأجور ومكافآت العمال الذين يجرى استخدامهم ، وثمن البذور ، ومصاريف الزراعة والحصاد بالمعنى المحدد للكلمتين .

ويبلغ سعر فائدة الأموال في مصر عادة ١٠ بالمائة ؛ وكما يحدث في كل مكان ، فإن ادعاءات وأطماع المزارعين لا تعرف لنفسها من حد ، اللهم إلا ما تحدده درجة إلحاح حاجة أولئك الذين يضطرون للاقتراض . ومع ذلك وبصفة عامة ، فإن فائدة المال ينظر إليها في هذه البلاد باعتبارها ربا إذا ما تجاوز سعرها السنوى عن ذلك .

مدينى بوطاقة

- ١ - فوائد القروض المستخدمة فى شراء الثيران :
يستخدم عادة لزراعة عشرة أفدنة ، اثنا عشر ثورا ، يبلغ متوسط ثمنها ٧٢٠ بوطاقة وبذلك تكون الفوائد المقدرة على ذلك هى
٧٢
- وإذا افترضنا أن حالات المرض أو الوفاة التى تصيب الماشية لن تعوض مطلقا عن طريق المنافع التى يمكن أن تتحقق من تربيتها ، فسوف تقدر الخسائر المحققة التى يتعرض لها المزارع فى هذه الماشية بمقدار $\frac{1}{3}$ من إجمالى عددها ، ويقدر ذلك بـ
٦٠ -
- ٢ - ماكينات الرى ، والأدوات الزراعية : تلزم ثلاث سواقي لرى عشرة أفدنة ، تساوى كل واحدة منها ، فى المتوسط ٣٠ بوطاقة وتساوى الماكينات الثلاث ٩٠ بوطاقة .
٩ -
- وتساوى الفائدة السنوية لهذا المبلغ
وبسبب رداءة بناء هذه السواقي ، يضطر المزارعون لتجديدها مرة كل خمس سنوات . ويتقسم قيمة هذه الماكينات على كل واحدة من هذه السنوات ، نجد أن المصاريف السنوية (لهذا الغرض) تبلغ
١٨ -
- أما الأدوات الزراعية الأساسية فتشتمل على محراثين وماكينة لدرس الأرز . وتبلغ قيمة الجميع ٣٠ بوطاقة ، تساوى الفائدة المقدرة عليها
٣ -
- تجديد ، وصيانة هذه الماكينات وتوزيعها
٣ -
- ٣ - تغذية الثيران : تعيش الثيران لمدة أربعة شهور على الفول والتبن .
٧٥ -
- وبيلغ ثمن التبن فى السنة العادية
٧٥ -

مدينى بوطاقة

- ويبلغ ثمن الفول..... ١٠٠ -
- وفي خلال خمسة شهور أخرى تعيش الثيران على البرسيم الأخضر ، ويقدر ثمنه بـ ٢٠٠ -
- وأخيراً ففي خلال الشهور الثلاثة الباقية ، تغذى الماشية بالبرسيم الجاف ، بحصيلة حش تسعة فدادين من الأرض ، بواقع ١٢ بوطاقة لمحصول الفدان الواحد ، فتكون جملة المصاريف هنا . ١٠٨ -
- ٤ - أجور العمال المستخدمين طول العام : رجلان يوكل إليهما العناية بالماشية ، يحصل كل منهما على ٣٠٠ مدينى في الشهر ، فتساوى الأجور في عام ٨٠ -
- خمسة رجال آخرون ، يستخدمون بالمثل طول العام ، ويكلفون بالعناية بماكينات رفع المياه ، وبأعمال يومية أخرى ويحصلون على ٩ مدينى في اليوم (لكل منهم) ، مما يتكلف في العام ١٨٠ (٥) -
- كما يستخدم المزارعون كذلك رئيساً أو ملاحظاً للعمال يدفعون له سنوياً عادة ٧٢ -
- ٥ - الحرق : يقوم العمال الذين انتهينا من الإشارة إليهم والذين يعيشون على نفقة المزارعين بالحرقات اللازمة ٦ - البذور : يبذر في الفدان الواحد ٣ أردب من الأرز ، وإن كان لا يبذر سوى نصف الأرض المستغلة ، أما النصف الآخر فيخصص لكي تشتل به أعواد النبات الزائدة عن الحاجة والتي تقتلع من الأرض التي بذر بها في البداية .

(٥) هذا هو التقدير الصحيح في حين جاء بالنص أنه ١٠٨ . (المترجم) .

مدينى بوطاقة

- ولهذا فيلزم عشرة أفدنة $\frac{١٥}{٨}$ من الأردب ، تساوى بواقع ٢٤
- ٤٥ - بوطاقة للأردب
- ٧ - أيام العمل اللازمة لشتل الأرز وعرقه وتنقية النبات من الأعشاب ، إلخ بخلاف العمال المؤكدة إليهم أعمال الاستغلال طيلة العام ، فإن المزارعين يضطرون لاستخدام عمال يومية غرباء إما لشتل الأرز أو عرقه وتنقية النبات من الأعشاب الضارة ، وكذلك لتطهير ترع وقنوات الري ، ويمكن أن يصل عدد أيام عملهم إلى ٤٥ يوماً للفدان الواحد ، وإلى ٤٥٠ يوماً للأفدنة العشرة ، أجرة اليوم منها ١٠ مدينى ، وبذلك يبلغ إجمالى المصاريف
- ٥٠ - ٨ - مصاريف حصد ودرس الأرز : يحصد الحاصلون الأرز ويضعونه في حزم وينقلونه إلى جرن حيث يدرس ، ويحصل هؤلاء على أجرهم عينا ، ويبلغ أجرهم عن ١٠ أفدنة أردباً من الأرز
- ٢٤ - أما الذين يقودون الثيران المعلقة بالنورج ، فيحصلون مقابل درس محصول ١٠ أفدنة على $\frac{٢}{٣}$ من الأردب
- ٧ ٤٥ - وبعد أن يحصد الأرز مباشرة ، تغمر الأرض بالمياه لمدة بضعة أيام ، وتبذر من جديد ، دون أى إعداد مبدئى بالبرسيم . وهو محصول العلف الوحيد المعروف في ولايات الدلتا ورشيد .
- ٩ - بذور البرسيم : يبذر لكل فدان ثلاثة مكاييل من بذور البرسيم ، يباع المكايال منها بـ ٣٠ مدينى ؛ مما يجعل تكاليف بذور الفدان بوطاقة واحداً ، وتكاليف ١٠ أفدنة
- ١٠ - حشاشات البرسيم المتعاقبة : لا يتكلف حصد هذا العليق ، الذى تحش منه ثلاث حشاشات ، ابتداء من شهر نوفمبر

مدينى بوطاقة

حتى الربيع ، إلا عشر بوطاقات ، إذ يتم جزء من هذا العمل على يد العمال المستخدمين خلال العام والذين حسب أجورهم فيما سبق

١٠ -

١٠٥٤ ٤٥

إجمالى مصاريف الزراعة

الإنتاج

هذه هى منتجات الأرض المزروعة بالأرز والبرسيم على التوالى :

مدينى بوطاقة

١ - كمية الأرز المعطاة بمثابة أجور لمصاريف الحصاد والدرس : تبعاً للفقرة السابقة ، تبلغ هذه الكمية بالنسبة لعشرة أفدنة ١٦٠ أردب ؛ وبواقع ٢٤ بوطاقة للأردب ، فإن هذه الكمية تساوى

٣١ ٤٥

٢ - كمية الأرز التى تبقى فى حوزة المزارع بعد تسديد مصاريف الزراعة : فى أفضل السنوات ، تنتج الأراضى المحيطة بدمياط ورشيد ما يصل إلى ٦ أردب من الأرز للفدان الواحد ؛ لكنها فى السنوات السيئة لا تنتج سوى أردبين (للفدان) . متوسط الإنتاج ٤ أردب فيكون ثمن الإنتاج لعشرة فدادين ، بواقع ٢٤ بوطاقة للأردب

٩٦٠ -

٣ - قش الأرز المهروس تحت النورج (التين) . ولا يستخدم هذا القش إلا فى الوقود . وتبلغ قيمة القش المحصود من مساحة ١٠ أفدنة

١٢ -

٤ - البرسيم الأخضر : تبعاً الحشة من البرسيم الأخضر للفدان الواحد بواقع ١٥ بوطاقة ، والحشات الثلاث المتعاقبة بـ ٤٥ بوطاقة ، فيبلغ إجمالى إنتاج ستة أفدنة

٢٧٠ -

مدينى بوطاقة

٥ - البرسيم الجاف : تباع حشة فدان واحد من البرسيم المخصص للتجفيف لفصل الشتاء بـ ١٢ بوطاقة ، فتساوى الحششات الثلاث لمساحة أربعة أفدنة ١٤٤ -
قيمة لإجمالى منتجات الأرز والبرسيم ٤٥ ١٤١٧

قيمة الفرق بين مصاريف الزراعة وعائد الإنتاج - ٣٦٣

ويبقى علينا أن نوضح مقدار الكسب الذى كان سيتحقق لو أن العشرة أفدنة التى ينطبق عليها بحثنا ، قد زرعت بالقمح بدلا من البرسيم ، عقب حصاد الأرز .

مصاريف الزراعة

مدينى بوطاقة

٤٥ ١٠٥٤ مصاريف زراعة الأرز كما توضحت سابقاً
يقوم بالحرق ، وبالتجهيزات الأخرى للأرض التى ينبغى أن تبذر فيها الحنطة الرجال التابعون للمزارع . وحيث تدخل أجورهم ضمن المصاريف العامة للاستغلال ، وكذلك الحال بالنسبة لتغذية الثيران المستخدمة فى هذه الأعمال ، فليس ثمة ما ينبغى أن نضيفه هنا إلا قيمة البذور ، ومصاريف الحصاد .

١ - البذور : يبذر فى الفدان الواحد عادة $\frac{1}{4}$ أردب من الحنطة ؛ فتبلغ تكاليف بذور العشرة أفدنة ، بواقع ثمن الأردب أربع بوطاقات ٢٠ -

٢ - مصاريف حصد ودرس القمح ، مقدرة على نفس أسس محصول الأرز ، بواقع ٢ بوطاقة للفدان ٢٠ -

وعلى هذا النحو ، تبلغ المصاريف السنوية التى تقتضيها

زراعة عشرة أفدنة تبذر على التوالى بالأرز والحنطة ٤٥ ١٠٩٤

الإنتاج

مدينى بوطاقة

١٠٠٣	٤٥	إجمالى قيمة ناتج محصول الأرز كما توضح سابقاً.....
		أما إجمالى ناتج زراعة الحنطة فى نفس الأرض فهى :
		١ - كمية الحبوب التى تستخدم فى سداد مصاريف
		الحصاد : تبلغ هذه الكمية $\frac{1}{4}$ أردب للفدان ، وخمسة أرداب
٣٠	-	للعشرة أفدنة ، بواقع ٦ بوطاقات للأردب ، فيبلغ إجمالى الثمن ..
		٢ - كمية البذور التى تبقى فى حوزة المزارع بعد سداد
		مصاريف الحصاد : تنتج الأرض المزروعة بالحنطة فى السنة
		العادية $\frac{1}{4}$ ٧ أرداب للفدان ، بواقع ٤ بوطاقات للأردب فيبلغ ثمن
٣٠٠	-	إنتاج عشرة أفدنة
		٣ - القش المهروس تحت النورج (التبن) : يباع إنتاج
		فدان الأرض من القش المهروس بـ ٦ بوطاقات فى العادة ،
٦٠	-	وبالنسبة لعشرة أفدنة

١٣٩٣ ٤٥ قيمة إجمالى الإنتاج من الأرز والحنطة

قيمة إجمالى الفرق بين مصاريف الزراعة وعائد الاستغلال - ٢٩٩

وقبل أن نمضى لأبعد من ذلك ، فقد نلاحظ أن العشرة أفدنة التى نطبق عليها مصاريف وعوائد زراعة الأرز ، كما بينا للتو بالتفصيل ؛ تقع ضمن أراضي دمياط ، حيث المقاييس أكبر مساحة من بقية أراضي مصر بنسبة ٦٨٧٧ إلى ٥٩٢٧ ؛ لذلك ينبغي أن نضبط بنفس النسبة مصاريف وعوائد زراعة الأرز ، بهدف وضعها فى شكل قابل للمقارنة مع مصاريف ومنتجات الزراعات الأخرى فى مصر .

وإذا أخذنا هذه الملاحظة فى الاعتبار ، فسنجد أن مصاريف زراعة الأرز فى مساحة ١٠ أفدنة عادية (أى بالمساحة المعتادة فى بقية أنحاء مصر) :

مدينى بوطاقة

١ - عندما تزرع هذه الأرض نفسها بالبرسيم فى نفس

السنة - ٩٠٨

٢ - عندما تزرع نفس الأرض بالحنطة - ٩٤٢

وكذلك ، تمجد لإجمالى عائد الإنتاج :

١ - أرز وبرسيم - ١٢٢٢

٢ - أرز وحنطة - ١٢٠٢

ونستطيع الآن أن نوزج فى الجدول التالى مصاريف ومنتجات المحاصيل المختلفة التى اتخذناها أمثلة .

الزراعات		المصاريف		الإنتاج		صافى الأرباح	
		مدينى بوطاقة		مدينى بوطاقة		مدينى بوطاقة	
القمح البياق	٧٤	٥١	٢٠	٢٠٠	٣٦	١٤٨	
الفول البياق	٥٥	٣٥	١١	١٦٢	٤٦	١٢٦	
البرسيم البياق	٧٢	١٨	٦٠	١٣٦	٧٨	١١٧	
القرطم البياق	٨٠	١٥٧	٤٥	٣٤٧	٥٥	١٨٩	
الذرة النبارى	٣	١٠٢	٢٠	١٥٢	١٧	٥٠	
النيلة	١٢	٩٦١	-	١٥٠٤	٧٨	٥٤٢	
القمح الشتوى	٥٤	١٣٣	٧٥	٢٤١	٢١	١٠٨	
الكثبان	٣٦	١٦٦	-	٤١٧	٥٤	٢٥٠	
أرز مع برسيم	-	٩٠٨	-	١٢٢٢	-	٣١٤	
أرز مع قمح	-	٩٤١	-	١٢٠٢	-	٢٦٠	

وقد يكون من نافلة القول أن نضيف إلى التفاصيل التى قدمناها حول مصاريف ومنتجات الزراعات الرئيسية فى مصر ، التى تتأثر بمصاريفها وعوائدها مع الزراعات الأخرى ، التى وصفناها فى الفقرات السابقة ؛ وسوف نكتفى بأن نقدم فى

الجدول الآتي ، موجزاً للأبحاث التي كانت هذه الزراعات بالمثل موضوعاتها (١) .

صافي الأرباح		الإنتاج		المصاريف		الزراعات
مدني بوطاقة		مدني بوطاقة		مدني بوطاقة		
٥٧	٣٥	٨٥	٤٩	٢٨	١٤	الشعير البياقي
٤٤	٨١	١٣٩	٤٢	٩٤	٥١	الشعير الشتوي
٦٢	٥٠	٨٠	٧٥	١٨	٢٥	العنبر البياقي
٤٧	٥٥	٧٥	٣٨	٢٧	٦٣	الحمص
٥٣	٦٠	٨١	٣٠	٢٧	٨٠	القمح
١٦٧	٢٨	٢٣٥	٣٠	٦٨	٠٢	البصل
٦٩	٥١	٩٣	٧٤	٢٣	٢٣	الحلبة
٦٠	—	٩٠	٨٧	٣٠	٨٧	الجلبيان
٦٩	٥٦	١١١	٦٠	٤٢	٠٤	البازلاء
٨٤	٨٥	١٠١	٦٠	١٦	٦٥	السلمج
٨٠	٧١	١١٩	٧٥	٣٩	٠٤	الحس
١٥٩	٨٠	٥٣٤	—	٣٧٤	١٠	القطن
١١٧٠	٨٦	٢٠١٠	—	٨٣٩	٠٤	السكر (قصب)
٢١٩	٥٠	٢٨٨	٨٠	٦٩	٣٠	التبغ

وبإلقاء نظرة على هذين الجدولين لختلف الزراعات في مصر ، يجد المرء أن عائد الإنتاج ، نقداً ، يتعرض لاختلافات شاذة ؛ ومع ذلك فلا بد أن ننظر للأرباح التي تتحقق من هذه الزراعات ، من خلال وجهتي نظر مختلفتين :

إننا ، في الواقع ، ينبغي أن نميز ، عند تقديرنا للأرباح التي تعود بها الزراعة ، بين الربح الناتج عن الاستخدام الأفضل للمال ، وبين ذلك الربح الناتج عن الاستخدام الأمثل للأرض ، ذلك أن هذا الربح أو ذاك من بين ضروب الربح التي يسعى الناس

(١) انظر تكتلة هذه الدراسة في الجزء التوثيقي ، رقم ٢

عادة للحصول عليها تبعاً لحالة ما إذا كانت الأموال أو كانت الأرض هي الأكثر ندرة ، فيكون لها بالتالى قيمة نسبية أكبر .

ولكى نجعل مما نقول أمراً ملموساً ، فإني أفترض أننا خصصنا لزراعة معينة مساحة محددة من الأرض ؛ وأن مصاريف الاستغلال هي على سبيل المثال ١٠ بوطاقات ، وأن الناتج ٣٠ بوطاقة ، فإن عائد الربح في هذه الحالة هو ٢٠ بوطاقة أى ضعف المبالغ التى دفعت مقدماً (فى عملية الاستغلال هذه) .

ثم لأفترض الآن أننى لكى أنشئ زراعة أخرى على نفس هذه المساحة من الأرض ، أنفقت ١٠٠٠ بوطاقة (مقدم لإنتاج) وأن الإنتاج هو ١٥٠٠ ، عندئذ سيكون عائد الربح هو ٥٠٠ بوطاقة أى نصف مصاريف الاستغلال .

ففى المثال الأول ، يمكننا أن نعتبر أن المال كان مودعاً مقابل ربح يعادل ٢٠٪ ، ذلك أنه ، عن طريق مساحة محددة من الأرض ، زاد رأس مال المزارع بواقع ٢٠ بوطاقة . وفى الحالة الثانية لم يودع المال إلا بواقع ٥٠٪ (نسبة ربح) ، ذلك أن استغلال نفس المساحة قد أضاف لرأس مال المزارع ٥٠٠ بوطاقة .

هكذا رأينا فى الافتراض الأول أن المال قد استغل بطريقة أفضل عن الطريقة التى استغل بها فى الافتراض الثانى ، ذلك أنه (فى الافتراض الأول) قد عاد بنسبة ربح أكبر ، على الرغم من أن الأرض قد استغلت بشكل أفضل فى الافتراض الثانى عنه فى الافتراض الأول ، حيث أن استغلال نفس المساحة من الأرض قد أضاف لرأس مال المزارع ٥٠٠ بوطاقة بدلا من ٢٠ بوطاقة فقط (فى الافتراض الأول) .

وكأ رأينا ، يقوم الربح المتحقق عن طريق الاستخدام الأفضل لرأس المال على العلاقة بين إجمالى عائد الزراعة وبين المصاريف التى تتطلبها ؛ فى حين أن الاستخدام الأفضل للأرض ليس سوى الفرق بين ما تنتجه مساحة بعينها من الأرض وبين مصاريف استغلالها .

وللتفرقة بين هذين النوعين من الربح ، فسوف أطلق على النوع الأول اسم الربح النسبى ، وعلى النوع الثانى اسم الربح المطلق .

وحيث نجري على مصر تطبيقاً مباشراً لهذا التمييز بين هذين الضريين من ضروب
الرياح ، فإننى أفترض فى البداية أننا نتخذ من الرقم ١٠٠ تقديراً للمصاريف الدائمة
لاستغلال مساحة الأرض ، تتسع مساحتها أو تقل ، مخصصة لكل واحدة من
الزراعات التى انتبهنا من ذكرها . وسوف تمثل الأرباح النسبية بالأرقام الواردة على
التوالى فى العمود الثالث من الجدول الآتى :

رقم مسلسل	اسم المحصول	بيان الرياح النسبى
١	البرسيم البياق	٦٢١
٢	السلجم	٥٠٠
٣	الفول البياق	٣٥٣
٤	العدس البياق	٣٥٠
٥	التبغ	٣١٨
٦	الحلبة	٣٠٤
٧	القمح البياق	٢٨٥
٨	البصل	٢٤٧
٩	الحس	٢٠٨
١٠	الشعير البياق	٢٠٨
١١	الترمس	١٩٣
١٢	الجلبان	١٩٣
١٣	الحمص	١٧٥
١٤	البازلاء	١٦٦
١٥	الكتان	١٥٠
١٦	السكر	١٥٩
١٧	القرطم البياق	١٢٠
١٨	القمح الشتوى	٨١
١٩	النيلة	٥٧

رقم مسلسل	اسم المحصول	بيان الربح النسبي
٢٠	الذرة النباري	٥٠
٢١	الشعير الشتوي	٤٨
٢٢	القطن	٤٣
٢٣	الأرز مع البرسيم	٣٥
٢٤	الأرز مع القمح	٢٨

وفي الحالة الثانية سأفترض أن مساحة ثابتة من الأرض قد خصصت على لتولى هذه الزراعات المختلفة ؛ ولكي تكون المقارنة محسوسة لإنتاج هذه الزراعات ، فإنني أمثل بالرقم ١٠٠ الربح المطلق الناتج عن زراعة القمح ؛ عندئذ نجد ما يلي :

رقم مسلسل	المحصول	بيان الربح المطلق
١	السكر	٧٩٦
٢	النيلة	٣٦٩
٣	الأرز مع البرسيم	٢١٣
٤	الأرز مع القمح	١٧٧
٥	الكتان	١٧٠
٦	التبغ	١٥٠
٧	القرطم البياني	١٢٩
٨	البصل	١١٤
٩	القطن	١٠٩
١٠	القمح البياني	١٠٠
١١	الفاول البياني	٨٦
١٢	البرسيم البياني	٨٠
١٣	القمح الشتوي	٧٤
١٤	السلجم	٥٨

رقم مسلسل	المحصول	بيان الريح المطلق
١٥	الحس	٥٥
١٦	البازلاء	٤٨
١٧	الحلبة	٤٨
١٨	العدس البياق	٤٣
١٩	الجلبان	٤١
٢٠	الشعير البياق	٣٩
٢١	الترمس	٣٧
٢٢	الذرة النبارى	٣٥
٢٣	الحمص	٣٣
٢٤	الشعير الشتوى	٣١

ومقارنة هذين الجدولين ، نرى أن نفس المحاصيل لا تشغل في كل منها نفس الترتيب ؛ وفي الواقع فإن التماثل أو التطابق المطلوب لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أمكن قيام نوع من التوازن بين إنتاج الأرض وإنتاج المال ، وهو التوازن الذى لا تزال مصر بعيدة عن الوصول إليه .

وفي الواقع ، فإنه من الميسور أن نتقبل تبعاً للتعريفات التى قدمناها للنوعين الريح النسبى والريح المطلق ، فكرة أن علينا أن نبحث عن هذا الضرب أو ذاك من ضروب الريح تبعاً لما إذا كانت للمال قيمة أكبر مما للأرض أو لما إذا كانت للأرض قيمة أكبر مما للمال .

وهكذا ، فهناك حيث الأراضى أقل قيمة والمال أكثر ندرة يهتم الناس بشكل خاص بالزراعات التى تتطلب قروضاً (أو مصاريف) أقل فتعطى بذلك ربحاً نسبياً أكبر ، فى حين أن الناس فى البلدان التى تتوفر فيها النقود وترتفع قيمة الأرض ، يفضلون الاستغلال المكلف (أى الذى يتطلب نقوداً أكثر) لأنه يعود عادة بربح مطلق بدرجة أكبر بكثير .

ونفسر لنا حالة العوز التي نجد عليها غالبية المزارعين المصريين لماذا يزرع السكر هناك في مساحات قليلة على الرغم من أنه يعود ببيع مطلق أكبر بكثير (مما يعطى غيره من الزراعات) . ولأسباب مناقضة ، قد تشكل هذه الزراعة وكذلك زراعة النيلة والقطن أعمدة وأسماية .

الفصل التاسع عن حق الملكية وعن رسم تحصيل الضريبة

كان من الضروري لكى أكمل العمل الذى أخذته على عاتقى ، أن أحدد الرابطة بين إنتاج الأرض وبين الإيجار الذى يحصل عليه المالك من المزارع . وقد بحثت من هذه الزاوية ، وبأكبر قدر من العناية ، فى طبيعة وأصل الملكيات العقارية ؛ وقد سألت فى أماكن عديدة أفراداً من كل الطبقات . وعلى الرغم من أنه كان من حقى أن آمل فى الحصول على توضيحات محددة بسبب الشهرة التى يحوزها بعض من سألتهم وبسبب المكانة التى يشغلونها ، فإننى لم أحصل منهم إلا على معلومات غامضة .

ومع ذلك ، ففى انتظار أن يتمكن آخرون من الحصول على أفكار كافية بدرجة أكبر حول هذا الموضوع ، أرجو أن يؤذن لى بأن أجازف بتقديم هذا الفرض البسيط هنا .

منذ أول احتلال لمصر ، كان حق الغزو هو السند الوحيد الذى تركز عليه حكومتنا . وقد مارس هذا الحق على التوالى كل من الفرس والإغريق والرومان والعرب والمماليك ، دون أن يحد من هذه الممارسة أى قانون على الإطلاق . وإذا كان الانتفاع ببعض أجزاء من الأرض الزراعية قد ترك فى بعض الأحيان للشعب المهزوم ، فلم يكن ثمة ما يلزم ، لايقاف هذا الانتفاع الهزيل سوى صدور فعل يعبر عن إرادة آخر الغزاة . ولا تزال هذه هى حالة ما يطلق عليه اسم الملكيات الخاصة ؛ نعم تظل هذه الملكيات فى نطاق نفس العائلة . ليس بسند من حق الإرث بقدر ما هو دليل على حسن صنيع الحكومة التى تظل تحتفظ لنفسها بحق التصرف فى هذه الأرضى حسب مشيئتها . وكما رأينا ، فليست هذه الملكيات سوى إقطاعات قابلة للنقل (إلى آخرين) ، ولهذا السبب نفسه غير قابلة للبيع أو للتنازل .

ولهذا السبب فلا ينبغى علينا هنا أن نلصق بتعبير « بيع عقار من الأرض » فكرة تحويل متبادل ومطلق ، ولكن فقط فكرة الرهن المؤقت مقابل مبلغ من المال يحصل فى شكل سلفة .

ويمتلك المقرض الأرض بنفس هذا الشكل من الملكية إلى وقت تحصيله لقروضه ، وفي هذه الفترة يقوم المنتفع أو الذى آل إليه حق الانتفاع خلالها بالانتفاع بالأرض التى ارتبها .

ويمكن أن يرهن فدان الأرض إذا كانت من أرض بالغة الجودة أو ثمينة الموقع على أساس ٥٠ ، ٤٠ ، ٣٠ بوطاقة . وحيث أن سعر الريح العادى للنقود يبلغ ١٠ بالمائة ، فإنه يترتب على ذلك أن يكون الإيجار السنوى للفدان ٥ و ٤ و ٣ بوطاقات حيث ينبغى أن تغل الأرض ، وهى فى يد الشخص الذى ينتفع بها بشكل مؤقت ، ربح المال المقرض على أقل تقدير .

وهذا مايتطابق من جهة أخرى مع سعر الإيجارات البسيطة . وتحصل الضريبة عن طريق الملتزم .

وحيث يسدد الالتزام المقرر على الأرضى عينا ، يتم فى البداية استبعاد الضرائب من إجمالى إنتاج المحصول . ويقسم الباقي بالتساوى بين المالك والمزارع إذا كانت المصاريف قد سددت مناصفة ، لكن المزارع يحتفظ لنفسه بالثلثين (من باقى المحصول بعد تسديد الضرائب) إذا كان قد تكفل وحده بمصاريف الزراعة .

ويدير بعض الممالك لحسابهم الخاص العديد من مصانع السكر فى ولاية جرجا ، فيوفرون الأرض ، ويتكفلون بإنشاء وصيانة المباني ويشترون الماشية ، ويدفعون ثمن غداثاتها . وبعد ذلك يقتسمون عائد الاستغلال بالتساوى مع المصانع الذى تمثل المصاريف التى ينفقها فى توفير الأيدى العاملة .

وعلى الرغم من أن كل أرض الصعيد ملك للحكومة ، فإنها مع ذلك مقسمة بين القرى المختلفة ، ويحق لسكان هذه القرى أن يزرعوا مساحة محدودة من أطيائها . ويوزع المشايخ هذه الأطنان بين الفلاحين ، ويحرصون على أن تبذر فى الوقت المناسب ، كما أنهم مسئولون عن تحصيل الضرائب ، وهى مسئولية عهد إليهم من أجلها باستقطاعات متفاوتة قدرها .

وتفرض الضريبة في مختلف المناطق إما نقداً وإما عيناً ، وتسدد في بعض المناطق نقداً في جزء منها وعيناً في جزئها الآخر . وتفرض هذه الضرائب بشكل عام على قدر نسبة جودة الأراضي ؛ ومع ذلك ، فحيث أنها لا تتأسس على أية قاعدة ثابتة ، فإنها تختلف من ولاية لأخرى تبعاً لإرادة حاكمها . وهكذا نجد أن الطرف الأقصى لولاية طيبة ، الذي ترك تحت حكم حسن بك كان مثقلاً بالضرائب عن بقية أرض الصعيد على الرغم من أن درجة خصوبته أقل .

ويمت تحصيل الضرائب وتقدير وعائها ، كما هو معروف ، على يد المسيحيين الأقباط ؛ فيعد أن دخل العرب مصر منتصرين ، تركوا هؤلاء الأقباط شئون المساحة ، وظل العرب بهذه الطريقة في حاجة لخدماتهم على الدوام ، في كل العمليات التي تصل بفرض الضرائب .

وقد أدرك الأقباط من جانبهم ، وقد استبدلوا بسبب الديانة التي يعتنقونها من الوظائف الإدارية الأخرى ، ولأنهم لا يستطيعون أن يتطلعوا إلى أية مكانة عالية لدى شعب لا يبدى التقدير إلا لكل ما هو إسلامي - أدركوا أية فائدة تعود عليهم حين يظلون نافعين بشكل تام هؤلاء الخائزين على السلطة المطلقة ؛ ونتيجة لذلك فقد أخفوا كل ما يمكن أن يساعد على نقل الوظائف التي يشغلونها إلى أيدي أخرى ، ولقد توصلوا بمعونة من المبادئ الأولية للحساب ، وبأسلوب الكتابة الدارجة ، وبمخروف لغتهم القديسة التي يستخدمونها في كتابة العربية ، توصلوا إلى عمل مسح غير دقيق ، وجعلوا من توزيع تزيد درجة استبداده أو اعتباطه أو تنقص ، فناً غامضاً وملغزاً هم وحدهم المتمرسون به .

ويتبين المرء بوضوح أن أمثال هؤلاء القوم لابد أن يكونوا أقل استعداداً لتقديم المعلومات حول الوسائل التي يحرصون على إحاطتها بالغموض . ولقد تبين لهم بوضوح أن إقامة الفرنسيين بمصر قد تضع نهاية لهذا النوع من الامتياز الذي استأثروا به حتى الآن ، ويجعل منهم أناساً لا نفع من ورائهم . وهذا ما يفسر بقدر كاف سر القلق الذي كان ينتابهم من الأسئلة التي كنت أوجهها لهم وكذلك سوء نيتهم حين كانوا يضطرون للإجابة .

ومع ذلك فلا بد لي من أن أعترف بأننى قد وجدت بعضاً منهم على درجة من الإخلاص أشعرتنى بالرضاء عنهم . وحيث قد تطابقت المعلومات التى قدموها إلى مع تلك التى استخلصتها من مصادر أخرى ، فإننى أعتقد أن بإمكانى أن أثق فى دقة ما ذكره لى .

يوجد بين أعضاء هذه الطائفة نوعاً من الهيرارشية (السلمية) قد يكون من المناسب منذ البداية أن نتعرف عليه .

لكل بك (مملوك) وكيل قبطى (مباشر) مرتبط بشخصه ، يقيم معه فترة من العام فى عاصمة الولاية التى أوكل إليه أن يحكمها .

وتقسم هذه الولاية عادة إلى عدد محدود من الدوائر ، تتكون كل دائرة منها من أربع عشرة أو خمس عشرة قرية ، يحكمها كاشف أو قائمقام البك .

ويوجد إلى جوار الكاشف قبطى يعمل نائب وكيل ، ومرعوس أو عدة مرعوسين يعملون فى وظيفة كاتب فى كل قرية من القرى التى تتكون منها الكاشفليك .

وهؤلاء الآخرون (الكتبة) مكلفون بجمع الميرى بمجرد أن يكون الفلاحون فى حالة تمكنهم من تسديده ، الأمر الذى لا يقومون به عادة إلا على دفعات صغيرة . ويسلم الكتبة حصيلتهم إلى كتبة أو محصل الكاشف ، وهؤلاء يسلمونها إلى الوكيل الرئيسى الذى يقوم بعدها بنفسه إلى خازن البك ويحصل منه على مخالصة .

ولا يحصل أى من هؤلاء الموظفين الأقباط على راتب ثابت . فقد كان يقرر للكتبة الأول مبلغ ست بارات فى اليوم ليقوم مقام ما نطلق عليه نحن مصاريف مكتب .

وكانت رواتبهم عبارة عن استقطاعات من حصيلة الضريبة . وتبلغ هذه الاستقطاعات ٥ بارات عن كل بوطاقة بالنسبة للوكيل الرئيسى ولأولئك المقيمين فى الكاشفليك أو مقر الدائرة . أما الاستقطاع الذى يتم لصالح الكتبة المرعوسين فلا

يبلغ سوى ٢ بوظافة ؛ وإن كان هؤلاء يتناولون طعامهم عند سكان القرى التى يجمعون الضرائب منها .

ولابد أن نلاحظ أن هذا الاستقطاع الذى يبلغ فى مجمله ٧ بارات لكل بوظافة كان يفرض على المزارعين زيادة على الضريبة (المقررة) .

وحين يدفع ذلك عيناً فإنه يبلغ خمسة أو ستة أرادب عن كل مائة أردب ، ويفرض بالمثل زيادة على الضريبة .

وهذا الاستقطاع ، وهو الوحيد الذى تعترف به الحكومة ، هو أقل جزء من المنافع التى يجنيها الأقباط ، فلقد وجدوا من الوسائل ، مستغلين جهل الفلاحين ، مع إشرافهم العدد الأكبر من مشايخ القرى فى الأرباح الضمنية التى يحصلون عليها ، وكذلك فى معظم الأحيان بالحصول على أتاوات من الفلاحين فى مقابل تمكينهم من الإفلات من عقوبات مقررة - مما جعلهم يدفعون مصاريف التحصيل (التى يحتفظون بها لأنفسهم) إلى ربع الحصة التى يجمعونها من الضرائب ، وهذا باعتراف عدد كبير منهم أنفسهم . وسرى كيف استطاعوا عن طريق النظام المستقر للأمر أن يقطعوا لصالحهم الخاص أكثر من ثلث الضرائب المفروضة على مصر .

وحيث تختلف غلة الأراضى باختلاف حالات فيضان النيل ، وحيث يزرع أكثر من محصول (فى الأرض نفسها) فى نفس العام ، فلقد كان من اللازم حصر مساحة الأرض المنزرعة فى المواسم المختلفة . ولقد كان واحد من الأقباط ، يختاره الوكيل الرئيسى أو كتيبة الكاشف ، يشار إليه باسم المساح ، هو الذى يقوم بمسح هذه الأراضى ، وكان يصحبه واحد من أهالى القرية مهمته أن يدل على أسماء المزارعين . وكانت أسماء هؤلاء مدونة فى سجل مع مساحة الأرض التى يستغلونها . وكان المساح يحصل منهم فى مقابل هذه العملية على أتاوة تتراوح بين ١٨ إلى ٣٠ بارة ، تبعاً للمناطق المختلفة .

وكانت حالة الأراضى التى تم منحها تبلغ فى كل دائرة إلى الكتيبة الأول ، وهؤلاء ينقلونها إلى وكيل البك ، ويعد أن يلقى الأخير نظرة عليها ، يقوم بتقدير

الضريبة المقررة على الفدان ، ذلك أن مبلغ الضريبة لم يكن ثابتاً على الإطلاق ، إذ كان يزيد أو ينقص تبعاً لوفرة أو نقص الفيضان ؛ وهذه عادة قد تأسست على ارتفاع أسعار المواد الغذائية حين تنتج هذه بكميات قليلة ، ويشكل ذلك للحكومة دخلاً شبه مستمر مستقلاً عن فيضان النيل .

وبعد ذلك تحصل الضريبة في القرى ، إما بعد البذار ، وإما قبل الحصاد مباشرة ، لكن حصيلة هذه الضريبة لا تصل مطلقاً لما كان ينبغي أن تصل إليه ، لأن حالة (مساحة) الأرض كما قدرها المساح لا تكون صحيحة على الإطلاق . وفي الواقع ، ففي هذه العملية (مسح الأرض) يتجلى أكبر عمليات الخداع التي يقوم بها الأقباط والتي تعود عليهم بالآرباح الطائلة ، كما أنها أسهل ما يمكن ارتكابه من عمليات الغش وأكثرها في نفس الوقت صعوبة في إمكانية اكتشافها .

وعندما تقاس قطعة من الأرض ، يقوم المساح بحساب مساحتها وهو في الحقل ، ويعلن ذلك بصوت عال ، في حضور سكان القرية . ويمكن أن تكون هذه العلنية ، لو كانت عند شعب أقل جهالة ، حماية لمصالح الجميع ، لكنها هنا ليست سوى ضرب من الوهم ، لا يستخدم إلا لدعم الأحوال الفاضحة التي تتناول مسح الأرض ، وبطريقة بالغة الإقناع وذلك بتزييف هذه العملية بزيادة أو بنقصان عدد الفدادين التي سيتم استغلالها في الواقع .

وفي الحالة الأولى يقوم الشخص الذي يرى نفسه مكلفاً بعدد من الفدادين أعلى من العدد الذي يعتقد أنه قد زرعه بمساومة المساح كي يحصل منه ، بعد تقديم مبلغ من المال على خفض بضعة أفدنة ، فإن تقبل ذلك منه ، فإنه لا يدون في السجلات إلا المساحة التي تساوى على نحو التقريب تلك التي يستغلها بالفعل ؛ أما إذا حدث العكس ، فإنه لا يقوم بأية شكوى أو احتجاج ، ولا يتخذ أية ترتيبات خاصة ، وإنما يدفع على الفور وفي نفس المكان ، أثاوة تتجاوز بقدر متفاوت تلك الضريبة التي كان عليه أن يدفعها في الحقيقة ، والتي يظل مقدارها رهن مشيئة المحصلين .

أما في الحالة الثانية فيتفق الشخص الذى زرع مساحة محددة من الأرض ، لكنه يريد أن لا يدفع الضريبة إلا على جزء منها فقط ، يتفق مع الأقباط الذين يحصلون منه على ثمن هذا التخفيض .

وتتشكل الضريبة التى تحصل عيناً مادة لغش أكثر إدراكاً للريح ، يرتكب بشكل علنى ؛ فعندما يقوم الأقباط بجمع الحبوب ، فإنهم يستخدمون مكابيل أكبر حجماً بكثير من تلك التى يستعملونها عندما يودعونها فى المخازن العمومية . ويصل الفرق بين هذه المكابيل ، وهو بأكمله ربح خاص لهم ، إلى نحو ٢٥ و ٣٥ أردباً من كل مائة أردب فى بعض الأحيان .

وتقتسم هذه الأرباح الخفية ، بالإضافة إلى مكاسب أخرى أقل أهمية ، بين كل أبناء هذه الطائفة ابتداء من آخر كاتب وحتى كتبة الكشاف . أما عن وكيل البك ، وهو عادة شخصية لها اعتبارها ، ويقوم بتعيين شاغلى الوظائف الأولى ، فإنه لم يكن ليدخل مطلقاً فى تفاصيل هذه القسمة ، ولكنه كان يفرض أتاوة سنوية تبلغ ألفين إلى ثلاثة آلاف بوظقة على كل واحد من الكتبة الرئيسيين ، وهؤلاء يتكسبون بدورهم من توزيع المساحين والكتبة المرووسة لهم .

وقد سبق أن قلنا أنه يوجد على الأقل واحد من هؤلاء الكتبة فى كل قرية ؛ ويبلغ عددهم ثلاثة أو أربعة فى بعض المناطق ، ومع كل منهم أسرة يرعاها ويخدم يعيشون فى كتفه . لذلك فلا أظننى قد جانبت الصواب عندما قدرت بثلاثين ألفاً ، عدد أولئك الذين يعيشون على جمع ضرائب الميزانية فى مصر ، وحين أوضحت أن الإحباط المطلق للزراعة وكذلك تخلخل الكثافة السكانية فى الريف ، يهودان إلى أساليب المختاتلة والغش التى يمارسها هذا النوع من جباة الضرائب ، أكثر مما يهودان إلى استبدال اليكوات المماليك .

الباب الثاني
عن الحالة الراهنة للصناعة في مصر

تمهيد

تكفي المعلومات التي قدمت في دراسات عدة من هذا المؤلف (وصف مصر) حول حكومة مصر وعادات سكانها ، للدلالة على أن صناعة هؤلاء السكان ، لا بد لها أن تنحصر داخل حدود بالغة الضيق . وفي واقع الأمر ، فإن هذه الصناعات تنحصر ، في أقاليم مصر في الحرف التي تفي بالضرورات الأولى ، وفي الأعمال اليدوية التي تتناول بعض المنتجات الزراعية التي تفي بإشباع حاجات الاستهلاك اليومي ، والتي قد تكون موضوع تبادل محدود للغاية . أما في المدن ، فيعمل عدد صغير من العمال في بعض الورش التي تصنع الأقمشة والسجاد ومعدات الحرب . أما سلع الترف اللازمة للأسر الميسورة وصاحبة النفوذ ، فتنهض بعبء توفيرها التجارة الخارجية .

وستتبع في هذا الجزء الثاني من دراستنا (عن الاقتصاد المصري) نفس النهج الذي اتبعناه في الجزء الأول ، فلسوف نوضح الوضع الراهن للصناعات عند المصريين المحدثين ، هابطون مع النيل من أسوان حتى شواطئ المتوسط .

الفصل الأول

صناعة الآنية الفخارية وغيرها من الآنية وصناعة لبنات البناء النية والمحروقة

لعل الآنية الفخارية التى من شأنها احتواء ونقل الأغذية ، كانت واحدة من أوائل الاحتياجات التى كان على الصناعة أن توليها جل اهتمامها . ولقد استلزم الأمر أن تكون المادة المستخدمة فى صنع هذه الآنية هى المفضلة على الدوام فى هذا الغرض ، حيث أنها بحكم طبيعتها تقترب من درجة الصلابة المطلوبة ، كما أنها تمتاز بطبيعتها المسطحة (أى عدم قابليتها لنفاذ السوائل منها) ؛ فهى ، والحالة هذه ، لن تكون بحاجة لأن تكتسب عن طريق الإحراق خواص ، لايد أنها بالفعل تتمتع بها . ولهذا السبب فهناك حيث أقامت الطبيعة محاجر الطلق (أو حجر الدهن) (وهى أحجار سهلة النحت) ظلت هذه المادة تستخدم من زمان لا تعيه الذاكرة ، فى نفس الاستخدامات والأغراض التى تقوم بها منذ ذلك الزمان ، وهى صناعة الآنية الصلصالية التى يشتد عليها الطلب .

يصنع عند الطرف المدارى لمصر ، فى تلك الصحروات المجاورة لشلال إلفنتين آنية من فخار سهل التشكيل ؛ وتعرف هذه الآنية هناك باسم « برام » على اسم المكان الذى تقع فيه المحاجر التى تسمى المادة التى تصنع منها . فهذه الآنية ليست سوى كتل من هذه المادة ، جوفت من الداخل بشكل دائرى ، ودورت من الخارج بطريقة تجعل لجزئاتها سمكاً يبلغ من ٣ إلى ٤ سنتيمترات . وفضلا عن ذلك ، فإن هذه الآنية تصنع يدويا بشكل منفر بالغة الخشونة وهى تستخدم فى طهو الأطعمة باعتبارها نوعا من القدور أو المراحل . ويقوم العرب المقيمون فى ضواحي أسوان ببيع هذه الآنية فى هذه المدينة ، كما يحملونها إلى سوق إسنا . وهؤلاء العرب ينتمون إلى قبيلة العابدة ، وهم يقيمون فى الرديسية ؛ وقلما نقابل واحداً منهم إلى الجنوب من هذه البلدة .

ومن أجل تقليل سمك جدران هذه الآنية من حجر الطلق ، فإنهم يقومون - عن طريق الإحراق - بصنع آنية أكثر دقة وأكثر خفة . ولهذا الغرض ، يحولون حجر برام إلى مسحوق ، يخلطونه بكمية مماثلة من الصلصال ، يحصلون عليه من سفح جبل أسوان ، ثم يضربون هذا الخليط لمدة ثلاث أو أربع ساعات ؛ وتصنع من هذا الخليط آنية تقوم النسوة بتدويرها باليد . وقلما يبلغ ما تصنعه إحداهن خمس أو ست آنية في اليوم الواحد . وتخفف هذه الآنية في الشمس لمدة ثمان وأربعين ساعة . وتنتهي هذه العملية بعد ذلك بإعطاء الآنية درجة الصلابة اللازمة وذلك بإحراقها على نحو خفيف ؛ ولا يتم ذلك مطلقاً في فرن خاص ، وإنما يتم الأمر في جرن أقيم لهذا الغرض فوق سطح الأرض ، توضع فيه ١٠ - ١٢ قطعة من هذه الآنية ، ثم تحاط هذه القطع بالوقود ، وتستمر النار مشتعلة لمدة حوالى ١٠ ساعات . ويتكون هذا الوقود من أقراص جافة من روث الثيران والجمال . ولا تتجاوز قيمة ما يلزم من الوقود لهذه العملية ست أو سبع بارات .

ولقد ظلت صناعة الفخار على تقويم مصر في حالة طفولتها الأولى ، فهناك نراها ربما على نفس حالتها التي كانت عليها قبل أن يستخدم الناس المخارط لصناعة الفخار ، تلك التي يرجع اختراعها إلى زمان سحيق .

وتوجد في كل مدن مصر العليا التي يمر بها المرء وهو يهبط النيل (يتجه شمالاً) ، مصانع للفخار تتفاوت درجة خشونة منتجاتها . وطى النيل هو أساس صناعة الفخار في هذه البلاد . ولا تطلق الآنية التي تصنع من الطى بأى نوع من الطلاء . وتسمح هذه الآنية بسبب انخفاض درجة احتراقها بأن ينسج الماء من مسامها ببلرجات متفاوتة ؛ كما تتراوح أحجامها ابتداء من آنية وجرار المطبخ حتى القدور والدنان المخصصة لصنع النيلة والسكر إلخ . وهذه الفخاريات الخشنة الصنع ، حمراء اللون مثل لبنات الطوب الأحمر . ولقد زرنا مصنع الفخاريات الهائل في مدينة إدفو . وهناك تصنع هذه الآنية الكبيرة من الفخاريات دائرية الشكل ، والتي تقوم مقام الدست والدلو في المصانع المختلفة ، كما أنها في هذه البلاد تحمل عمل صناعة الآنية المعدنية الضخمة والبراميل ؛ لكنها لا تتحمل فعل النار ، وإن كانت تحتفظ بالسوائل

التي تملأ بها على نحو طيب ، وهو ما ينبغي أن ننسبه إلى سملك جدرانها أكثر منه إلى درجة نضجها .

ويستخرج من قاع ترعة تقع إلى الشمال الشرقى من مدينة قنا ، عند الحد الفاصل بين الصحراء والأرض القابلة للزراعة ، فى بداية شعب ضيق يصل بين وادى النيل والبحر الأحمر ، نوع من الصلصال ، يضرب لونه إلى البياض ، وتصنع منه آنية تسمى « برق » وهذه تدين لمسامها بخاصية تسوغ المياه التى تحويها . وتتبخر هذه المياه الناسفة بمجرد أن ترطب جدران البرق ، ويؤدى هذا البحر إلى خفض درجة حرارته فتبرد المياه التى يحويها بدورها . وخاصية التبريد هذه ، تجعل برادق قنا مطلوبة فى كل مكان فى مصر ؛ ويبدو أن صناعتها تتركز فى هذه المدينة منذ زمان ضارب فى القدم .

وهذا النوع من الصناعة ، على درجة كبيرة من الأهمية كافية كى نجعلنا نتوقف بعض الوقت لوصف العمليات التى تمر بها .

يخلط الصلصال الضارب إلى البياض ، والذى تحدثنا عنه للتو بحوالى ما يعادل ثلث حجمه من رماد الأفران التى يتم حرق هذه الآنية فيها . ويضرب المخلوط لعدة ساعات ، وتشكل منه قوالب متفاوتة الحجم ، ثم تسوى بعد ذلك الواحد بعد الآخر ، لمدة تبلغ الساعة ، ثم تنزع عن هذه القوالب قطع أقل حجما ، تحمل إلى المخروطة حيث تأخذ الشكل والاتساع المطلوبين .

وحيث أن حرفة صناعة الفخار فى مصر قد ظلت على بساطتها الأولى ، وحيث لا يتناولها سوى تغييرات طفيفة من مكان لآخر ، فسوف نحيل إلى الوصف الذى قدمه المسيو بوديه Boudet فى اللوحة رقم ٢٢ من الدولة الحديثة ، المجلد الثانى عشر ، ص ٤٧٠ ، وهى تمثل مصنعا للفخار من الداخل ، ونحيل كذلك إلى اللوحة الثانية من نفس المجلد حيث رسمت مخروطة الفخار وفرقه ؛ دون أن تكون بنا حاجة لأن نتوقف لتكرار ما تضمنته هذه الأوصاف ، وسنمضى إلى التفاصيل التى تنطبق بشكل خاص على إعداد البرق .

يستطيع العامل الذى يعد خليط الطمى والرماد أن يجهز فى اليوم الواحد ما يكفى لصنع مائتين من هذه الآنية ، فى مقابل أجر يصل إلى ٨ بارات . وتقر قوالب الصلصال بعد خروجها من يده إلى يدى مقولب (عامل القولية) ، لصبها فوق الخرطة ، ويعد هذا العامل على نحو ما رئيس المصنع ، ويعمل العمال الآخرون لحسابه ، وهو يستطيع أن يقولب من ٥٠ إلى ٧٥ برذا فى اليوم الواحد (انظر الأشكال المختلفة لهذه الآنية ، فى اللوحة FF من المجلد الثانى ، (الدولة الحديثة) .

وبمجرد أن يتشكل واحد من هذه الآنية ، فإنه ينتقل إلى أحد الأجران حيث ينف فى الشمس مدة يومين ؛ وليس ثمة خوف من أن تلتصق هذه الآنية بالأرض فتتصدع إذا ما كانت هذه الأرض قد أعدت بعناية .

وعندما تكتسب البرادق الموضوعة فى الجرن درجة الجفاف اللازمة ، يقوم المقولب نفسه بجمعها وإدخالها فى الفرن الذى ينبغى أن تتضح فيه ، ويقوم بهذه المهمة الأخيرة عامل آخر ، يتولى إحضار أعواد الذرة التى تستخدم وقوداً ، كما يتولى رعاية النار ، ويحصل مقابل ذلك على أجر يبلغ ٩٠ بارة فى مقابل كل ألف برذا ، وهو الرزم الذى يكون عادة كل « طرحة » فرن .

وبعد أن يقوم المقولب بإخراج الآنية من الفرن ، يتم بيعها فى مقابل ٥٠٠ بارة لكل ألف منها إلى تجار من قنا ، لديهم مخازن لتخزينها ، أو لأصحاب مراكب تعمل فى النيل ، ويأتى هؤلاء بغرض شراء حمولات كاملة ، أو أجزاء من حمولات لنقلها إلى سيوط والمنيا وبنى سويف والقاهرة ومصر السفلى . ويبلغ سعر كل ألف برذا تسليم مخازن قنا من ٥٥٠ إلى ٥٦٠ بارة .

ولا تضم الورشة عادة إلا فرنًا واحدًا ومخروطتين ، ولذلك فهى لا تحتاج لإدارتها إلا لمقولبين اثنين ومساعديهما .

وتشتمل النار فى الفرن طيلة عشرة أيام ، لكن صناعة البرادق لا تتم على مدار العام كله ، وإنما خلال تسعة أشهر فقط ، تخرج أثناءها من ورش قنا من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف برذا . وهناك تباع هذه الآنية بالقطاعى بواقع بارة للإناء الواحد ؛ لكنه فى مدن مصر الأخرى يساوى ٢ إلى ٣ بارات تبعاً لبعد المسافة وظروف النقل ، وهى الأمور التى تساعد على زيادة أثمانها .

ويوجد في ملوى ومنفلوط ، وهما مدينتان في مصر الوسطى ، مصانع للجرار الكبيرة ، ولآنية تشبه تلك التى تصنع في إدفو ، والتي تستخدم في تجهيز صبغة النيلة والسكر ، والتي يستخدمها الصباغون والدباغون الخ وعلى الرغم من سبك هذه الآنية الكبير فإنها لا تصبح مع ذلك مسطحة إلا بعد استخدامها لبعض الوقت .

أما الجرار المسماة « بلاص » (الشكل ٢١ ، اللوحة BB المجلد الثانى ، الدولة الحديثة) والتي تخصص لاحتواء الزيت والسمن ، فلها شكل خاص ، وتحصل على درجة أكبر من الانضاج (الإحراق) ، كما أنها تصنع بصفة خاصة في إحدى القرى ، ومنها جاءها هذا الاسم .

ومن جهة أخرى فإن الآنية التى يتركز فيها أكبر قدر من الاستهلاك كل عام ، وفى كافة أنحاء مصر ، فهى القواديس التى تتعلق بالأحبال الدائرية والتي تلور مع دوائر بغرض رفع المياه المستخدمة فى الري من الآبار والترع (السواقي ذات القواديس) (الأشكال أرقام ٣ ، ٩ ، ٢٠ ، اللوحة BB ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة) : وتوجد مصانع لهذه الآنية فى كل مكان ، وتشكل شققاتها المترامية الجزء الأكبر من أكوام الأنقاض التى تلفت نظر المرء حول المدن والأماكن الآهلة بالسكان .

وفى مدينة القاهرة وحدها ، يتم تصنيع نوع من الخزف الخشن ، تصنع منه أواني الحلوى وفناجين القهوة . ومن نافذة القول أن نذكر أن هذا الفرع من فروع الصناعة قد لا يستحق مجرد الذكر ، سواء بسبب ردايته ، أو بسبب الكمية القليلة المنتجة منه .

وتتميز بعض الفخاريات التى تصنع في منوف أو ضواحيها بطلاء أزرق ؛ ويتكون هذا الطلاء من النطرون ونترات الصودا وأكسيد النحاس . ويستخرج هذا الأكسيد المسمى (طوبان) من المراحل التى يبيضونها بالقصدير ؛ فهو ليس سوى القشور الرقيقة التى تنفصل عن هذه المراحل ، حيث تغمس في الماء بعد أن تكون قد جففت بشكل تام

وتكاد تكون كل المباني الخاصة في مصر ، قد بنيت بالطوب المحروق أو بالطوب النقي . ولقما يتعدى استخدام اللبنة من النوع الأول حدود المدن .

أما النوع الثانى ، فهو المادة الوحيدة التى تصنع منها مساكن الفلاحين ، ما لم تكن هذه قد تقلصت إلى مجرد أكواخ طينية يغطيها البوص وحطب الذرة ؛ فيعد أن يمر طمى النيل بنفس التجهيزات التى يمر بها الطين الصلصال فى أوربا لصنع اللبنة المستخدمة فى البناء ، فإنه يستعمل فى نفس الغرض فى مصر . ويبلغ طول لبنة التى تصنع من الطمى ٢ ديسيمتر ، فى حين يبلغ عرضها ديسيمتراً واحداً ، بسملك يبلغ خمسة سنتيمترات . ويلزم تخفيف اللبنة التى تستخدم نيفة تحت أشعة الشمس طوال أربعة أو خمسة أيام قبل أن يبدأ استعمالها . وتباع فى هذه الحالة بواقع ١٥ إلى ٢٥ بارة مقابل كل ألف لبنة منها .

وتحتوى الأفران الخاصة بإحراق هذه اللبنة عادة على أربعة إلى خمسة آلاف لبنة ، وتشتعل فيها النار لمدة أربع وعشرين ساعة ، وتستخدم فى ذلك أعواد الذرة المجففة وسيقان الفول وأوراق اللفت . أما فى مصر السفلى فيحل قش الأرز محل هذه الأصناف المختلفة من الوقود . ولا تبرد الأفران بشكل تام إلا بعد أن تخمد نيرانها بيومين . وتباع اللبنة المحترقة بواقع ٦٠ إلى ١٠٠ بارة لكل ألف منها . ومن جهة أخرى فلا يلزم لإحراق قرن من هذه اللبنة إلا حمولتان من سيقان الفول أو أوراق اللفت أو أى نبات آخر لا يستخدم علفاً للحيوانات .

وينظر إلى حطب الذرة باعتباره أفضل أنواع الوقود ، ولذلك يباع بمعدل ٢٠ إلى ٢٥ بارة للحمولة الواحدة منه ، فى حين لا تساوى الحمولة من أى وقود آخر سوى ١٤ أو ١٥ بارة .

وتقام أفران الطوب بطريقة يمكنها معها أن تضم بخلاف الأربعة آلاف لبنة التى تتكون منها « الطريقة » المعتادة ، من ١٢ إلى ١٥ جرة كبيرة ، يبلغ ثمنها من أربع إلى خمس بارات .

وتعتبر صناعة الجير لأغراض البناء ولتبييض غزل الكتان فرعاً من فروع الصناعة ، يمارس في كافة أنحاء مصر العليا ، إذ تقدم الجبال الجيرية التي تحف بالوادي ، المادة المطلوبة لإنتاجه . وقد وصف المسيو جومار أفران الجير (الجيارات) ، ويمكن أن نراها في الأشكال أرقام ٤ ، ٥ ، ٦ من اللوحة الثانية ، المجلد الثاني ، الدولة الحديثة . وقد أقيم عدد كبير من أفران أصغر من هذه في ولاية أطفيح ، إذ لا يبلغ إنتاج الواحد منها أكثر من ١٥ إلى ١٨ قفة من الجير ، قلما يتجاوز إجمالى ثمنها ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بارة . وهنا ، يستخدم كذلك حطب الذرة المجفف وقوداً لإنضاج الجير . ويمكننا أن نذكر من بين الأسباب التي أدت إلى دمار آثار مصر السفلى المبنية بالحجر الجيري بسرعة أكبر من دمار سواها من الآثار المبنية بالحجر الرملى أو الجرانيت ، أن الأهالى قد لمسوا سهولة أكبر في استغلال هذه الخزائب ، بدلا من التماس المواد التي يحتاجون إليها لتصنيع الجير من الجبال القريبة . وحيث لا يدخل ضمن موضوعنا أن نتناول أية تفصيلات حول مختلف عمليات البناء المتبعة في مصر ، فإننا نمضى الآن إلى صناعة نسج الأقمشة .

الفصل الثانى

صناعة المنسوجات القطنية والكتانية

ومختلف أنواع الأقمشة

لا تتوفر المواد التى تنهض عليها حرفة النسيج فى مصر ، بنفس الدرجة من الوفرة ، فى كافة أنحاء البلاد هناك ، ويقوم الناس تبعاً لظروفهم المحلية تلك بتصنيع القطن أو الكتان أو الحرير ، ولهذا السبب نجد أن المنسوجات القطنية هى النوع الوحيد من الأقمشة التى ينتجها الناس فيما بين أسوان وجرجا ، فى حين تغلب صناعة الأقمشة الكتانية فيما بين جرجا والساحل الشمالى ، وبشكل خاص فى الفيوم والدلتا ، وقد أدى القرب من سوريا ، التى يرد منها الحرير المستخدم فى دمياط والمحلة الكبيرة والقاهرة ، إلى أن تتركز فى هذه المدن صناعة الأقمشة الحريرية ، وبغلا عن ذلك فإن هذا الضرب من النشاط يكاد يقتصر على صنع بعض أقمشة الزينة التى تخصص لتأثيث البيوت ، وسوف نتحدث هنا بشكل مركز عن هذه الأنواع المختلفة من الأقمشة . أما بخصوص تلك الأقمشة الصوفية التى « يتلفع » بها كل الفلاحين ، فهى تصنع فى كافة القرى من الصوف الناتج عن جز الحراف التى ترى هناك .

وقد سبق لنا القول فى الباب السابق أن القطن المزروع حول إسنا هو أفضل أصناف القطن فى مصر ، كما سبق لنا أن شرحنا كيف يستخلص القطن الشعر من البذور التى يحيط بها .

وبعد أن ينظف القطن بهذه العملية الأولية (عملية ندف القطن) يدخل فى علج نجد رسماً له فى اللوحة رقم ١٥ ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة . وبعد تجهيزه على هذا النحو تنزله النساء بمغازل ثم يقدم إلى النساجين ، وقد أعطى المسيو كوتل Coutelle وصفا للنزل الذى يستخدمه النساجون ، ونجد رسماً له فى اللوحة الثالثة ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة .

وتنتج الأنوال الموجودة فى إسنا وضواحيها كل الأقمشة اللازمة ، ليس فقط

لسكان هذه المدينة والقرى التى تجاورها ، وإنما أيضا للقبائل العربية التى تتردد على أسواقها .

وتمارس نفس الحرفة ، وعلى نحو أوسع ، فى مدينتى قوص وقنا ؛ إذ يوجد فى هاتين المدينتين ما يزيد على ١٥٠ نولا ، حيث يجلب القطن من سوريا ومن الدلتا ، ذلك أن القطن الذى تنتجه هذه المنطقة لا يكفى لعمل هذه الأنوال .

ويقوم تجار من القاهرة بجلب القطن من سوريا إلى مصر العليا ، وهم يبيعونه عادة بسعر الرطل زنة قنا ٧٥ بارة ، ويساوى هذا الرطل ثلاثة أرطال ونصف الرطل حسب وزن القاهرة . ويتكلف جلب هذا الرطل من القطن ست بارات ، ويسلم النساج رطلا ونصف الرطل إلى الغازلات اللاتي يعدن إليه بعد مضي شهر فى العادة رطلا واحداً من الغزل ؛ وهكذا تسبب عملية الغزل تالفا يبلغ أكثر من ٢٠٪ ، وينبغى الملاحظة أن النسوة لا يقمن بالغزل إلا حين يفرغن من عمل البيت . ويسلم الغزل إلى النساج بدرجات متفاوتة السمك ، ويعنى النساج بالمواعة بين خيوط الغزل (بأن يضع السميك مع السمينك والرفيع مع الرفيع) كى يصنع منسوجات موحدة العنصف ، وتبلغ طول قطعة القماش من القطن الأبيض ستة من الأذرع البلدية ، بعرض يبلغ ذراعاً ونصف الذراع ، وتلزم مدة يومين لإنجازها .

ويباع الذراع من هذا المنسوج بالقطاعى بـ ٧ إلى ٨ بارات مما يحصل بشمن القطعة كلها (التوب) إلى ٤٥ بارة فى المتوسط .

ويختلف الأقمشة من القطن الأبيض التى تستخدم فى الأمور العادية والمنزلية ، تصنع فى قنا شيلان القطن المخططة بالأزرق والذى تغطى أكتاف الفلاحين وأكتاف الغالبية العظمى من سكان البلاد .

وتصنع هذه الشيلان فى شكل قطع ، تتكون كل قطعة منها عادة من شالين وتتكلف الواحدة من هذه القطع ٤٥ بارة كأجرة يد ؛ ويبلغ طولها ١٢ ذراعاً بعرض $\frac{1}{4}$ ذراع ، وتلزم أربعة أيام لصنعها ؛ ويبلغ وزنها فى العادة رطلا واحداً زنة قنا ، وقد سبق أن ذكرنا أنه يساوى $\frac{1}{4}$ ٣ من الأرطال زنة القاهرة .

ويبلغ ثمن الزوج من هذه الشيلان في الجملة حوالى ٣ بوطاقات أى ٢٧٠ بارة ، ويبلغ ثمنه بالقطاعى ٣٠٠ بارة أو قرشين أسبانيين ، ويباع جزء من هذه الشيلان داخل البلاد ، أما الجزء الآخر فيباع لقوافل سنار ودارفور ، ولناطق أخرى في أواسط أفريقيا .

ويقوم نفس نساجى الأقمشة القطنية ، السادة والمخططة ، بصناعة أقمشة خشنة من الصوف الغامق يشيع استعمالها في الأرياف ، وقد رسم نول نسج الصوف في اللوحة رقم ١٤ ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة .

ويقوم بغزل الصوف رجال ونساء ، في نفس الوقت الذى يرعون فيه قطعانهم ، أو في أوقات فراغهم بين أنشطتهم المعتادة ، ونرى في اللوحة رقم ١٥ ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة ، رسماً لغازل يجلس القرفضاء ، ويعمل هؤلاء الغازلون أيضاً وهم سائرون .

ويباع الرطل من غزل الصوف بـ ٨ إلى ١٠ بارات .

ويدخل في صناعة قطعة من القماش طولها ١٦ ذراعاً بلدياً ، وعرضها ذراعاً واحداً ، من أربعة إلى خمسة أرتال من الصوف ، ويلزم للنساج أربعة أيام لنسجها يحصل عنها أجراً يبلغ ٢٥ - ٣٠ مدينى ، ويستخدم هذا النوع من الأقمشة على وجه الخصوص ، وكما سبق أن ذكرنا ، لصنع ملابس الفلاحين ؛ أما لون الشيلان التى يصنع منها الفلاحون عماماتهم فتكون أقل قتامة . وتزن كل قطعة قماش تتكون من شالين حوالى ٥ أرتال زنة القاهرة ، وتبلغ تكاليف صنعها (أجرة يد) ٣٥ مدينى ، وتباع بـ ١٨٠ مدينى .

ويختلف هذه الأقمشة الصوفية القائمة ، تصنع في قنا شيلان العمام من صوف يضرب إلى البياض ، ولا يمر بأية تجهيزات سوى ندغه بعد غسله ، ويباع الرطل من غزل هذا الصوف بـ ٥٠ بارة ، ويلزم رطل واحد ونصف الرطل لصنع شال طوله ستة أذرع ، وتبلغ أجرة نسج هذا الشال ٣٠ بارة ، أما سعره الاعتيادى فيبلغ في معظم الأحيان حوالى ١٢٠ بارة .

ويصنع كذلك في قنا ، كما يصنع في جرجا وفرشوط ، أقمشة قطنية وشيلان من نسيج مضمومة خيوطه على نحو أكبر بكثير ، وتكون هذه في العادة مخططة بالأحمر والأزرق وتتغطى بها النسوة من أقدامهن حتى رءوسهن ، فهى الرداء الوحيد الظاهر منهن ، كما أنها تشكل في الوقت نفسه نوعا من الزينة لشيوخ القرى الميسورين ، فيغطون بها أكتافهم وصدورهم .

ويجلب القطن الذى يصنع في هذه المدن الثلاث من سوريا ومن الدلتا ، إذ قلما يستخدم القطن الذى تنتجه هذه المدن نفسها إلا في إسنا ، ومع ذلك ، فهناك في إسنا ، تصنع منه كما سبق القول أجمل الأقمشة القطنية التى تنتجها مصر العليا .

وعند سيوط وضواحيها تصبح الأقمشة الكتانية أكثر استعمالا ، إذ يكاد يرتديها خلال الصيف كل سكان هذه المنطقة . ويصنع هذا القماش منذ البداية باللون الأزرق باستخدام صبغة النيلة ، وهو اللون الغالب في صباغة الكتان والقطن .

وقد أمكننى أن أجمع في بنى سويف حيث أقمت هناك عدة مرات ، معلومات أوسع حول صناعة الأقمشة ، وقد تأكد لي هناك أن نسيج القطن القادم من سوريا ومصر السفلى قد حل بشكل تام محل صناعة نسيج الكتان . ويرد في السنة الاعتيادية إلى هذه المدينة ، وكذلك إلى ولاية الفيوم من ٦٠٠ إلى ألف طن من القاهرة ، يزن الطن منها ١٢٠ رطلاً .

ويبلغ ثمن الرطل منها ، زنة ١٤ أوقية ، من ٢٨ إلى ٢٠ بارة ، وتدفع ٣ بارات فقط في حلجه ودفده ، و١٥ بارات في مقابل غزله .

ويدخل في صناعة القطعة الواحدة من الأقمشة القطنية حوالى رطلين من الغزل ، ويبلغ طولها حوالى ١٩ ذراعا بلديا كما يبلغ عرضها ٢٢ قيراطاً أى $\frac{11}{13}$ من الذراع .

ويمكن للعامل أن ينتج خمساً من هذه القطع في ثمانية أيام يحصل كأجرة يد عن كل واحد منها ١٥ بارة . ويبلغ عدد النساجين في بنى سويف خمسمائة إلى ستائة نساج ، أما عدد الحلاجين فيبلغ الثلاثين .

ولا ترسل الأقمشة القطنية من إنتاج بنى سوف مطلقاً لا إلى القاهرة ولا إلى مصر السفلى ، إذ تبقى هناك لاستهلاك سكانها ولإستهلاك القبائل العربية في مصر الوسطى ؛ وفضلاً عن ذلك فالتناس هناك مضطرون لاستجلاب الأقمشة الصوفية والكتانية اللازمة لهم من خارج الولاية ، إذ تبين أن عدد الأنوال المخصصة لصنع هذا النوع من الأقمشة في هذه المدينة قد تقلص إلى ثمانية أو عشرة أنوال على الأكثر .

وإذا كانت ولاية بنى سوف قد اقتصرت على استخدام القطن في صناعة الأقمشة ، فإن ولاية الفيوم المتاخمة لها قد توسعت في ذلك حيث استخدمت كل المواد التي يمكن نسجها ؛ ولذا نجد في مدينة الفيوم ، عاصمة هذه الولاية ، عدداً كبيراً من العمال يقومون بصناعة المنسوجات القطنية والكتانية وكذلك الصوفية .

ويجلب القطن الذى يصنعونه هناك من القاهرة عن طريق النيل حتى قرية بوش أو مدينة بنى سوف ، ومن هناك ينقل برّاً إلى داخل الفيوم .

ويبلغ عدد الأنوال التى تقوم بنسج الأقمشة القطنية في مدينة الفيوم وحدها ثمانين أو مائة نول . وتبلغ تكاليف ندف القطن وحلجه ، وهما العمليتان اللتان تجعلان القطن قابلاً للغزل ، $2 \frac{1}{4}$ بارة لكل رطل . وبعد ذلك تشتريه الغازلات ، وهن في العادة زوجات الفلاحين .

وتستخدم خيوط القطن ، تبعاً لدرجة سمكها وخواصها الأخرى ، في صنع نوعين من الأقمشة يتميزان عن بعضهما البعض كذلك تبعاً لعرض القطع (الأتواب) التى تصنع منها . ويبلغ طول القطعة من كلا النوعين عشرين ذراعاً بلدياً ، ولكن عرض القطعة من الصنف الثمين يبلغ ذراعاً بلدياً كاملاً ؛ وتبلغ أجرة صنعها ٣٥ بارة ، وتتطلب ثلاثة أيام عمل ، ويبلغ ثمنها في تجارة القطاعى حوالى ١٦٠ بارة . ولا يبلغ عرض قطع القطن من الصنف الأدنى سوى $\frac{3}{4}$ ذراع ، ويتم صنع هذه في مدة يومين ويبلغ أجر صنعها ١٥ بارة ، وتباع بمائة بارة فقط .

أما الكتان الذى يزرع في مساحات واسعة بعض الشئ في الفيوم ، فيقوم بتصنيعه عدد كبير من النساجين المنتشرين في مختلف قرى الولاية ، ونجد منهم ما بين ١٠٠ إلى ١٣٠ في مدينة الفيوم وحدها

وفصل الكتان عن مشاقته عن طريق تمزيقه ، كما يحدث عندنا في أوروبا ، بين أسنان مشط من الحديد . ويوضع الكتان المشط في حزم ، يتراوح ثمن الواحدة منها بين ٧ و ٨ بارات . وبعد تجهيز الكتان على هذا النحو ، تأتي الغازلات ليحصلن عليه من سوق المدينة أو من أسواق القرى الكبيرة .

ويبيض الغزل الذى تقوم هؤلاء النسوة بإعداده وذلك بغليه في مغسول من النطرون والجير الحى ، ويفسل بعد ذلك في ماء بارد ، ثم يجفف ويقدم للنساج .

وتنقسم الأقمشة التى تصنع من الكتان إلى ثلاث درجات ، وتباع القطعة منه بـ ٩٠ ، ١٢٠ ، ١٦٠ ، ٢٠٠ مدينى بحسب درجة نعومتها وعرضها ؛ ويتراوح هذا العرض بين $\frac{1}{4}$ ذراع و $\frac{1}{2}$ ذراع ؛ أما الطول فيبلغ بالنسبة لها جميعاً حوالى ثلاثين ذراعاً .

ولا تصدر من هذه الأقمشة الكتانية المصنوعة في الفيوم إلا كمية بالغة الضالة ؛ لكن هذه الولاية تصدر إلى القاهرة وإلى مدن مصر السفلى معظم الأقمشة المستخدمة في التعليل والتغليف - وهذه تصنع من غزل مصنوع من مشاقه الكتان تتفاوت درجات سمك خيوطه . وأقمشة التعليل والتغليف هذه ، والمسماة بالخيش لا تصنع مطلقاً في شكل قطع (أبواب) ، وإنما في شكل قطع قصيرة يبلغ عرض الواحدة منها ذراعين ، ويبلغ طولها أربعة أذرع . وهى تباع بالزوج . وفي زمن السلم ، حين يكون البحر حراً ، تصدر الفيوم ما يصل إلى ٢٠ ألف زوج من قطع الخيش إلى سوريا وإلى مناطق مختلفة في أوروبا .

وللنساجين في مدينة الفيوم ، كما لطوائف الحرف الأخرى ، شيخ خاص موكل إليه تحصيل الضريبة المفروضة على الطائفة ، وفرض المنازعات التى قد تنشأ بين أعضائها . ووظائف هذا الشيخ وراثية في نفس الأسرة ، إذا ما ظل الورثة يحترفون نفس الحرفة ، أما إذا تركوا هذه الحرفة ، أو إذا مات الشيخ دون ابن يخلفه ، فإن النساجين يقومون بانتخاب شيخ آخر .

وتبلغ الضريبة المقررة على طائفة النساجين حوالى ٢٠ ألف بارة وهى توزع على كل منهم بنسبة حجم العمل الذى يفترض أنه حصل على دخله منه .

وتفرض ضريبة مماثلة ، وبنفس القيمة ، على الجير المستخدم في خيوط الكتان .

وقد سبق أن قلنا عند حديثنا عن تربية الخراف في الفيوم ، بأن صوفها من نوع أزرق من صنوف الخراف التي تربي في بقية أنحاء مصر ، وفي نفس الوقت فإننا نجد في الفيوم صوفاً أكثر بياضاً مما نجد من الصوف في أى مكان آخر . وقد أدت هذه الظروف إلى نشأة عدد كبير إلى حد ما ، من الأنوال المستخدمة في صنع الشيلان البيضاء التي يستعملها الناس في هذه الولاية ، وفي الولايات الأخرى .

وبعد أن يغسل الصوف وبعد أن ينظف ويندف باليد ، يغزل في القرى ، ويبيع الفلاح صوفه مغزولاً على هذا النحو ؛ ويخيط الصوف البالغ النعومة والشديد البياض هو في نفس الوقت الأعلى قيمة ، ويباع الرطل منه ، زنة ١٢ أوقية ، في مقابل ٦٠ بارة . أما خيوط الصوف من الدرجة الثانية فتباع بـ ٤٥ بارة للرطل ، ويباع الرطل من الدرجة الثالثة مقابل ٣٠ بارة فقط .

وتكاد تتركز صناعة الشيلان البيضاء التي تنتجها ولاية الفيوم في مدينة الفيوم ذاتها . وقد بلغ انتشار هذه الصناعة هناك درجة أن القوافل التي كانت تسافر كل أسبوع من هذه المدينة إلى القاهرة ، كانت - قبل مجيء الحملة الفرنسية - تنقل معها في بعض الأحيان ما يبلغ ألفين (٢,٠٠٠) من هذه الشيلان .

وكانت هذه القوافل تتجه براً إلى غايتها ، عابرة الصحراء حتى الجزيرة ، أو كانت تتوجه إلى قرية بوش حيث تشحن السلع التي تحملها على مراكب تعمل في النيل . وكانت الضريبة المقررة على صناعة شيلان الصوف ، تحصل بواقع ٢ مدينى في الأنسوع عن كل نول .

وكانت صناعة الأقمشة الصوفية ، الرمادية أو غامقة اللون ، تنتشر في كل قرى الولاية ؛ أما الأقمشة الأكثر خشونة ، والتي تصنع من وبر الماعز أو الحمل ، والتي يصنع منها العريان خيامهم ، فقد كانت نسوة هؤلاء العريان ، هن اللاتي ينسجنها بأنفسهن داخل الخيام .

وتصنع الأقمشة الكتانية بشكل خاص في مناطق الدلتا ، حيث يزرع هذا المحصول بكميات أكبر بكثير مما يزرع بها في مناطق مصر الأخرى .

وتشتغل كل نساء الفلاحين في معظم ولاية منوف ، وبشكل عام في كل أنحاء الدلتا ، في غزل الكتان ، الذى يشتريه من الأسواق حيث يعرض للبيع بعد أن يمر بكل التجهيزات اللازمة . ويبيع هؤلاء النسوة غزلهن بواقع ٤ بارات لكل ربطة خيط ^(٥) . وفي العادة ، تنفق الغازلة ٢٠ يوماً كي تتم صنع ٢٥ ربطة خيط .

ويتم تبيض غزل الكتان قبل تسليمه إلى النسيج ؛ ويتم ذلك في محلول ماء مغلي أذيب فيه على نحو متساو كل من النطرون والجير الحى . ويجلب النطرون من الطرانة ، ويباع بواقع ٤ بارات للربل الواحد ، أما الجير فيأتى من طره بالقرب من القاهرة . وهذه الطريقة في التبيض هى المتبعة في كل أنحاء مصر السفلى .

ويُدفع عادة ٢٥ بارة أجرة يد لصنع قطعة واحدة من الكتان ، طولها ٢٨ ذراعاً بلدياً .

وتصنع في منوف أقمشة كتانية من أصناف مختلفة :

١ - أقمشة بيضاء ، نسيجها ضيقة خيوط لحمته ، وإن كانت الخيوط التى تستخدم في صنع هذه الأقمشة تتفاوت في درجة سمكها ؛ ويبلغ ثمن أغلى قطع هذا الصنف ١٨٠ بارة للقطعة الواحدة ؛ وهناك قطع منه يبلغ ثمنها ١٦٠ ، ١٤٠ ، ٩٠ بارة .

٢ - أقمشة ناصعة البياض ، يحيط بها عند حافتيها شريط خيوط نسيجه أكثر ضيقاً (الربل) ؛ وتستخدم هذه الأقمشة في صنع قمصان نساء الريف ، وتباع القطعة من هذا الصنف ، والتى يبلغ طولها ٢٦ ذراعاً ، في مقابل ٩٠ - ١١٠ بارة ويسمى هذا الصنف : « مقطع بحواشى » .

(٥) يبلغ طول الربطة عادة حوالى ١,٠٠٠ متر . (المترجم) .

٣- وأخيراً هناك نوع من الأقمشة بالغ الخشونة ، يستخدم في صنع أغطية الفراش وفي صنع الخيام . وتباع القطع البيضاء من هذا الصنف ، والتي يبلغ طولها عشرة أذرع مقابل ٧٥ بارة ؛ أما القطع الزرقاء فقد صبغت خيوط نسيجها ، ويصنع منها نوعان من الأقمشة : تساوى القطعة من النوع الأول ١١٠ بارة ؛ وتساوى القطعة من النوع الثاني ٨٠ بارة ، ويبلغ طول أى منهما ٢٣ ذراعاً .

ويزيد عدد صناعات الأقمشة الكتانية في شيبين (الكوم) عنه في منوف ، حيث يبلغ عدد الأنوال في شيبين من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ نول . وتصنع في كل من هاتين المدينتين ، وبكميات ضئيلة أقمشة صوفية تسمى : صوف .

أما مدينة طنطا ، وهي التي يزيد عدد النساكين بها عنه في شيبين ، بدرجة كبيرة ، فلا تصنع سوى الأقمشة الكتانية .

وتنتج مصانع طنطا أقمشة سادة من نسيج ضيقة خيوط لحمته ، يبلغ طول القطعة منها ثلاثين ذراعاً ؛ ويتراوح ثمنها من ١٠٥ إلى ١٥٠ مدينى .

وبخلاف ذلك ، توجد بعض الأنوال التي تقوم بصنع قماش ذى مربعات زرقاء ، يستخدم في بعض المناطق ملابس للرجال والنساء . ويبلغ طول القطعة من هذا المنسوج ١٦ ذراعاً ، وتباع بواقع ٤٥ إلى ٦٠ بارة ؛ وكذلك يصنع نوع من النسيج الأزرق ، بالغ الضيق (أى عرضه ضيق) ، يسمى كركة (أو كركا) ، ويبلغ طول القطعة من هذا النوع (أى التوب) ١٨ ذراعاً ، وهو لا يستعمل داخل البلاد ، وإنما يصدر إلى سوريا عن طريق دمياط ؛ وفي النهاية فإنه يصنع في طنطا قماش للتغليف ، تباع القطعة منه بـ ٤٥ بارة ، ويبلغ طولها ٢٠ ذراعاً .

وتنتشر صناعة هذه الأصناف المختلفة من المنسوجات في كل القرى المجاورة لطنطا ، وبشكل جزئى في محلة مرحوم ، وبرما ، وإيبار ، وبيسون الخ . ويأتى النساكين في هذه البلاد ليبعوا منتجاتهم في سوق طنطا ، الذى يقام يوم الأحد من كل أسبوع .

وبالإضافة إلى مختلف أصناف الأقمشة التى انتهينا من الحديث عنها ، وإلى الأقمشة الصوفية التى يشار إليها عادة باسم « صوف » تقوم بعض قرى الدلتا ، وعلى وجه الخصوص قرية قلين ، بإنتاج نوع من الشيلان تخصص لاستهلاك البلاد ، من أقمشة « شد » تصنع من خليط من الخيوط من الصوف والتيل .

أما الأقمشة الفائقة ، « بحواشى » والتي تحمل على حافتها أربعة أو خمسة خطوط منسوجة على نحو أكثر ضيقاً (البرسل) ، والتي تستخدم فى صنع الملابس البيضاء والزرقاء ، فهى الأقمشة الكتانية الوحيدة التى تصنع بكميات كبيرة فى سمند ، حيث يدور ما يقرب من ٣٠٠ نول . وإن كان عدد الأنوال التى تعمل فى ضواحي هذه المدينة أكبر من ذلك بكثير . ويبلغ طول « التوب » من هذا القماش ٢٦ ذراعاً بلدياً ، كما يبلغ عرضه ٢٠ قيراطاً من نفس الذراع . وتقدر الأطوال هنا تبعاً للمقاييس المستخدمة فى القاهرة ، وليس تبعاً لتلك المقاييس المستخدمة فى منوف وطسطا وإيبار الخ ، والتي يزيد الذراع فيها بمقدار ٤ قيراط أى أنها تبلغ ما نسبته ٢٨ إلى ٢٤ من الذراع البلدى المستخدم فى القاهرة .

وتتطلب صناعة القطعة (التوب) الواحدة من هذا المنسوج أربعة أيام عمل ، يحصل النسيج مقابلها على أجر يبلغ ٢٤ بارة . ويتراوح ثمن القطعة الواحدة من هذا الصنف ما بين ١٠٥ إلى ١٦٠ مدينى ، تبعاً لدرجة نعومتها وسمكها .

وتقوم فى سمند كل أربعة سوق تغص بالأقمشة الكتانية من كل نوع ، صنعت فى الدلتا وبشكل خاص فى المحلة الكبيرة الخ ، ويشتري تجار المدن جزءاً من هذه الأقمشة ، يصدرونه إلى سوريا عن طريق دمياط ، كما يرسلون جزءاً منه كذلك إلى القسطنطينية عن طريق ثغرى رشيد والاسكندرية .

وتقدم الخراف التى تربي فى ولايتى الغربية والشرقية الصوف الذى تصنع منه فى الدلتا تلك الأقمشة التى يطلق عليها اسم « صوف » ، والتي تستخدم كما سبق القول فى صنع « الروب » أو التوب الخارجى للفلاحين (البشت) ، وقد يحتفظ هذا التوب باللون الأمبلى الداكن الذى للصوف ، وقد يصبغ باللون الأزرق الغامق . ويبلغ عرض هذه الأقمشة نفس العرض الذى للقطع الكتانية ، وإن كان طولها لا يزيد عن ١٨ ذراعاً . ويلزم النسيج ثمانية عشر يوماً لصنع واحدة من هذه القطع ، يحصل عنها من ٩٠ إلى ١٠٠ بارة أجرة يد .

وتتبع هذه الأقمشة تبعاً لنوعها بسعر يتراوح من ٣ إلى ٥ بوطاقات (ريالات) . وتدير صناعة هذه الأقمشة الصوفية حوالى الخمسين نولاً في سمند ، وهناك عدد أكبر من الأنوال في القرى التى تحيط بها تستخدم فى صنع أقمشة من الصوف الأسود ، بنفس الأطوال ، يشتد الطلب عليها من جانب الأثرياء ، وتتبع بشمن يصل إلى ١,٠٠٠ مدينى للقطعة الواحدة ، كما أنها تمثل نوعاً من الصادرات الهامة على نحو ما إلى سوريا .

وتكاد تستحوذ مدينة الحلة الكبيرة فى كل الدلتا على صناعة الأقمشة الحريرية ، إذ يعمل بهذه الحرفة بشكل دائم ما يصل إلى ٩٠٠ عامل .

وتستخدم هذه الأقمشة ، من إنتاج الحلة الكبيرة ، فى صنع ستائر النوافذ وأغطية الديوان والمخدات ومفارش المائدة المطرزة بالذهب والفضة ، والأحزمة ، واليشمك (البرقع) الأسود للسيدات ، ومناديل من نفس اللون يستخدمونها فى تغطية رؤوسهن ، وفى صنع نوع من ملابس النساء يسمى شلست .

وتستهلك هذه السلع المختلفة التى تصنع فى الحلة الكبيرة فى كل مدن مصر ، أو تصدر إلى كافة أملاك الدولة العثمانية .

وقد استقرت فى هذه المدينة كذلك مصانع لصباغة الحرير ؛ وتم الصباغة بالألوان : الأصفر ، الأسود ، الأخضر ، البرتقالى ، والأزرق السماوى ، والأزرق الغامق ؛ ولا تم الصباغة باللون الوردى إلا فى القاهرة ، كما يجلب من هذه المدينة أيضاً الخيوط الذهبية والفضية التى تدخل فى صناعة المنسوجات المطرزة فى الحلة الكبيرة .

وتم التجارة بين الحلة الكبيرة وسوريا عن طريق تجار من دمياط ، يقومون باستجلاب الحرير من سوريا ، ثم يعيدون إليها جزءاً من هذا الحرير بعد أن يتم تصنيعه فى مصر .

وكان يعمل فى نسج الأقمشة القطنية فى الحلة الكبيرة ما يصل إلى ألف عامل ، لكن هذا العدد قد تقلص إلى ٥٠٠ فقط أثناء إقامتنا فى هذه البلاد . ويأتى

القطن الذى تصنعه المحلة من ولاية المنصورة ، ومن سوريا التى كان يجلب منها قطن من أرق الأصناف ويبلغ طول القطعة من الأقمشة القطنية (التوب) التى تنتجها هذه المصانع ١٦ ذراعاً ، ولا تختلف عن بعضها البعض إلا فى العرض أو الدرجة ، ولهذا يتراوح ثمنها ما بين ٤٥ إلى ١٥٠ مدينى .

وقد كان يصنع فى المحلة الكبيرة كذلك كمية ضئيلة من الأقمشة الكتانية وإن كانت هذه أدنى درجة بكثير مما تنتجه القرى التى تجاورها .

وتحوز مدينة رشيد مصانع عديدة لصنع الأقمشة الكتانية والقطنية ، وكذلك لصنع أقمشة من نوع خاص يختلط فيها الكتان مع القطن ، كما تصنع رشيد كذلك نوعاً من أقمشة كتانية بها خطوط من الحرير الأبيض ، تستخدم بصفة خاصة فى صنع قمصان النساء .

ويستجلب صناع رشيد الكتان من ضواحي هذه المدينة ، ومن ولايتى الغربية والمنوفية ، كما يستجلبون القطن من ولايتى دمهور والمنصورة ، كما أنهم يستوردون من سوريا الحرير الذى يصنعونه .

وتمارس فى دمياط نفس حرفة تصنيع الكتان والقطن والحرير ، وتستجلب هذه الخامات من نفس المناطق (التى سبق ذكرها) ، وإن كانت هذه المدينة ، بصفة خاصة ، تقوم بصنع أقمشة كتانية ، لها حواف من الحرير الملون كنوع من الزينة .

ولهذا السبب توجد هناك مصانع للصباغة يتم تشغيلها بشكل دائم . وأكثر الألوان التى تخصص لهذا الغرض هى الأصفر والأخضر والأزرق والأحمر والبرتقالى والقرمزي والبنفسجى .

ويصدر هذا الصنف من الأقمشة الكتانية ذات الحواف الحريرية الملونة إلى سوريا ، وتصنع منه الشياطين والعمائم . وهناك نحو ثمانى إلى عشر درجات مختلفة من هذا القماش تبعاً لنعومة المنسوج ولأطوال القطع (الأتواب) ، وعرض حوافها الحريرية .

ويبلغ طول القطعة من هذا المنسوج عادة ثلاثة أذرع بلدية ويبلغ عرضها ثلاثة أرباع الذراع ، ويباع المنسوج من الدرجة الأولى بـ ١٨٠ مدينى ، فى حين يبلغ ثمن القطعة من الدرجة الأخيرة بـ ٣٥ إلى ٤٥ مدينى ، ويتراوح ثمن القطعة من الدرجات المختلفة فيما بين هذين الحدين .

ولا يلزم النساج سوى يوم واحد لصنع قطعة من هذا النسيج ، تلك التى لا تعد فى الواقع سوى فوطه أو منشفة ، يضاف إليها نوع من الحلية أو البلذخ وذلك بطلائها بالورنيش ودعكها بحجر مشذب .

ويوجد فى دمياط وفى قرية المنية المجاورة حوالى ٣٠٠ نول تعمل جميعها فى صنع الشيلان الكتانية ، وهناك أيضا ما يقرب من خمسين نولا لصناعة النوع من الأقمشة الناصعة المسمى « بحواشى » ، وتدفع أجرة يد قدرها ١٨ - ٢٠ مدينى مقابل شغل كل قطعة منه ، طولها ١٨ ذراعاً ، وهى تتطلب من يومين إلى ثلاثة أيام عمل .

وتختلف هذه الأصناف من المنسوجات ، يصنع فى دمياط كذلك ، ويكاد الأمر هنا يكون قاصراً على هذه المدينة ، نوع من الأقمشة الحريرية المسماة : « خيش » ، ومنه تتخذ محاربات النساء (البرقع) التى تكون سوداء أو قرمزية اللون .

ويبلغ عرض قطعة الخيش ، وهى التى يتطلب صنعها أربعة أو خمسة أيام من العمل ، يدفع مقابلها من ٥٠ إلى ٥٥ مدينى أجرة يد ، نصف الذراع ، كما يبلغ طولها ٤٣ ذراعاً ، تنكمش إلى ٤٠ ذراعاً فقط بعد الصباغة .

وتنتشر هذه الحمارات المصنوعة فى دمياط فى كل أنحاء مصر ، وخاصة فى ولايتى الغربية والمنصورة .

وفى نفس الوقت ، تمتلك عاصمة الولاية الأخيرة ، الواقعة على الفرع الشرقى للنيل ، إلى الجنوب من دمياط ، بعض مصانع لإنتاج الأقمشة الكتانية ، وخاصة أقمشة القلوع المخططة بالأزرق والأبيض ، والتى تستخدمها المراكب التى تعمل فى النيل .

وهناك نوعان من تلك الأقمشة المستخدمة في صناعة القلوع : الأول ويصنع من الكتان الصريف ويباع بـ ٩٠ مدينى ، والثانى ويصنع من خليط من الكتان والقطن ، ولا يتجاوز طوله ١٢ ذراعاً ، ولا يتجاوز ثمنه ٦٠ مدينى .

ولا يقتصر صنع هذه القلوع على المنصورة وحدها ، إذ تصنع القلوع كذلك في المنزلة ودمياط والبرلس ورشيد والإسكندرية ، وكذلك في قرية إمبابة بالقرب من القاهرة ، وأفضلها جميعاً هو ما يصنع في رشيد .

ولا تتطلب القطعة من قماش القلوع ، التى تصنع كلية من الكتان ، سوى يومى عمل ، أما تلك التى تصنع من خليط من القطن والكتان فلا تتطلب سوى يوم عمل واحد . ويدفع أجر صنع هذه وتلك بواقع مدينى واحد في مقابل كل ذراع . وهذه القطع من قماش القلوع ليست سوى أشربة عرضها بالغ الضيق .

ولا تدير صناعة الأقمشة الكتانية السادة في المنصورة سوى ٢٠ نولا ، في حين يدير القماش المسمى « بحواشى » مائة نول ، بل يرتفع الرقم إلى ثلاثمائة نول في أوقات السلم .

أما الكتان الذى يغذى حاجة هذه الأنوال ، فيزرع في ولاية المنصورة ، ويصدر جزء من الأقمشة التى تصنع هناك إلى سوريا وجزر الأربيل إلخ .

وتعد حرفة النسيج واحدة من أقدم الحرف التى مارسها مصر ، وكل شئ يدعو إلى الاعتقاد بأن الطرق المستخدمة في هذه الصناعة قد ظلت على وجه التقريب على نفس ما كانت عليه منذ العصور الضاربة في القدم ، فلقد ظلت على نفس الدرجة من البساطة ، ولا تتطلب ممارستها على الإطلاق أى تدريب (أو تلمذة) ، ومدة التدريب عليها غير محددة بزمن ، فحين يهدأ أى عامل أن يمارس لحسابه حرفة النسيج ، فإنه يصنع قطعة من القماش ، ويتفنن في إتقانها ، ليضعها - كأفضل ما يستطيع إنجازها - تحت فحص « أسطوات » الطائفة ، الذين يجتمعون لهذا الغرض ، وحين يحكمون بأن هذا العامل ماهر للحد الكافى فإنهم يقبلونه بينهم بعد تناول وجبة خاصة يعدها لهم ، ويصبح بذلك مقبولا في اقتسام ميزات وعمل وواجبات الطائفة .

ويدبر شؤون طائفة النساجين ، ويسهر على رعايتهم في كل المدن واحد من كبار « أسطواناتها » ، ويحفظ هذا الشيخ المنتخب بوظائفه عادة طيلة حياته ، إذا لم يبد منه خلال ممارسته لمهامه ما يسبب الكثير من الضرر أو السخط . وتشتمل وظائفه بشكل خاص على توزيع الضريبة أو الميرى المفروض على الطائفة ، على مختلف أفرادها ، وعلى تحصيل هذه الضريبة ، وعلى التوفيق والحكم في الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين أصحاب العمل وبين العمال .

الفصل الثالث

صناعة الحصر

يمكن على نحو ما ، إدخال صناعة الحصر ضمن حرفة النسيج ، (انظر الشكل رقم ١ من اللوحة العشرين ، الدولة الحديثة ، المجلد الثاني ، وكذا الوصف الذى قدمه لها المسيو جومار) . وتمثل الحصر فى مصر نوعين من الاحتياجات الأولية باعتبارها أثاثات ضرورية ؛ وهى فى القرى ، لا تقوم فقط مقام الأسرة الأوربية ، وإنما تقوم أيضاً مقام الديوان والمخدات التى يضطجع عليها سكان المدن فى كل بلاد الشرق ، كما تقوم مقام المفارش التى تغطى موائلهم . وفى واقع الأمر ، فإن المصريين من سكان سيوط وإسنا وقتنا يقضون ليالى الصيف مفترشين حصراً مبسوطة أمام أبوابهم أو فى أواسط دورهم ؛ ويحجد على هذه الحصر المبسوطة على الأرض ، أطباقا مكدسة باللحم والأرز والخضر التى يتغذون عليها ؛ وحين يتجمع هؤلاء للمشاركة فى وليمة عامة ، فإن المدعوين يجلسون القرفصاء فوق الحصر كذلك ؛ وهذه عادات مشتركة بين الفلاحين فى مصر العليا وبين العرب المتنائين فى الصحراوين اللتين تحفان بهذه البلاد : ولهذا السبب لا توجد قرية واحدة ليس بها نساجون عديدون لصناعة الحصر ، وأكثر هذه الحصر خشونة وأكثرها شيوعا فى الصعيد ، هى تلك التى تصنع من الحلفا *Poa multiflora* وهو يتكاثر فى الأراضى البور ؛ كما تصنع الحصر فى كل مكان من سعف النخيل ، تلك الشجرة التى يعود كل جزء من أجزائها على الناس بالنفع ؛ ويحجد هذا النوع من الحصر فى كل المناطق الآهلة ابتداء من أسوان حتى الاسكندرية ، ويحصل عليها الناس بشمن يجعلها فى متناول البائس الفقير ؛ ويصنع من هذه الحصر كذلك نوع من الأكواخ يحتمى الناس فى داخلها من الشمس ؛ وتقيم البغايا عادة وهن اللاتي يعشن حياة عامة فى بعض المناطق على شاطئ النيل ، تحت خيام تسد فتحتها حصر من سعف النخيل .

أما أغلى أنواع الحصر ، والتى يشيع استعمالها فى المدن الكبرى ، فيصنع من سمار تنتج فى الفيوم حواف بحيرة قارون ؛ كما ينمو فى منطقة الطرانة على شواطئ بحيرات النطرون .

وهناك قرية كبيرة في الفيوم تسمى طامية ، هي مقر هذا الضرب من ضروب الصناعة ، وهي تقع بالقرب من بحيرة قارون عند بداية شعب يصل ما بين هذه البحيرة وبين أهرام الجيزة ، عبر الصحراء التي تحد وادي النيل من جهة الغرب . ويعمل في هذه الحرفة ، في بعض القرى المجاورة لطامية وخصوصا في قرى المعصرة وسنورس ، عدد من العمال ، ويوجد في طامية ما يقرب من مائة صانع ، يستخدم كل منهم اثنين إلى خمسة من العمال ، يتراوح الأجر اليومي لكل منهم من ٥ إلى ١٠ بارات ، أى ما يقل قليلا عن الأجر اليومي الذى يتقاضاه عامل الزراعة ، إذ يبلغ هذا الأجر عادة ، في هذه المنطقة ، ١٠ بارات .

ويستجلب السمار الذى تستخدمه أنوال طامية لصنع الحصر من قرية الروضة الواقعة على شواطئ البحيرة . ويكاد يعمل كل سكان طامية في صنع الحصر ويعيشون على إنتاجه .

ويمكننا اعتبار الإنتاج الزراعى في هذه القرية في حكم العدم ؛ فالأرض هناك ، ابتداء من الشعب الذى يؤدى إلى الأهرام ، مغطاة بصلصال مائل إلى اللون الأبيض ، وهو على وجه اليقين من نفس نوع الصلصال الذى تصنع منه البراقى ، والذى يوجد في قنا ، عند بداية الشعب المؤدى إلى مدينة القصر ، على البحر الأحمر . وتمتاز مدينة منوف ، بين كل مدني الدلتا ، بجمال الحصر التى تصنع فيها ؛ ويشتهر الطلب على هذه الحصر في كل أنحاء مصر . ولا يمارس الأهالي هذا الضرب من ضروب الصناعة في هذه المدينة وحدها ، إذ تنتشر هذه الصناعة كذلك في عدد من القرى المحيطة بها .

ويأتى السمار المستخدم في صناعة هذه الحصر ، كما سبق لنا القول ، من منطقة الطرانة ومن الصحراء المجاورة لبحيرات النطرون ، ويكاد يقتصر جمع هذا السمار على قبيلة عرب الجوائى الذين يستحوذون على هذه الصحراوات ، وهؤلاء يقومون بنقل السمار إلى قرية تسمى قصر داود ، تقع على الشاطئ الأيمن من الفرع الغربى للنيل ؛ وهناك يحفظ السمار في مخازن يأتى إليها أصحاب المصانع في منوف للحصول على حاجتهم منه .

ولا يعمل هؤلاء الصناع ، والعمال الذين يعملون لديهم ، في إنتاج الحصر ، إلا خلال بضعة أشهر من العام ، أما في بقية العام فيقومون بزراعة مساحة ضئيلة من الأرض .

ويستخدم صناع منوف العمال من كافة الأعمار . ويدفع للأطفال أجراً يومياً يصل من ٥ إلى ٦ مدينى ، أما يومية الرجال البالغين فتصل إلى ١٠ - ١٢ مدينى ، ويبلغ أجر العمال المهرة ٨٠ مدينى في الأسبوع .

ويمكن لأربعة عمال يشتغلون معاً لمدة يوم واحد أن يصنعوا حصيرة مربعة الشكل ، طول ضلعها أربعة أمتار .

ويرسل الجزء الأكبر من حصر ولاية منوف إلى القاهرة وبولاق ، إما لاستهلاك هاتين المدينتين ، وإما لتخزينها لحين تصديرها .

ويقوم بشراء هذه الحصر إما تجار أترك يبيعونها بعد ذلك في القسطنطينية وأزمير وجزر الأرخيل ، وإما تجار سوريون ينقلونها إلى عكا وأورشليم (القدس) ودمشق إلخ .

وفي أوقات السلم يصل عدد عمال نسج الحصر في ولاية منوف إلى ستائة أو سبعمائة عامل ، وكان ثمن السمار الذى يستخدمونه ، يقدر قبل مجيء الحملة الفرنسية بواقع ٤ بوطاقات (ريالات) مقابل كل حمولة جمل . وقد ارتفع هذا السعر إلى ست أو سبع بوطاقات أثناء إقامتنا في مصر ، على الرغم من أنه لم تكن هناك أية تجارة خارجية (أى على الرغم من توقفها) ، وقد نتج هذا الإرتفاع في الأسعار من أن العربان الذين كانوا يقومون بجمع السمار من صحراء الطرانة ، كانوا يتعرضون للمطاردة والملاحقة على يد الفرنسيين .

الفصل الرابع

الزيوت المختلفة وطريقة صنعها

تستخدم مختلف أنواع الزيوت التي تصنع في مصر في تنبيل بعض المأكولات ،
أو لإضاءة الشوارع أو للإضاءة داخل البيوت .

ويستخدم في صنع الزيوت بذور الحنظل والقرطم واللفت والكتان والسمن .
وتفاوت استهلاك الزيوت المصنوعة زيادة ونقصاً في مناطق مصر المختلفة ، تبعاً
للتفاوت الذي يوجد بين قابلية أراضي هذه المناطق لإنتاج النباتات الزيتية التي انتبنا
من ذكرها .

ولهذا السبب ، فإن الناس في المنطقة المدارية لمصر لا يستخدمون في حياتهم
سوى زيوت الحنظل والقرطم ؛ أما في مصر الوسطى فإنهم يستهلكون بشكل خاص
زيوت اللفت والكتان والسمن ، وفي مصر السفلى يستهلك الناس زيوت الكتان
والسمن .

وزيت الحنظل ، هو زيت الطعام الوحيد الذي يستهلكه الناس في إسنا وولاية
طية ؛ وقد وصفنا طريقة زراعة هذا النبات ، وبيننا إنتاجه من الحبوب الذي يصل
عادة إلى نسبة ٣٦ : ١ (نسبة المحصول إلى البذور) . وهكذا ، فإن أردباً من البذور ،
يبلغ متوسط ثمنه ١٥٠ مدينى ، يعود بإنتاج مكيالين من الزيت ، من النوع المسمى :
بلاص ، بين كل بلاص منهما حوالى ٣٥ رطلاً من زنة القاهرة ؛ ويبلغ ثمن الرطل من
هذا الزيت ٧ - ٨ بارات .

ولا يزرع القرطم في هذه المنطقة إلا من أجل ما ينتجه من بذور ؛ فهناك
يحمل إنتاج هذا المحصول من الزهور ، التي تعود بنفع كبير للغاية ، كما رأينا ، في ولاية
سيوط .

وعندما تكون البذور هي الإنتاج الوحيد الذي يراد الحصول عليه من هذا

المحصول ، فإنه ييلزر على الدوام كما هو الحال في الحنص ، ولكن بنسبة أكبر ، مع العدس والحنص والذرة . وهكذا ، ففي حين تبلغ كمية بذور الحنص المبورة في الفدان الواحد $\frac{2}{48}$ من الأردب ، فإن بذور القرطم (في نفس المساحة من الأرض) تبلغ $\frac{3}{48}$ ، وتنتج عادة أردبين (من البذور) ، أى ما نسبته ٣٢ : ١ ؛ ويبلغ ثمن الأردب حوالى ١٥٠ بارة ، ويزيد السعر مع هبوط النيل (الاتجاه شمالاً) حيث يزيد عدد سكان هذه المناطق بالنسبة لمساحة الأرض المزروعة ؛ وبذلك يصبح استهلاك كافة المواد الغذائية بالمثل أكبر ؛ ففي قنا على سبيل المثال ، تباع بذور الحنص والقرطم بواقع ٢٠٠ بارة أى بزيادة قدرها ٢٥ ٪ عن نفس ثمنها في إسنا . وثمة سبب آخر لهذه الزيادة ، وهو أن جزءاً من الزيت الذى يستخرج من هذه البذور. (هناك) ، يصدر إلى الجزيرة العربية عن طريق القصير ؛ وتستخدم مدينة القصير مستودعاً لهذه التجارة .

وينتج الأردب من بذور القرطم بلاصاً ونصف البلاص من الزيت ، أى ما زنته ٥٢ رطلا ، مما يصل بإجمالى إنتاج الأردب إلى ٣١٢ بارة ، بواقع ٦ بارات للرطل الواحد ، ولا يستخدم هذا الزيت إلا في الإنارة .

ويبلغ ثمن بذور السلجم أو اللفت ، وهو الذى يصبح مع الإتجاه نحو الشمال ابتداء من قنا ، موضوعاً لزراعة واسعة ، حوالى ١٨٠ بارة للأردب . وينتج هذا القدر من البذور بلاصين من الزيت ، يزن الواحد منهما ٣٥ رطلا ، بثمان قدره ٥ بارات للرطل الواحد ، مما يصل بإجمالى عائد أردب البذور ٣٥٠ بارة نقداً ؛ ونفس الحال فيما يختص بالبذور التى تستخلص من بذرة الكتان ، إذ يباع الأردب من هذه البذور بواقع ١٨٠ بارة حين تخصص البذور لإنتاج الزيت ؛ وينتج الأردب منها بلاصاً وثلاثة أرباع البلاص في العادة ، أى ثلاثين رطلا من الزيت ، ثمن الرطل الواحد منها ٧ بارات ، مما يصل بعائد الأردب من بذور الكتان ، بعد أن يتحول إلى زيت ، إلى ٤٠٠ - ٤٢٠ مدينى .

وتبعاً لأحوال المناطق المختلفة ، تستعمل مختلف أصناف الزيوت التى انتهينا من الحديث عنها استعمالاً مزدوجاً : للطعام وللوقود . وهى تصنع كلها بنفس الطريقة

(انظر الصناعات والحرف ، اللوحة ١ ؛ الأشكال ١ ، ٢ ، ٣ ؛ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثاني ؛ وكذا شرح هذه اللوحة كما قدمه المسيو ديفلييه Devillers - وانظر كذلك : معصر الزيت من الداخل ، وهي مرسومة باللوحة ١٢ ؛ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثاني) .

وتتحول بذور النباتات الزيتية في البداية إلى نوع من البرغل (جريش) تحت رحوتين تشبهان الطواحين العادية ؛ وينقل هذا البرغل إلى رحوتين من الجرانيت على شكل مخروط متور ، تدوران حول جذع شجرة عمودي ؛ وتبسط العجينة التي يحصل عليها من العملية الثانية بين حصر من سعف النخيل ، يبلغ قطرها حوالي ٥٠ سم ، تسمى أبراش (برش) ؛ وتوضع هذه الأبراش فوق بضعها البعض ؛ ويبلغ عدد هذه الأبراش من ٨٠ إلى ٨٥ برشاً ، وهو ما يشكل عموداً أسطوانياً يصل ارتفاعه حوالي المترين ، ويكفي أن يمارس فوقه ضغطاً خفيفاً لكي يفصل الزيت عن هذه الشطائر من عجينة البنور الموجودة بين الأبراش . ويتم هذا الضغط بواسطة رافعة من الدرجة الثانية (انظر الصناعات والحرف ؛ اللوحة الأولى ؛ الشكل الأول ؛ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثاني) ، تتحرك حول نقطة ارتكاز قوية في أحد جدران المصنع ؛ وتحمل هذه الرافعة في طرفها الثاني ، حلزوناً ثابتاً يمر من خلاله لولب رأسى ، ينتهى بكتلة من الحجر تعلق به وتستخدم بمثابة مقاومة ، وترتفع حسب الحاجة بواسطة هذا اللولب بشكل تنخفض معه الرافعة . ويسيل الزيت المعصور بهذه الطريقة حول العمود لينتهى إلى حفرة توجد أسفل هذا العمود ، وينزح من هناك بعد ذلك لكي يحفظ في جرار فخارية تسمى : بلاص .

وتمثل الأشكال من ١ إلى ١٠ هذه الطريقة في عصر الزيوت (الصناعات والحرف ؛ اللوحة الأولى ؛ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثاني) . وبعفينا وصف هذه اللوحة من الدخول في تفاصيل واسعة حول هذه الصناعة ؛ لكننا نكتفى بالقول بأن رواسب أو ثقل هذه البنور الزيتية المختلفة ، والتي يستخرج منها الزيت ، تستخدم في تغذية الثيران التي تعمل في جر الرحوات التي تتحول تحتها البنور إلى عجين ، ويشرف على هذه العملية في العادة رجلان ، مهمتهما تعليق وفك الثيران التي تقوم بهذا العمل ،

مرة كل سبعين ، وأن يعيدا بلا انقطاع تحت الرحوات عجيبة البذور التي تنزلق من هناك بشكل دائم . وهم يستخدمون لهذا الغرض جاروفاً صغيراً أو « شوكة » من الخشب .

ومعصرة الزيت ، بالشكل الذى وصفناه للتو ، هى أكثر الماكينات التى أتيج لنا أن نراها فى مصر تكلفة ؛ ويرتفع ثمنها فى بعض الأحيان إلى ٤٠٠ بوظقة .

وبواسطة هذه الآلة ، يصنع فى اليوم الواحد بلاصان من الزيت من أى من الحبوب التى يستخرج منها ، لذلك فالفرق طفيف للغاية بين تكاليف صناعة هذه الأصناف المختلفة من الزيوت . وحيث أن هذه السلعة تشكل احتياجاً ضرورياً ، فإننا نجد المعاصر بأعداد متفاوتة فى كافة أنحاء مصر ؛ فيصل عددها إلى نحو عشرة فى مدينة سيوط وحدها ؛ كما يبلغ عددها ١٤ - ١٥ معصرة فى منوف ، وهذه المعاصر الأخيرة تستخدم كلها فى صناعة زيت الكتان .

ومن جهة أخرى فإن تصنيع زيت السمسم يمر بعمليات خاصة به ؛ إذ يبدأ الناس بفصل بذور السمسم ، وبعد تركه مغموراً بالمياه لبعض الوقت ، يحمص بشكل خفيف فى فرن خاص ، (نجد رسماً له فى الأشكال ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ من اللوحة الأولى ؛ من الصناعات والحرف ، الدولة الحديثة ، المجلد الثانى) . وتوضع بذور السمسم التى مرت بعملية التحميص هذه تحت رحوات من الحجر تجلب من سوريا ، وتتحول البذور تحتها إلى ما يشبه العجين ؛ ويوضع العجين بعد ذلك فى دن مبنى على هيئة جزء من كرة يبلغ قطره من أعلى متراً ونصف المتر ؛ ويقوم رجل يقف فى هذا الدن ، ممسكاً بيده جبلاً يتدلى من فوق رأسه ، بالدوس فوق هذا العجين ، لينفصل عنه الزيت ، الذى يخرج من حواف كتلة السمسم التى يطوؤها معجونة على هذا النحو ؛ ويستقبل الزيت فى إناء من النحاس ، يحتفظ بها العامل عن طريق إحدى قدميه ، مائلة بشكل مناسب باتجاه النقطة التى يسيل منها الزيت ؛ وحين يمتلئ هذا الإناء ، فإنه يقوم بصبب الزيت الذى يحتويه هذا الإناء فى بلاص .

ويعطى الأردب من بذور السمسم فى العادة قطاراً من الزيت ، يبلغ ثمنه فى المتوسط ما يقرب من ١١ بوظقة

وتصنع كميات قليلة من زيت السمسم في مصر العليا ، وخاصة في مدينة
قنا ، في حين تنتشر هذه الصناعة بشكل خاص في القاهرة والدلتا .

الفصل الخامس

صناعة النبيذ ، وأنواع الخل المختلفة والمياه الروحية

لعل الفيوم هى الولاية الوحيدة التى يصنع بها النبيذ ، وفوق ذلك فهو يصنع هناك بطريقة قاصرة .

فبعد أن يهرس العنب لمدة ساعة ، فى إناء فخارى ، أسطوانى الشكل ، على هيئة دن صغير ، يوضع فى جوال كبير ، مصنوع من قماش صوفى بالغ السمك ، ثم يعتصر الجوال بشدة ، ويستقبل عصير العنب الذى يسيل من الجوال على هذا النحو ، فى إناء فخارى شبيه بالإناء الأول لئلا يتم به عملية التخمر ، التى تستغرق مدة تبلغ من ٨ إلى ١٥ يوماً . وبعد ذلك يصب السائل فى قوارير (أمفورات) كبيرة ، تستخدم فى مصر فى نقل زيت بلاد اليرير (المغرب) . وتدفن هذه القوارير فى الأرض حتى رقتها ، وتغلق فتحتها بسدادة خشبية ، يحكم إقفالها بالجبس . وعلى الرغم من هذا الاحتياط ، فإن النبيذ لا يظل على حاله لأكثر من بضعة شهور ، نخبه بعد مرورها عادة فى حالة خل .

وقد يكون من الصعب أن نتعرف فى تلك الطرق التى تتبع لصناعة نبيذ الفيوم ، الذى لا يستهلكه فى العادة سوى الأقباط ، على تلك الأساليب التى كانت تتبع فى الماضى فى صنع نبيذ إقليم المروية الشهير . ومع ذلك فإن أعناب مصر باللغة الجودة ، فالأرض هناك صالحة للغاية لزراعة الكروم . ولا جدال فى أنه لا يزال بإمكان هذه البلاد أن تنتج كروماً قيمته تماثل كروم الأرجنتين ، لو كان يسكنها أناس غير أولئك المسلمين ، الذين يحرم عليهم دينهم ، كما هو معروف ، تناول هذه المشروبات الروحية .

وتختلف خل النبيذ (العرق) ، يصنع فى مصر كذلك نوعان من الخل (العرق) أحدهما من العنب المجفف ، والثانى من البلع .

وتأتى الأعشاب المجففة هذه (الزبيب) من قبرص وجزر اليونان ؛ ويقبل الناس على الخل الذى يستخرج منها ، ويباع بواقع المكىال ١٢ بارة ، وتبلغ سعة هذا المكىال حوالى اللتر . وإن كان الخل الذى يستمد من البلح أقل جودة ، ويباع نفس المكىال منه بواقع ٦ إلى ٨ مدينى .

وتعطينا التفاصيل التى أوردها المسيو روزيهر Rozière حول صناعة تقطير الخل ، فى ذلك الوصف الذى قدمه (الصناعات والحرف ، اللوحة الحادية عشرة ، الدولة الحديثة ، المجلد الثانى) من أن تتوسع فى الحديث عن هذا الفرع من فروع الصناعة . ونحن من جانبنا نحيل القارئ بالمثل ، ولنفس السبب ، إلى الشكل رقم ٢ من نفس اللوحة ، وإلى وصف فن التقطير ، وهو ما ندين به للمسيو جومار Jomard ؛ إذ أننا نجد به كل ما له صلة بتصنيع المشروبات الروحية من البلح ، والذى تباع البونصة من أفضل أنواعه مقابل ٩٠ إلى ١٠٠ مدينى ، ويعادل هذا المكىال حوالى البنته (٥) وحيث لا يستهلك هذا المشروب سوى الأقباط ، فإن عدد مصانع التقطير فى القاهرة لا يتجاوز ١٠ - ١٢ مصنعاً .

الفصل السادس

تقطير ماء الورد

سبق أن قلنا في الباب الأول من هذه الدراسة إن الفيوم هي المنطقة الوحيدة التي يصنع بها ماء الورد ؛ فحين تكون السنة وفيرة يقام في مدينة الفيوم ، وهي قاعدة هذه الصناعة ، عدد من أجهزة التقطير يصل إلى نحو الثلاثين .

ويتكون هذا الجهاز بالغ البساطة من مرجل من النحاس ، يبلغ قطره من ٧٠ إلى ٩٠ سم ، ويحيط به ، بطول ارتفاعه ، فرن صغير مبني من القرميد . وتغطي هذا المرجل قمة نصف كروية على وجه التقريب . وتحمل هذه القمة في داخلها قسبة دائرية تعمل كميازب ، إذ تستقبل الماء المقطر وتحمله عن طريق خرطوم مائل ، إلى إناء مخصص لاستقباله .

وتتكاثف الأبخرة على الجدار الداخلي لهذه القمة ، التي تغطي لهذا الغرض بكمية محدودة من الماء البارد ، يحتفظ بها داخل غلاف مزدوج من نفس معدن القمة (نصف الكروية) ، ومثبت بها .

وليست هناك حاجة للقول بأن المرجل والقمة التي تغطيه ، يتاسكان معاً بواسطة قطعة من الطين ، وأن من الضروري أن نلفت النظر إلى حقيقة أنه يستخدم في صنع هذا الطين ، أو هذا النوع من العجين ، رواسب بتلات أو تويجات الزفر ، بعد تقطيرها .

وفي العادة ، ينتج كل خمسين رطلا من هذه التويجات ، مضاف إليها خمسون رطلا من الماء ، خمسة وعشرين رطلا من ماء الورد العادي .

وكان البكوات (المباليك) ، والشخصيات الأخرى ذات النفوذ في القاهرة تستصنع لنفسها في مدينة الفيوم ، ولإستخدامهم الخاص ، ماء ورد من صنف أرق بكثير من ذلك الصنف الذي تتداوله التجارة . فكانت تستخلص كمية معينة من

ماء الورد ، من قنطار من تويجات الزهور ، ويصب ماء الورد هذا على قنطار آخر من الورد ، ويعاد التقطير من جديد ، وبذلك يتم الحصول على ماء ورد مركز ، يصب بدوره على قنطار من التويجات للحصول على إنتاج ثالث أكثر تركيزاً .

ويباع القنطار من تويجات الزهر بخمس أو ست بوظاقات (ريالات) ، ويبلغ ثمنه في بعض الأحيان ١٠٠٠ بارة . ولا تزرع شجيرات الورد إلا حول مدينة الفيوم ، وكذلك في بعض القرى المحيطة بها ، إذ لا يقطر ماء الورد ، كما سبق القول ، إلا في هذه المدينة ، كما أن تويجات هذه الورد لابد أن تستخدم طازجة (عند تقطيرها) .

وللمقطرين المقيمين هناك وكلاء في القاهرة ، يمشون إليهم العربون مقدماً ، ويتعهدون ببيع ماء الورد في بقية أنحاء مصر وكذلك في سوريا ، وهي البلد الأجنبي الوحيد الذي ترسل إليه طلبيات من ماء الورد .

الفصل السابع

صناعة السكر

نشأت مصانع السكر فى أراضي مدينتى فرشوط وأخميم بشكل خاص .
(انظر الفنون والحرف ، اللوحة السابعة ، الدولة الحديثة ، المجلد الثانى ؛ وانظر كذلك وصف هذه اللوحة ، الذى قدمه المسيو سيسيل Cécile ، المجلد السابع ، ص ٤١٩ ، الدولة الحديثة) .

ويجلب قصب السكر على ظهور الجمال من الحقول إلى المصنع ، الذى يبنى عادة على هيئة مستطيل طوله أربعون متراً ، وعرضه عشرون متراً ، وتوجد خلف جدرانه ، التى تبنى عادة بالطوب ، مختلف أجزاء المصنع .

وعند أحد أطراف هذا الفناء يوجد الباب الخارجى ، ويدخل منه إلى فناء صغير ، وفى قبالة هذا الباب ، وعند نهاية الفناء ، نجد فى العادة مخزناً تدوع به أعواد القصب بمجرد أن تصل من الحقول . وهناك تجرد الأعواد من أوراقها بواسطة نساء وأطفال .

وبعد أن تجرد الأعواد من أوراقها تنقل إلى مبنى آخر ينقسم إلى قسمين متساويين بواسطة جدار (قطوع) . ويضم كل قسم من هذين القسمين آلة أو معصرة تستخدم فى لإخراج العصير من الأعواد .

وهذه الآلة عبارة عن أسطوانتين من الخشب ، مثبتتين بشكل أفقى ، على شاكلة المصفحة أو صقالة الورق ، وتدور هاتان الأسطوانتان فى اتجاهين متضادين عن طريق ترس : يحركه هو نفسه مدار يعلق به ثور . وتدخل أعواد القصب فيما بين الأسطوانتين الخشبيتين ، ويتفاوت مقدار الضغط أو العصر الذى تتعرض له الأعواد ، تبعاً لتفاوت درجة اقتراب هاتين الأسطوانتين إحداهما من الأخرى . ويستقبل العصير الناتج عن هذه العملية فى جرة كبيرة من الفخار ، مدفونة أسفل هذه المعصرة .

وينقل العصير بعد الحصول عليه بهذه الطريقة إلى قسم آخر من أقسام المصنع ، مقام إلى ظهر جدار طولى من ناحية باب الدخول . وهناك يصب أولاً في جرار فخارية ، ثم يمضى إلى مراحل من النحاس تتفاوت أحجامها ، وتقام فوق مواقد عادية مبنية بالطوب ، أما باب المستوقد فيقع خارج المبنى : ويشعل به قش الذرة أو حزم من قش الحنطة المهروس . وبواسطة هذا الوقود تظل النار مشتعلة تحت الرجل ، وهناك يغلّ العصير غليته الأولى ، التى تستمر لمدة تقرب من الساعة . وبعد أن يزال الزيد ، ينقل العصير إلى جرار أخرى ، وفى النهاية ، يصب العصير في قوالب مخروطية ، ليتبلور في شكل أقماع من السكر .

وبعد أن تمتلئ القوالب على هذا النحو ، توضع فوق متككات ، بحيث تكون قمته إلى أسفل ؛ ويتم ذلك في عمر مسقوف ، حيث تترك لتصفى لبعض الوقت ، ثم تمضى من هناك إلى حمى (أو مكمر) لتكتسب الدرجة اللازمة من الصلابة ثم ينقل إلى حيث يبدأ تداوله ؛ ويوضع فوق قاعدة هذه القوالب المخروطية ، بعض من الصلصال أو من طمى النيل الرطب ، فتمر المياه التى يحتويها الطمى أو الصلصال خلال السكر وتنتقيه ، ومن هنا يحدث أن تكون قاعدة أقماع السكر المتداولة في التجارة ، أكثر بياضاً على اللوام من قممها . التى تتراكم بها كل الشوائب التى تشوب نقاءها .

وننتقل الآن إلى الحديث عن عدد وتوزيع العمال المستخدمين في مصانع السكر في فرشوط وأخميم .

يعمل عاملان بشكل دائم أثناء وقت تصنيع السكر ؛ إذ يقودان وبرعيان الجملين اللذين ينقلان إلى المصنع أعواد القصب التى ينتجها فدان واحد من الأرض ، ويقوم عاملان آخران بنزع أوراقها بمجرد وصولها ، ويمدائها للعصر ؛ كما يعمل عاملان لإدارة المعصرة ، وجمع العصير الناتج عن أعواد القصب ، يحل كل منهما محل الآخر بالتناوب ، أما الثيران التى تقوم بحمل الترس فتعمل هى الأخرى بالتناوب ، إذ يحل اثنان منها محل اثنين آخرين مرة كل ساعتين . ويقود هذه الثيران ويعنى بها عاملان ؛ ويقوم

اثنان آخران برعاية النار تحت المرجل ، كما يسهر عاملان داخل المصنع على عمليات إنضاج السكر وتحويله إلى أقماع . ويدير كل هذه الأعمال رئيس المصنع ، ويحصل (كل) من الاثنى عشر عاملا الذين يديروهم على ٦ بارات في اليوم إذا هم حصلوا على أجورهم نقداً ، أو على رطلين من العسل الأسود إذا حصلوا على أجورهم عيناً .

أما متوسط يومية الثور الواحد فتصل إلى ٢٠ - ٢٢ بارة ؛ كما يلزم من ٢٠ إلى ٢٥ يوم عمل لتحويل إنتاج فدان من قصب السكر ، إلى سكر .

ويزيد عدد العاملين المستخدمين في مصنع ما من مصانع السكر بنسبة مساحة الأرض التي أقيم هذا المصنع لتصنيع إنتاجها من القصب .

وفي السنوات المواتية للغاية ، ينتج الفدان من القصب نحو ١٥ إلى ٢٥ قنطاراً من أقماع السكر ، ومن ١٠ إلى ١٢ قنطاراً من العسل الأسود ، ويزيد قنطار السكر ١٥٠ رطلا ، زنة الرطل ١٢ أوقية .

ويبلغ ثمن قنطار السكر في السنة العادية حوالى ١٠ بوطاقات ، وبهذا يبلغ صالى إنتاج فدان الأرض المزروعة بقصب السكر إلى ٢٠٠ بوطاقة

وبشكل القصب في ولاية أطفيج - وهي أقرب ولايات مصر العليا إلى القاهرة - موضوعاً لاستغلال هائل . ويكاد يتفرغ الناس لصنعه هناك ، في بعض القرى التي يقطعها عربان تحولوا إلى مزارعين .

ويزرع قصب السكر كذلك في الدلتا ، ولكن بقصد بيع أعواده في أسواق المدن ، باعتباره نوعاً من الفاكهة ، كما سبق لنا أن بينا في مكان آخر .

الفصل الثامن

صناعة ملح النوشادر

على الرغم من أن إنتاج ملح النوشادر قد ظل لزمن طويل ، قاصراً على الصناعة المصرية ، وعلى الرغم من أن المرء يستطيع العثور على المواد اللازمة لتصنيعه في كافة أنحاء مصر ، فإن المصانع التي تقوم بذلك لم تنشأ إلا في القاهرة .

وتحتوى الدراسة الهامة التى أعدها المسيو كوليه - ديكتويل Collet-Descotils ، والتي نشرت فى ثنايا هذا المؤلف (وصف مصر) حول صناعة ملح النوشادر ، على التفاصيل الكثيرة التى عالجها هذا الكيميائى الماهر ، بدرجة تفوق ما نستطيع مقدرتنا أن نفعله ، وبدرجة كبيرة ، ونحن نحيل إلى هذه الدراسة المنشورة بالمجلد الثامن ، الصفحة الأولى ، وصف مصر ، ونحيل كذلك إلى الفنون والحرف ، اللوحة الثانية ، الأشكال ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ؛ الدولة الحديثة ، المجلد الثانى - وذلك للحصول على المعلومات التى لا يمكن أن تشتمل عليها هذه اللوحة البسيطة ، التى كان علينا أن نلتزم بها هنا ، حتى لا نقع فى تكرارات لا جدوى منها .

يتم الحصول على ملح النوشادر من السناج الناتج عن إحراق الأقراص الجافة من روث الماشية ، والتي تستخدم باعتبارها وقوداً .

ويقوم بجمع هذا السناج من القرى رجال حصلوا من شيخ البلد ، على كامل الحق فى جمع هذه المادة (الالتزام) مقابل ١٠ - ١٢ بوظقة فى العام .

ويم جمع حصيلة هذه المادة بعد انتهاء الشتاء ، ويتم تصنيعها خلال الصيف ، لأن الطلاء الصلصالى الذى لابد أن تغطى به الكرات الزجاجية التى تتم بها عملية التصعيد (أو التحويل) sublimation ، تجف خلال هذا الفصل بسرعة بالغة ، بفعل حرارة الشمس .

وتتكون مصانع ملح النوشادر من ورشتين متجاورتين للغاية : تخصص الأولى

فى صنع الكرات الزجاجية التى تحدثنا عنها للتو ، وتتخصص الأخرى فى صنع الملح .

كما يتكون فرن الزجاج المرسوم فى الفنون والحرف ، اللوحة الثانية ؛ الأشكال ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، الدولة الحديثة ، من طابقين ، يوجد بالجزء الأدنى منهما المادة فى حالة انصهارها ، وذلك فى تجويف هذا الجزء أو حوضه ؛ ويأخذ النافخ من هذه المادة ، فى طرف أنبوتيه ، كمية تكفى لصنع الكرة (الزجاجية) ، وبعد أن تنفخ الكرة نصف نفخة ، يدخلها النافخ فى الطابق الأعلى للفرن ، وهو الذى يستخدم للإنضاج ، ويتم ذلك عن طريق فتحة موجودة فى سقفه ، وتأخذ الكرة شكلها النهائى فى فرن الانضاج ، ومع ذلك فحيث أن الحجم الذى تكتسبه ، والذى يبلغ ٤٥ إلى ٥٠ سم ، بالنفاذ من نفس الفتحة التى تعمل حلقة اتصال بين فرن الصهر وفرن الانضاج ، فإن هذه الكرة يتم سحبها من الفرن الأخير عن طريق قناة أكثر اتساعاً ، موجودة فى أحد جوانب الفرن . ولصنع هذه الكرات ، تستخدم شققات من الزجاج ، يتم شراؤها من القاهرة والمدن الأخرى ، بواقع ٤ بوطاقات للقطار زنة ١٠٠ رطل : وتختلط هذه القطع الزجاجية ببقايا الكرات (الزجاجية) التى سبق استخدامها (كقنينات لاحتواء السجاج) .

وتوقد النار فى الأفران بواسطة حزم من قش الأرز أو قش الذرة أو مشاقات الكتان . وعلاوة على ذلك فإن الوقود ، يختلف تبعاً لمناطق التصنيع ولكن تظل سيقان هذه النباتات الجافة على الدوام هى التى توفر الوقود القوى والتنظيف .

وتغطى هذه الكرات قبل ملئها بالسجاج الذى يستخرج منه ملح التوشادر بطلاء من الطين المختلط بالصوف المنذوف ، ويبلغ سمك الطلاء ٣ إلى ٤ سم ويتكون من أربع طبقات متتالية ، تجفف كل منها بتعرضها للشمس لمدة يومين ويقدر ثمن الكرة الزجاجية المطلوبة على هذا النحو بـ ٢٢ مدينى .

ويمكن للكرة الواحدة أن تستوعب نحو ٥٠ رطلا من السجاج ، وبملا الكرة إلى ما تحت رقبتيها بنحو قيراطين . وتساوى هذه الـ ٥٠ رطلا نحو ٤٢ بارة . ولا يقبل حلق الكرة مطلقاً عند وضعها فى فرن التصعيد أو التحويل ، المرسوم فى الفنون والحرف ،

اللوحة الثانية ، الأشكال ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ الدولة الحديثة ، المجلد الثانى . وفى البداية تعطى دفعة قوية من التيار الشديدة ليتم بشكل نهائى تبخير أية رطوبة يمكن أن تكون بالسناج ولكى ينتهى فى الوقت نفسه تحويل الأجزاء الأولى (من السناج) التى تسد حلق الكرة إلى ملح . وتظل النار مشتعلة بصفة دائمة تحت الكرات لمدة ثلاثة أيام وثلاث ليال .

وبعد إتمام عملية التصعيد أو التحويل تكبر الكرة بعد تبريدها ، وتؤخذ من جزئها العلوى شريحة من ملح النوشادر وزن من ٤ إلى ٦ أرطال .

ويبلغ ثمن الرطل من هذا الملح وقت السلم ، حين يكون تصديره آمناً ، ٥٠ إلى ٦٠ بارة ، وإن كان هذا القدر قد هبط إلى ٤٠ فقط أثناء وجودنا بمصر .

ولقد كان بمقدور مصنع ملح النوشادر فى المنصورة ، الذى حصلنا منه على هذه المعلومات ، أن يوفر سنوياً مائة قنطار من هذا الملح .

ويزن القنطار منه مائتى رطل وثمانية أرطال ، مما يعطى إجمالى إنتاج قدره ٨٠٠, ٢٠ رطل ، ثمن الرطل الواحد منها ٥٠ بارة ، أى أن الإنتاج فى مجمله يساوى ١٢ ألف بوطاقة ؛ ومن المحتمل أن يكون قد أدرج ضمن هذا التقدير إنتاج الأفران الأخرى فى نفس الولاية .

ومن المنصورة يعمل بإنتاج النوشادر ، ثلاثون عاملاً بشكل دائم ، ويحصلون على أجورهم بواقع $٢ \frac{1}{4}$ بوطاقة فى الشهر (الواحد) . كما يتناولون طعامهم على حساب صاحب العمل . وتشتعل النار فى أفران التحويل بواسطة أقراص مصنوعة من روث الماشية ، وتسأوى هذه خلال الأيام الثلاثة والليالى الثلاث التى تستغرقها العملية $٣ \frac{1}{4}$ بوطاقات (رمالات) ، ويتسع الفرن الواحد لعشرين أو اثنتين وعشرين كرة .

ولا يوجد بالمنصورة سوى مصنع واحد للملح النوشادر . ويصل عدد مصانعه إلى ستة فى قرية من قرى الغربية تسمى دمية ، كما يوجد مصنع واحد فى قرية فارسكور القريبة من دمياط ، كما يوجد مصنع واحد كذلك فى كل من صفيط وكفر

كلا ، وهما تنتميان لنفس الولاية . وقد نشأت مصانع أخرى في دمنهور وبرزبال بالقرب من رشيد على الفرع الغربى للنيل . وكذلك يوجد مصنع آخر في ولاية منوف ؛ وأخيراً فإننا نجد مصنعين في القاهرة وبولاق مما يصل بعدد مصانع ملح النوشادر في كل أنحاء مصر إلى ١٦ مصنعاً ، أمكنها ، في وقت ما ، أن تغذى أوروبا بحاجتها من هذا الملح .

الفصل التاسع

صناعة إفراخ البيض (أو معامل التفريخ)

هناك ضرب من ضروب الصناعة أكثر قدما عند المصريين من صناعة ملح النوشادر ، وهو إفراخ البيض في مكامير خاصة بذلك تسمى معامل التفريخ . وقد وصف هذه الصناعة بالتفصيل زميلائى السيدان روزييه Rezière ورويه Rouyer . لذلك فسوف يقتصر ما نقوله بخصوصها هنا على بعض الملحوظات العامة .

توجد في كل أنحاء مصر مكامير أو مفرخات صناعية ، وإن كانت هذه المنشآت أكثر انتشاراً في الدلتا عنها في الصعيد ، ومع ذلك فقد حصلنا على المعلومات الأولية التى نقدمها هنا من الأقصر ، وهى واحدة من القرى التى تقوم اليوم في نفس موقع طيبة القديمة . (انظر الفنون والحرف اللوحة الأولى ؛ الأشكال : ١١ ، ١٢ ، ١٣ ؛ واللوحة الثانية ؛ الأشكال : ١ ، ٢ ، ٣ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثانى) .

ومعمل التفريخ عبارة عن مبنى مستطيل الشكل ، مبنى من الطوب اللبن على شكل دهليز مستطيل ، تنهض في كل جهة من جهاته كمرة تتكون من طابقين ، وتنقسم إلى ١٢ أو ١٦ غرفة بواسطة جدران اعراضية (قاطوعات) وتغطي هذه الغرف قباب نصف أسطوانية ، تنفذ من وسطها فتحتان ، الأولى ، لكى توصل ما بين الطابق الأرضى والطابق الذى يعلوه ، أما الأخرى ، فبقصد تسريب الدخان ، وإدخال الهواء الخارجى إلى الدهليز عند الحاجة .

أما الجدران العرضية التى تشكل فاصلا بين الحجرات فتخترقها هى نفسها

هنا في الطابق الأرضى وحده - نوع من النوافذ الضيقة ، يمكن للعامل من طرفيها أن يمر من حجرة لأخرى وأن يتجول بالمبنى بطوله .

ولابد أن يوضع البيض المراد إفراخه في الطابق الأرضي ؛ ويصف على طبقتين ، وتوفد النيران اللازمة للإفراخ في الطابق العلوى .

وتستوعب كل حجرة من حجرات الطابق الأرضى للمكمرة نحو خمسة آلاف بيضة . ويدفأ الطابق العلوى عن طريق إحراق أقراص من روث الماشية أو تبين القش إلخ ، ويقوم برعاية النار ليلاً ونهاراً ثلاثة من العمال توكل إليهم كذلك مهمة المرور على البيض وتغيير مكانه ، والعمل على نقل الكتاكيت بمجرد خروجها من بيضها إلى حجرة علوية ، وهو ما يتم عادة بعد عشرين أو اثنين وعشرين يوماً من هذا التفريخ الصناعى ؛ وسوف يكون تنهداً لا داعى له من جانبنا أن نكرر هنا ما سبق أن قدمه السيدان روزير وروبيه عن مدة الحضان وعن درجة الحرارة اللازمة للإفراخ ، أو بشكل عام عن ظروف هذه العملية .

والشتاء ، هو الفصل الذى تم خلاله هذه العملية التى تتكرر أثناءه مرتين أو ثلاث مرات ، مما يحصل بعدد البيض الذى يتم إفراخه فى السنة ، فى معمل واحد ، إلى نحو مائتى ألف بيضة . ومن بين كل ١٢ بيضة تخصب عادة تسع بيضات ، ويجلب البيض من القرى المجاورة (للمعمل) . ويرد القائم على أمره ، فى مقابل كل ١٦ بيضة يحصل عليها ، أربعة من الكتاكيت .

وبشكل عام ، فإن حاكم الولاية هو الذى يملك معامل التفريخ ، ويقوم بالتزامها أحد أتباعه ، وقد أوكل معمل التفريخ فى الأقصر إلى كاتب القرية فى مقابل ٣٠ بوظافة ، ويقوم باستلام البيض الذى يجمع له ، كما يحتفظ لنفسه بثلاثى الكتاكيت التى تبقى بعد أن يكون باعة البيض قد حصلوا على $\frac{1}{4}$ عدد البيض الذى وردوه (فى شكل كتاكيت) وهو يعطى $\frac{1}{4}$ هذا الباقي إلى عماله ، وعلى هذا فسوف يحصل موردو البيض على $\frac{1}{4}$ عدد البيض الذى وردوه فى شكل كتاكيت ، ويحصل ملتزم المعمل على النصف ويحصل العمال على الربع الأخير ، وذلك فى حالة أن يكون البيض مخصباً ، ولكن ، فحيث أن $\frac{1}{4}$ عدد البيض لا يخصب فى العادة ، فإن الملتزم والعمال لا يقتسمون - كما أوضحنا - إلا نصف عدد البيض الذى ورد إليهم .

ويبلغ ثمن كل مائة من البيض من ثمانية إلى عشرة بارات ، في حين يبلغ ثمن كل مائة كتكوت خرجت للتو من بيضها ، مائة بارة ، أى عشرة أمثال ثمن البيض .

الفصل العاشر

عن الصيد

يشتغل جزء من أبناء القرى الساحلية بصيد الطيور البحرية على سواحل البحر المتوسط ، والبحيرات التي تغطي الساحل الشمالى لمصر . وفى أثناء فصل الشتاء ، تتوفر بكثرة فى أسواق : دمياط ورشيد والاسكندرية وكذلك فى أسواق المدن الرئيسية فى الدلتا طيور البط وأبو الروس ، تلك التى يصيدها الصيادون فى شباك . ويشكل السمان ، الذى يكثر بوفرة على الشواطىء الرملية لمصر فى شهرى سبتمبر وأكتوبر من كل عام مصيداً لنوع من الصيد يتفاوت فى درجة وفرة : إذ تصل هذه إلى الشاطئء بالغة التعب وتخلق وهى شديدة الاقتراب من سطح الأرض حتى أنها تظل تتخبط داخل الشباك التى ينصبونها لهذا الغرض على الساحل . ولا يزيد طول هذه الشباك عن المتر أو المتر ونصف المتر ، وتنصب بشكل رأسى على أطراف من البوص مغروسة فى الرمال ، وفى بعض الأحيان يكون السمان ، الذى يحصل عليه الصيادون بهذه الطريقة ، وفيراً وبكميات هائلة ، فى فترة معينة ، عند ضواحي الاسكندرية ، حتى أن سكان المدينة فى مثل هذا الموسم يجعلون منه طعامهم الوحيد .

وعلى الرغم من أن النيل سخى بأسمائه ، وأنه يوجد فى كل المدن والقرى الواقعة على ضفافه رجال يجعلون من صيد الأسماك حرفتهم الوحيدة ، فليس ثمة منشآت لصيد الأسماك ، تستحق هذا الاسم ، إلا على شواطىء بحرى البرلس والمنزلة .

وتعد قرية بلطيم أهم موقع لمصايد الأسماك على بحيرة البرلس ؛ ومن بين الأربع عشرة من القرى أو الكفور الأخرى ، والتى نشأت على ذلك اللسان الرملى الذى يفصل البحيرة عن البحر ، توجد أربع قرى يسكنها كلية صيادون ، فى حين أن ربع أبناء القرى العشر الأخرى فقط هم الذين يعملون ، خلال جزء من العام ، بصيد نوع

من الأسماك ، يشكل بيضه بعد أن يجفف في الشمس نوعا من الفطائر تسمح بطارخ ، على كل سواحل البحر المتوسط ، ويبدأ صيد هذه الأسماك عادة عند منتصف الربيع أى قبل زيادة مياه النيل بنحو شهرين .

وكان التزام حق الصيد في هذه القرية من حق واحد من كبار البكوات (الممالك) ، وقد علمت من الرجل الذى كان يشتري حق الالتزام هذا ، أنه كان يدفع أتاوة سنوية قدرها ٣٣٠ بوظاقة ، كما أخبرنى أن عدد الصيادين الذين يعملون لحسابه هو ، يصل إلى أربعمئة صياد .

وتتكون قريتا المطرية من المنشآت الرئيسية لمصايد الأسماك التى يلقاها المراء على شواطئ بحيرة المنزلة ، وتمتلك هاتان القريتان على الأقل $\frac{1}{4}$ عدد القوارب الثلاثمئة التى تغطى في بعض الأحيان سطح البحيرة خلال موسم صيد البورى ، وترسل طازجة إلى المنصورة تلك الأسماك التى تأتى من المطرية ، ويرسل إلى دمياط الجزء المخصص للتمليح (من هذه الأسماك) ، ففى هذه المدينة يتم تمليح السمك وتصديره إلى القاهرة وسوها وبقيّة اسكاليات (نفور) المشرق ، ويستهلكه المسيحيون خلال نوبات الصيام الكثيرة التى يمتلكون لها .

الفصل الحادى عشر

عن صناعة الملح البحرى وملح البارود

ينتج الملح الذى يستخدمه الناس فى تمليح السمك ، وفى مختلف الاستعمالات المنزلية ، عن طريق البحر الطبيعى للمياه المالحة التى يستقبلونها فى ملاحات صغيرة على شاطئ البحر . ويوجد بعض من هذه الملاحات فى جزيرة الفنار أمام الإسكندرية ؛ كما يلتقط الملح كذلك ، بعد أن يكون قد بلغ شكله النهائى ، على طول الساحل ، من المستنقعات التى تقطع الساحل الرملى الذى يغطى بحيرة المنزلة ، إلى الشمال وإلى الشرق ، كما يجمعه الناس من داخل قلم السويس ، لكن هذا النوع من الملح الطبيعى ، الذى يتزود به الناس دون أى جهد يبذلونه ، سوى جهد التقاطه ، لا يمكن أن يدخل فى عداد المنتجات الصناعية .

وليس الأمر على هذا النحو فيما يختص بالملح الذى تنتجه ملاحات الفيوم : فهذه الملاحات تزود من عيون مياه مالحة ، موجودة بالوادي ، وعلى الشواطئ الغربية لبحيرة قارون . وتنبثق عيون المياه هذه من آبار تصل إلى عمق يبلغ ١,٣ م تحت سطح الأرض ، وإن كان منسوب هذه الآبار يعلو لأكثر من ذلك أثناء الفيضان ، حيثئذ تكون المياه التى تعطيها هذه الآبار أقل ملوحة .

وتنصب هذه المياه فى حفرات يصل عمقها إلى ٢٠ أو ٢٥ سم . وحيث لا تكون هذه المياه مشبعة بالملح ، بالقدر الكافى ، فإنه تلقى فيها كمية محدودة من الأتربة يتم الحصول عليها من المناطق المجاورة . ويستخدم الملح العادى الذى تنتجه هذه الملاحات فى كل من ولاية الفيوم ، وبوش ، وبنى سويف ، وكذلك فى ولاية أطفح .

وتوجد كذلك عشرون حفرة مماثلة يملكها مستغل واحد ، تنتج كل يوم جوالين من الملح ، وتعادل كل ثلاثة من هذه الأجولة أردنين اثنين سعة القاهرة . ويباع الجوال بسعر ٤٠ بارة . ويستخدم مالك هذه الحفرات المنتجة للملح ، فى اليوم الواحد

غلامين أو ثلاثة غلمان يعطى كلا منهم ٤ بارات . وبالإضافة لذلك ، يدفع كل فلاح ضريبة ملح سنوية تبلغ ٥٠ بارة إلى شيخ قرية ترسا التى توجد بالقرب منها تلك الحفرات التى نشير إليها هنا ، والتى يتجمع بها نحو ثلاثين من صناع الملح . ويوجد عدد مماثل من هؤلاء على وجه التقريب ، فى قرية سنورس ، التى تقع إلى شمالها كذلك ملاحظات مشابهة .

وفى نفس هذه الولاية ، تستغل كذلك طبقة من الملح البحرى ، يبلغ سمكها بضعة قراريط ، تتكون وتتجدد بعمق عدة سنتيمترات تحت التربة الرملية والحشة التى يمر بها المرء بطول الصحراء ، عندما يتجه من مدينة الفيوم إلى قرية هواره .

وعلى وجه العموم ، فإن الملح الذى يستهلكه الناس فى مصر العليا يستخرج من الصحراء الليبية حيث يكاد يوجد هذا الملح هناك ، تحت سطح التربة مباشرة ، فى طبقة ضئيلة السمك ، حتى أن المرء أثناء سيره ، يسمع صوت الملح وهو يتكسر تحت وطء أقدامه . وسوف تواتينا الفرصة بعد ذلك ، لفسر تكوين هذه الطبقة الملحية .

ومن جهة أخرى ، فإن كل الآبار التى تحفر فى وادى مصر ، على مشارف الصحراء ، تعطى مياهاً تتفاوت درجة ملوحتها ، وقد يكون بمقدور البحر أن يستخلص منها الملح اللازم لاستهلاك البلاد ، هذا إن لم يجده الناس جاهز التكوين بشكل تام ، كما أوضحنا ذلك من قبل ، وعلى سطح الصحراء تقريباً .

وكذلك فإن صناعة ملح البارود ، تبلغ درجة كبيرة من الأهمية بسبب استخدام هذا الملح فى صنع بارود البنادق : ومن الممكن استخلاصه عن طريق غسيل المواد التى تتكون منها أكوام الأتقاض التى تحيط بقرى ومدن مصر . ومع ذلك فليس ثمة مصانع للبارود تعمل بشكل دائم إلا فى عدة أماكن ، وأهم هذه المصانع ما يوجد فى الدهاشنة بالقرب من قنا ، وتلك التى تقع فى مصر العتيقة ، وهى التى تناولها الجنرال أندر يوسى بالحديث ، فى التقرير الذى أعده عن بارود المدافع ^(١) ، وبفضلنا عن ذلك فإن الطرق المتبعة فى صنع البارود هى نفس الطرق المتبعة فى أوربا .

الفصل الثاني عشر

عن الصناعات والحرف ، وعن الصناعة في المدن بشكل عام

تمارس ضروب الصناعة المختلفة التي انتهينا من الحديث عنها حتى الآن في مدن مصر وقرائها على حد سواء ، وتنهض الصناعة في هذه البلاد على ما تنتجه أرضها ، ومع ذلك فإن المدن على الدوام ، وبشكل خاص ، وشأنها في ذلك هو نفس شأنها في كل مكان ، تظل هي مقرا لصناعة أكثر تقدما ، كما أنها تشتغل بتحويل الخامات المستوردة من الخارج إلى سلع للاستهلاك ، ومستوى الأمر في ذلك أن تنتشر هذه السلع على نطاق واسع أو كانت تنحصر في مجال ضيق .

وتوضح لنا لوحات الفنون والحرف الواردة في هذا المؤلف (وصف مصر) والتي تمثل الطحان والخباز والحلواني والقطاطري ، كما تفسر لنا الشروح التي صحبت هذه اللوحات ، وبشكل كاف ، الوسائل والطرق المتبعة في العمل بهذه الحرف ، كما تعفينا - هنا - من الحديث عنها

وبالإضافة إلى المصانع التي تنتج فيها الأقمشة الكتانية والقطنية والصوفية والحربية ، تنتشر في كل أنحاء مصر ، مصانع أخرى ، تمتلك منها المدن الرئيسية ، والقاهرة بشكل خاص ، عدداً تتفاوت أحجامه وتصنع به أشغال الزركشة والخيوط الحربية (القبطان) المزوجة بخيوط الذهب والفضة ، كما تصنع به الشرابات والأهداب ، وبصفة عامة ، كل ما يمكن استخدامه للندشة وتطريز الملابس الشرقية . ولقد ذهب فن السروجية هناك إلى مدى بعيد ، كما يصنع الناس في هذه البلاد على وجه العموم ، ودرجة عالية من الجودة ، كل ما له صلة بإعداد الخيول . أما النقش على الجلود ، وخاصة الجلود الفاسية التي تستخدم حلية لهذه الأشغال المختلفة فتبلغ درجة لافتة للنظر . وتمثل اللوحة السابعة عشر (الدولة الحديثة ؛ المجلد الثاني) منظر

مصنع تطوير من الداخل في حين تمثل اللوحة الرابعة عشر (الدولة الحديثة ؛ المجلد الثاني) عاملا يشتغل بصنع الأحزمة التي ينتشر استخدامها .

ويعمل القصارون (أى صناع السقالات) والتجارون وصانعو الأقفال في ورشهم وهم جالسون ، ولا ينهضون واقفين إلا لكي يضعوا الأشياء التي أتوا صنعها في المكان المخصص لها ، وترينا اللوحة الثامنة عشرة (الدولة الحديثة ؛ المجلد الثاني) هؤلاء العمال في أثناء العمل . وتستورد معظم الخامات التي يشتغلونها من خارج مصر ، ففي بلد يكاد يسمح جمال طقسه بقضاء النهار والليل في الهواء الطلق ، نستطيع أن نفهم لماذا لا تنتشر فخامة البنيان ورفاهية الأثاث بين الطبقة الوسطى من أبنائه .

أما النحاسون والحديدون ، فهم - على نحو ما - الذين يصنعون وحدهم النحاس والحديد . ويعد فن الأولين متقدما للحد الكافي ، إذ أن كل أواني الطهي مصنوعة من نحاس يطلى بالقصدير ، وإننا لندين للمسبو كوتل Coutelle بوصف هذه المهنة ، وكذلك بشرحه اللوحة الحادية والعشرين ، (الدولة الحديثة ، المجلد الثاني) وبها شكل يمثل النحاس . أما طرق الطلاء بالقصدير فهي نفس الطرق التي نتبعها نحن في أوروبا . وإذا علمنا أن ملح النوشادر وهو أحد العناصر الرئيسية في فن الطلاء بالقصدير - هو كما يمكن القول إنتاجاً خاصاً بمصر ، فلا بد أن يصبح من الأرجح لحد كبير أن تكون هذه العملية المعدنية واحدة من أقدم العمليات المعدنية التي مارستها مصر .

ويصنع الحداد معظم الأدوات التي يستخدمها الآخرون .

وقد قام المسبو كوتل بوصف كبر الحدادة والأفران . ونجد ذلك ماثلا في اللوحة الحادية والعشرين (الدولة الحديثة ، المجلد الثاني) . ومن المحتمل أن تكون أشكالها تعود إلى زمن بالغ القدم . وفي الواقع فإنه يستفاد من معلومات حصلت عليها من تجار قادمين مع قوافل دافور ، أن شعوب أواسط أفريقيا تستخدم منافخ من نفس الشكل ، ومن جهة أخرى فإن ما انتبهنا من قوله عن الحداد ينطبق تمام الانطباق على

صانعى الأدوات الحديدية ، والذين يصنعون بصفة خاصة أدوات الزراعة والحدائق ، وكذلك أدوات البنائين والقصارين والتجارين ، إلخ .

وقد كان إعداد الجلود موضوعاً لوصف خاص ندين به للمستوى بوديه Boudet ونحن نحيل إليه في هذا الخصوص ، ويمثل الشكل رقم ٤ من اللوحة السادسة والعشرين (الدولة الحديثة ، المجلد الثانى) بعض وسائل صناعة الجلود القاسية . وفي القاهرة ، وكذلك في المدن الرئيسية الأخرى ، يتركز كل ضرب من ضرب الصناعة في حى خاص ، وهو نفس ما كان يحدث في الماضى في مدننا الأوربية . وهكذا نجد شوارع بأكملها لا يعيش بها سوى نحاسين ، وأخرى لا تصادف بها سوى القطاطرية وباعة الحلوى الآخرين ، وهناك نوع ثالث من الشوارع التى يشغلها السروجيون وصناع مهمات الخيل ، وكذلك نجد أحياء خاصة بالصاغة وتجار المجوهرات ونقاشيها ، وتوجد بها مصانعهم ، ويحرص ويقفل هذا الحى بحرص وعناية بأكثر مما يحدث في الأحياء الأخرى .

ويكاد يكون كل هؤلاء الصناع الآخرين ، الذين يشغلون في خامات ثمينة ، ويتطلب العمل بها معرفة أكبر ومهارة أفضل ، من المسيحيين السوريين أو من الأرمن ؛ كما يجدر بالملاحظة أن معظم النساجين في مصر العليا ، وكذلك معظم الحدادين والتجارين هم من أقباط مصر ، فهناك ، كما في كل مكان آخر ، تصبح الحرف اليدوية قسمة بين أولئك الذين تستبعد الحكومة دينهم (أى يجرمون من وظائف الحكومة بسبب ديانتهم)^(٥) ، وبذلك تنحصر الوسيلة التى يستطيعونها في الواقع لاكتساب نوع من الاستقلال ، في التخصص في هذا الضرب من ضروب الصناعة ، إذ يستطيعون بذلك أن ينقلوا فنونه معهم في كل مكان .

وبوضوح ما سبق أن قلناه عن مختلف الحرف التى يمارسها المصريون المحدثون ، وبشكل كاف ، تلك الحالة من البدائية التى تردوا إليها : فإننتاج المواد الضرورية اللازمة

(٥) راجع ما سبق أن ذكره نفس المؤلف بخصوص الضرائب وإدارة القرى ؛ الباب السابق ؛ الفصل الأخير . (المترجم) .

للغذاء أو الكساء أو سكنى البشر . هذا هو الحد الذى انتهوا إليه ، وزيادة على ذلك ،
 فلسوف يفهم المرء دون عناء كم سيكون من المستحيل فى هذه المنطقة من العالم ،
 حيث يضطر الناس لاستيراد الأخشاب والمعادن من الخارج ، وحيث يلقي نظام
 الحكم المطلق الشكوك فى مقدرة الناس على التمتع برفواتهم الخاصة - كم سيكون من
 المستحيل أن يتوسع الناس فى ممارستهم لأية واحدة من هذه الحرف التى لا يتعهدها
 إلا جوارى الرفاهية ، حيث يستطيع المرء أن ينفق عن سعة وبشكل آمن ما يفيض عنه .
 ومن جهة أخرى فإن عمل الإنسان وعمل الحيوان أقل تكلفة مما قد يتكلفه
 استخدام معظم آلاتنا . وفى الحقيقة ، فإن هناك عدداً كبيراً من الآلات لكنها لا
 تعمل إلا فى شئ واحد ، هو رفع المياه لرى الأراضى وتغذية الآبار والأسبلة بالمياه ،
 وقد قدما لهذه الماكينات أوصافاً تحت اسم الدواليب ذات الثقوب ، والدواليب ذات
 القواديس . وعلى الرغم من خشونة مبنى هذه الماكينات فإنها تعطى فكرة مبدئية عن
 كيف تلور التروس التى تتحرك بشكل عمودى ، نتيجة تحرك وتعاقب تروس أخرى
 بشكل أفقى ، تحدثه الماشية وهى تلور حول مدارها ، حيث تستخدم محركاً (لهذه
 التروس الأفقية) .

ويجد المرء كذلك كيف تنتقل الحركة فى طواحين الدقيق ، وفى الأشكال
 الأسطوانية المستخدمة فى عصر القصب ؛ ومن اليسير أن يتعرف المرء فى هذه
 الأسطوانات ، وفى تلك التى تصغرها على نحو أكبر بكثير ، والتى بواسطتها تفصل بذور
 القطن عن شعره الذى يغلفه ، فكرة السلندر المستخدم فى سحب المعادن ؛ ومع ذلك
 فإن المصيرين لم يقوموا بتطبيق هذه الفكرة فى هذه الحالة الأخيرة ، فشرائح المعادن التى
 تصنع منها النقود لا تنسحب إلى السمك الذى ينبغى أن تبلغه إلا بواسطة مطرقة . ألا
 يدفع إلى الاعتقاد بأن فن صناعة السكر ، الذى دخل إلى مصر مع زراعة قصب
 السكر لم يعرف هناك إلا منذ قرون قليلة ، فى حين أن الطرق المستخدمة فى سك
 النقود ، وهو فن ضارب القدم فى هذه البلاد ، قد ظلت على حالها دون أن يطرأ عليها
 أى من التطورات التى تناولتها فى أماكن أخرى نتيجة للتقدم الحضارى

كذلك ، فإن الرخوات التى تطحن تحتها الحبوب الزيتية تدار كما سبق لنا القول ، بواسطة حيوانات تعلق بمدارها ، وهو نفس ما يحدث بخصوص الرخوات التى يسحق تحتها الجبس .

وسوف نلاحظ بخصوص الوسيلة الأخيرة أنه قد تناولتها فيما يبدو درجة من التحسن لم تصل إليها مطلقاً تلك التى تستخدم فى فرنسا فى سحق هذه المادة ، ذلك أن الرجال هنا (فى فرنسا) هم الذين يدقون فى جرن بأذرعهم ، وهذا بالتأكيد أقل انجازاً بكثير ، من تعريض الجبس المتكلس لضغط أسطوانة حجرية عمودية تدور بواسطة مدار .

ومن جهة أخرى ، ففى بلد تتوفر فيه بكثرة أغذية الإنسان والحيوان ، ونتيجة لذلك لا ترتفع أجور الأيدى العاملة لحد كبير ، يكون من الأسهل استخدام قوى الإنسان والحيوان فى العمل مع تفضيل ذلك على أى وسيط آخر ، كذلك فلا بد أن نأخذ فى اعتبارنا أن هذه البلاد لا توفر أى مجرى طبيعى يمكن استغلاله كقوة محرك ، كما أن الفروع التى قد يمكن لإفادها عن النيل ، لكى تقام عليها دواليب هيدروليكية لن تفى بهذا الغرض بشكل تام ، إذ سيكون مثالها أن تحف بالضرورة خلال فترة من العام .

ومع ذلك ، فإذا لم يكن بمقدور الصناعة أن تجد فى مصر محركات نافعة على مجارى المياه ، فلا بد أنها قد تجدها فى انتظام الرياح وقوتها ، فمن المعروف أن الرياح الغربية ، والشمالية الغربية ، والشمالية تكاد تهب هناك فى الواقع طيلة العام ، كما أن المرتفعات الصناعية التى بنيت فوقها القرى ، توفر بالإضافة إلى ذلك أماكن مناسبة لإقامة طواحين الهواء . ولهذا السبب ، فقد تكون هذه الطواحين ، أولى الآلات التى ستقام فى هذه البلاد ، وذلك إذا ما ازدهرت التجارة والزراعة بشكل مضاعف ، وإذا ما ارتفعت أجور عمل الإنسان والحيوان ، لدرجة يصبح من المفيد معها أن تحل محل قوتهم البدنية محركات غير حيوانية ؛ فنقول أولى الآلات التى سوف تقام هناك ، لأنه لا ينبغى لنا أن ندخل فى الحسيان طواحين الهواء السبع أو الثمانى ، التى يجدها المرء فى

الاسكندرية وجزيرة الفنار ، فمع أنها قد أنشئت هناك منذ زمان قديم إلا أن استخدامها لم يمتد إلى داخل البلاد ، فلا نجد منها إلا ما هو على هذا الساحل ، حيث جلبها الأتوريون ، حسبما تشير كل ظواهر الأمور ، ويبرهن ذلك ، وهو أمر نقوله بشكل عابر ، أن قدماء المصريين لم يعرفوا مطلقاً هذه الآلة البارعة .

(تهيد)

يتم تبادل منتجات أقاليم مصر بين مدينة ومدينة ، وبين قرية وأخرى في أسواق عامة تقوم في يوم محدد من أيام الأسبوع ، حيث يتوجه إلى هناك من كل مكان البائعون والمشترون ، أما ما يزيد عن حاجة الاستهلاك من هذه المنتجات ، بالإضافة إلى بعض المنتجات الصناعية للمصريين المحدثين على الرغم من رداؤها ، فيعرض في أعماق أفريقيا وبعض مناطق من آسيا وأوروبا حيث تحصل مصر في مقابلها إما على نقود أو على بضائع تحتاج إليها . وقد بقيت مصر ، وسوف تظل ، بفضل موقعها الجغرافي ، المكان الملائم للتجارة الخارجية حيث تتخذ منها هذه التجارة مستودعاً لمنتجات العالم القديم .

الباب الثالث

عن الحالة الراهنة للتجارة عند المصريين

الفصل الأول عن التجارة الداخلية في مصر

لا يسمح ضيق الوادى فيما بين جزيرة إلفنتين وإسنا بأن يصدر جزء من المحاصيل التى تزرع هناك لتستهلك فى مكان آخر ، إذ هى تكفى بالكاد لسداد الضريبة وكذلك لإطعام عدد ضئيل من السكان الذين يظلون طيلة العام قائمين بأعمال الحقل ، فى حين يمارس الجزء الأكبر من هؤلاء السكان مهنة الملاحة فى القوارب والصنادل التى تعمل فوق النيل .

ومنذ عدة سنوات من قبل مجئ الفرنسيين ، كانت مدينة إسنا مقراً لكثير من البكوات المطاردين ، وأصبحت لهذا السبب نفسه منطقة للاستهلاك الكبير لحد ما ، بالإضافة إلى كونها مركزاً لتجارة مصر مع القبيلتين العريبتين : العبابدة والبشارية اللتين تمتلكان الصحراء المتاخمة ، إذ يأتى هؤلاء العربان إلى سوق إسنا ليحصلوا على الخبثوب وبخاصة الأرز ، وكذلك الحديد والمعادن الأخرى التى يحتاجون إليها . ويقوم هذا السوق كل أسبوع حيث تباع كذلك منسوجات قطنية وكتانية وآنية منقرة خشنة وبعض الملابس المصنوعة من الجوخ .. إلخ . ويبيع العربان فى مقابل ذلك الجمال والعيبد السود الذين يخطفونهم من القوافل التى تعبر صحراءهم أو الذين حصلوا عليهم هم بأنفسهم من أعماق أفريقيا ، ويجلب هؤلاء إلى سوق إسنا أيضاً الصمغ الذى يجمعونه من أشجار الأكاسيا (السنط) التى تنمو فى الصحراء ، كما أنهم يحولون خشب هذه الأشجار إلى فحم ينقلونه إلى قرية الرديسية ، حيث يشتريه تجار إسنا ويقومون بنقله عن طريق النيل إلى القاهرة وإلى مدن أخرى من مدن مصر .

ويجلب فلاحو المناطق المجاورة إلى هذه السوق الزبد والجبن والخبثوب ، والدجاج والحمام والخضروات والأصواف والقطن الور والقطن المغزول ، كما يعرضون هناك للبيع الأبقار والجاموس والجمال والخراف والماعز وبصفة عامة فإن سكان هذه المنطقة الأكثر مدارية من مصر يأتون إلى إسنا بكل البضائع التى ترسل إلى هناك من القاهرة .

وتشتمل هذه بالدرجة الأولى على الحديد والرصاص والنحاس والصابون والأرز ... إلخ وعلى الأبحار الواردة من أوروبا من أنواع مختلفة وعلى الأقمشة الواردة من سوريا . وتستخدم هذه المدينة أيضاً كمستودع لبعض البضائع الواردة من قوافل سنار مثل ريش النعام والعاج والأبنوس والبيد الصغار من الجنسين ، وإن كان هؤلاء لا يتوقفون هناك إلا للوقت الضروري للراحة والانتعاش ثم يسارع التجار بإرسالهم عن طريق النيل إلى القاهرة .

ويرسل من هناك إلى القاهرة كذلك وبنفس الطريقة زيت الخس بكميات كبيرة لحد كاف وكذلك كمية قليلة من زيت القرطم والقمح والخبز الأخرى وكذلك البلح والفحم والسنامكى والشبة .

وتبلغ زنة قطار الزيت ١٢٢ رطلا ، ويدفع عنه كمصاريف شحن ٤٠ بارة من إسنا حتى القاهرة ، وتبلغ المسافة بين هاتين المدينتين ٧٠ ميلاً (٧٠٠ ك . م) .

ويطلق اسم مد على وحدة الكيل الخاصة المستخدمة في تجارة البلح المجفف الذى تنتجه أسوان والثوبة . ويبلغ وزن هذا المكيال من البلح ٢٠ رطلا ويباع في أسوان بسعر ٤٠ - ٥٠ بارة . وتبلغ زنة القنطار ٣٥٠ رطلا وتصل تكاليف نقله إلى القاهرة إلى ٨٠ بارة . وتجارة البلح في أسوان بالغة الأهمية . وهناك تجار يرسلون من هذا البلح ، لحسابهم الخاص ، ما يبلغ أربعة أو خمسة آلاف قنطار في العام .

ويعد السنامكى بعد البلح أهم الأشياء في تجارة أسوان . وهذا النبات ينمو بكثرة وتلقائياً في الصحراء الواقعة بين النيل والبحر الأحمر بالاتجاه إلى الجنوب ابتداء من إسنا .

ويقوم عربان قبيلة العبايدة الذين يجنون هذا المحصول بتقليم النبات بطول بضعة ديسمترات فوق سطح الأرض عندما يكون قد أثمر حينئذ ، ثم يجففون هذا النبات في الشمس لمدة يومين ، ثم يضعونه في زرائب أو قفف كبيرة تصنع من سعف النخيل ، وينقلونه على ظهور الجمال حتى أسوان ، حيث يشتريه خمسة أو ستة من التجار الذين لهم صلة بهؤلاء العرب .

ويبلغ ثمن حمولة الجمل من السنامكى فى أسوان تبعاً لمبيعات العربان ٥ - ٦ زر محبوب يبلغ قيمة الواحد منها ١٨٠ مدينى .

ولم تكن تجارة السنامكى فى مصر حرة على الإطلاق ، فقد سيطر عليها البكوات واحتفظوا لأنفسهم بالحق فى إدارتها . ويبلغ الثمن السنوى لهذا الالتزام ستين كيساً ، ووقت مجيء الحملة الفرنسية كان الملتزم هو المسيو كارلو روزيتى فحصل البندقية والمسا وكان يقيم بالقاهرة .

وكان هذا الملتزم قد نقل صلاحياته إلى وكيل له مقيم فى أسوان . وكان الأخير يشتري السنامكى من التجار الأتراك الذين قاموا بشراؤه من العربان مع إعطائهم ١ ربيع ثم يقوم بنقله إلى الملتزم على أساس ١٥ بوظاقة لحمولة الجمل الواحد .

ويرسل للسنامكى الخام ، وبالحالة التى جمعه عليها العرب من أسوان إلى القاهرة عن طريق النيل على قوارب نيلية كبيرة ، وتدفع ٣٠ بارة كمصاريف نقل عن الحمولة الواحدة منه .

وتبلغ الكمية التى كانت ترسل منه عن هذا الطريق من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ قنطار . وفى القاهرة يتم السحب من هذه البضاعة فى المحلات تبعاً لنوعها وتحت رقابة الملتزم . وبعد إتمام هذه العملية يبلغ متوسط سعر السنامكى الذى يسمى سنامكى الالتزام ٣٠ بوظاقة للقنطار زنة ١٠٠ رطل .

فلما فيما سبق إن كمية كبيرة من فحم الخشب المستهلك فى مصر الوسطى والقاهرة ، يتم صنعه على يد العربان الذين يسكنون الصحراء الواقعة على الشطر الأيمن للنيل وعلى مسيرة ثلاثة أو أربعة أيام من النهر . ويقوم مساعلو بعض تجار إسنا الذين ينحصر معظم نشاطهم فى هذه التجارة بشراء هذا الفحم من العربان الذين يحضرونه إلى الرديسية .

وبيع الفحم فى هذه المنطقة بسعر ٩٠ - ١٢٠ بارة لحمولة الجمل الواحد ، وتدفع مصاريف نقله بواقع ٣٠ بارة للقنطار من هناك حتى القاهرة التى يرسل إليها كل

عام ٣ - ٤ آلاف قطار ، ويباع القطار الواحد عادة في أسواق هذه المدينة بـ ٢ زر محبوب أو ٣٦٠ بارة .

أما الشبة فهي موضوع تجارة قرية الجوبانية الواقعة على الشط الأيسر للنيل على مسيرة أربع ساعات ونصف إلى الشمال من أسوان . ويقوم سكان هذه القرية وسكان بعض القرى المجاورة ، مضافاً إليهم بعض عرب العبادية ، بتشكيل قافلة تذهب مرة كل عام للحصول على الشبة في الصحراء على مسيرة عشرة أيام باستخدام طريق الجوبانية . وتتكون هذه القافلة من ٣٠ - ٤٠ رجلاً وحوالي الخمسين جملاً ، وتنتج إلى الجنوب الغربي ، وتمشي لمدة عشرة أيام وسط جبال رملية ثم تجد وراء ذلك سهلاً رملياً فسيحاً يمتد خلاله الطريق هابطاً على شكل منحدر سهل نحو المكان الذي توجد به الشبة . ويوجد هذا الملح في طبقة وحيدة يتراوح سمكها من ٢ إلى ١٥ بوصة تغطيها طبقة خفيفة من الرمال تكون بنفس سطح التربة ويبلغ ارتفاعها من ٦ إلى ٨ بوصات ، وهذا الرمل جاف وهش ، وترقد طبقة الشبة فوق فراش آخر من الرمل الرطب له نفس مذاق الشبة لكنه يتفاوت في سمكه .

وتكون الشبة رطبة لحظة استخراجها ، ويقوم الناس بتكسيها إلى قطع ويجففونها في الشمس لمدة ١٠ إلى ١٢ ساعة ، وبعد ذلك يضعونها في قفف كبيرة مصنوعة من سعف النخيل ، وتنقل على ظهور الجمال حتى الجوبانية ، حيث يأقي الناس لشراؤها من قنا وسيوط والقاهرة والمحلة الكبيرة ومناطق أخرى من مصر .

ويستغرق استخراج الشبة مدة يومين ، بعدها تبدأ القافلة طريقها للعودة إلى الجوبانية . وتتطلب هذه الرحلة بالنسبة للذهاب والعودة كما رأينا من ٢٢ إلى ٢٥ يوماً^(١) . وتتكون تموين القافلة من الخبز والعدس والزبد والدقيق . وتوجد في الطريق

(١) إليكم تفاصيل مسار هذه القافلة : على مسير فرسخين من الجوبانية توجد بئر في سفح جبل لى مكان يسمى كركر . وبعد مسيرة ثلاثة أيام توجد أيضاً بعض عيون مياه في واد يسمى دجيل ، وعمل بعد مسيرة ثلاثة أيام من هذه العيون توجد عيون أخرى تسمى الألفى . وأخيراً ، فيمد مسيرة أربع وعشرين ساعة توجد بئر محفورة في الأرض يشار إليها باسم البصافة . ومياه هذه البئر بالغة الملوحة ، لكن مياه الآبار الأخرى ليست على هذه الدرجة من الملوحة ، وإن كانت أكثر صلاحية من مياه بئر الجينة ، وهي محملة تقع على طريق القصير وقد حصلت على هذه التفاصيل حول استخراج الشبة والمكان الذي توجد به ، في أسوان ، عن طريق أحد سكان =

أدغال أشجار يستخدم خشبها كوقود ، وتحمل القوافل معها كذلك الدرة والشعير لإطعام الجمال .

وتباع الشبة التي تجلب إلى الجوبانية إلى التجار الذين يأتون لشراؤها من هناك بسعر المد ٥٠ - ٦٠ بارة ، والمد هو مكيال يساوى بالنسبة لهذه البضاعة $\frac{1}{3}$ أردب من القاهرة .

ويدفع مقابل جزء من منتجات المنطقة الأكثر مدارية من مصر والتي انتهينا من إيضاها في شكل بضائع قادمة من القاهرة . وتشتمل هذه الدرجة الأولى على المنسوجات الكتانية والجوخ والأقمشة السورية والصابون والأرز والحديد والنحاس والرصاص والملح .

(٣) الجوبانية ، وهو يذهب كل عام في هذه القافلة للبحث عن هذا الملح في الصحراء . وقد واثق الفرصة للاحظة واقعة تقدم فيما اعتقد ، وعن طريق القائل ، وسيلة لتفسير كيف نشأت هذه الطبقة من سلفات الكتيوم وسط الرمال .

يشكل ذلك الجزء من أطلال طيبة الذي تقع فوقه اليوم قرية الكرنك سلسلة من المرتفعات الأرضية الباغة الضعف والرعاية ، نتجت من تدم الطوب التي الذي كانت منشآت هذه المدينة فيما يبدو سنية به ، وكذلك من الانقراض من كل نوع والتي تكسدت هناك على فترات مختلفة . وتوجد على حواف هذه المرتفعات طبقة صغيرة من الطرون ومن نترات الصودا يبلغ سمكها من ٣ - ٤ سم وتوجد على عمق ١٥ - ٢٠ سم تحت سطح التربة التي تتبع انحمااتها من كل اتجاه حتى تبلغ ارتفاعاً معيناً ينتهي عنده وجود هذين الملحين في شكل طبقة دائمة ، هذا على الرغم من أن الكتلة من هذه الانقراض في مجموعها تحتوي على شيء منها في كل مكان بدرجة متفاوتة ويمكن الحصول عليه عن طريق غسلها .

ولكني تنصير تكون هذه الطبقة الملحية ، ينبغي أن نلاحظ أن مرتفعات الانقراض التي نحن بصددنا تقع فوق سهل تضره عادة المياه أثناء الفيضان ، وعندئذ فإن المياه التي تفرق السطح تحترق في جبهته الأولى ثم يارتفعها فوق مستوى منسوبها كما في الأوعية الشمية ، يتحلل الملح الذي تحترق الانقراض وتتشبع به للدرجة أنه يصعد ، لكن لصعوده حاداً ، ويحدث أن يبدأ الملح بالتكلس ، عندما يكون سطح الانقراض قد جففته الشمس للدرجة كبيرة ، وعندما تصل المياه التي كانت مشبعة به قريباً من هذا السطح للدرجة تبخرها معها الحرارة الخارجية حيث ينفذ إشعاعها من خلال التربة . وهكذا تتكون طبقة من الملح يزيد سمكها كل عام بقدر ما يبقى السهل مغموراً بالمياه . ويبدو لي أنه من الممكن أن نفسر بنفس الطريقة تكوين طبقة الشبة التي يستغلها سكان الجوبانية في الصحراء . فالياه التي تحمل هذا الملح متحللاً تتسرب من خلال الرمال من تحت إلى فوق وكان يمكن لها أن تسيل على سطح التربة لو أن الرمل على بعد ٨ - ١٠ بوصة تحت هذا السطح قد جف بالفعل للدرجة تكفى بفعل حرارة الشمس لكي تبخر هذه المياه بمجرد وصولها إلى السطح .

ولم تكن هناك على الإطلاق رسوم مقررة لدخول مختلف الأشياء إلى إسنا التي كانت تعد بمثابة مستودع لهذه البضائع ، وتبلغ نسبة ربح تجار هذه المدينة عادة من ١٠ إلى ٢٠ ٪ ، وهي نفس النسبة لسعر النقود التي تقرض في أسوان إذ تبلغ سعر الفائدة من ١٠ إلى ١١ ٪ .

وبسبب النيل طريقاً جيد مناسب للانتقال من جنوب مصر إلى شمالها ، بحيث لن يدهشنا أن نعرف أن التجارة الداخلية لهذه البلاد قد اتبعت هذا الطريق منذ زمان لاتعيه الذاكرة ، لذلك فالنهر ملء بالقوارب الكبيرة والصغيرة التي تعبره بلا انقطاع . ويعمل فوق معظم قوارب مصر العليا ، كما سبق القول ، ملاحون من ضواحي أسوان ومن فيله ، بل ومن النوبيين الذين لا يجلبون ما يتعيشون عليه في بلادهم ، فيعملون بالملاحة فوق النيل لجزء من العام ، ويجلبون لمعيشة أسرهم عوائد أجورهم ، سواء كان ذلك في شكل نقود أو في شكل بضائع لها صفات الضرورات الأولية .

وبالإضافة إلى أن هذا الطريق المستخدم في نقل بضائع التجارة الداخلية لمصر طريق اقتصادي لحد كبير ، فلابد من أن نذكر أن هذا الطريق النهري أكثر ضماناً وأمناً من الطريق البري ، فالغاية شبه التامة للشرطة ، بالإضافة إلى قلة اتساع الوادي وعادات العربان المحيطين به ، تعرض المواد التي تنقل براً للسلب والنهب في حين أن الصنادل الضخمة التي تحمل هذه البضائع ، وتحمل معها بخلاف الملاحين والنوتية ، عدداً لا بأس به من المسافرين ، هذه الصنادل هي أكثر أمناً من السلب والنهب ولو إلى حد ضئيل .

وتعد كل المدن الواقعة على النيل وكذلك بعض القرى محطات تتوقف فيها القوارب التي تأخذ منها أو تفرغ فيها حمولتها أثناء موسم الفيضان . وعندما تصبح الترع المتفرعة من النهر صالحة للملاحة فإنها تستخدم في نقل بضائع القرى الداخلية إلى هذه الموانئ بواسطة صنادل أصغر حجماً . أما في بقية العام ، فيتم ذلك على ظهور الجمال والحمير .

وعند التوجه شمالاً من إسنا عن طريق النيل ، تكون مدينة قوص أو فقط

القديعة هى أهم مدينة تقابلنا ، فهى مستودع للقمح وبقية الغلال المخصصة للتصدير بحراً إلى الجزيرة العربية عن طريق ميناء القصير الواقع على البحر الأحمر ، وترسل من قوص إلى القاهرة أيضاً كمية ضخمة من الشيلان الصوف بيضاء اللون من نوع تلك التى تصنع فى قنا . ويتردد الناس على سوق هذه المدينة الأخيرة الذى يقوم مرة كل أسبوع ليتزودوا منها ، ومن المحلات التى أقيمت فيها بمواد البلاد والبضائع الأوربية التى تنقلها القوافل إلى القصير . وترسل من قنا إلى القاهرة الأقمشة القطنية وزيت الخس والقمح وجيوب أخرى وأخيراً كمية ضخمة من الآنية الفخارية المبردة التى تعرف باسم البردق ، وتحظى هذه بتقدير أكبر من كل الآنية من نفس النوع والتى تصنع فى مصر .

وفى غالب الأحيان ، فإنه تنهض كل ثمانية أيام فى كل مدينة من مدن مصر العليا سوق يأق إليها سكان القرى المجاورة ليبيعوا المواد والأقمشة التى يصنعونها . وينقل ما يفيض عن الاستهلاك إلى مناطق أخرى عن طريق التجار الذين يتجرون فى هذا النوع من البضائع . وهكذا يصدر إلى القاهرة سكر فرشوط وأحميم وجرجا ، وزعفران طنطا ، والأقمشة الكتانية من صنع سيوط ، وكذلك الغلال والفول والعدس وزيت بذر الكتان والقرطم واللفت . وتستبدل بكل المنتجات الزراعية وكذلك مختلف الأشياء المصنعة التى تناولناها عند معالجتنا للزراعة والصناعة فى مصر العليا بضائع تأتى من القاهرة . وما لم تكن ثمة ظروف خاصة تتناول هذه البضائع فإن هذا التبادل لا تتناوله إلا تغييرات طفيفة فى المواد التى تكون موضوعاً له .

ويقوم فى مدينة الفيوم ، عاصمة ولاية الفيوم ، سوق هائلة يأق إليها العرب الذين استقروا على تقوم هذا الإقليم ليتزودوا بما يحتاجون إليه فى نوع الحياة التى يحونها ، وهناك يبيعون الجمال التى يربونها والبلح الذى جمعه من الواحات . ويتميز هؤلاء العرب عن بقية السكان الذين يترددون على الأسواق بنوع الملابس التى يرتدونها وبالحربة التى يتسلحون بها على اللوام حتى وهم سائرون على الأقدام . أما الفلاحون فيأتون إلى هناك ليس فقط لبيعوا فواكههم وخضراواتهم ولكن أيضاً لبيعوا شيلان (شال) الصوف التى يصنعونها .

ويدفع أولئك الذين يمضون أسواق المدن المصرية بالبضائع رسماً في مقابل التصريح لهم بعرض بضائعهم للبيع هناك . وكانت رسوم الأسواق تحصل لصالح البكوات أو الكشاف الحاكمين الذين كانوا يعهدون بها إلى محصلين . وقد بلغ ثمن التزام ضرائب الأسواق في المدينة ١٤٠,٠٠٠ مدينى وكان الملتزم يحصل على الأقل ١٧٠,٠٠٠ مدينى بحسب تعريفه كانت تنظمها ضريبة النصاب بحسب نوع وطبيعة البضاعة ؛ وهكذا فقد تقررت كرسوم ١٠ مدينى لكل أردب من القمح في مقابل لا شئ بالنسبة للقطن المغزول أو للأقمشة القطنية والكتانية ، ذلك أن الضريبة التى كانت تسدها طائفة النساجين كانت تعفى كلية الإنتاج الذى يصنعه أبناءها ويعرضونه للبيع من كل رسم تقرره الخزانة . وتبلغ فائدة المآل في اليوم ١٠٪ .

وتتلقى مدينة القاهرة ، التى يمكن أن ننظر إليها على اعتبارها أهم مركز للاستهلاك في مصر ، المواد الغذائية من كل أقاليم البلاد وتُدفع ثمنها كما قلنا إما بالنقد وإما في شكل بضائع واردة من أوروبا . ويتم بيع هذه البضائع في أسواق عامة تقوم بشكل منتظم في أيام محددة من الأسبوع أو في أسواق مخصصة لكل واحدة منها . وسيكون بيان هذه الأسواق المتخصصة والكثيرة لحد كاف جزءاً من وصف طبوغرافية القاهرة .

ولكننا نكتفى هنا بالقول بأن الحضروات وكل أنواع الودود عادة كالقمح وخشب الودود تباع بالوزن وكذلك اللحوم والخبز . وهذه الطريقة التى اتبعت بلا جدال لتفادى ما يمكن أن يقع فيه المشترون من غش لو أن الباعة قد استخدموا وسائل أخرى لتقدير كمية البضاعة موضوع التعامل ، هذه الطريقة لم تكن تحقق على الدوام الهدف المرجو منها . فالبيع بأوزان غير صحيحة أمر شائع لحد كبير بين تجار الودود وتجار بقية القائمة السابق بيانها . لذلك فقد كان قمع هذه المخالفة واحداً من أهم صلاحيات أحد الأغوات (أغا) المكلفين بأعمال الشرطة في المدينة . وكان هذا الأغا يقوم بجولات فجائية في مختلف الأسواق ، وكان يسبقه ، وهو يسير ممتطياً ظهر حصانه ، أحد موظفيه وحاملاً معه ميزاناً كبيراً من الموازين المعتمدة ، ويتبعه حشد كبير من الخدم المسلحين بالعصى ، فإذا قابله أحد المشتريين وأظهر شكه حول دقة

وزن البضاعة التى يحملها ، فإن الأغا يسترشد عن محل البائع ويتوجه إليه على الفور ويقوم حامل الميزان فى نفس مكان الواقعة وعلى الملأ بالتحقق من وزن الشيء المبيع ، فإذا ما وجد أن الوزن أقل مما بيعت البضاعة عليه ، فإن التاجر يتلقى على الفور وأمام دكانه هو ، الضرب بالعصا ، وبعد تلقيه هذه العقوبة يزفه جيرانه الذين يجلبون فى ذلك فائدة كبيرة لهم إما لأنهم قد سبق وحصلوا منه على نفس « الخدمة » ، وإما لأنهم كانوا سيحصلون عليها بين لحظة وأخرى .

وتتم الرقابة على الأسواق عادة وبنفس الطريق فى بقية مدن مصر الكبرى ، ولكن بنجم أقل مما يحدث فى القاهرة .

والى سوق منوف الذى يقوم مرة كل أسبوع ، يحمل نساجو الألياف أقمشتهم ، وهناك يشتريها تجار هذه المدينة الذين يقومون بنقلها إلى القاهرة والاسكندرية ، وكان يبلغ ما يصدر من الأقمشة من منوف ما يقرب من ١٥٠ ألف قطعة ، وكذلك كان تجار أشمون والقاهرة يجربون قرى ولاية المنوفية ويشترون جزءاً كبيراً من الأقمشة التى تصنع فيها

وتمتلئ سوق منوف بخلاف الأقمشة ، بكميات كبيرة من الصوف والكتان والوبر وغزل الكتان والفخاريات من كل نوع ، والحبوب والخضروات الجافة والبطازجة وبخاصة درنات. القلقاس التى تزرع بشكل خاص فى شبين (الكوم) وضواحيها .

وتعد مدينة طنطا ، التى نادراً ما زارها الرحالة الأوربيون قبل الحملة الفرنسية ، أهم مدينة تجارية فى أعماق الدلتا . وهذه المدينة ، بالإضافة إلى وقوعها فى منطقة بالغة الخصوبة وإلى أن سكانها يمارسون صناعة أقمشة الكتان الذى يزرع هناك بوفرة . هذه المدينة هى كذلك مقر لأسواق بالغة الشهرة . وتدين هذه الأسواق بأصلها شأن كل أسواق الشرق إلى الورع الروحى عند المسلمين ، فهم هناك يقدسون مقبرة أحد الأولياء المشهورين ويسمى سيدى أحمد البلوى وتوجد هذه المقبرة فى المسجد الرئيسى لمدينة طنطا .

ويذهب الناس إلى هناك فى شكل حجيج (مزار) فى فترتين من العام ، مرة فى اعتدال الربيع ومرة أخرى عند انقلاب الصيف . وإليك ما يذكر بشكل خاص عن أحمد البلوى :

ولد أحمد البلوى فى فاس فى بلاد البربر (المغرب) فى سنة ٥٩٦ هجرية وجاء إلى مصر أثناء توجهه مع أسرته إلى مكة وكان يبلغ عندئذ الحادية عشرة من عمره . وعند عودته من مكة توقف فى طنطا حيث عاش حتى سن الثانية والسبعين ، وحصل هناك بفعل سلوكه على شهرة واسعة كولى ، وبعد موته شيد بناء صغير حول قبره وبدأ المسلمون يزورونه بدافع من الورع والتقديس . وفى حوالى العام ٦٦٠ من الهجرة أمر السلطان بيبرس ببناء المسجد الذى نراه اليوم فى طنطا ، ثم قام اسماعيل بن إيواذ بتجميل هذا المسجد منذ حوالى قرن وتم تجميله مرة أخيرة على يد على بك منذ حوالى خمسين عاماً .

ولهذا الجوامع عوائد كبيرة ، فهو يمتلك قرية تبلغ مساحتها خمسمائة فدان وتسمى قحافة ، كما يمتلك زيادة على ذلك فى مدينة طنطا وكالة وحماماً والمكان الذى يطحن فيه البن ، ويتلقى فوق ذلك كثيراً من النور من سكان مختلف أقاليم مصر .

وتعفى الأسواق التى تقام فى طنطا أثناء عيد (مولد) الولي من كل رسوم تحصل لصالح الحكومة ، ويقوم بمهمة الشرطة هناك كاشفان (كاشف) ، واحد من ولاية المنوفية وآخر من ولاية الغربية . ويعلن عن يوم المولد عن طريق رسائل (بهد) تحمل فرماناً من الباشا إلى أقاليم مصر السبعة ونصم على الصعيد ، وللايات : الجزيرة ، البحيرة ، المنوفية ، الغربية ، والشرقية .

ويبلغ عدد الوكالات فى طنطا ١٠ - ١٢ وكالة وهى مخصصة لأبناء مختلف مدن مصر ولتختلف الأسماء المحمدية ، ويوجد بخلاف هذه الوكالات وفى شوارع متعددة مساكن كانت تؤجر إلى التجار المتقلين ، كما كانت كل الحقول المحيطة بالمدينة مغطاة بالخيام .

أما الأشياء التى تقوم عليها التجارة فى طنطا فتشتمل على المواشى من كل نوع والأقمشة الكتانية والقطنية ، ويجلب تجار القاهرة والاسكندرية إلى هناك بضائع واردة من أوروبا والهند .

كذلك كان يقوم فى مدينة تحظى ببعض الأهمية فى أعماق الدلتا وتسمى محلة

مرحوم ، سوق يتردد عليها الكثيرون بسبب المنسوجات التي تصنع في هذه المدينة وضواحيها .

ولابد أن نعلم فوق ذلك أن الأسواق التي تقام في مدن وقرى الدلتا لم تكن على الدوام مأمونة لحد كبير ، لأن السكان الذين يترددون عليها وكذلك عرب الولايات المجاورة ، ينقسمون كما سبق أن قلنا إلى عصبيتين متعاديتين (سعد وحرام) وكانا يتبادلان أشد ما يستطيعان من أذى يحمله أبنائهما على أيديهم في أى مكان يلتقون فيه معاً .

ولابد أن نذكر بعد الأماكن المختلفة التي انتهينا من ذكرها باعتبارها أهم أسواق الدلتا : مدينة سمندو التي جعل منها موقعها على الفرع الشرقى للنيل ، مستودعاً طبيعياً للبضائع الأجنبية التي ترد إلى مصر عن طريق دمياط ، مثل الحديد والحردة والفحم ، بالإضافة إلى أنها نقطة الاتصال بين ولايات الشاطئ الأيمن ولايات الشاطئ الأيسر .

وليست لمدينتي رشيد ودمياط على الإطلاق أسواق بمعنى الكلمة لشئون التجارة الداخلية ، لكنهما مستودعان لتجارة دول أوروبا وشعوب سوريا ، وستواتينا الفرصة للعودة إليهما فيما بعد .

وتقع على الشط الشرقى للنيل وعلى مسافة قصيرة إلى الشمال من سمندو مدينة المنصورة ، وهى مستودع للبضائع ينقل منها إلى القاهرة ودمياط ورشيد جزء من قطن الولاية (الدقهلية) وكذلك الزيت والجبن والكتان وزيت السمسم وكل هذه المواد من منتجات الولاية التي تخزن في حوالى ٣٠ وكالة مخصصة لاستقبال البضائع من الخارج .

وتقوم تجارة تهريب على حدود مصر من جهة سوريا على يد العربان الذين استقروا هناك ، تم فيها مقايضة الأشياء التي يكون دخولها إلى مصر وتلك التي يكون خروجها منها محظوراً ، أو تلك التي ينبغى أن تدفع رسوماً باهظة لحد كبير لجمارك القاهرة ودمياط .

كان يمكن لنشاط التجارة الداخلية في مصر أن يتضاعف لو أن مختلف طرق المواصلات كانت آمنة وكان استخدامها ممكناً من مكان لآخر ، لكن نشاط الشرطة لا يمتد لأبعد من أسواق المدن ، كما أن تقاليد العريان وجهل الفلاحين لا يقدمان أية ضمانات لتأمين البضائع التي تعبر بلادهم ، وينبغي لكى نحصل على هذه الضمانة ، أن يتجمع التجار عندما يسافرون براً في قوافل صغيرة وعندما يسمح موسم الفيضان بالملاحة فإن التجار يتعرضون بالمثل لمخاطر أن ينهبوا على يد سكان بعض القرى التى تقع على ضفاف النيل ، والذين لا يتعيشون إلا على السرقات وقطع الطريق التى يمارسونها على الصنادل المحملة بالبضائع والتى تمر قريباً منهم . إن إقامة نظام أفضل للأمور لتأمين الطرق لن يساهم فقط في ازدهار التجارة الداخلية ، وإنما سوف يساهم أيضاً ، بتسهيل تموين موانئ مصر بمنتجات البلاد ، في اتساع نطاق تجارتها الخارجية التى حان الوقت لكى نتحدث عنها . وسنتناول في عدد من الفصول المستقلة العلاقات التجارية لمصر مع أعماق أفريقيا ومع آسيا وأوروبا .

ولكننا قبل أن ندخل في الموضوع نرى من المناسب أن نلاحظ أن البوطة ذات الـ ٩٠ مدينى لا تستخدم كوحدة نقدية كما يحدث في الأسواق التى يتعامل فيها المصريون مع بعضهم البعض ، ذلك أن تقييم معاملاتهم مع أسواق الخارج يتم أحياناً بوحدات نقدية مخالفة « بحسب طبيعة البضاعة موضوع التعامل ، وبحسب البلاد التى قدمت منها أو أرسلت إليها . وأهم الوحدات النقدية المستخدمة في التجارة الخارجية لمصر الحديثة هى :

السكين (العملة الذهبية) زر محبوب ذات الـ ١٢٠ مدينى (القيمة الاسمية)
أو ذات الـ ١٨٠ مدينى حسب التعريف التى نظمت قيمة مختلف القطع النقدية أثناء الحملة . .

سكين القسطنطينية ذو الـ ٢٠٠ مدينى .
الفندقل ذو الـ ١٤٦ مدينى .

البوطة الذهبى أو الـ $\frac{1}{4}$ زر محبوب ذو الستين مدينى (حسب القيمة الاسمية) .

القرش التركي ذو الـ ٤٠ مدينى .

القرش الأسباني ذو الـ ١٥٠ مدينى .

التالو أو التالارى وهو يساوى كذلك ١٥٠ مدينى .

وأخيراً السكين البندقى ويساوى ٣٤٠ مدينى .

الفصل الثاني

عن العلاقات التجارية لمصر مع أعماق أفريقيا

يذهب العرب الذين يسكنون الصحراء الليبية ابتداء من سيوط. حتى اليوم ، كل عام إلى الواحات ، كى يحصلوا على محصول البلح ، ثم يأتون ليستبدلوا به فى الأسواق المختلفة الأشياء والملابس التى يستخدمونها ، وتذهب قبيلة معينة فى البحيرة للحصول على النطرون من بحيرات هذه الصحراء ، وأخيراً فقد قلنا من قبل إن هناك قبيلة عربية تقوم بجمع محصول السنامكى إلى الغرب من أسوان ثم تجلبه إلى هذه المدينة ، ومع ذلك ، فعلى الرغم من أن هذه الأشياء المختلفة تنتج من مناطق مختلفة تتفاوت مسافة بعدها عن وادى النيل ، وحيث أن العرب الذين يقومون بتجارة التبادل هذه ، هم - على نحو ما - مستقرون على الحدود التى تفصل مصر عن الصحراء ، فقد نظرنا إلى هذه التجارة على اعتبار أنها فرع من التجارة التى تتم بين مدينة وأخرى أو بين قرية وقرية .

لكن الأمر لن يكون على هذا النحو بالنسبة للتجارة التى تقوم بها القوافل التى تأتى من مناطق مختلفة من داخل أفريقيا ، وفى أوقات محددة من العام ، والتى تقضى عدة أسابيع ، وأحيانا عدة أشهر ، وهى فى طريقها إلى مصر ؛ وأهم هذه القوافل هى قوافل دارفور ، وسنار ، وفزان ، وسندخل باضطراد فى بعض التفاصيل المتعلقة بكل منها .

١ - قافلة دارفور

الواردات

وفى أثناء إقامتى بمدينة سيوط عام ١٧٩٩ مرت بهذه المدينة قافلة دارفور وقد حصلت من واحد من أهم تجارها على المعلومات الآتية :

تجلب هذه القافلة إلى مصر العاج ، والتمر هندي ، والقرب المصنوعة من جلد الجمال ، وبعض جلود الثور ، والصمغ ... الخ ، لكن تجارتها الرئيسية تتمثل في العبيد السود : وهؤلاء هم أطفال من الجنسين اختطف بعضهم من قرى مملكة دارفور عن طريق أناس يجتفون هذا النوع من الاختطاف ، أما الآخرون فينتمون إلى أسرى الحرب الذين أصبحوا عبيداً ؛ ويبيع الطفل من هؤلاء في القاهرة بـ ٤٠ إلى ٦٠ قرشاً أسبانياً . ويذكر تجار هذه القافلة الذين سألهم بأن مدينة دارفور تبعد عن سيوط بمسيرة أربعين يوماً خلال صحراء توجد بها بعض المياه بين مسافة وأخرى ، ويؤكد هؤلاء بأن الناس هناك يزرعون القمح في أراضيهم وأن الأمطار تهطل من وقت لآخر وأنهم يحتفظون بمياهها في خزانات . وأضيفت إلى ذلك معلومات أخرى أكثر اتساعاً حصلت عليها في القاهرة من ذلك الشخص الذي كان مكلفاً ببيع عبيد دارفور باعتباره المعمل الأكبر للجلابة ، وهي التسمية التي يشار بها إلى تجار هذه المهنة .

تجلب القافلة إلى مصر ، بخلاف العبيد الصغار من الجنسين ، سن الفيل ، والتمر هندي أو عجين مكون من ثمار التمر هندي بعد سحقها وتجفيفها ، الصمغ العربي ، الششم ^(١) ، وهو ينور صفيق ، مائلة للون الأسود ، تحول إلى دقيق يستخدم ظاهرياً في حالات الرمد ؛ والكرايج (كرايج) أو سير من جلد فرس النهر يستخدمه الفرسان كسوط ؛ ريش النعام ؛ قربا مصنوعة من جلد الجاموس أو الجمال ، وكذلك ملح النطرون والشبة .

والمعلومات المتوفرة حتى اليوم عن طريق دارفور قليلة ، ويرجع الفضل فيها إلى هؤلاء التجار ، ويقول هؤلاء ، ومن المحتمل أنهم يقولون ذلك بنوع من المبالغة طبيعية فيهم بأن هذه المدينة تماثل القاهرة في حجمها وعدد سكانها ، ويضيفون بأن سكان جزء كبير من داخل أفريقيا يأتون إلى هناك لبيعوا أو يتبادلوا مختلف المواد التي انتبهنا من ذكرها ، لكن سكان دارفور وحدهم هم الذين يقومون بالسفر إلى مصر .

(١) Cassia absus, Lin انظر مذكورة عن المقابر التي يستخدمها المصريون ، تأليف روبه

Rouyer ، الدولة الحديثة ، المجلد ١١ ، ص ٤٢٩ [من الطبعة الثانية] .

والبضاعة الرئيسية في هذه التجارة هم العبيد ، وهؤلاء وكما سبق القول عبارة عن أسرى تم أسرهم أثناء الحروب المستمرة التي تمرق أمم وسط أفريقيا المجاورة لدارفور ، وفى بعض الأحيان يتم اختطاف أسر بأكملها فى حالات السلم من القرى التى تسكنها ، ويساق هؤلاء العبيد من الجنسين ومن مختلف الأعمار إلى سوق دارفور ، ويختص ملك هذه المملكة لنفسه بخمس هؤلاء ، ويعطى خمساً ثانياً لرئيس شرطته ، ولا يتبقى فى أيدي الأسرى إلا الثلاثة أخماس الأخيرة .

ويباع الرجال البالغون فى دارفور ، إلى أناس يستخدمونهم فى الأعمال المنزلية ، أما أولئك الذين كانوا من نصيب ملك دارفور فإنهم يرسلون إلى مكان فى داخل أفريقيا يسمى كاركيتين دار السعيد ويقع على مسيرة عشرين يوماً على طريق دارفور ، ويعد نوعاً من مستعمرة ، وهنا يزوجهن من زوجات إماء ويخصص $\frac{1}{3}$ أطفالهم و $\frac{1}{3}$ إنتاج محاصيلهم التى هى عبارة عن الذرة الشامية والذرة للملك ، الذى يرسل كل عام واحداً من ضباطه لتحصيل الآتاوه ^(١) .

وتبعاً لما يذكر الجلالة فإن الناس فى دارفور لا يستخدمون النقود المعدنية ، إذ تقيم الأشياء التى يتعاملون فيها بالعبيد ، ويقدر العبد من هؤلاء عادة بأربع أو خمسة قطع من قماش الكتان من صنع سيوط أو من قماش القطن صنع المحلة الكبيرة .

وحيث أن طريق دارفور - مصر يتم خلال صحراء تضطرد فيها ندرة المياه فإن القافلة التى تأتى إلى القاهرة كل عام تنقسم إلى فريقين ، يبدأ أحدهما الطريق قبل الآخر بعدة أيام ، وهكذا تستطيع الآبار التى نضبت مباشرة بعد مرور الفريق الأول أن تمتلئ من جديد فى خلال المدة التى ستنتفضى حتى يحين مرور الفريق الثانى .

وتتكون كل قافلة من حوالى خمسة آلاف جمل ، وتستغرق عادة ما بين أربعين وخمسين يوماً حتى تصل إلى سيوط ، وهى تتوقف فى الصحراء فى كل مكان تجد فيه الماء ، لكن نقاط التوقف هذه تتباعد حتى تبلغ المسيرة بين كل نقطة وأخرى أربعة أو

(١) جاء إلى القاهرة منذ حوالى خمسة وعشرين عاماً (كتب هذا عام ١٨٠٠) أحد أبناء ملك دارفور ، وكان يصحب معه ٣٠٠٠٠ بقول تجار القافلة ١٢,٠٠٠ رجل و ٢٤,٠٠٠ جمل بقى جزء كبير منها فى مصر العليا

خمسة أيام ، بل وفي بعض الأحيان ، عشرة أيام . وعندما تضطر هذه القوافل للتوقف في أماكن ليست بها آبار ، فإنها تحصل على حاجتها من الماء من مئونة المياه التي تحملها الجمال .

ويخصص ثلث العدد الإجمالي للجمال التي تتكون منها القافلة لحمل مياه التكوين اليومي هذه ، كما يخصص ربع العدد الإجمالي أيضاً لحمل الطعام ، ولا يستخدم حمل البضائع - بمعنى الكلمة - سوى $\frac{1}{8}$ العدد الإجمالي فقط ، ويخصص العدد الباقي لحمل المرضى أو لحمل تلك الحمولة التي كانت تحملها الجمال التي جرحت أو تلك التي نفقت أثناء الطريق .

وكانت قافلة دارفور تتوقف في الصحراء في مكان يسمى بيريس ، وهي قرية هامة تقع على مسيرة اثني عشر يوماً من مدينة سيوط . وكانت القافلة تضطر للتوقف هناك انتظاراً للكاشف الذي يرسله البكوات في القاهرة للتفتيش عليها . وكان شيخ بيريس مسؤولاً عن القافلة حتى تحصل على الإذن بمواصلة طريقها نحو مصر .

وكذلك كانت القافلة تتوقف على مسيرة ستة أيام من سيوط مرة أخرى في قرية تسمى الخارجة . وهناك يقوم الكاشف بتقدير الرسوم التي ينبغي عليها أن تسدها ، بينما يقوم قائد القافلة بتقدير نصيب كل تاجر من تجار القافلة من هذه الرسوم ، لكن الرسوم لم تكن تسدد إلا بعد مسيرة نصف فرسخ من سيوط في مكان تتوقف فيه القافلة لآخر مرة ، حيث تقوم ببيع كمية من بضائعها تكفي للحصول على الرصيد اللازم لسداد هذه الرسوم .

ولم يكن يسمح للقافلة بالتقدم إلى شمال سيوط إلا بعد أن تكون قد سددت بالفعل الرسوم المطلوبة منها بالكامل .

وتبعاً لعادة الشرق الشائعة ، عادة ألا يبدأ الناس ممارسة تبادلهم التجارية إلا بعد تبادل تقديم الهدايا ، فقد كانت القافلة تقدم باسم ملك دارفور إلى الكاشف الذي يأتي للتفتيش على قافلة دارفور في بيريس عبيدين وجمالين ، كما كانت تقدم في الخارجة - في نفس لحظة تقدير الرسوم الجمركية - هدية مضاعفة ، أي أربعة عبيد

وأربعة جمال . وعند العودة ، يتلقى رئيس القافلة من الكاشف ، من قبل البك الحاكم لولاية سيوط « طقما » كاملا من الملابس .

وكانت الرسوم التي تحصل من قافلة دارفور عند دخولها إلى مصر تقدر على النحو التالي : ٤ زر محبوب عن كل رأس عبد ؛ و ٢ سكين لكل رأس جمل ؛ وكان الكاشف يحصل كذلك رسماً قدره ٩ مدينى عن كل عبد و ٤ مدينى عن كل جمل .

ويأتى سنوياً من دارفور إلى مصر من خمسة إلى ستة آلاف من العبيد أربعة أحماسهم نساء ، تتراوح أعمارهن بين خمسة أو سبعة أعوام حتى ثلاثين أو أربعين عاماً ، وإن كانت أغصار غالبتهن تتراوح بين عشرة وخمسة عشر عاماً .

وتسير كل قافلة تحت إمرة رجل تابع للملك دارفور ومرتبطة ببيته . ويتلقى هذا القائد من كل واحد من تجار القافلة الذين يكونونها ٢٣ بارة عن كل رأس جمل و ٥ بارة عن كل رأس زنجى ، كأجر له .

ويبلغ عدد التجار ومن يعملون في خدمتهم كالجوالين وبقية الخدم أربعمائة أو خمسمائة شخص في العادة .

وقبل أن تأتى قوافل دارفور إلى القاهرة ، فإنها تستريح لبعض الوقت في سيوط وبنى عدي ومنفلوط والمناطق المحيطة بها حيث تباع جزءاً من بضاعتها .

ويبلغ الثمن المنخفض للعبد في السنوات العادية حوالي ٣٥ زر محبوب

ويبلغ ثمن العبيد الذين تحولوا إلى طواشين (طواشى) ضعف أو ثلاثة أمثال هذا الثمن في العادة . وهذا هو السبب في أن قادة قوافل دارفور كانوا يتوقفون في أبى تيج ، وهى مدينة صغيرة في مصر العليا ، حيث ثمة حلاقون يقومون بتر العضو الجنسى للأطفال ؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه العملية لا تمارس إلا للأطفال لم يتجاوزوا سن الثامنة أو العاشرة . ويمكن أن تقرأ المزيد حول هذا الموضوع فيما كتبه د . فرانك Frank في المقالة التي عالج منها تجارة العبيد السود في مصر^(١)

وتحمل قافلة دارفور عادة إلى القاهرة حمولة ١٥٠ حمل من من الفيل ، تبلغ زنة الحمولة منها ثلاثة قناطير زنة القنطار ١١٠ رطل . ويباع القنطار الواحد ما بين ثلاثين وستين فندقل حسب جمال العاج والبلد الذى قدم منه .

وتحلب القافلة بخلاف ذلك حوالى ٦٠٠ قنطار من التمر هندی Tamardindus India ، ويباع القنطار زنة ١١٠ رطل بـ ١٥ - ٣٠ بوظاقة .

وتحلب كذلك من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ قنطار من الصمغ العربى زنة القنطار ١٥٠ رطلا ويباع القنطار بسعر ٢٠ فندقل .

وحوالى ٦٠٠ قنطار من الششم ، سعر القنطار زنة ١١٠ رطل ٢٠ بوظاقة .

كما تحلب مائتى أو ثلاثمائة كبراج ، يباع الواحد منها عادة بـ ٤٥ - ٦٠ مدينى .

ويباع ريش النعام الوارد إلى مصر عن طريق قافلة دارفور بالوزن ، ويمكن أن تبلغ الكمية المستوردة منه ما بين ٢٥ إلى ٣٠ قنطاراً ، وأغلى أنواعه هو الريش الأبيض ويبلغ ثمن القنطار من أجود أنواعه ١٥٠٠ بوظاقة فى حين أنه قلما يبلغ ثمن القنطار من الصنف الأدنى قيمة وهو الريش الأسود ٢٠٠ بوظاقة . وينتقل هذا الصنف من البضائع من دارفور إلى القاهرة فى حقائب من الجلد ، ولا يشتريه فى القاهرة إلا اليهود أو المسيحيون الذين يصنرونه كله على وجه التقريب إلى أوروبا .

وفى مصر ، تستخدم قرون الكركدن فى صنع مقابض السيوف أو الخناجر ، ويعتقد الأتراك والمماليك بصفة خاصة فكرة مسبقة مؤداها أن سلاحاً معداً على هذا النحو يمنع حامله الشجاعة والاقدام ، وتتحكم ندرة هذه البضاعة أو وفرتها فى رفع أو خفض سعرها ، ويصل منها سنوياً ألفا قرن يباع الواحد منها بـ ٥ - ٧ بوظاقات . وقد ارتفع سعره إلى ١٥ بوظاقة أثناء الحملة الفرنسية .

وتدخل قافلة دارفور إلى مصر حوالى أربعة آلاف زوج من القرب المصنوعة من جلود الثور أو الجمال ، ويباع الزوج الواحد من القرب بـ ١٠ - ١٢ بوظاقة .

ولابد أن نضيف إلى هذه الواردات المتنوعة ١٠٠٠ قنطار من النطرون ، يباع القنطار منه زنة ١٢٠ رطلا ب ١٤ - ١٥ بوظافة (١) .

وتحصل قافلة دارفور وهى فى طريقها إلى القاهرة من الصحراوات التى تجتازها وهى متوجهة إلى القاهرة على كمية محدودة من الشبة تجلبها من هناك إلى القاهرة . ويبدو ، تبعاً للمعلومات التى قدمها إلى الحاج سلطان ، شيخ الجلابة ، أنهم يستخرجونها - كما يحدث للنطرون - من قاع بعض البحيرات التى ترسبت فيها ، وفى العام التالى يجلبونها فى نفس مكان العام السابق وهكذا ٠٠ ويبلغ وزن الشبة التى ترد إلى مصر عادة عن هذا الطريق مائتى قنطار ، زنة القنطار ١٥٠ رطلا ، يبلغ سعره من ٣ - ٤ بوظافات .

وبعد وصول القافلة مباشرة إلى مصر ، حيث تكون كل البضائع التى انتهينا من حصرها قد شحنت عن طريق النيل ، تحاول قافلة دارفور التخلص من الجمال التى تصبح بالنسبة لها عديمة الفائدة فبيع $\frac{١٦}{١٧}$ أو $\frac{١٧}{١٧}$ من إجمالى عدد الجمال التى صحبتهام معها ، ويبلغ ثمن الواحد من هذه الجمال ، تبعاً لعمرها وقوتها ، ما بين ١٨ و ٢٠ زر محبوب .

وحيث يشكل العبيد الجزء الرئيسى من واردات هذه القافلة ، فلا بد ان نستنتج أنه يلزم لنقل المياه ومؤن الطعام الأخرى التى تلزم لغذائهم أثناء الرحلة إلى مصر عدد من الجمال أكبر بكثير من ذلك العدد الذى تحتاجه القافلة عند عودتها .

وبمجرد وصول القافلة إلى سيوط فإنها تدفع للبك أو السنجق المقيم هناك رسماً يبلغ ٤ زر محبوب عن كل رأس عيد و $\frac{١}{٢}$ زر محبوب على كل رأس جمل يحمل كان أو غير حمل ؛ كما يحصل فى مصر القديمة رسم يبلغ $\frac{١}{٢}$ بوظافة عن كل جمل .

(١) انظر الحالة العامة للبضائع الواردة إلى مصر بواسطة قوافل دارفور أثناء الحملة الفرنسية من وضع الأستاذ مركور - جوزيف لابانوز Mercure - Joseph Lapanouse المنشورة فى : Mémoires sur L'Egypte, tom. IV. p. 88, édition de Pierre Didot, an XI.

وفي النهاية ، فإن القافلة تدفع إلى الجمارك عند دخولها القاهرة واحد زر محبب عن كل رأس عبد و١٠ زر محبب للإقامة في الوكالة ولاستخدام السوق الذي ستعرض بضائعها فيه للبيع .

الصادرات

تضطر قوافل دارفور بسبب أعمال التجارة التي تمارسها مع مصر عادة أن تمد في فترة إقامتها هناك لفترة تبلغ ستة أو ثمانية أشهر ؛ ولذلك يحدث كثيراً أن تصل قافلة قبل أن ترحل القافلة التي سبقتها .

وتشتري هذه القوافل عند عودتها أشياء تختلف عما تورده إلى مصر ، سواء كان ذلك من منتجات هذه البلاد أو كان من البضائع الأوربية .. الخ .

فمن بين أشياء الشرق ، تشتري القافلة المنسوجات الحريرية والقطنية المصرية والسورية وأقمشة الكتان والقطن من صنع مدن الدلتا وسيوط ، وأقمشة أخرى تسمى « ألاجة » ، وكذلك الموسيلين والشيلان البيضاء وارد الهند ، ومعدات الخيول ، وملابس الفرسان ، والبن والسكر ، وقليل من الأرز ، وفي بعض الأحيان عدداً صغيراً من الخيول . ومن البضائع الأوربية التي تنزود بها قوافل دارفور من مصر ، ينبغي أن نضع في المقام الأول الحلي الزجاجية وارد البندقية وبخاصة الحمراء والبيضاء والسوداء ، والخواتم الزجاجية من مختلف الألوان والتي تستخدم كأساور ، وحجوب الكهرومان والمرجان ونوعاً خاصاً من الجللجل تستخدمه النساء حلية وزينة ؛ وكذلك الجوخ والقטיפه والأمواس ، والنصال والقصدير والرصاص والنحاس والبنادق والمسدسات والسيوف وبارود البنادق ، وأخيراً نوعاً من الأصداق يسمى الغورى (- Cupera Moneta) ، وكان يستخدم كقطع نقد صغيرة في داخل أفريقيا .

ونستطيع أن نستنتج أن كميات وقيمة البضائع التي تحملها قوافل دارفور عند عودتها تختلف تبعاً للظروف ، لذلك ينبغي أن نقتصر على التفاصيل التي لدينا والتي تعد متوسطاً لمعاملات سنوات عديدة

يبلغ عدد قطع المنسوجات الحريرية والقطنية المسماة « قطنى » وهى التى تحتل المقام الأول فى الصادرات التى تحملها معها قوافل دارفور حوالى ١٠٠٠ قطعة ، يبلغ طول كل قطعة منها ١٢ ذراعاً وتساوى ١٠ - ١٥ بوطاقة .

أما ثانى أشياء هذه الصادرات فهو عبارة عن ٢٠ أو ٢٥ ألف قطعة من تيل المحلة الكبيرة ، يبلغ طول القطعة منها ١٨ ذراعاً وتساوى ١٣٥ بارة .

وثالث هذه الأشياء هو صناعات (مانينغاتورة) محلية عبارة عن ١٠٠ إلى ٢٠٠ قطعة من القماش المسمى ألاجة ويبلغ ثمن القطعة ٥ بوطاقات .

وينبغى أن نضيف إلى ذلك ٥ إلى ٦ آلاف قطعة من أقمشة كتان سيوط يبلغ طول الواحدة منها ٢٧ ذراعاً ويبلغ ثمنها حوالى ١ ١/٢ بوطاقة .

وهناك صنف آخر يتكون من ألفى قنطار من الشيبة أو سيقان أو وريقات الأهلست Artemisia Judaica الذى يستخدم كعقاقير طبية أو كمطر وذلك بغليه مع خشب الصبر ، ويبلغ ثمن قنطار الشيبة حوالى ٢ بوطاقة .

ومن المعروف أن المصريين والعرب يصنعون سرج خيولهم على قطعة من اللباد الصوفى متفاوتة السمك ومطوية عدة طيات ؛ وتحمل قافلة دارفور حوالى ثلاثمائة من هذا اللباد تباع الواحدة منها بـ ٩٠ مدينى .

كما تحمل منها أيضاً ١٠٠ - ١٥٠ من ملابس الفرسان (دروع) يبلغ ثمن الواحد منها ٥٠ زر محبوب . ويبدو أن المحارين فى هذه المنطقة من أفريقيا يستخدمون اليوم هذا الملابس كسلاح دفاعى .

أما بضائع الهند وآسيا ، التى كانت تصدر من مصر عن طريق قافلة دارفور فهى :

من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ قطعة قماش حريرى ثمن الواحدة ٦ - ٨ بوطاقات ؛

حوالى ٨٠٠ قطعة من الموسيلين سعر القطعة ٧ - ١٠ بوطاقات ؛

٢٠٠٠ شال ثمن الشال الواحد ٥ - ٨ بوطاقات ؛

٥٠ قنطاراً من بن اليمن زنة القنطار ١٠٠ رطل ويساوى ٢٠ - ٢٥ قرشا ، وأخيراً ١٠٠ قنطار من السكر المصرى .

ولا تحمل القافلة معها أرزاً إلا ما يكفى احتياجاتها أثناء الطريق .

وفى السنوات العادية ، تصحب القافلة معها مائة جمل محملة بالحلل الزجاجية من صنع البندقية ، تزن حمولة الجمل من هذه الحلل خمسة قناطير ، زنة القنطار منها ١٠٥ أرتال ، ويبلغ ثمنه حوالى ١٢ زر محبوب .

كما تصحب خمسين جملاً محملة بالسهمال أو اللاونده ، ويأتى هذا النبات الجاف من ترهستا ويستخدم بين استخدامات أخرى فى صنع أدوات التجميل وتثبيت الشعر وذلك بمخلطة بالزيت . وتزن الحمولة ١ ٢ قنطار زنة القنطار ١٥٠ رطلاً ويبلغ ثمنه ٣٠ أو ٣٢ بوظاقة .

ويصدر من مصر أيضاً البضائع الأوربية الآتية :

١ - قنطار واحد من حبوب الكهرمان زنة القنطار ١٠٠ رطل وثمن الرطل ٧

- ٨ بوظاقات .

٢ - ٤ قناطير من حبوب المرجان يباع الرطل منه ب ١٥ - ٢٠ زر محبوب .

٣ - من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ مكىال من نوع من الجليلج . الذى يستخدم شأنه شأن الصنفين السابقين كزينة للنساء فى داخل أفريقيا . ويشتري عادة بسعر بوظاقة للمكىال الواحد .

ولا تحمل قافلة دارفور مطلقاً أصوافاً على هيئة أقمشة ، لكنها تحمل حوالى ١٠٠٠ بنيش جاهز ، ويدخل فى صنع هذا الملابس أربعة إلى خمسة أذرع من الجوخ ويبلغ ثمن النزع من خمسة إلى ستة بوظاقات وذلك تبلغ تكاليف البنيش الواحد عادة ٣٠ بوظاقة . ويشتد الطلب على الألوان : الوردى ، الأخضر ، الأحمر ، الأصفر وكذلك كل الألوان الزاهية ، ذلك أن كل الألوان المعتمة أو القائمة لا تناسب فى العادة أذواق الأفريقيين .

وينبغي أن نضيف إلى هذه الأجواخ المستعملة والتي تكون هذه البضاعة ٥٠٠ ذراع من القطيفة يبلغ ثمن الذراع منها ٥ - ٦ زر محبوب ، وتستخدم هذه القطيفة في صنع ملابس أعيان البلاد وفي تغطية سروج بعض الخيول .

أما الحديد التي تزود بها قوافل دارفور من مصر فهي عبارة عن :
١ - عشرين صندوقاً من الأمواس تحتوي على أربعة آلاف حزمة ، تساوي الحزمة الواحدة ١ زر محبوب .

٢ - حوالي ألف لفة من النصال تتكون اللفة الواحدة من أربعة نصال وتباع بـ ٩٠ مدينى .

وتحمل القافلة معها أيضاً ٢٠٠ - ٥٠٠ قنطار من سلفور الرصاص أو الرصاص الممزوج بالكبريت ، ويزن القنطار من هذه المادة ١٤٠ رطلاً ويباع بـ ٦ - ١٠ بوطاقات .

أما المعادن التي تزودها بها القاهرة فتتخصص في القصدير والرصاص والنحاس القديم (المستعمل) ، ويبلغ المقدار السنوي من هذه البضائع ٥٠٠ قنطار من القصدير ، سعر القنطار ٣ بوطاقة ، و ٥٠٠ قنطار من الرصاص ثمن القنطار ٢٠ - ٢٢ بوطاقة ، وأخيراً ألف قنطار من النحاس المستعمل بسعر القنطار ٢٠ - ٢٥ بوطاقة . ويعاد تصنيع المعدن الأخير في دارفور لتصنع منه حلل النساء .

أما عن الأسلحة فإن القافلة تشتري فقط نحو عشرين أو ثلاثين بندقية من صنع أوروبا بسعر القطعة ٥ - ٦ زر محبوب ، وحوالي عشرين مسدساً ، وكذلك مائة نعل من سيوف الفرسان من صنع ألمانيا ، ويباع النصل الواحد عادة بـ ٢ بوطاقة ، وتجهز في مصر .

وأخيراً فهي تحمل معها ٥٠ قنطاراً من بارود البنادق من صنع القاهرة على هيئة خرطوشات جاهزة يبلغ ثمن القنطار منها ١٠٠٠ بارة .

ويُدفع عن الحمل المحمل بالبضائع ، عند بدء رحلته من بولاق للعودة إلى دارفور ، ٣٨ بارة كرسوم جمارك .

وفي غالب الأحيان فإن مختلف الأشياء الواردة من دارفور إلى مصر تستبدل بها بضائع أخرى ؛ ومن بين كل ١٠٠٠ قرش يأتى فى شكل أشياء مستوردة يستخدم ٩٠٠ قرش فى هذا التبادل التجارى ، أما المائة الباقية فتصدر فى شكل بضائع عينية لكي تحول إلى أساور أو زينات أخرى من الفضة .

٢ - قافلة سنار

الواردات

يسلك التجار الذين يكونون هذه القافلة عدة طرق باتباع ومحاذاة شاطئ النيل عند مدينة فى التوبة تسمى أبريم . وابتداء من نقطة التلاقى هذه فإنها تسير خلال الصحراء موازية الشط الأيمن للنيل ، داخل أراضي عرب البشارية الذين يقطنون ما بين النيل والبحر الأحمر ؛ وحيث يحدث أن تقوم هذه القبيلة بنهب القافلة ، فإن الأخيرة تزود نفسها بحرس من عربان العباددة يسرون أمامها حتى أبريم ، ثم يقودونها حتى قرية دراو ، حيث تتخذ طريقها بعد أن تترك الصحراء إلى وادى مصر .

ويحصل العباددة فى مقابل هذه الحماية التى يخلعونها على قوافل سنار سكنينا واحداً زر محبوب عن كل رأس عبد ، وسكنينا ونصف سكنين زر محبوب عن كل جمل ، محملاً كان أو غير محمل .

ونستنتج من مسار لقافلة سنار قام بنشره المسيو لابانوز Lapanouse فى الجزء الرابع من مقالات عن مصر Memoires sur L'Egypte ^(١) أنه يلزم للتوجه من سنار إلى أبريم ١٨ يوماً وخمسة عشر يوماً للذهاب من أبريم إلى دراو .

وعند مرور قافلة سنار بالأرض التى تشغلها القبيلة العربية « العباددة » فإنها تعطى هدية إلى كل واحد من عربان هذه القبيلة عبارة عن مكيال صغير من البلع أو من دقيق الذرة .

(١) قام بطبعها فى العام الحادى عشر ، P. Didot.

وعند وصولها إلى إسنا تدفع إلى الجمرك الذى تحصل الحكومة عوائده : ٤ زر محبوب عن كل رأس عبد و ٢ زر محبوب عن كل جمل فيما عدا الجمال المحملة بربش النعام وسن الفيل إذ تدفع القافلة عن كل واحد من هذه الجمال رسماً غير اعتيادى يبلغ $\frac{1}{4}$ ٥ زر محبوب .

وبعد أن تسدد القافلة في إسنا كل هذه الرسوم المختلفة وبعد أن تبقى في هذه المدينة للمدة التى تلتزمها لكى تبيع جزءاً من جمالها فإنها تبحر عن طريق النيل مع بضائعها ، وما إن تبحر هذه البضائع حتى تصبح في حراسة رئيسها وعشرين من أجه تجارها هم الذين يذهبون معها إلى القاهرة ، أما التجار والجمالة الآخرون فيتوقفون في دراو أو إسنا في انتظار عبدة رفاقهم .

وعند مرور هؤلاء التجار (القافلة) بمنفلوط فإنهم يسددون عن كل رأس عبد من الجنسين رسم مرور يبلغ ٢٢ مدينى ثم يدفعون في المنيا رسماً يبلغ ١٢ مدينى فقط ، وأخيراً فإنهم يدفعون عند وصولهم إلى بولاق رسماً مشابهاً يبلغ ١٠ مدينى .

وتعتبر قافلة سنار أقل أهمية من قافلة دارفور ، ومع ذلك فإنه تصل منها في بعض الأحيان عدة قوافل على مدار العام . أما الأشياء التى توردها إلى مصر فهى على وجه التقريب نفس ما تجلبه إلى هناك قافلة دارفور : عبيد من الذكور والإناث (اماء) ، الصمغ العربى ، ربش النعام ، سن الفيل ، تراب الذهب ، الكراييج ، القرب المصنوعة من جلد الثيران والجمال ، والشبة .

وقلما يتجاوز عدد العبيد المائة والخمسين لثلاثهم من النساء ، نجد من بينهم عادة ثمانية أو عشرة من الأحباش .

ويباع هؤلاء العبيد في بلدة سنار على يد الجنود الذين أسروهم في الحرب ، وليست للحروب التى يشنها ملك هذا البلد من غاية سوى الحصول على هذا النوع من الأسلاب . ويخصص نصف العبيد للملك أما النصف الآخر فهو من نصيب الجنود الذين قاموا بالحملة ، ويرسل الأولون إلى الجزيرة العربية ، أما الآخرون فيشتريهم تجار القافلة التى تذهب إلى مصر

وفي أثناء الطريق تخفى القافلة عن الأنظار ما معها من عبيد أحباش ، ذلك أن هؤلاء على الرغم من لونهم الأسود يتمتعون بالشعر الطويل والتقاطيع الأوربية .

والعبيد الذين تجلبهم قافلة سنار أعلى سعراً من أولئك الذين تجلبهم قافلة دارفور ، إذ يبلغ ثمن الواحد من أولئك ٦٠ زر محبوب .

ويشكل الصمغ العربى المادة الأكثر أهمية فى بضائع هذه القافلة ، وتقدر كمية الوارد منه حمولة ألف جمل فيبلغ وزن الحمولة الواحدة ثلاثة قناطير زنة القنطار ١٥٠ رطلا ، ويباع قنطار الصمغ بـ ٨ إلى ١٠ فندقل . وهو يجمع من كل أنحاء البلاد ويخزن فى المدن حتى تحين لحظة رحيل القافلة .

وتجلب القافلة إلى مصر كذلك ٨ إلى ١٠ قناطير من نيش النعام (والريش الأبيض كما سبق القول هو الأعلى سعراً والأكثر تقديراً ، ويباع فى القاهرة بنفس الأسعار التى تباع بها قافلة دارفور) ؛

وكذلك حمولتين أو ثلاث حمولات من الكراييج (تحتوى الحمولة الواحدة على ٥٠٠ كرايج ويباع الكرايج الواحد بـ ٦٠ - ١٠٠ مدينى) ؛

وكذلك ١٥ - ٢٠ حمولة جمل من سن الفيل ، تزن الحمولة ثلاثة قناطير زنة القنطار ١١٠ رطل (ويبلغ ثمن القنطار حوالى ٦٠ فندقل) ؛

وتجمع الكمية القليلة من تراب الذهب التى تدخل إلى مصر عن طريق قافلة سنار بعد نزوات الأمطار الكبرى فى مجرى الأنهار . ويباع فى حالته الطبيعية أى فى شكل شنرات وحيبيات أو فى هيئة سبائك صغيرة مستديرة بعد صهره ، وتتداول هذه السبائك فى التجارة كالنقود ، ويبلغ سعر الأوقية المصرية منه فى أسواق القاهرة ٩ سكين بندى .

وكما تفعل قافلة دارفور فإن قافلة سنار تترك على الدوام فى مصر جزءاً من الجمال التى تصحبها معها إلى هناك ، ويبلغ سعر الجمل من جمال هذه القافلة ١٥ - ٣٦ زر محبوب ؛ كما تترك هناك أيضاً حوالى مائة زوج من القرب المصنوعة من جلد الثيران أو الجمال ، بسعر الزوج منها ٧ بوطاقات .

وأخيراً فإن بعض التجار يجلبون معهم بقصد البيع الثوم القصصى (يقول تشبه البصل في الطعم والشكل) وعدداً من إناث البيغاء ، ويتم ذلك بكميات قليلة لا تكفى لكى نعددها ببساطة بين الواردات التى نحن بصدد الحديث عنها ، ولم نتناولها نحن إلا بدافع من الفضول .

الصادرات

تحمل قافلة سنار معها فى مقابل البضائع التى بينها السمبال أو اللاوندة والصابون والمحب (١) والقرنفل ، والأقمشة القطنية المصبوغة باللون الأحمر، ونوعاً آخر من القطن المصنع فى القاهرة ، وسلفور الرصاص ، وحلبا زجاجية وأردة من الهندية ، ومرايا صغيرة ، وخشب الصندل ، والمسلك ، والملابس المصنوعة من الجوخ .. الخ .

والىكم تفصيلاً وافياً لهذه الصادرات :

حوالى حمولة ثمانين حملاً من اللاوندة تساوى فى مجموعها ٦٠٠٠ بوطاقة ؛

ونفس الكمية من المحلب ونفس الثمن تقريباً ؛

مائة حمولة حمل من الصابون ، وزن الحمولة ٥ قناطير ، زنة القنطار ١١٥ رطلاً وساوى ٢٠ بوطاقة ؛

ثلاثون بالة من قماش القطن المصبوغ باللون الأحمر ، تحتوى الواحدة على ٢٠ قطعة من القماش وتساوى ١٢ زر محبوب ؛

ألفاً قطعة من قماش القطن المصنع فى القاهرة يبلغ ثمن القطعة ١٢٠ بوطاقة ؛

٥٠ أو ٦٠ قنطاراً من سلفور الرصاص (زنة القنطار ١١٠ أرتال وثنه من ٦ إلى ٧ بوطاقات) ؛

(١) نوع من الكزى البحرى *Prunus mahaleb* Lin . انظر مقالة عن العقاقير ، الدولة الحديثة ، المجلد ١١ ص ٤٤٢ (الطبعة الثانية) .

حوالى مائة قطار من الحلى الزجاجية صناعة البندقية (زنة القنطار ١٠٥ أرطال ويشترى من القاهرة بثمان ١٠ - ١٢ زر محبوب ، وتشتمل هذه البضاعة على حبات من الزجاج الأبيض والأصفر والأزرق والأحمر والأخضر وهى الألوان التى تفضل بشكل أساسى) ٤

١٠ محولات جمل من المرايا الصغيرة ذات الأيدى ، تشكل فى مجموعها ثلاثة آلاف حزمة ، تضم الحزمة الواحدة ست مرايا (ويبلغ ثمن الحزمة ٨٠ بارة) ٤
قنطاران من خشب الصندل ومحسون رطلا من المسك ٤

وأخيراً مائة بنيش من الجوخ من ألوان مختلفة ، ويبلغ ثمن الدراع من الجوخ ٥ بوطاقات مما يجعل تكلفة البنيش الواحد تبلغ ٣٠ - ٤٠ بوطاقة من ذات ال ٩٠ مدينى .
وينبغى أن نضيف إلى هذه الأجواخ الصوفية مائة قطعة من القماش الحريرى الخفيف وارد القسطنطينية ، ويبلغ ثمن القطعة الواحدة ١٠ - ١٢ بوطاقة .

ومن هذا نتبين أن كل الأشياء التى تصدرها مصر عن طريق قافلة سنار ، فيما عدا بعض الأقمشة القطنية ، إنما هى من منتجات الهند أو من البضائع الأوربية . وتشحن البضائع فى النيل من بولاق وتتجه جنوباً حتى دراو ، ومن هناك تحمل فوق الجمال التى تركتها القافلة وديعة عند عربان العبادلة عند وصولها إلى مصر ، حتى تستعيدها عند مغادرتها لها . ولذلك فقلما يتجاوز عدد الجمال التى تعود معهم العدد الإجمالى للجمال التى سبق أن صاحبوها معهم .

وتدفع قافلة سنار عند مرورها من أرض عرب البشارية التى تضطر القافلة لاجتيازها أثناء عودتها ، قطعتين من القماش عن كل رأس جمل وتسدد نفس الرسوم عند عبورها أبرم ، وعند وصولها إلى سنار فإنها تعبر عن ولائها ومحبتها لملك هذا البلد بتقديم طاقم كامل من الملابس إليه .

٣ - قافلة فزان

تقع بلدة فزان فى أعماق بلاد البربر (المغرب) على مسيرة عشرين يوماً من

طرابلس وأربعين يوماً من القاهرة . وتضع هذه المدينة لولاية طرابلس التي ترسل إليها حاكماً لتحصيل الضرائب من هناك ، وتسدد هذه الضرائب عيناً وتشتمل على القمح والشعير ، وتشكل حوالى ١٠ من إنتاج الأرضى .

ويحصل الحاكم بالإضافة إلى ذلك ضريبة عن أشجار النخيل عن إنتاجها من البلح . ويسكن شعب فزان فى حوالى ١٢ قرية تبعد كل واحدة منها عن الأخرى بمسيرة نصف يوم على الأقل أو مسيرة ثلاثة أيام على الأكثر . وتفصل هذه القرى عن بعضها البعض مساحات صحراوية . والأمطار هناك نادرة مما يضطر الناس لزراعة الأرض باللجوء إلى الرى الصناعى عن طريق رفع مياه الآبار بواسطة الدلاء (دلو) .

ولعرب هذه المنطقة طباع مسالمة ، وهم يرعون الماعز والجمال والحمير وليست لديهم لا خراف ولا خيول

وكان شيخ قافلة فزان الذى جاء إلى القاهرة فى شهر يولية سنة ١٨٠٠ والذى حصلت منه على هذه التفاصيل ، قد أحضر معه ٢٥ جملاً ، وكان بصحبته ستة أو سبعة تجار مثله ومعهم نفس العدد من الجمالة . ويسافر هؤلاء العربان غير حاملين سلاحاً وليس عليهم أن يخشوا من أن ينهبوا إلا عند اقترابهم من مصر ، أى عندما لا يكونون على مبعدة منها إلا بمسيرة أربعة أو خمسة أيام .

أما ما سبق من الطريق فيخلو من المخاطر بشكل تام ، ويجد هؤلاء فى طريقهم المياه كل يوم ، أو على الأقل مرة كل يومين ، وفى كل مكان توجد به مياه توجد أيضاً أشجار نخيل ، وحيث أن عربان هذه الصحراوات يأتون إلى هناك ليجنوا ثمار هذه الأشجار فى موسم نضجها فإن هذا الموسم من العام هو الوقت الأقل أماناً بالنسبة لهم . وتبلغ المسافة بين درنة وسيوة مسيرة ثلاثة أيام على هذا الطريق .

وتجلب قافلة فزان إلى مصر البلح المكبوس (العجوة) ، وكذلك قبعات أو طواق من الصوف الأحمر تسمى طرايش ، ومعاطف أو ملابس من الصوف الأبيض تسمى برنس ، وأغطية من نفس القماش . وهى تجلب هذه الأشياء المختلفة فيما عدا البلح من طرابلس . ومن بين الخمسة والعشرين جملاً التى كانت مع التجار الذين

قابلت شيخهم ، كانت هناك ستة جمال محملة بالبضائع ، و ١٠ - ١٢ محملة بالبلح ، أما الجمال الأخرى فكانت تستخدم في حمل المون وهي عبارة عن الدقيق والمياه ؛ وفي طريقها تجد القافلة في كل مكان الحشب اللازم لطهر الأطعمة .

أما القافلتان اللتان سبقتا هذه التي انتهينا من تناولها هنا بالحديث فقد تعرضتا للسلب على يد عربان أولاد علي الذين يسكنون حواف ولاية البحيرة ^(١) .

ويحمل عرب فزان معهم إلى بلادهم من مصر ، أقمشة كتانية وقليلًا من الأرز ، ويحملون من طرابلس الحديد وبقية البضائع الأخرى التي يحتاجون إليها

ونرى لما سبق أن عرضناه عن قلة اتساع بلاد فزان وعن قحولتها أن من طبيعة الأمور أن تكون علاقاتها التجارية مع مصر على نطاق ضيق ؛ وليس من النادر أن تكون القوافل الصغيرة التي تأتي من هناك مكونة من حجاج ذاهبين إلى مكة ، ويريدون عن طريق بعض مكاسب بسيطة تعود عليهم من تجارتهم أن يعوضوا المصروفات التي ينفقونها .

٤ - عن تجارة مصر مع دول البربر

الواردات

تم تجارة مصر مع الساحل الشمالي لأفريقيا إما بواسطة القوافل التي تذهب إلى مكة وإما عن طريق السفن التي تأتي مباشرة من نقاط متفرقة على هذا الساحل أو من بعض الموانئ الأوربية الواقعة على البحر المتوسط .

ويأتي من بلاد البربر ، وبخاصة من تونس : زيت الزيتون ، الطرايش ، الشيلان الصوفية البيضاء ، النعال المصنوعة من جلد السخيتان الأصفر ، معاطف مزودة بغطاء للرأس تسمى : برنس ، أغطية من الصوف ، العسل ، الزبد ، والشمع .

(١) تعرف من بلاد فزان في أواسط أفريقيا مدينة تمبوكتو . وفي بعض الأحيان يمر بمصر بعض أبناء هذه المدينة الذين يعتنقون الإسلام وهم في طريقهم إلى مكة .

وتستقبل الإسكندرية من فاس وسور بواسطة السفن الأوربية التى تقوم بعمليات النقل البحرى من ميناء لآخر من موانى الشرق : الزيت والطرايش ، ويبلغ عدد السفن التى تجلب هذه السلع فى السنوات العادية من سبع إلى ثمانى سفن . وينقل زيت البربر فى جوار كبيرة من الفخار ، تميل إلى اللون الأبيض من الخارج ومطلية من الداخل بطبقة من أكسيد الرصاص . ويبلغ عدد الجرار التى تزن الواحدة منها فى حالة امتلائها من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ رطل وقد ترتفع من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ وفى العادة ، يبلغ ثمن قطار الزيت زنة ١٥٠ رطلا من ١٥ إلى ٢٠ بوظاقة . ويصل سنوياً عن نفس الطريق :

٣٠ صندوق من الطرايش ، يحتوى كل صندوق على ٥٠ - ١٠٠ دسطة ، ويتراوح ثمن الدسطة من ١٠ إلى ٢٥ بوظاقة حسب النوع ؛

٣ - ٤٠ بالة من الشيلان الصوفية البيضاء للعمامة وتضم كل بالة من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ قطعة ، متوسط ثمن القطعة ٢ بوظاقة ؛

حوالى ثلاثين ألف زوج من النعال المغربية الصفراء المصنوعة فى مراكش وطرابلس وتونس الخ ؛

٣٠ - ٤٠٠ برنس أو معطف أبيض ، بعضها من الصوف وبعضها من الحرير
٢- وتصنع الأولى فى تونس ويباع الواحد منها بـ ٣ إلى ١٠ بوظاقات ؛ ويصنع النوع الآخر فى مدينة الجزائر ويتراوح ثمن الواحد من ٢٠ إلى ١٠٠ بوظاقة (؛

حوالى ستة آلاف من الأغطية الكبيرة أو قطع من الأقمشة الصوفية البيضاء تسمى الواحدة منها : حرام ، ويمكن أن نعد من هذه الكمية ألفين من نوع راق ثمن الواحدة منها ٢٠ بوظاقة ، وأربعة آلاف من نوع ردىء تباع الواحدة منها بـ ٥ - ١٥ بوظاقة ؛

ثلاثة إلى أربعة آلاف أقة من الشمع تجهزه مدن : تونس ، الجزائر ، طرابلس ، ويتراوح ثمن الأقة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مدينى ؛

خمسة إلى ستة آلاف من القرب أو الحقايب الجلدية المليئة بالعسل ، وتحتوى الواحدة على ٤٠ - ٥٠ أقة ويبلغ ثمن القربة الواحدة ٢٥ بارة ؛
وأخيراً ألف جرة من الزبد تزن الواحدة ٣٠ - ٣٥٠ رطلا ، ويبلغ ثمن القنطار زنة ١٠٠ رطل ، ألف بارة .

وهذه السلع الأخيرة ، أى الشمع والعسل والزبد ، والتي يمكن أن تتحول إلى سائل بفعل حرارة الشمس إذا ما نقلت برأ من خلال الصحراء ، تأتى إلى مصر عن طريق البحر ، وعن هذا الطريق أيضاً تأتى زيوت بلاد البربر ؛ وهذه تأتى فى شحنات مجانية باعتبارها من أمتعة الحجاج الناهيين إلى مكة .

أما أولئك الحجاج الذين يسافرون عن طريق البر فى قوافل فيجلبون معهم سلعاً جافة وأقل إرباكاً مثل البرانس والطرايش والأغطية الصوفية إلخ .

وتعفى كل السلع التى يعترف بأنها تابعة لحجاج مكة من كل رسم عند دخولها إلى مصر ولا تخضع لأى تفتيش جمركى .

وترسل مدينة درنة إلى مصر عن طريق الحجاج كذلك الزبد والعسل وبعض الفاكهة .

وتسمح العلاقات التجارية التى ينظمها الحج بصمه منتظمه بين دول البربر وبين مصر ، لتجار هذه البلاد أن يتعاملوا فيما بينهم فى بيع سلعهم سواء بالنقد أو بالأجل لمدة عام ، وفى الحالة الأولى يتراوح سعر الخصم من ٧ - ١٢ فى المائة .

المصادر

تعتبر صادرات مصر إلى الدول البربرية أكثر أهمية بكثير من الواردات التى انتهبنا من بينها . أما المدن الرئيسية التى تستورد البضائع من الاسكندرية والقاهرة فهى كما سبق لنا القول : تونس ، الجزائر ، طرابلس ، فاس ، مراكش وتطوان التى تقع تجاه جبل طارق .

وتنقل القافلة إلى تونس بصفة أساسية أقمشة الكتان من صنع سيوط ومنفلوط وأبو تيج والقاهرة . وتصدر إليها أيضاً أقمشة من القطن من إنتاج مصانع المدينة الأخيرة وكذلك الفلفل ، والبن ، وورود الزهر الجافة ، وحب النيلة ، وملح النوشادر ، وخشب المر ، والقرقة ، ومواد العطارة الأخرى .

وترحل كل عام من الاسكندرية إلى تونس ١٠ إلى ١٢ سفينة يحمل على ظهر كل منها ٥٠ - ٢٠٠ بالة من أقمشة الكتان أو القطن ، وتحتوي كل بالة على ٣٠٠ - ٤٠٠ قطعة ، سعر الواحدة ٦٠ - ٢٠٠ بارة .

وتحصل مدينة تونس على احتياجاتها من الفلفل بشكل أساسي من ليفورنيو ، ولا يحدث أن تصدر إليها الاسكندرية هذه السلعة إلا عندما لا يكون في الإمكان التزود بها من هناك .

ويصدر كل عام من هذا الميناء (الاسكندرية) إلى تونس :

٢٠ - ٥٠ فرداً (بالة وزن ١٨٠ ك ج) من البن ؛

٢٠ - ٣٠ بالة من ورود الزهر الجاف وزن الباله الواحدة من ثلاثمائة إلى أربعمائة رطل ، يباع القنطار زنة ١٠٠ رطل في مقابل ٢٠ فندقلي ؛

٢٠٠ مكيال من حبوب النيلة ، يساوى المكيال الواحد $\frac{4}{3}$ من الأردب ، ويباع في مصر مقابل ١٠ بوطاقات ؛

١٠ - ١٢ صندوقاً من ملح النوشادر ، وزن الصندوق الواحد قطارين ، زنة القنطار ٢٠٤ أرطال ؛

وأخيراً يرسل من الاسكندرية إلى تونس البخور من أجود الأنواع ، ويبلغ ما يرسل عن هذا الطريق ٢٠ قصباً أو سلة كبيرة ، وزن الواحدة ٥ قناطير ، ويبلغ ثمن القنطار زنة ١٥٠ رطلا من ٢٥ إلى ٣٠ بوطاقة ذهبية ؛

وعندما لا يصدر الهولنديون القرقة بشكل مباشر إلى دول البحر فإن هذه البلاد تقوم باستيرادها من مصر ، ولكن قلما تتجاوز الكمية المصدرة في هذه الحالة ٤ إلى ٥ صناديق .

أما طيب الزباد فسلعة قليلة الأهمية ، وقلما يتجاوز الصادر منها مائة أوقية في العام ، ثمن الأوقية الواحدة ٥ - ٦ بوظاقات .

وتعد الجزائر المدينة الثانية بعد تونس التي تستورد من مصر أكبر كمية من البضائع . وترسل مصر إلى هناك أقمشة كثنائية من صنع سيوط ومنفلوط ، وأقمشة قطنية من صنع القاهرة ، وأقمشة حريرية يطلق عليها اسم قطنى ، وأقمشة الألاجة القطنية وارد دمشق ونابلس ، والحرير وارد بيروت ، والكتان الشعر والمغزول والبن ، وكمية ضئيلة من القفل ، وملح النوشادر ، والبخور ، وطيب الزباد ، وصمغ الصنوبر ولبان جلاوة (البخور الجاوى) اللذين يستخدمان كعطور عن طريق احتراقهما . ويورد الهولنديون إلى هناك مباشرة مواد التوابل .

وتشغل هذه التجارة سنوياً ثلاث أو أربع سفن ، هى التى يتوجه عليها إلى الاسكندرية حجاج الجزائر الذاهبين إلى مكة ، وهذه البواخر هى من بين تلك التى تقوم بقافلة اسكلهيات (موانى) الشرق ، وهى تتبع على الدوام بعض الدول الأوربية . ويرسل فى السنوات العادية على ظهر هذه البواخر حوالى ٣٠ إلى ٤٠٠ بالة من الأقمشة الكثنائية والقطنية تماثل تلك التى ترسل إلى تونس والتى بينا للتو مقاديرها واليكم بياناً بما يصدر منها إلى الجزائر :

٣٠٠ إلى ٥٠٠ قطعة من تلك الأقمشة الحريرية المصنوعة فى القاهرة والمسماة قطنى ، وتباع القطعة الواحدة بـ ٦ إلى ٧ بوظاقات ؛

٢٠ أو ٢٠٠ بالة من حرير بيروت من اللونين الأبيض والأصفر ، وإن كان الجزء الأكبر منها من اللون الأبيض ، ومتوسط ثمن البالة ٥٠٠ بوظاقة ؛

٤٠ - ٥٠ فوداً (بالة زنة ١٨٠ ك ج) من بن اليمن ؛

حوالى عشرين بالة من غزل الكتان ، ترز البالة من ٥ إلى ٦ قناطير وتبلغ زنة القنطار من هذه السلعة ٣٠ أقة ، ثمن الأقة من ٣٠ - ٥٠ بارة ؛

٢٠ قنطاراً من ملح النوشادر ؛ ٤ أو ٥ أقفاص من البخور ؛ كمية قليلة من

السكر لا تستحق أن ندخلها في الاعتبار ، إذ أن السكر الذى تستهلكه مدينة الجزائر يكاد يأتى كله عن طريق التجارة مع أوروبا ؛

١٠ - ١٥ قنطاراً من البخور الجاوى ، زنة القنطار ١٢ رطلاً ، ويتراوح سعر القنطار من ٦٠ إلى ١٢٠ بوظقة .

وتصل كل عام من طرابلس إلى الاسكندرية باخرتان أو ثلاث بواخر تحمل الحجاج وما يصحبونه معهم من بضائع . ويأخذ هؤلاء الحجاج عند عودتهم أقمشة كتانية وقطنية من صنع مصر ، بالإضافة إلى المنتجات الهندية التى يشترونها أثناء رحلتهم . وهؤلاء الحجاج ليسوا سوى أفراد عاديين لا يخفون التجارة ، ولكنهم يريدون أن يحصلوا عن طريق الأرباح التى يحققونها من تبادل سلعهم بمنتجات مصر والهند على تعريض عن مصاريف الحج إلى مكة .

ويتوجه مسلمو تونس والجزائر وطرابلس الذين يؤدون الحج إلى مصر عن طريق البحر كما سبق لنا القول ويكرون عادة بليفورنيو ، ويعودون إلى بلادهم من نفس الطريق ، أما حجاج مراكش وفاس فإنهم يتجمعون في قافلة كبيرة العدد ، تعبر الصحراء حتى الاسكندرية ، ويحملون معهم عند عودتهم من ٢٠ إلى ٦٠٠ بالة من الحبر السورى ثمن الباله الواحدة ٥٠٠ بوظقة ، وأقمشة قطنية مصبوغة باللون الأحمر ، وحيوط غزل من نفس اللون بكميات كبيرة للنوعين تكفى لحمولة ٥٠٠ إلى ٦٠٠ جمل ، وتزن حمولة الجمل خمسة قناطير زنة القنطار ١٠٠ رطل ، ويحتوى القنطار عادة على ٩٠ إلى ١٠٠ قطعة من القماش ، ويتراوح سعر القطعة منه بين ٦٠ إلى ١٠٠ بارة ؛) .

ويحمل هؤلاء معهم بخلاف ذلك حوالى مائة جمل محملين بالأقمشة القطنية السورية وأقمشة الألاجة والقطنى ، ويمكن على وجه العموم أن نقدر ثمن كل حمولة جمل به ٥٠٠ إلى ٦٠٠ بوظقة ؛

ويمكاننا كذلك أن نقدر به ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بوظقة قيمة البخور الجاوى والمسك وطيب الزباد التى تجلبها قوافل فاس ومراكش من مصر .

الفصل الثالث

علاقات مصر التجارية مع آسيا

قل أن تكون للمصريين المحدثين علاقات تجارية مع آسيا إلا عن طريق القوافل التى تذهب إلى مكة والتى تعود منها ، وهذا هو السبب فى أن هذه العلاقات قد انحصرت فى هذه المبادلات التى تقوم مباشرة بين البلدين المتاخمين لمصر وهما سوريا وبلاد العرب . وإذا كانت بعض أشياء هذه التجارة تنقل عن طريق البحر فإن سفناً أوربية هى التى تقوم عادة بهذا النقل فى البحر الأحمر ، كما أن سفناً عربية هى التى تقوم بذلك فى البحر الأحمر .

١ - التجارة مع سوريا

الواردات

توفر سوريا لمصر ، بالإضافة إلى بعض المنتجات من أرضها وصناعة سكانها ، بضائع مختلفة واردة من الهند ، تأتي إلى دمشق عن طريق بغداد والبصرة أو تجلبها إليها قافلة مصر .

وترسل مدن يافا وغزة ونابلس وعكا والقدس إلى مصر الصابون وزيت الزيتون ، والقطن الوبر ، وبذور النيلة ، والسمن ، والأقمشة القطنية من نابلس ، والعفصة وكمية قليلة من الشمع .

ويشحن جزء من هذه السلع بحراً فى موانئ يافا وعكا وتأتى إلى دمياط ، وينقل جزء آخر صغير عن طريق قوافل صغرى من عربان القبائل المجاورة للقاهرة والعريش .

وهستود فى السنوات العادية عن طريق هذه السبل المختلفة من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ صندوق من الصابون ، يزن كل واحد منها من ٧٠٠ إلى ٨٠٠ رطل زنة الرطل ١٤٤ درهماً ، ويحسب كل ١ ١١ رطلاً بـ ١٠ أرطال فقط كعقرو وزن (طبة الميزان) ويساوى الصابون فى سوريا ٩٥ مدينى للرطل . لكن هذا الرطل يبلغ ستة أمثال من زنة الرطل بالقاهرة .

وينقل زيت الزيتون في جرار فخارية كبيرة تحتوي كل واحدة على $\frac{1}{4}$ قناطر أو أربعة قناطر ، زنة القنطار مائة رطل . ويصل الاستهلاك السنوي من هذه المادة الغذائية إلى ثلاثمائة جرة . ويبلغ ثمن الرطل من هذا الزيت في أسواق القاهرة ١٠ - ١٢ مدينى .

وتتراوح كمية القطن الذى تستورده مصر من سوريا بحسب ما تنتجه مصر منه ، فعندما لا يغل المحصول إنتاجاً كافياً في مصر في سنة ما ، فإن الإستيراد يرتفع إلى ألفين أو ثلاثة آلاف بالة ، ترزن البالة $\frac{1}{4}$ ٣ قناطر ، زنة القنطار ١٢٥ رطلاً . ويباع قنطار القطن في عكا بـ ١٤٠ - ٢٠٠ قرش ، يساوى القرش الواحد ٤٠ مدينى ، وهذا القرش هو وحدة نقدية يستخدم عادة في تسوية الحسابات في المعاملات التجارية التى تقوم بين مصر وسوريا ، وتساوى زنة قنطار عكا أربعة أمثال من زنة قنطار القاهرة .

ويباع مكىال حبوب النيل الذى يبلغ $\frac{4}{4}$ من الأردب بمتوسط سعر قدره ثمانى بوطاقات . وتنتج ضواحي نابلس أجود أصناف هذه الصبغة التى يشتد الطلب عليها ، ويد منها إلى مصر في السنة الاعتيادية حوالى ٦٠٠ أردب من سوريا ، وهو الأردب الذى يساوى بالنسبة إلى مكىال القاهرة ما نسبته ١٣ : ١٢ . وفوق ذلك فإن هذه البنود تتراوح كميتها بحسب الطلبات التى تم عليها .

ويجلب من سوريا أيضاً بذور السمسم ، وتصل منها سنوياً ألفاً قفة سعة كل منها $\frac{1}{4}$ أردب ، ويباع هذا المكىال في القاهرة بحوالى ٤ بوطاقات .

ويسمى قماش القطن الذى يصنع في نابلس باسم أتكى (أو عاتكى) ، ويستورد منه سنوياً حوالى ٦٠٠ بالة ، تحتوى الواحدة منها على ٩٠ - ١٠٠ قطعة ، طول القطعة ١٨ ذراعاً ويبلغ ثمنها ١٨٠ مدينى .

أما العفصة من إنتاج حلب والتى تستخدم في مصر في الصباغة باللون الأسود فتمثل صادراً بالغ الأهمية ، يصل منه سنوياً حوالى مائة حقيبة (صندلوق) ترزن الواحدة من ٣ إلى ٤ قناطر زنة القنطار ١٣٠ رطلاً .

أما شمع فلسطين فلا يورد منه إلى مصر إلا كميات بالغة الضالة كما سبق أن قلنا في مناسبة سابقة .

وتقوم بين مدينة دمشق ومصر تجارة خاصة : فيجلب من هناك أقمشة حريرية من النوع المسمى : قطنى من إنتاج مصانع هذه المدينة ؛ ويجلب منها كذلك أقمشة من الحرير والقطن من صنفين : الأول يسمى ألجة شامى ؛ والثانى ويسمى ألجة هندى ؛ وكذلك أقمشة من القطن تسمى أتكى (أو عاتكى) شامى ؛ ثم المشمش المجفف ؛ وعجين المشمش المسمى قمر الدين ؛ وأخيراً صبغة حمراء تسمى فوه شامية .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه تأتى عن طريق دمشق شيلان من الكشمير من خمسة أصناف مختلفة يطلق عليها نفس العدد من التسميات ، كما يصل الموسلين الهندى (وارد الهند) ؛ وأقمشة من القطن أكثر خشونة تأتى من نفس البلاد (الهند) ؛ وعقار (عقاقير) يسمى مغات ؛ وشيلان من الصوف ، والحرير الفارسى ، والفضة والآل . وهذه السلع المختلفة تأتى إلى دمشق من بغداد عن طريق القوافل التى تصل إلى هناك ثلاث أو أربع مرات فى العام ، ويبلغ عدد جمال كل قافلة ألفين أو ثلاثة آلاف من الجمال ؛ ولكن ينبغى أن نلاحظ أن كمية ضئيلة جداً من البضائع التى تجملها هذه القوافل تخصصر لمصر إذ تستهلك كلها على وجه التقريب فى الأجزاء الأخرى من الامبراطورية العثمانية .

ويبلغ الوارد السنوى من الأقمشة الحريرية المسماة قطنى عشرة آلاف قطعة يتراوح ثمن القطعة فى دمشق ، تبعاً لصنفها ، ما بين ١٥ و ٢٠ قرشاً تركياً يساوى القرش الواحد ٤٠ مدينى .

وزيادة على ذلك يأتى من دمشق مباشرة من ١٥ إلى ٢٠ ألف قطعة من الألجة ثمن القطعة الواحدة ٩ - ١٥ قرشاً ، وتستهلك مصر حوالى ألف بالة من صنف القماش المسمى أتكى (عاتكى) شامى وتحتوى كل واحدة من هذه البالات على ٥٥ قطعة طول الواحدة ٢٤ ذراعاً وعرضها ذراع وربع ذراع ؛ ويبلغ ثمن القطعة من سبعة إلى تسعة قروش .

ويصل كل عام من دمشق ٥٠٠ صندوق من المشمش الجاف ، يزن كل صندوق ٢ ٢ قطار ، زنة القنطار ١٠٠ رطل وتباع بسعر ٣٠ - ٣٥ قرشا للقنطار السوري الذي يساوى ١٨٠ أقة .

وعادة ما تبلغ كمية قمر الدين ، أو عجينة المشمش المستورد من سوريا ٥٠٠ أو ٦٠٠ صندوق ، زنة الصندوق ١٥٠ رطلا ، والسعر المعتاد للرطل الواحد ثلاث بارات .

ويرسل أيضا من دمشق إلى مصر نوع من الأقمشة من الحرير الأحمر والأسود الزاهي للغاية ، وتصنع النساء منه قمصانا وأقنعة ، ويسمى كرهشة ويصل منه في العام حوالى ٢٠ صندوقا يمكن أن تحوى على ألف قطعة ، ويبلغ ثمن القطعة من ١٨ إلى ٢٠ قرشا . وتصدر هذه السلعة عادة من بيروت إلى دمياط .

وخلاف الأقمشة الحريرية الأخرى التى انتهينا من بيانها ، يصدر كذلك إلى مصر عن طريق موائى اللاذقية وبيروت وطرابلس وصور وصيدا كمية محددة من الحرير على هيئة لفات . وتشتري هذه السلعة بالوزن في كل سوريا ، ووحدة الوزن المستخدمة في تجارة هذا الصنف والتي تسمى الرطل تساوى ٢٢٩ درهما من وزن القاهرة .

وحرير اللاذقية أبيض اللون ويساوى الرطل منه ٣ - ٤ بوطاقات ، ويصل منه سنويا ماثتا (٢٠٠) بالة صغيرة تزن الواحدة ١٣٥ رطلا .

ويصدر من طرابلس في سوريا إلى مصر من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ بالة صغيرة من الحرير ، زنة البالة الواحدة منها ١٣٥ رطلا ، ويستعمل هذا الحرير في مدن مصر التى أشرنا إليها للتو ، وهو أبيض اللون وله ثلاث مراتب ، يباع الصنف من المرتبة الأولى بـ ٥ بوطاقات للرطل ، ومن المرتبة الثانية بـ ٤ إلى ٤ ١/٢ بوطاقات وأخيراً يباع الرطل من المرتبة الثالثة بـ ٣ ١/٢ إلى ٤ بوطاقات

ولا يصل من صور إلا ٤٠ أو ٥٠ بالة صغيرة من الحرير ، تزن الواحدة من ١٢٠ إلى ١٢٤ رطلا ويباع الرطل بـ ٤ بوطاقات .

ويجلب من صيدا كذلك مائتان أو مائتان وخمسون بالة صغيرة من الحرير الأبيض بنفس زنة البالة من الحرير القادم من بيروت ، ويفضل حرير بيروت عادة على الحرير القادم من صيدا .

ويشكل تبغ اللاذقية سلعة استيراد بالغة الأهمية في مصر ، ويقدر ما يصل منه إلى مصر كل عام أربعة آلاف بالة ، زنة كل منها حوالى ٤٠٠ رطل . ويباع تبغ اللاذقية في القاهرة بـ ٦٠ إلى ١٨٠ بارة للأقة زنة ٤٠٠ درهم . ويصل كذلك من صور ٤٠٠ أو ٥٠٠ بالة من التبغ تزن البالة الواحدة ١/٤ قناطير ، ويساوى القنطار من هذا التبغ هناك سعر شراء ، من ٧٠ إلى ٢٠٠ قرش ؛ ويجلب أخيراً من هذا الميناء ٥٠٠ أو ٦٠٠ قفة من التين المجفف ويبلغ ثمن القنطار من ٢٠ إلى ٤٠ قرشاً .

ولم يكن يصل عن طريق البر من هذه البضائع المختلفة سوى كميات ضئيلة فهي تشحن كلها على وجه التقريب من موانئ بيروت وعكا وصيدا وصور فوق مراكب شحن يونانية أو تركية ، أو فوق مراكب أوربية تقوم بقافلة الشرق .

وتبلغ مصاريف الشحن عادة ٥ قروش لكل حمولة تزن ١/٢ قنطار من زنة القاهرة . وتتراوح أرباح التجار من مختلف أنواع السلع الواردة من سوريا من ١٠ إلى ٣٠ في المائة ، وفي عهد حكومة المماليك ، كانت تجارة المنسوجات الحريرية هي التي تعود بأكبر الأرباح .

المصادر

يسدد جزء من ثمن المأكولات والسلع المرسله من سوريا إلى مصر عن طريق صادرات تشتمل بالدرجة الأولى على الأرز ، والقمح ، والعدس ، والحمص ، والكمون ، والزعفران ، والكتان وكل ما تنتجه زراعة البلاد ، وتصدر كذلك من مصر جلود السخيان الأحمر ، والبن ، وبذور النيلة وعقاقير من أنواع مختلفة ، والتبر هندی ، والسمنسم ، وصدف الأحجار الكريمة ، وحبوب المسابح المصنوعة من نواة ثمرة البوم ؛ والفلفل والزنجبيل والعييد السود الخ

وتم إرسال الجزء الأكبر من هذه الصادرات عن طريق ميناء دمياط كما يتم تصدير بعضها كذلك عن طريق رشيد .

ويرسل في السنة العادية عن طريق ميناء دمياط وحده ٣٠ ألف أردب من الأرز بسعر ٢٠ إلى ٢٢ بوظاقة للأردب .

ولا يرسل القمح من مصر إلى سوريا إلا في حالة حدوث قحط في البلد الأخير ، وإن كان يرسل في العادة نحو ألف أردب من الفول ومن ألفين إلى ثلاثة آلاف أرادب من العدس ومائة أردب من الكمون .

وبياع أردب الفول بـ ١٤٠ - ١٦٠ بارة ، وأردب العدس بـ ١٨٠ ، وتبلغ ثمن أردب الكمون عادة ٥ بوظاقات .

وتبلغ كمية ما يصدر إلى سوريا كل عام من الزعفران ٥٠٠ قنطار يتراوح ثمنها تبعاً للظروف من ٨ إلى ٢٠ بوظاقة للقنطار الواحد .

أما كمية ما يصدر من السنامكي فتبلغ أكثر من مائة بالة ثمن الباله الواحدة ١٨٠ بوظاقة .

ويصدر حوالي ٢٠٠٠ من الجلود بسعر يصل ٣ إلى ٦ بوظاقات للجلد الواحد تبعاً للنوع والجودة .

وتحصل سوريا من مصر سنوياً على حوالي ١٠٠٠ قنطار من السكر تخصص منها ١٠٠ قنطار فقط لاستهلاك دمشق ، إذ تحصل هذه المدينة من الهند عن طريق بغداد على بقية تموليها من السكر . ويساوى القنطار من سكر مصر درجة أولى ٢٥ بوظاقة ، أما السكر العادي فيساوى من ١٢ إلى ١٥ بوظاقة . ويتم التصدير عن طريق دمياط في أقفاص يحتوي كل منها على ٣ قناطير زنة القنطار ١٠٥ أرطال ؛

كما يصدر حوالي ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بالة من قماش الكتان من إنتاج مصانع القاهرة وضواحيها ، وتحتوي كل واحدة من هذه البالات على ١٠٠ إلى ٢٠٠ قطعة ويشتد الطلب على الأقمشة المصنوعة في ميت غمر وبليبيس ، وتباع الباله بـ ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بوظاقة ؛ وعادة ما تسرب الطرايش تهرياً داخل هذه البالات من الأقمشة .

ويقل الطلب في سوريا على الأقمشة الحريرية المصنوعة في مصر ؛ أما الأقمشة التي ترسل إلى هناك من هذا النوع فتخصص لصناعة الأثاث وتأتي هذه من مصانع المحلة الكبيرة .

أما النيلة المستخدمة في محلات الصباغة في دمشق فتأتي من الهند ؛ أما تلك التي تستخدم في بقية أنحاء سوريا فتأتي إلى هناك من مصر ، ويمكن أن يبلغ حجم الصادر من هذه المادة الصباغة في العام ٥٠٠ قنطار ، زنة القنطار ٢٠٠ رطل ، ويبلغ ثمن القنطار من ٤٠ إلى ٤٥ بوظقة . والنيلة المصرية التي يشتد الطلب عليها في سوريا هي تلك التي ينتجها إقليم بليس

ويبلغ التصدير السنوي من ملح التوشادر إلى دمشق ٣٠ قنطاراً ، أما ما يصدر إلى بقية المدن السورية فيبلغ ٧٠ قنطاراً ، ويزن القنطار من هذا الملح ٢٥٠ رطلا ، ويباع القنطار من الصنف الممتاز منه بـ ١٠٠ إلى ١٢٠ بوظقة ، أما الصنف الرديء فيباع بـ ٨٠ إلى ٩٠ بوظقة للقنطار .

ولا يذهب من مصر إلى سوريا إلا حوالي ١٠٠ قنطار من التمر هندي زنة القنطار ١١٠ رطل ، ويبلغ سعره من ١٥ إلى ٣٠ بوظقة ؛ كما لا يرسل البن من مصر إلى سوريا إلا في السنوات التي لا تجلب فيها قوافل دمشق وبغداد منه كمية تكفي استهلاك هذه البلاد .

ويبلغ إجمالي وزن الششم الذي يصدر إلى هناك ١٠ قناطير ، زنة القنطار ١١٠ رطل ويبلغ ثمنه ١٠ - ١٢ بوظقة .

وتحصل سوريا من بغداد عادة على العقاقير الأخرى المستخدمة في الصيدلة . وتباع أصداف الزينة بالألف ؛ ويباع الألف من الحجم الكبير بـ ٥٠ بوظقة ، ومن الحجم الصغير بـ ١٠ إلى ٦٠ بوظقة . ويصدر سنوياً من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف من هذه الأصداف التي تصنع بشكل خاص في بيت المقدس وفي أماكن متفرقة من فلسطين ، حيث تعمل منها المسابح وأشياء أخرى من هذا القبيل يشتريها الحجاج من العالم المسيحي

وترسل من مصر إلى القدس كذلك حبة تسمى بلديات (٩) تستخدم في نفس هذه المصنوعات . ويبلغ ما يصدر من هذه السلعة ٥٠٠ قنطار ، زنة القنطار ١٥٠ رطلا .

وتباع الأقة زنة ٤٠٠ درهم من هذه السلعة بـ ٢٠ إلى ٤٠ بارة .

ويباع الألف من نوى النوى الذى يستخدم كذلك في صنع المسابح بـ ٥ إلى ٧ بوطاقات ، وتقدر كمية الصادر السنوى منه بـ ٢٠٠ ألف .

وتأتى كل التوابل على وجه التقريب المستهلكة في سوريا عن طريق البصرة وقلما يبلغ ما يصدر من مصر من هذه السلع في العام الواحد مائتى بالة ، ويبلغ وزن الفلفل وحده ١/٢ هذه الكمية . ويساوى القنطار من هذه العطارة من ٦٠ إلى ٧٠ بوطاقة .

أما بخصوص العبيد السود من الجنسين والذين تجلبهم إلى مصر قوافل وسط أفريقيا فيرسل منهم إلى سوريا كل عام حوالى المائة ، لكن هذه الإرساليات لا تتم إلا بموجب طلبات خاصة .

وتترواح المجرى المعتاد للريح عن السلع المصدرة من مصر إلى سوريا من ١٠ إلى ٢٠ في المائة . وتحدد رسوم الخروج عن طريق ميناء دمياط بـ ٦٠ مدينى كبسر ثابت للقنطار من أية سلعة كانت . ومع ذلك فيستثنى من هذا الأقمشة التى يراد تشجيع تصديرها والتي يشملها اتفاق خاص ، وتسدد كل قطعة رسماً يبلغ فقط بارة ونصف البارة . وتدفع مصاريف شحن نهري من القاهرة حتى دمياط للصندوق أو البالة الصغيرة زنة خمسة قناطير مقدارها ٢٠ إلى ٢٠٠ مدينى حسب نوع السلعة ، أما إذا اتبع الطريق البرى فإن أجر نقل نفس الوزن على ظهر الجمال يصل إلى ٨ - ١٠ بوطاقات .

وتقل أو تزيد مصاريف الشحن من دمياط إلى موازى٦ سوريا المختلفة بحسب وفرة أو قلة السفن التى تقوم بالنقل ، وتترواح هذه المصاريف بين ٢٥٠ إلى ٤٠٠ مدينى لكل بالة بضائع زنتها ٥ قناطير .

ويتم كذلك نقل بعض البضائع من مصر إلى سوريا عن طريق بحيرة المنزلة ،
لكن الأمر يختص هنا بتجارة التهريب .

وليس لتجار سوريا المقيمين في مصر ، شأنهم في ذلك شأن كل الشرقيين ،
قنصل في القاهرة . وعندما تنور بينهم خلافات حول موضوع تجارة ما فإنهم يحاولون
التوفيق فيما بينهم في البداية عن طريق التحكيم ، فإذا تعذرت محاولات التوفيق هذه ،
تلتجأ الأطراف المعنية إلى القضاء التركي الذي ينهى المنازعات على الفور .

وتسوى حالات الإفلاس - كما هو الحال في أوروبا - تبعاً لإرادة الدائنين ،
وحسب إمكانيات المدين ، أو حسب كثرة أو قلة الثقة التي يوحى بها .

وكانت المظالم التي يتعرض لها التجار السوريون في ظل حكومات المماليك
تمثل في الحصول على سلع لا يسدد ثمنها على الإطلاق ، أو في اقتراض أموال لا
ييالون (أى المماليك المقترضون) بردها . كما كان يزج بهؤلاء التجار في بعض
الأحيان في السجن ، لإرغامهم على شراء حريتهم بدفع مبلغ من المال يتفاوت مقداره
للخروج من هذا السجن .

أما عن أنواع القطع المعدنية المستخدمة في تسديد جزء من المبادلات التي
انتهينا من بيان أهم أشتائها ، فإنه تذهب من مصر إلى سوريا قطع المدينى وسكين
القاهرة (قطع نقد ذهبية قد تكون هي الزر محبوب) ، بينما تأتي من سوريا إلى مصر
القروش الأسبانية وسكين القسطنطينية وسكين البندقية . وفي العادة ، فإن ما كانت
تحصل عليه سوريا سنوياً من النقد أكبر قيمة بكثير مما كانت تدفعه ، إذ كان يدفع
نقداً على الدوام ثمن كل الحرير الذي كان يأتي من هذه المنطقة لكي يصنع في مصر .

وكان من الطبيعي أن تتوقف التجارة بين هذين البلدين في أثناء احتلال
الجيوش الفرنسية لمصر ؛ وحينئذ كان التعامل يتم مع ملتزمى الصيد في بحيرة المنزلة .
وكانت السلع التي تخزن في ميناء دمياط تنقل عبر هذه البحيرة إلى صان والطينة
حيث كانت تأتي لتأخذها قوافل من العرب السوريين .

وكذلك كان ثمة عرب آخرون يقومون بمهمة نقل البضائع المدعوة في مدن القاهرة وبليس ورفى وميت غمر إلى سوريا ، وكانوا يسلكون الطريق المعتادة للقوافل ، ويمرون بالصالحية ، إذ كانت رسوم البضائع التى يحملونها قد سددت ، أما أولئك العرب الذين كانوا يخاطرون بتمرير هذه البضائع بطريق التهريب فقد كانوا يبتعدون عن طريق الصالحية ويطوفون حول وادى السبعة أسيار .

وفى بعض الأحيان كان يشارك شيوخ هذه القوافل تجار من القاهرة أو من أية مدينة أخرى ، وفى هذه الحالة كان شيوخ القوافل هؤلاء يأتون ليأخذوا من هذه المحلات السلع التى تعهدوا بنقلها إلى سوريا ، ثم يعودون بعد ذلك ليخزنوا فى هذه المحلات السلع التى جلبوها عند عودتهم . وفى بعض الأحيان كان الشيوخ يمارسون التجارة لحسابهم الخاص ، وفى هذه الحالة كانوا يخزنون بضائعهم فى مخيماتهم حيث كان يأتى تجار المدن المصرية ليختاروا ويشتروا من هذه البضائع .

وفيما مضى لم يكن هؤلاء العريان يمارسون التجارة بأنفسهم مطلقاً ، ولم يكونوا ليأخذوا على عاتقهم سوى استخدام الجمال فى نقل البضائع خلال صحراواتهم الأمر الذى لم يكن يعود عليهم إلا بربح بالغ الضالة ، ولكن عندما أغلق الطريق البحرى جهة دمياط فقد استوجب الأمر بحكم الضرورة اللجوء إلى هؤلاء ، وهكذا تحكموا فى أسعار الشحن ثم استخدموا جزءاً من الأرباح غير الاعتيادية التى هيأتها لهم هذه الظروف ، فى ممارسة التجارة لحسابهم الخاص مما سيؤدى إن عاجلاً وإن آجلاً إلى إحداث ثورة فى تقاليدهم .

وزيادة على ذلك ، يتبنى على الدوام الحذر الشديد فى اختيار هذا النوع من الشاحنين ، إذ يحدث فى بعض الأحيان أن يتعرض العريان الذين أوكل إليهم نقل بضائع ليست ملكاً لهم للسلب فى الطريق على أيدي قبائل يدعون أنها معادية لهم ، ويكونون هم على تفاهم معها ، وبعد ذلك يقتسمون مع هؤلاء الأشياء التى سلبت .

٢ تجارة مصر مع الجزيرة العربية والهند

الواردات

كان من الطبيعى أن تؤدى خصوبة مصر وقحولة الجزيرة العربية إلى قيام

علاقات تجارية واسعة للغاية بين هذين البلدين المتجاورين ؛ كذلك فإن مصر تبادل عن طريق الجزيرة العربية جزءاً هائلاً من منتجات أرضها بالأقمشة والتوابل من الهند التي يذهب إليها التجار العرب للحصول على هذه السلع ويخزنونها في موانئهم .

وتتم التجارة بين مصر والجزيرة العربية بحراً بواسطة سفن صغيرة تأتي من مينائى جدة وينبع لترسو في مصر عند القصير أو السوس ، أو تتم برّاً بواسطة قوافل تعبر الصحراء الواقعة بين النيل والبحر الأحمر .

ويقع ميناء القصير داخل خليج صغير مفتوح من جهة الجنوب الشرقى ، وتقفله من الشمال صخرة تتجه نحو شرق الجنوب الشرقى ، وتتوغل في البحر لمسافة مائتين وستين متراً بدءاً من الشاطئ . وهذه الصخرة التي تبدو ذات سطح شبه مستو تنكشف في حالة المد المنخفض ، وتنتهى بشكل رأسى في داخل الميناء بالعرض حيث تمتد من الجنوب إلى الشمال موازية للساحل .

أما الشاطئ من جهة الجنوب ، فمحاط بالمثل بسلسلة من صخور الشاطئ تشكل منحني ذا شكل يضاوى يبلغ قطره حوالى ثلاثة أرباع الفرسخ . وهذا الموقع يجعل ميناء القصير في حى من رياح الشمال والجنوب التي تهب بشكل شبه دائم على البحر الأحمر ، كما تحمى المرتفعات هذا الميناء من رياح الغرب التي تهب عليه بعرضه .

ويقع المرفأ عند قمة الصخرة الشمالية ، وقد وجدت أن عمق المرفأ هناك في حالة المد المنخفض يبلغ ستة أذرع ، ويقل هذا العمق أكثر فأكثر مع الاقتراب من الساحل ، بحيث لا يعود يبلغ على بعد خمسين متراً من هذا الساحل أكثر من نصف ذراع .

وقاع هذا المرفأ من الرمل الناعم ومستو لحد كبير ، ولكن حيث أن السفن العربية تكون عادة سيفة التجهيز فقد يحدث في بعض الأحيان أن تنقطع كابلاتها حين تهب رياح الشرق بعنف ، وهى الريح الوحيدة التي لا يستطيع الميناء أن يكون في منأى عنها ، ومع ذلك فهى نادراً ما تهب

ولا تستطيع السفن الاقتراب من المدينة لغية الارصفة . ويضطرب الناس لتحميلها أو تفريغها باستخدام زوارق لا تستطيع بدورها أن تلامس الشاطئ ، بل ينبغي أن تنقل منها البضائع ، وأن يحملها رجال يخوضون في الماء حتى منطقة وجود هذه الزوارق . ويبلغ علو المد في حالاته الوسطى في القصير نحو المتر .

وأكبر السفن التي ترسو هناك ليست مجسرة على الإطلاق ، ولا تحمل سوى أربعمائة مكيال من القمح أى ما يعادل حوالى التسعين طنناً .

وتكاد رياح الشمال تسود طيلة العام . أما الرياح التي تهب من جهة الجنوب فتستمر أثناء شهور الشتاء الثلاثة .

ومدينة القصير ، إذا كان بالإمكان أن نمنحها اسم مدينة ، مكونة من أخصاص متناثرة أو مكدسة على ساحل مهجور ، محرومة من المياه العذبة ، وهي تمتد من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى لمائتين وخمسين متراً ، ويبلغ أقصى اتساع لها ١٦٠ متراً ، ويخترقها في هذه الاتجاهات شارعان رئيسيان يبدآن من شاطئ البحر حتى ميدان صغير أمام القصر

وقد أقيم هذا القصر فوق ربوة صغيرة من الزلط المستدير تمر من خلف المدينة وتمتد على الساحل من الشمال إلى الجنوب . وهو عبارة عن سور من الجدران الكبيرة على شكل معين طول ضلعه سبعون متراً ، وتعلوها أربعة أبراج . وهذا المبنى هو الوحيد الذى يبدى بعض مظهر من تماسك ، أما أسس هذه الجدران فمن الحجارة . ويضم هذا السور بعض المباني بالإضافة إلى بئر من المياه ، المائلة للملوحة .

ويسكن ميناء القصير تجار عرب يجلبون في أرباح التجارة التى يقومون بها هناك التعويض الكافى عن صنوف الحرمان التى يرغمهم المكان عليها ، ويتلقى هؤلاء التجار ، الوافدين في معظمهم من ينبع وجدة من عملائهم في هاتين المدينتين سلع الجزيرة العربية والهند ، ويمررونها إلى مصر عن طريق قوافل يصحبونها عادة بأنفسهم . ويكاد يكون بن اليمن هو السلعة الوحيدة التى يتم استيرادها إلى مصر عن

طريق ميناء القصير . ويرسل إلى هناك عن طريق ميناء ينبع وجدة . ويبيع القنطار زنة القاهرة في المدينة الأولى بـ ١٢ - ١٥ قرشاً أسبانياً ، ويدفع عنه ١٥ مدينى كمصاريف و ٢٠ مدينى كرسوم خروج . وتم الرحلة إلى القصير عادة في ثلاثة أيام .

وينقص سعر قنطار البن القادم من جدة بمقدار قرشين عن سعر مثيله القادم من ينبع ، ولكن يعوض هذا الانخفاض في السعر برسم يبلغ ٣٠٠ مدينى يحصل لحساب شريف مكة . وتتكلف المصاريف من جدة إلى القصير ٣٦ - ٤٠ بارة للقنطار الواحد .

ويتراوح عدد السفن القادمة من ينبع وجدة والتي ترسو كل شهر بالقصير بين ١٠ إلى ٢٠ سفينة بحسب الفصول ، وتحمل السفن القادمة من جدة على الدوام كميات أكبر . بكثير من تلك التي تحملها السفن القادمة من ينبع .

وعندما ينزل بن ينبع إلى القصير فإنه يدفع عيناً رهنماً قدره $\frac{1}{4}$ أروطال عن القنطار الواحد ، ويدفع زيادة على ذلك ٤٧ مدينى نقداً ، تشتمل على أجر المحصل .

وعندما تسد هذه الرسوم ينقل البن إلى قنا على جمال حملت من هذه المدينة القمح والمنتجات المصرية الأخرى التي تحملها السفن عند عودتها . وتبلغ حمولة الجمل أربعة قناطير من البن .

ويبلغ ثمن إكراء الجمل قرشين أسبانيين ، وينبغي أن يدفع بالإضافة لذلك ٢٥ بارة عن كل جمل مقابل حرس الحماية الذى يوفره عرب العابدة للقوافل أو بالأحرى كضمان ضد السلب الذى كان يمكن أن يمارسه هم أنفسهم .

أما الرسوم الجمركية بمعنى الكلمة فتحصل في قنا ، وتبلغ ثلاثة قروش ونصف القرش عن القنطار ، وهكذا فإذا ما أضفنا معاً كل الرسوم التي يتحملها القنطار من البن حتى خروجه من قنا ، سنجد أن المجموع يصل إلى أربعة قروش و ٨٥ مدينى أى ما يوازي تقريباً ثلث ثمن شراء هذه السلعة من موانئ الجزيرة العربية .

وتم نقل البن من قنا إلى القاهرة عن طريق النيل كما سبق أن ذكرنا في مناسبة

سابقة . وتُدفع مصاريف للقطار الواحد ما بين ١٢ إلى ٤٥ بارة حسب الظروف .
وبيع القطار في القاهرة بـ ٢٥ إلى ٣٠ قرشاً .

أما بضائع الهند التي تشكل عادة جزءاً من حمولة سفن ينبع وجدة فتجلب إلى هاتين المدينتين بواسطة قوافل الهندو الذين يأتون إلى مكة للحج أو عن طريق سفن الهند التي يركبها في بعض الأحيان أبناء هذه البلاد . وإن كان يركبها في الغالب انجليز . وحيث ليس هؤلاء الانجليز من قناصل في موانئ البحر الأحمر فإنهم نادراً ما يرسون بسفنهم هناك ويذهب التجار مع موظف الجمرك إلى ظهر سفنهم حيث تتم المعاملات . وهم في العادة يحرصون على أن يبيعوا الأشياء المختلفة في حمولتهم بسعر أقل من نفس سعر الأشياء حين تجلبها القوافل أو السفن الهندية . ويسدد لهم الثمن بالقروش الأسبانية ، ومن النادر للغاية أن يأخذ الانجليز بضائع عند عودتهم .

وفي القصر تسد الرسوم عن أقمشة الهند والتوابل والبخور والصمغ ، وعادة عن كل البضائع التي تشكل حمولة سفن جددة وينبع فيما عدا البن . وتبلغ هذه الرسوم ١٠ ٪/ عينا وهذه هي الرسوم الوحيدة التي تتحملها هذه البضائع حتى تصل إلى القاهرة .
وبخلاف الأقمشة والموسلين التي تنقل من الهند إلى القصر ، يوجد أيضاً الحرير المصنع في إنجلترا والذي يعاني من الكساد في مناطق أخرى .

وتباع شيلان الكشمير في ينبع وجدة بسعر ٣٠ إلى ٥٠ قرشاً ، لكن هذه من نوع ردى . وهذه السلع ، وكذلك كل بضائع الهند التي تجلب إلى مصر توضع داخل بالات صغيرة تكفي اثنتان منها حمولة لجمال ؛ ويدفع ٦٠ إلى ٨٠ مدينى لنقل الواحدة من هذه البالات ، عن طريق النيل ، من قنا حتى القاهرة .

أما مدينة السويس ، وهي أكبر حجماً من مدينة القصر ، فقد شيدت عند الطرف الشمالى وعلى شاطئ البحر الأحمر . ولا ترسو فيها السفن مطلقاً إلا بعد أن تفرغ حمولتها ، وتظل في الخليج على بعد حوالي خمسة أرباع (١ ¼) فرسخ إلى الجنوب من المدينة . وينحصر هذا الخليج بين ساحلتين تغطيها المياه وقت نوبات المد العالية ؛ وقاعه من الرمل الناعم ، ويبلغ عمق المياه به في حالة المد المنخفض من ١٨

إلى ٦٠ قدماً . وفضلاً عن ذلك فهو في حمى من الرياح التى تهب من المنطقة الشمالية. من الشرق حتى الجنوب الغربى . ورياح الجنوب هى وحدها التى يكون بمقدورها أن تسبب به بعض الاضطرابات ومع ذلك فلن يكون ثمة خطر يخشى فى هذه الحالة إذا ما كانت الكابلات التى تمسك بالعكس قوية لحد كاف ، وإذا ما كانت السفن مجهزة على نحو طيب .

أما الحزام الشرقى للمدينة ، فتقفله بعض بقايا جدران رصيف مبنى بحجارة ديش . وهناك ترسو قوارب صيادى الأسماك وكذلك قوارب السفن التى توجد فى الخليج . ويتصل بهذا النوع من رصيف الركوب أو الشحن الموجود داخل الخليج ممر مائى يتجه جنوباً موازياً الشاطئ لمسافة خمسمائة أو ستائة متر إلى داخل الخليج . وفى حالات المد المنخفض يبلغ عمق المياه فى هذا الممر ٦ إلى ٨ أقدام ، لكنه مسدود عند فمحه بواسطة ذراع من الرمال لا يبلغ عمق المياه فوقه أكثر من أربعة إلى خمسة أقدام . وتدين هذه الذراع بنشأتها للتوازن القائم فى هذه المنطقة بين تيار المد الصاعد وتيار المياه التى تنقل على الدوام عند هبوطها من أعماق البحر الأحمر كمية ضخمة من الرمال .

وترى إلى الشمال الشرقى من السويس رهوة صغيرة يطلق عليها اسم القلزم ، وتبعاً لحكايات البلاد فقد كان هذا الموضع مكاناً لمدينة قديمة . وقد اجتزت هذه المنطقة بانتباه ، لكننى لم أجدها سوى مرتفع يشبه تلك المرتفعات التى تحيط بكل مدن مصر والتى تتكون من الحصى والأقناص والقاذورات التى يلقي بها الناس عليها .

ولا يجد المرء مطلقاً فى ضواحي السويس مياهاً عذبة ، ونتيجة لذلك فليس ثمة أية خضرة ، وتجلب إليها الحبوب والخضروات وبقية الأشياء الضرورية من داخل مصر وبأسعار باهظة . ويذهب الناس الآن ليجلبوا المياه الضرورية لاحتياجات السكان من الساحل الشرقى للخليج على بعد فرسخين ونصف الفرسخ من المدينة . وتسمى العين التى تخرج منها هذه المياه : النبع ، وهذه ليست سوى ثقب يبلغ عمقه من ثمانية إلى تسعة أقدام ومحفورة وسط كومة من الزلط الدائرى تكدست عند سفح

سلسلة الجبال العربية . وتميل هذه المياه بدرجة خفيفة نحو الملوحة . ولا نزاع نجد حتى اليوم آثار مجرى علوى كان يبدأ من هذه العين نفسها ويتجه نحو السويس . وكان قاع هذا المجرى وكذا جدراناه قد تكون من نوع الخرسانه المكونه من الجير والرمل الحجرى والحصى والأصداف ، إذ من السهل التعرف على ذلك من بعض أنقاضه المتناثرة على الأرض .

ولم تكن العين هى وحدها التى تحصل منها المدينة على المياه اللازمة لها ، فقد كان الناس فيما مضى يذهبون إلى عيون موسى الواقعة على بعد أربعة فراسخ إلى الجنوب الشرق من ساحل الجزيرة العربية . يبلغ عدد هذه العيون سبع عيون أو ثمانى ، محفورة فى الرمال على بعد ثمانمائة أو تسعمائة قامة من ساحل البحر . وتقدم بعض هذه العيون مياهاً مائلة للملوحة بينما تقدم اثنتان أو ثلاث منها مياهاً عذبة لحد كاف . ويرى المرء بقايا مجرى علوى كان يحمل المياه من واحدة من هذه العيون إلى ما يشبه خزاناً يبعد لمسافة قليلة عن الشاطئ الخالى . ويلاحظ المرء أيضاً حول هذه العيون أكواماً من الأنقاض وقطع الفخار وقطع المواد البنائية مما ينشأ عن وجود مدينة قديمة فى هذا المكان . وفوق ذلك كله ، فإن من المدهش ألا يجد المرء خرائب أكثر أهمية فى منطقة من هذا الساحل توجد بها مياه عذبة ، وهى ميزة ثمينة كان يوسعها أن تسمح بأن يزرع هناك ، وبتجاح ، بعض المحاصيل النافعة ، وهو حكم يستطيع المرء أن يصدره مستنداً إلى وجود تلك الحضرة اليازمة المتمثلة فى هذا النخيل الكثيف الذى يحيط بهذه العيون .

وليس ما تبقى من أعمال أقيمت لكى تجلب المياه إلى السويس ، أو إلى تلك المدينة القديمة التى خلفتها هذه المدينة الحديثة ، هو البرهان الوحيد على أهمية هذه المدينة وعلى حالة الازدهار التى كانت تتمتع بها فيما مضى ؛ فروع البناء فى أغلب المباني التى تحيط بأرضيتها وأماكنها المختلفة ، كل ذلك يقدم براهين أخرى .

ويحصى فى السويس كذلك ثمانى عشرة أو عشرين وكالة مخصصة لسكنى التجار الأغراب ولكى يستخدمها هؤلاء كمخازن . وتبنى الوكالات على نمط

موحد الشكل ، إذ هي عبارة عن أسوار مستطيلة الشكل يبلغ طول ضلعها أربعين إلى خمسين متراً ، وحيث تشكل هذه مبنى منزلاً فإن فناءها الداخلى الذى أقيمت المساكن من حوله ، له عادة منفذان أو ثلاثة منافذ . والجزء الأدنى من جدران سور هذه المنشآت تكسوه الأحجار .

وشوارع السويس مصفوفة (أى منتظمة المبنى) ويبلغ عدد الميادين العامة هناك ثلاثة ميادين أو أربعة ، وهى لا تخلو من نوع من الانتظام ، بل إن البيوت الخاصة بالمدينة تحمل نوعاً من المسحة الأوربية لا نجدها فى أى مكان آخر من مصر .

وعلى الرغم من الميزات التى تقدمها هذه المدينة للتجارة ، فقد انهارت بشكل بالغ الغرابة منذ نحو أربعين عاماً . فقد كان عدد سكانها عندئذ يبلغ أكثر من ألف نسمة من بينهم عدد من التجار الأروام ؛ ويكاد لا يجد المرء فيها اليوم مائتى شخص . أما فترة ازدهارها العظيم فرمما تعود إلى زمن دمار الاسكندرية على يد العرب المسلمين . فحيث قد أصبحت القاهرة (كذا) مقراً للحكومة ، وحيث قد أصبحت هذه العاصمة مركزاً لكافة الأعمال والمعاملات فقد استوجب الأمر أن يكون ميناء البحر الأحمر ، وهو الأقرب إليها ، هو الذى تمارس عن طريقه علاقات مصر التجارية مع الهند والجزيرة العربية .

ولربما كان السبب الأوضح فى بقاء السويس بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح هو ذلك العبور السنوى لقافلة مصر (موكب الحج) الذى يمر جزء منها من هذا الميناء عند السفر إلى مكة ، كما ينزل فيه عند عودته .

وعلى وجه التقريب ، تم اليوم كل التجارة بين مصر والهند بواسطة هذه القافلة ، وكذا عن طريق ذلك الرباط القائم بين مينائى السويس وجدة .

وقد بنيت معظم السفن العربية التى تقوم بالملاحة فى البحر الأحمر ، فى الهند ، وتباع الواحدة هناك بسعر أربعة أو خمسة آلاف قرش أسباني وتبلغ حمولتها ٧٥ إلى ٨٠ طناً . وفى نفس الوقت توجد فى جدة ترسانة لبناء السفن يزودها الإنجليز بالخدمات .

وتسود رياح الجنوب عادة البحر الأحمر منذ بداية ديسمبر وحتى منتصف فبراير ، وفي أثناء الشهرين اللذين يليان اعتدال الربيع . وهذان الفصلان اللذان يسمى أولهما الحرانية ، ويسمى الثاني النجم هما موسما إرسال السفن من جدة وينبع إلى السويس ، وفي أثناء بقية العام تهب الرياح من المنطقة الشمالية . وعندئذ يصبح في الامكان إرسال السفن من السويس إلى الجزيرة العربية . وعندما تكون الرياح مواتية تصل السفينة من جدة إلى السويس في خمسة عشر أو ستة عشر يوماً في حين أن المدة التي تستغرقها الرحلة الاعتيادية تبلغ عشرين أو اثنين وعشرين يوماً ، تزيد بمقدار ثلاثة أو أربعة أيام بالنسبة للسفن القادمة من ينبع .

ولا ينبغي أن ننسب إلى صعوبات الملاحة في البحر الأحمر هذا البطء في اجتياز البحر ، ذلك أن الأمر يعود بالأحرى إلى جهل البحارة العرب ، وإلى عاداتهم في إلقاء مراسيم كل ليلة في الخلجان الصغيرة التي يقابلونها على الساحل الشرق للبحر ، ولهذا السبب فإنهم يتبعون حافته دون أن يغيبوا عن البصر مطلقاً .

ويصل إلى السويس سنوياً خمسون أو ستون باخرة قادمة من جدة ، وتشتمل حمولتها بشكل رئيسي على البن والصمغ العربي والبخور والتوابل والعقاقير من أنواع مختلفة ؛ أما بخصوص الموسلين وأقمشة الهند الأخرى ، فإنها تجلب عادة عن طريق حجاج مكة .

وينبغي أن نضيف إلى هذه السلع المتنوعة مائة قنطار من السنمكي تأتي من ضواحي هذه المدينة ، وهذه السلعة تدخل شأنها شأن السنمكي المزروع في أسوان في الاحتكار (الالتزام) الذي منحه مراد بك لقتصل البندقية المسيو س . روزكي . وأخيراً فإنه يجلب سنوياً من الجزيرة العربية إلى مصر من ٢٠ إلى ٣٠ عبداً أسود ، ويحظى هؤلاء بتقدير أكبر مما ينال عبيد أفريقيا .

وقبل الخمسة عشر عاماً الأخيرة التي سبقت حملتنا على مصر كان يأتي إلى السويس من عشرين إلى ثلاثين ألف حمولة من البن ، تزن الواحدة ثلاثة قناطير وثلاث القنطار ، زنة الواحدة منها ١٠٥ من الأرتال . ومنذ هذه الفترة تدهورت تجارة البن عن

طريق السويس ، فلم يعد يصل إليها سوى ١٥ إلى ١٧ ألفاً من الحمولات عن هذا الطريق ، ويرسل الباقي عن طريق القصير . وفي نفس الوقت فإن القيمة الإجمالية لهذه السلعة هي الآن أقل مما كانت عليه فيما مضى .

وتتفق المعلومات التي حصلت عليها من السويس عن سعر طن البن في جدة وينبع ، وعن الرسوم التي تخضع لها هذه السلعة ، تتفق تماماً مع تلك التي سبق أن حصلت عليها في القصير : فيسدد ٦٠ إلى ٨٠ مديني لنقل القنطار من البن من جدة إلى السويس .

أما القنطار والرطل المستخدمان في مواقي الجزيرة العربية فهما نفسهما المستخدمان في مصر ، وقد سبق أن لاحظ بروس Bruce أن هذه الأوزان هي نفسها أوزان البندقية مما يبرهن - ونحن في هذا نتفق مع رحالتنا - أنهما (أى القنطار والرطل) أدخلتا إلى الشرق عندما كان البنادقة يكادون يحتكرون ممارسة التجارة هناك .

أما التوابل وبقية سلع الأرحبيل الهندي فتجلبها كل عام إلى جدة خمسة عشر أو عشرون سفينة صغيرة ماليزية أو عربية ، وبواسطة ثلاث أو أربع سفن انجليزية . أما السلع الهندية التي تأتي إلى السويس ، فكانت تشتمل بدرجة أساسية على الأقمشة الحريرية والأقمشة القطنية ، وصوف الكشمير .

وقبل مجيء الحملة على مصر بحوالى العشرين عاماً كانت تم هناك وإردات بواسطة قافلة مكة أكبر بكثير من تلك الواردات التي كانت تأتي عن طريق السويس والقصير ؛ لكن العدد الكبير من القبائل الجوابة التي كانت تقطع الطريق الذي كانت القافلة (الحمل) مضطرة لاتباعه . قد جعلت من الأفضل في الآونة الأخيرة استخدام طريق البحر ، ومهما يكن من أمر فإن قيمة الأشياء المستوردة بواسطة القافلة كان لا يزال يبلغ سنوياً ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف قرش أسباني ، وتجارة الواردات هذه (أى التي يقوم بها الحجاج) كانت معفية من كل الرسوم الجمركية .

وكان يوجد بالقاهرة فيما مضى ١٥ إلى ٢٠ بيتاً للتجار الأتراك الذين يمارسون تجارة الهند ، لكن هذا العدد تضاعف اليوم إلى ثلاثة أو أربعة : ويوجد عدد مماثل على وجه التقريب من السماسرة الأتراك مستقرين بجدة .

وتحتكر أربعة قبائل بشكل شبه تام عملية نقل البضائع الواردة بمرأ من السويس إلى القاهرة ، وهذه القبائل ، التي تسلك كل واحدة منها طريقاً مختلفاً هي قبائل : طرايين ، الحويطات ، عرب الطور ، العايدى .

ويسكن الأولون ضواحي مصر القديمة وقرية البساتين ، ولهم كذلك مخيمات في بعض منافذ وادى التيه .

أما الحويطات فيستقرون في ولاية القليوبية .

ويشغل عرب الطور ساحل الجزيرة العربية حتى رأس محمد وضواحي جبل سيناء (جبل الطور) وكل شبه الجزيرة المحصورة بين بحر القلزم (خليج السويس) وخليج العقبة .

وأخيراً فإن عرب العايدى يسكنون ضواحي المطرية وبركة الحج .

ويقدم هؤلاء العرب الجمال بحماليتها وعدداً مناسباً من قائدى الجمال الذين يخضعون هم أنفسهم لأوامر بعض الشيوخ .

ويحمل الجمل الواحد من السويس إلى القاهرة من ٥ إلى ٦ قناطير من البن ، يدفع عن كل واحد منها ٩٠ مدينى .

وكانت عوائد جمرك السويس تقسم بين مراد بك وإبراهيم بك ، لكن إبراهيم كان يتمتع بها وحده عندما وصل الفرنسيون إلى مصر ، وفي نفس الوقت كان يحصل رسم مقداره مدينى واحد عن كل رطل بن لصالح باشا القاهرة ، ورسم قدره ١٤٦ مدينى عن كل حمولة لصالح أمير الحج .

ولابد أن تجارة الهند عن طريق البحر الأحمر كانت تدر مكاسب كبيرة لدرجة جعلت القوم يفكرون في تكوين منشآت فوق شواطئ رملية بقدر ما هي قاحلة مثل

تلك التى أنشئت فوقها مدينتا السويس والقصور ، ولهذا السبب ، فإنه أملا في الاستمتاع بهذه المزايا فقد بذلت قرب نهاية القرن الأخير بعض محاولات لكى يفتح من جديد أمام تجارة الهند ، ذلك الطريق الذى كانت تتبعه هذه التجارة قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح .

ومن المعروف أن على بك الذى حكم مصر في الفترة من ١٧٦٣ إلى ١٧٧١ كان قد أعد مشروعاً يهدف إلى استقلاله عن الباب العثماني ، وقد بين له قنصل الهندية الذى كان يوليه - أى على بك - ثقة كبيرة . الفائدة التى يمكن أن تعود بها عليه تجارة الهند مع أوروبا ، لو أنه استطاع أن يتوصل إلى جعلها تمر بمصر باعتبار ذلك الوسيلة الأكيدة لتنمية ثرواته ، ولتأكيد استقلاله .

كان الأمر يقتضى أولاً السيطرة على موانئ البحر الأحمر التى تحتفظ بأوسع العلاقات مع الهند ، وكذلك على السوق التى تتجمع بها القوافل التى تقوم بالتجارة معها براً ، ونتيجة لذلك فقد احتل جدة ومكة بواسطة بكوين من بيته هما حسن الجداوى ومحمد أبو الذهب .

ولكى يجذب على بك الأوربيين إلى جدة فقد ارتضى أن يكون لهم فيها مندوب معتمد ، كما أنقص رسوم الجمارك التى ينبغى أن تحصل هناك إلى ٣ ٪ فقط من قيمة السلع .

لكن الظروف لم تسمح مطلقاً بأن توضع هذه المشاريع موضع التنفيذ ، لكن البنية التى أبدأها على بك في جعل الملاحة في البحر الأحمر حرة ما لبثت أن وجدت من يتفهمها ، ونفس القدر ، في الهند

لقد أعد بعض التجار في ذلك الوقت مشروعاً ليرسلوا إلى الشرق عن هذا الطريق البضائع المختلفة التى تتداول هناك ، وجاءت إلى السويس سفن عديدة كانت تدفع عند وصولها ٥ ٪ من قيمة حمولتها ، وأكتفى بأن يفرض فوق ذلك رسماً إضافياً قدره ٦ ٪ من نفس هذه القيمة ، عندما يقوم تجار القاهرة بشراء هذه السلع .

ولقد شجع محمد أبو الذهب خليفة على بك ، مثله في ذلك مثل سلفه ، التجارة مع الهند ، فلم يكتف فقط بأن يسمح للمراكب الإنجليزية التي يحرسها حرس خاص بها بأن تفرغ حمولاتها في السويس ، بل ألزم تجار القاهرة الذين يتعاملون معها بأن يسددوا ثمن البضائع التي يحصلون عليها منها في خلال ثلاثين يوماً . وقد أوحى المنافع والمكاسب التي أدت إلى وجودها هذه الحماية من جانب حكومة مصر ، وكذلك تلك الشهرة التي لم تتوان في تضخيم الأمور - أوحى إلى أصحاب سفن آخرين أن يحاولوا الإفادة منها بدورهم ، ومع ذلك فإن شركة الشرق الإنجليزية التي تباع في كافة أنحاء الامبراطورية العثمانية أقمشة البنغال الواردة من محلات شركة الهند قد خشيت أن يؤدي الطريق الجديد الذي فتحت مصر إلى الإضرار بمصالحها ، ونتيجة لذلك فقد التفتت من ديوان الآستانة ، عن طريق سفير إنجلترا هناك ، صدور فرمان يحرم على الأوربيين الملاحة في البحر الأحمر جنوب جدة .

لقد انقضى وقت طويل بعض الشيء حتى حصل هؤلاء على هذا فرمان وفي أثناء هذه الفترة استمرت التجارة بين مصر والهند محققة مكاسب هائلة ، ولكن في النهاية ، أرسل إلى باشا القاهرة ذلك فرمان الذي التمسه عملاء الحكومة الإنجليزية من القسطنطينية .

وكان حاكم البنغال من جانبه قد منع التوريد المباشر لسلع الهند إلى مصر على مراكب إنجليزية

ولكن ، وعلى الرغم من هذا المنع ، ومن فرمان السلطان ، فقد وصلت إلى السويس في عام ١٧٧٨ سفن عديدة سرت الأتباء بأن تنصل فرنسا بهم أمر حمولتها ، ويحكي في هذا الصدد أن هذا التنصل لكي يعمل على وصول هذه السلع إلى القاهرة بأكبر قدر من السلامة ، قد حرص على أن يتم نقلها بواسطة جمال مملوكة لواحد من كبار البكوات ، وبلا جدوى ، ظل عرب الطور الذين يدعون لأنفسهم حق القيام بعمليات النقل يطلبون أن توكل إليهم هذه المهمة كما هو متبع منذ القدم ، وعندما رفض هذا الطلب ، فقد أنقصوا مطالبهم إلى طلب واحد هو الحصول على تمريض نقدى عن

الخسارة التى أدعوا أنها لحقت بهم من جراء هذا الحرق ، وقد أثارهم ذلك الرفض الجديذ الذى منى به مطلبهم : فنصبوا كميناً ، وانتهبوا القافلة ، وهو أمر كان ميسوراً للغاية بالنسبة لهم بقدر مماثل قدر اعتماد المسافرين من كافة الجنسيات ، والذين كانوا يصاحبون القافلة ، على الحماية التى سبق أن تمتعوا بها من قبل أثناء الرحلات السابقة ، فلم يتخذوا لذلك الاحتياطات اللازمة من أى نوع ، ليدافعوا عن أنفسهم هذه المرة .

وبعد ذلك أصبحت السفن التى تصل إلى السويس تصادر بواسطة باشا القاهرة بما تحمله من بضائع ، وفي نفس الوقت كان هناك أناس آخرون من أهل البلاد يشترتون بشمن بخس تلك السلع التى سلبت من القافلة .

وتكاد تكون كل السفن التى ترسل مباشرة من الهند إلى ميناء السويس محملة لحساب ضباط عسكريين ، أو لحساب مدينين يعملون في خدمة الشركة الإنجليزية .

وبعد هذا النجاح المشعوم الذى لاقته هذه الحمولات ، فإن السفن ما لبثت أن توقفت تماماً عن استخدام هذا الطريق ، وبالإضافة إلى ذلك ، فبدءاً من هذا التاريخ ، أصبح للانجليز نائب قنصل في الإسكندرية ، وحتى ذلك الوقت ، لم تكن شركة الهند قد اعتمدت في القاهرة سوى عميل أوكل إليه العمل تمهيد البرقيات برأ ، سواء في ذلك البرقيات القادمة من أوروبا إلى البنغال ، أو تلك القادمة من البنغال إلى أوروبا .

الصادرات

في مقابل البن وعقاقير الجزيرة العربية وطلع الهند التى تصل إلى الطريق بواسطة السفن العربية ، تقوم هذه السفن عند عودتها بحمل القمح والدقيق والفول والعدس والسكر والزبدة وزيت الخس وزهور القرطم ونسنيج الكتان .

ويرسل جزء من هذه السلع إلى ينبع وجدة مباشرة أو بواسطة سماسة مستقرين في القصير أو قنا ، ويعهد بهذه السلعة إلى قباطنة السفن التى تنقلها فوق ظهرانيا ،

أو يحملها معهم كأمثلة سفر ، عدد من المسافرين ، جميعهم من سكان الصعيد وأواسط أفريقيا الناهيين لأداء الحج إلى مكة ، وعادة ما تتم هذه الصادرات أثناء شهرى أبريل ومايو وبأكبر قدر من النشاط .

ويكيل القمح ، وكذلك كافة الحبوب المصدرة عن طريق القصير ، ليس بأردب القاهرة ، وإنما بالتلليسة ، وهى وحدة للكيل تبلغ قيمتها بالنسبة لأردب القاهرة

٩ : ١٦

وتباع تلليسة الحنطة فى قنا بـ ٣ - $\frac{1}{4}$ ٤ بوطاقات .

وتباع حمولة الجمل وزن حوالى ١٧٠ ك ج بـ ٣ تلليسة ، وتنفق قوافل الجمال الحمولة على هذا النحو أربعة أيام للذهاب من قنا إلى القصير . وتتكلف مصاريف شحن تلليسة القمح من ٢٠٠ إلى ٣٨٠ بارة وهو مبلغ يعادل القيمة الأصلية للقمح كما يباع فى أسواق قنا وقوص وأبنود حيث تباع عادة الحبوب المخصصة للتصدير إلى الجزيرة العربية .

وفى نفس هذه الأسواق ، تباع تلليسة الشعير وتلليسة الفول بثمن يبلغ فى المتوسط ٢ بوطاقة و ٦٠ مدينى .

وتباع تلليسة العدس بـ ٤ بوطاقات و ٤٠ مدينى أى بنفس سعر تلليسة القمح تقريباً .

وبخلاف حمولته من القمح والعدس ، فإن كل جمل فى قافلة ما يحمل كذلك كمية من الفول اللازم لغذائه أثناء الرحلة .

وعلى الدوام ، يدخل فى سعر اكتراء الجمل ، وهو الذى يتراوح بين ٣ - ٤ بوطاقات ، حسب احتياجات التجارة ، أجزر الجمال المكلف بقيادة ستة جمال مع العناية بهم .

وكان من الممكن تحويل كل القمح المرسل إلى الجزيرة العربية إلى دقيق لولا غيبة الطواحين هناك (فى مصر) ؛ ولو تحقق ذلك لكان المصريون سيكسبون من وراء هذه العملية أجزور الأيدى العاملة اللازمة لتشغيل الطواحين والتى تحسب بواقع ٤٨ بارة عن طحن كل أردب (مكىال القاهرة) .

وينتج قنطار القمح عادة ٩٠ رطلا من الدقيق ، وتبلغ مصاريف نقلها من قنا إلى القصير ١٠٠ مدينى للقنطار . وتشكل الزيت موضوعاً هاماً لحد ما في تجارة الصادرات ، وتجلب هذه من قرى مصر العليا الواقعة بين المنيا وإسنا ، وتباع بسعر ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ مدينى للقنطار ، وتنقل في قرب من جلد الجاموس ، ويستطيع الجمل أن يحمل منها أربعة قناطير ؛ وهو نفس ما يحدث بالنسبة للزيوت التى تستخلص من مختلف البذور الزيتية .

وتحتوى الجرة من الفخار ، والتى تسمى « بلاص » والتى تستخدم في كيل الزيت على ٢٣ أو ٢٤ رطلا ، زنة القاهرة ، من الزيوت ، وتباع في قنا بـ ٢٠٠ إلى ٢٤٠ بارة ؛ وعند نقل الزيت على ظهور الجمال ، يوضع في قرب كبيرة ، ويستطيع الجمل أن يحمل ثلاثة قناطير أو أربعة .

ويباع قنطار السكر في قنا بـ ٩ إلى ١٠ بوطاقات .

أما قنطار الزعفران أو زهرة القرطم فيباع بـ ٨ إلى ١٢ بوطاقة .

وأخيراً ، فإن قطع قماش الكتان التى يبلغ طول القطعة الواحدة منها ٢٧ - ٢٨ ذراعاً ، والتى تصدر من مصر إلى الجزيرة العربية عن طريق القصير تباع بـ ١٢٠ بارة للقطعة ، ويستطيع الجمل أن يحمل مائتى قطعة .

وتكال الحبوب المصرية عندما تصل إلى القصير بواسطة مكابيل تختلف عن تلك التى تستخدم في قنا ؛ ويبلغ أردب القصير بالنسبة إلى أردب قنا نسبة ٣ : ٥ ، وأول هذه المكابيل يساوى بالنسبة لأردب القاهرة نسبة ٤٤ : ١٠٠ ، وتبلغ تكاليف إرسال الأردب من كافة أنواع الحبوب ، من القصير إلى ينبع أو جدة ١٦٠ مدينى .

ويباع القمح في ينبع بستة قروش إسبانية لأردب القصير ، ويرتفع الثمن إلى سبعة قروش في سنوات القحط .

ويباع قنطار السكر المصرى في جدة وينبع بـ ٢٥٠٠ بارة في حين يباع قنطار الزيت هناك بـ ١٢ - ١٥ قرشاً

ويلاحظ ، أنه قلما يصدر عن طريق القصير سوى منتجات زراعية مصرية وكذلك الأقمشة وبعض المنتجات الأخرى من صناعات مصر البدائية

وتحتل حافة الطريق التي يتبعها الناس خلال الصحراء للذهاب إلى هذا الميناء عريان من قبيلة العابدة ، ولا يقوم هؤلاء بنور الشاحنين المعتادين في هذا الطريق فقط ، بل أنهم مكلفون أيضاً بحراسة القوافل مقابل أتاوة تبلغ ٢٣ بارة ، تقدم لهم مقابل كل واحد من الجمال التي تتكون منها القافلة .

ولسوء الحظ ، فحيث ليس لدى هؤلاء العريان سوى ممتلكات قليلة يمكن المساس بها فإن من العسير إلزامهم بالمسئولية عن أحداث السلب التي قد ترتكب ضد القوافل وهي تحت حراستهم ؛ ولهذا السبب فإنهم لا يقومون بالتزاماتهم على النوام بالأمانة الواجبة ؛ وبالإضافة إلى ذلك ، فإنهم لا يعرفون سوى الحياة الرعوية ، ومن هنا فهم أكثر نهبا للأشياء التي تفي بالضرورات الأولية ، في الوقت الذي تقل رغبتهم فيه في أشياء الرفاهية والترف ؛ وهذا هو السبب في أنهم يطلبون بخلاف أتاوة الـ ٢٣ بارة . التي تحدثت للتو عنها ، $\frac{1}{4}$ من أردب القمح ودقيق الشعير أو من الفول عن كل واحد من الجمال التي تحمل بهذه السلع ، في حين أنهم لا يطالبون بأى مقابل عيني فيما يختص بمحمولات السكر والزعفران والبن على الرغم من قيمتها الكبيرة .

وعندما تؤدي الحروب التي تنقلب فيها القبائل العربية فيما بينها إلى جعل طريق القوافل أقل أمناً ، فإن القوافل تتجمع بانتظار أن تصبح كبيرة العدد لحد يكفيها أن تقوم بالدفاع عن نفسها ضد العصب التي قد تتمكن من مهاجمتها ؛ وفي هذه الحالة تسير القوافل في حراسة عماليك يحصلون نظير حمايتهم تلك على ٦٠ بارة مقابل كل جمل .

ويتلقى ميناء السويس من القاهرة ، وهو أقرب الموانئ إليها ، بخلاف كمية معينة من مواد ومنتجات مصر ، معظم البضائع الأوربية المخصصة للجزيرة العربية والهند .

وحيث لا تدفع هذه الصادرات أية رسوم جمركية عند خروجها ، وحيث لا تسجل حالتها مطلقا ، فإن من المستحيل أن نعرف على وجه الدقة كمية كل واحدة من هذه الصادرات : لذلك لا ينبغي أن ننظر للإشارات التي سنقدمها هنا ، إلا على أنها لغات بسيطة ، حصلنا عليها تبعاً للمعلومات التي تلقيناها من موظفي جهازك السويس ، وبعض تجار القاهرة الذين يمارسون هذه التجارة .

وتقدر كمية الحبوب : القمح والفلو والعدس ، التي ترسل سنوياً من مصر عن طريق مينائي القصير والسويس إلى مينائي جدة وينبع بـ ٤٠ أو ٥٠ ألف أردب . وتجلب الجزيرة العربية مباشرة من الهند الأرز الذي تستهلكه ، أما الأرز القليل الذي يصدر إلى هناك من مصر فقلما يتجاوز خمسمائة أردب في العام .

ويتكلف شحن أردبين من القمح ، وهما يشكلا ن كلاً قلعاً حمولة جمل واحد ، أربع بوطاقات ، كما يصل ثمن الأردب مجلوها إلى هذا الميناء لنقله بحراً إلى ستة بوطاقات .

أما عن البضائع الأوروبية التي تصدر عن هذا الطريق ، فهي تحتوي بشكل رئيسي على : الحلل الزجاجية وارد البندقية ، المرجان ، القرمزية (حشرة للصباغة) ، الزعفران ، الحديد ، الصلب ، النحاس والورق .

وتشكل الحلل الزجاجية وارد البندقية وكذا المرجان سلعة تقدر سنوياً بـ ١٠٠ إلى ١٥٠ ألف بوطاقة ؛ وتقدر كمية القرمزية التي ترسل كل عام إلى الهند عن طريق ميناء السويس بثلاثين إلى أربعين برميلا ، وترتفع هذه الكمية في بعض الأحيان لتصل إلى ثمانين برميلا ثمن كل واحد ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ بوطاقة .

وكان يصدر سنوياً ٢ - ٣ قناطير من الزعفران ، يساوي القنطار الواحد منها ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ بوطاقة .

وتقدر قيمة الحديد والرصاص والنحاس المرسل من السويس إلى جدة بخمسين ألف بوطاقة ، أما قيمة الورق فتقدر هي الأخرى بخمسين ألف بوطاقة ، وأخيراً فقد كان يصل ثمن أسلاك النحاس المذهبة أو الفضية وكذلك بعض الخردوات وجميعها مخصصة للجزيرة العربية والهند ، إلى ٣٠,٠٠٠ بوطاقة

وإذا ما قارنا الصادرات التي انتهينا من بيانها بالواردات من الجزيرة العربية والهند إلى مصر ، فإننا نرى أن هذه الواردات كان ينبغي أن تسد كلها على وجه التقريب نقداً ، وهذا ما كان يتم في الواقع .

الفصل الرابع

عن العلاقات التجارية بين مصر وأوروبا

كانت الأمم الأوربية التى تقتسم فيما بينها ، بشكل شبه تام ، تجارة مصر قبل الحملة الفرنسية هى ؛ البندقية ، توسكانيا ، وفرنسا . وكانت سفن هذه الدول وكذلك سفن جمهورية راجوزة تقوم بالتنقل بين الموانئ فى بحار الشرق ، متمتعة بكثير من الامتيازات ، حتى أن رسوم الدخول والخروج المفروضة على حمولات هذه السفن داخل الموانئ الأمبراطورية العثمانية كانت أقل مما تخضع له حمولات السفن الوطنية . وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت المعاهدات التجارية التى التمتست الامتيازات لكل الأمم المسيحية تراعى بصرامة . وحيث كان القناصل الأوربيون المقيمون فى الموانئ المختلفة مكلفين بشكل خاص بالسهر على وضع هذه المعاهدات موضع التنفيذ ، فقد كانوا يلحون فى طلب مثل هذه المعاهدة عند الحاجة ؛ وبذلك فقد حرروا تجارة أممهم من الأعباء الممجبة التى كان من الممكن أن تنوء بها على يد حكام الولايات ، أو غيرهم من أصحاب السلطة المطلقة .

ولم يكن الأمر على هذا النحو مطلقاً بخصوص رعايا الدولة العثمانية ، إذ لم تكن لتجارتهم من حماية ، من أى نوع ، داخل موانئ بلادهم هم ، لذلك فقد تحملت تجارتهم وحدها كل الضرائب التى كان يحلو للسلطة أن تحملها إياها حسبما يتوى ، كما لم تكن لهذه الأتاوات التى تفرضها النزوات حدود تقف عندها ، اللهم إلا حدود جشع فائضها . ولهذا السبب ، فقد كانت كل التجارة البحرية ، على وجه التقريب ، التى لهذه البلدان ، وعلى الرغم من كل المميزات التى يبيها الموقع الطيعى لجزر اليونان ولكل سواحل تركيا ، تم على أيدى أمم أجنبية .

ومع ذلك ، فلا ينبغي أن نستنتج من هذا أنه لم تكن هناك علاقات تجارية مباشرة بين مصر وبقية ممتلكات الباب العالى ، فلقد تضاعفت هذه العلاقات لحد سهل معه علينا أن نجمع عنها معلومات واسعة ؛ لكننا لم نتسرع ، اعتماداً منا على هذه

السهولة ، في غصيلنا هذه المعلومات ، لكن العمليات العسكرية التى تمت فيما بعد ، والتى سبقت جلاءنا عن مصر ، لم تسمح لنا على الإطلاق بمواصلة العمل الذى كنا قد أخذناه على عاتقنا .

٩ - تجارة مصر مع البندقية و تريستا

ترجع تجارة البندقية مع مصر إلى القرون الأولى من تأسيس هذه الجمهورية ؛ ولقد ظلت الأمم الأوربية لوقت طويل تحصل عن طريق هذه التجارة على بضائع الشرق . ومنذ أصبح ميناء تريستا نفسه مستودعاً ، كف البنادقة عن ممارسة سيادتهم على البحر الأدرياتيكي ، واقتسمت تريستا والبندقية فيما بينهما تجارة الواردات والصادرات التى كانت تتخذ موضوعاً لها ، نفس هذه البضائع .

وكانت حمولات المراكب التى تتوجه من البندقية إلى الاسكندرية مقسمة عادة بين القبطان ، وهو مالك لحصّة من هذا المركب ، وبين مجهزى السفينة الذين كانوا يسعون على الدوام لامتلاك أكبر حصّة فيها . وبخلاف هؤلاء ، فقد كان يوجد فوق ظهر السفينة أشخاص ممن يطلق عليهم بازار يوتى Bazariotti أى صغار التجار الذين يعملون بحارة على ظهر السفينة ؛ وكانوا بهذه الصفة ينقلون بمرأ ولحسابهم ، شحنات مجانية تتفاوت فى أحجامها وقيمتها .

وكان أصحاب السفن قد اقتنعوا باصطحاب هؤلاء البازار يوتى معهم لعدة أسباب : أولاً ؛ لأنهم يقومون بالعمل بحارة أثناء الرحلة ؛ وثانياً : لأن مصاريف الشحن من البندقية إلى الاسكندرية كانت قليلة الارتفاع ؛ وأخيراً ؛ لأن هؤلاء البازار يوتى كانوا يضطرون لأن يغفروا وهم على ظهر السفينة بحمولاتهم المجانية بضائع تحملها نفس السفينة ويدفعون عنها مصاريف شحن عالية .

وكانت البضائع التى تدخل فى حصّة القبطان ومجهزى السفينة تودع فى الاسكندرية فى محلات القومسيونجية أو ترسل بعد ذلك إلى القاهرة إلى التجار الذين وجهت السفينة إليهم .

وكانت الشحنات المجانية للبازار يوتي تباع عادة على ظهر السفينة وقبل نزولها على الأرض .

ويأتى من البندقية إلى مصر أجواخ خفيفة هي تقليد لأجواخ فرنسا بالإضافة إلى أجواخ حمراء اللون بالغة السمك تسمى ساي Seies ، وكذلك ساتان سادة ومقصب متعدد الأصناف ، وقطيفة سادة ومنقوشة بورود ، وورق كتابة أبيض اللون ، وورق لف رمادى اللون ، وأخيراً حبات زينة زجاجية من أشكال وألوان مختلفة ، لصنع العقود وأساور النساء الخ .

وفضلاً عن ذلك يصدر عن طريق مينائى البندقية وترهستا السلع القادمة من ألمانيا : النحاس الأصفر ، الزنك ، الصلب ، رقائق النحاس ، المرايا ، المسامير من مختلف الأحجام ، النصال ، أسلاك النحاس المذهبة أو الفضية ، الأبر ، الشصوص (شخص) ، الحدايد من مختلف الأنواع ، الزئبق ، المغنسيوم ، كبريتور الزئبق ، الزرنيخ ، أجواخ ليزج ، وأخيراً كمية محددة من اللاوندة .

ومنذ أن أغلقت الحرب أمام تجارتنا معظم موانئ الشرق ، كان يأتى بنوباً من البندقية إلى مصر مائتا بالة من الجوح « موضة » فرنسا ، فى حين كانت هذه الواردات لا تشكل فيما مضى سوى أكثر من ٢٠ إلى ٣٠ بالة وتحتوى كل بالة على ١٢ قطعة ، طول القطعة ٣٠ إلى ٣٥ ذراعاً^(١) وعرضها ذراعان . وكان يباع هذا الجوخ بسعر ١٨٠ - ٢٠٠ بارة للذراع . وكان أعلى هذه الأجواخ قيمة بمساوى ٤ بوطاقات .

وكان يأتى من ساي (الجوخ السميك) البندقية خمسة أو ستة أصناف ؛ وكانت هذه الأجواخ مصبوعة باللون الأحمر بدرجاته المتفاوتة ، وكان الاستيراد السنوى منه يبلغ حوالى ٤٠٠ قطعة ، طول القطعة الواحدة خمسون ذراعاً ويبلغ عرضها أكثر من

(١) من المناسب أن نذكر هنا أنهم يستخدمون فى أسواق القاهرة نوعين مختلفين من الذراع : الأول ويبلغ طوله ٥٧٧٥ . من المتر وهو الذراع البلى ، وهو يستخدم فى قياس المنسوجات الكتانية والقطعية المصنوعة فى البلاد ؛ أما الثانى ، ويبلغ طوله ٦٧٧ ، من المتر فهو الذراع الاستانبولى أو ذراع القسطنطينية ، ويستخدم لقياس الأقمشة الحريرية والأجواخ الأوربية .

ذراعين بقليل . وكان الذراع من القماش يباع بسعر يصل إلى ٨ قروش أسبانية في عهد حكومة المماليك الذين كانوا يستهلكون منه كميات كبيرة ، لكنه لم يعد يساوى أكثر من ٤ إلى ٥ بوطاقات أثناء إقامة الفرنسيين في مصر .

وكان يرد إلى مصر في السنة العادية مائة قطعة من ساتان البندقية درجة أولى بسعر الذراع ١٣٠ مدينى ؛ وأربعون إلى خمسين قطعة درجة ثانية بسعر الذراع ٨٠ إلى ٩٠ بارة وأخيراً مائة قطعة درجة ثالثة يباع الذراع منها بسعر ٧٥ بارة . ويبلغ طول القطعة ٨٠ إلى ١٠٠ ذراع من مقياس البندقية التى يبلغ طولها ٦٣٣٦ . من المتر ؛ وكانت الألوان المرغوبة أكثر من غيرها هى الأحمر والأخضر والأزرق .

وكان يصل حوالى ٤٠ قطعة من الساتان المطرز بالقصب بسعر الذراع ١٠٠ إلى ١٢٠ بارة ؛ ويبلغ طول القطعة الواحدة منها نفس طول القطعة من الساتان السادة ، وينبغى أن نضيف إلى هذه السلع أربعمائة أو خمسماية قطعة من القماش المثل بالقصب الذهبى أو الفضى وهو يستخدم ملابس للنساء فى صنع الأثاث ، وكان يباع عادة بسعر ٦ بوطاقات للمازورة ؛ وزيادة على ذلك ٤٠ إلى ٥٠ قطعة من القطيفة طول الواحدة ٦٠ إلى ٧٠ ذراعاً ؛ ثمن الذراع الواحد ٢٤٠ مدينى .

وكانت الواردات من ورق الكتابة المسمى ذى الثلاث هلالات تبلغ ٢٠ ألف رزمة ، يستهلك جزء منها فى مصر ، وجزء آخر فى الجزيرة العربية وفى داخل أفريقيا ؛ وكان سعر الرزمة يصل إلى ٢٦٠ - ٤٠٠ بارة .

أما الواردات من الورق الرمادى الخاص بالتغليف فتبلغ حوالى ١٥ ألف رزمة بسعر الرزمة ١٤٠ - ١٥٠ مدينى .

وكانت الحلى الزجاجية من صنع البندقية ترسل فى براميل ؛ وكان يصل من هناك حوالى ٤٠٠ برميل من صنفين : الأولى ويسمى Conteria Ferrara والثانى ويسمى Conteria Mezza Libra . ويشكل النوع الثانى ثلثى الكمية الإجمالية التى تمر بمصر ، وهذه كما هو معروف حبوب من الزجاج المثلج بألوان مختلفة ؛ وكان يأتى من هناك صنف ثالث لاستعمال قوافل دارفور والحبيشة ويسمى Conteria Transparente وهى تتكون

من حبوب من اللونين الأخضر أو الأصفر الأخاذ . وكان يصل منها حوالى العشرين برميلا ، يزن البرميل الواحد من ١٠ إلى ١١ قنطاراً ، زنة القنطار ١٠٢ من الأرتال .

وكان القنطار من الصنف المسمى Mezza Libra يساوى من ٥٠ إلى ٥٥ جنياً بندقياً ، يساوى الواحد منها ٥٣ سنتيماً من العملة الفرنسية .

وكان سعر النوع الثالث أكثر ارتفاعاً بقدر طفيف .

وكانت أقيم الحلى الزجاجية الواردة من البندقية إلى القاهرة هي تلك التى تسمى كارنيولى Carniole ، وكان يصل منها ٢٠٠ صندوق يحتوى الواحد منها على ١٥٠ طرداً ، ويباع الطرد الذى يحتوى على ٦٠ مسبحة بـ ٣ إلى ٥ بوطاقات . وكان يوجد زيادة على ذلك عدد كبير للغاية من أنواع مختلفة من حلى البندقية الزجاجية ؛ وقد ارتفع استيراد هذه السلعة فى بضع سنوات إلى مليون ونصف مليون من الفرنكات .

وعندما نضيف إلى هذه السلع التى اتبناها من بينها حوالى المائتين من المرايا المصقولة بثمن يصل إلى ١٠٠٠ بوطاقة ، وهذه لم تكن ترسل إلا حسب الطلبات التى تتم عليها ، فإننا نحصل على الحالة التقريبية للواردات الناتجة من مصانع البندقية .
وإليك السلع الناتجة من مصانع ألمانيا والتى كانت ترسل من هذا الميناء أو من ميناء ترهستا :

ثلاثون برميلا من النحاس الأصفر فى شكل رقائق أو أسلاك مختلفة السمك ،
ويزن البرميل الواحد ستة قناطير ، زنة القنطار ١٠٥ أرتال ، ويبلغ ثمنه ٥٠ فندقلى ؛
٢٠٠ صندوق من الصلب يزن الواحد من ٥ إلى ٦ قناطير بسعر ٦٠ بوطاقة
ذهبي ، تساوى البوطاقة الواحدة منها ٦٠٠ مدينى ؛

حوالى ألف حزمة من صفائح النحاس والقصدير (سعر الحزمة من ٩٠ إلى ١٠٠ مدينى) ؛

٤٠٠ إلى ٥٠٠ صندوق من المرايا الألمانية الصغيرة ، تجهز بعد ذلك فى مصر
حسب ذوق البلاد (ويبلغ ثمن الصندوق من ٣٦ إلى ٤٠ بوطاقة) ؛

٤٠٠ برميل من المسامير (يزن البرميل من ٤٠ إلى ٦٠ أقة ، وتباع المسامير من أصغر الأنواع بسعر الأقة ٦٥ بارة ، ومن أكبر الأنواع بسعر الأقة من ٤٠ إلى ٦٠ بارة) ؛

عشرة صناديق تضم كل منها من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ حزمة من النصال (تباع الحزمة من أربعة نصال بـ ٥٠ مدينى) ؛

حوالى أربعة آلاف ربطة من أسلاك النحاس المذهب أو الفضى (يباع الصنف الأول بـ ١٥٠ بارة للربطة ، والثانى بـ ٩٥ إلى ١١٠ بارة للربطة ؛ وهذه الأسلاك النحاسية تستخدم فى مصر لتزيين خراطيم الأرجيلات التى تغطى كما هو معروف بنوع من الأقمشة الحريرية) ؛

١٠٠ برميل من الحديد تشتمل على السكاكين من مدينة ستيرى (بالعمسا) ، مقصات ، أمواس ، إبر ، شصات الخ (ويمكن أن تصل هذه السلعة فى السنوات العادية إلى ٢٥ ألف أو ٣٠ ألف قرش) ؛

١٠ إلى ١٥ برميلا صغيراً من الزئبق فى حالته المعدنية ، يزن البرميل ١٩٠ رطلا (يباع القنطار زنة ١٠٠ رطل بـ ٧٠ قرشاً أسبانياً) ؛ وكان يصل أيضاً حوالى ألف أقة من كينيتور الزئبق الأحمر (بسعر الأقة ٥ إلى ٥ ١/٢ بوطاقات) ؛

٢٠ إلى ٣٠ برميلا من أكسيد الرصاص الأحمر زنة البرميل ٦٠٠ إلى ٧٠٠ رطل (يباع القنطار زنة ١٥٥ أرطال بـ ٨ إلى ١٠ فنديلى) ؛
١٥ - ٢٠ برميلا من الزرنيخ ؛

٢٥ - ٣٠ بالة من أجواخ ليزج ، تحتوى كل منها على ١٢ - ١٥ قطعة ، طول القطعة الواحدة ٣٠ ذراعاً (ويباع الذراع من هذا الجوخ بـ ٣ إلى ٣ ١/٢ بوطاقات) ؛
٤٠٠ برميل من اللاوندة (وسبق أن قلنا أن هذا النبات المجفف يأتى من ترينستا وأن القوافل القادمة من دارفور وسنار هى التى تشتريه أو يرسل إلى جدة) ؛

أربع أو خمس حمولات صغيرة من جلوز العرسوس التي تأتي من الجزر التابعة للبندقية ، وهي جزر زانتي ، شيفانولى ، كورفو . ويتراوح ثمن الحمولة بما فى ذلك مصاريف الشحن ، بين ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ قرش تركى (يساوى القرش ٤٠ مدينى) ؛ وبخلاف هذه البضائع المتنوعة ، كان يشحن كذلك من البندقية إلى مصر حوالى عشرة آلاف لوح من خشب الصنوبر المشكل من أحجام مختلفة ، تباع بمتوسط سعر للوح الواحد ٥٠ مدينى .

وكان يشحن كذلك من تهرستا كميرات وعوارض من نفس هذا الخشب ، ولم يكن ثمنها ليصل إلا ل ١٠,٠٠٠ بوطاقة .

وكانت أكبر الأرباح التى تتحقق عن البضائع الموردة من البندقية تعود من الورق الأبيض ، والورق الرمادى ، والحراير ، والصلب ، والحديد ، والحديد ؛ فكانت تبلغ ٥٠ ٪ بالنسبة للورق ؛ وحوالى ٣٠ ٪ بالنسبة للحراير ؛ ومن ٢٠ إلى ٢٥ ٪ بالنسبة لبقية البضائع .

وكانت ترسو فى الأعوام العادية فى ميناء الاسكندرية ٦ إلى ٧ سفن تابعة للبندقية تبلغ حمولتها حوالى ٤٠٠ إلى ٥٠٠ طن ؛ وكانت هذه هى أكبر السفن التى ترسو فى الاسكندرية ؛ أما السفن القادمة من تهرستا فلم تكن تحمل إلا حوالى مائتى طن ، ولم تبدأ التجارة بين مصر وهذه المدينة الأخيرة فى الاستقرار إلا فى عام ١٧٨٥ وهى الفترة التى ذهبت فيها بعض العائلات الشرقية للإقامة فيها .

وكانت الحمولات المرسلة من البندقية وتهرستا توجه إلى أربع عائلات بندقية وأربع عائلات يهودية تقيم فى الإسكندرية والقاهرة .

وكان تجار البندقية تحت الحماية والرعاية المباشرة للقنصل العام لأمتهم ، وكان يقيم فى القاهرة ، كما كان يوجد بالإضافة إلى ذلك نائب قنصل فى الاسكندرية ، وكان كلاهما يتلقى رواتب ثابتة من حكومة البندقية . وكانت الامتيازات التى تحصل عليها هذه الجمهورية من قبل الباب العالى هى على وجه التقريب نفس الامتيازات التى تحققتا الإنتفاقيات التى تربط الباب (العالى) بفرنسا .

أما عن أسعار الشحن على مراكب البندقية التى تأتى إلى الاسكندرية فقد كان يدفع ٤ إلى ٥ قروش (قيمة القرش ٤٠ مدينى) عن شحن باله الجوخ وكذلك عن بقية البضائع التى تماثلها فى الوزن . وكانت قيمة الشحنات تسدد على الدوام تقريباً فى شكل كمبيالات أو فى شكل نقود معدنية تسوى بواسطتها أثمان القطن والخمور والخير التى تذهب السفينة للحصول عليها من قبرص وسوريا .

الصادرات

كانت المنتجات المصرية التى ترسل سنوياً إلى البندقية وتريستا تشتمل على الزعفران ، وجلود الأبقار ، وملح النوشادر ، والنظرون ، ولب السنط المسهل ، والسنامكى بمختلف أنواعه ، وكمية ضئيلة من السكر . وكانت الأشياء القادمة من أواسط أفريقيا والتى ترسل إلى الأدرياتيكى من ميناء الاسكندرية تشتمل على الصمغ من دارفور (سنار) ، والعاج والفهر هندى وريش النعام .

وأخيراً ، فقد كان يصدر من منتجات الهند والجزيرة العربية عن نفس الطريق البن ، والصمغ العربى ، والمر ، والبوصير (ثمرة سم السمك وهى مسهل) والكركم أو زعفران الهند ، وراتنج الطلاء ، والاحتليت ، والصبر الكبدى ونوع آخر من الصبر .

ويرسل سنوياً إلى البندقية وتريستا كمتمتجات ومواد غذائية مصرية من ١٥٠ إلى ٤٠٠ باله من الزعفران ، وهذه السلعة تكون بالغة الخفة بقدر ما تكون بالغة النقاء وتزن الباله من الزعفران درجة أولى ٨٠٠ رطل ، أما الباله من النوع الأدنى فتزن حوالى ٩٠٠ رطل . ويبيع القنطار زنة ١١٠ أرطال بـ ١٥ إلى ١٨ بوطاقة .

وقبل الوفاء الحيوانى الذى ظهر بمصر قبل الحملة الفرنسية بسنوات قليلة ، كان يصدر فى السنة العادية ما يصل إلى ٢٠ ألف جلد بقر لم يكن يساوى الجلد منها إلا ٦٠ مدينى ، وبعد ذلك أصبح الصادر منها أقل ، فى حين تضاعف سعره .

وترسل إلى تريتستا خمسة أو ستة صناديق من ملح النوشادر ، يزن الصندوق الواحد ٥٠٠ إلى ٦٠٠ رطل ، ويباع القنطار زنة ٢٠٤ أرطال بـ ٨٠ إلى ١٢٠ بوظاقة .

ولم يكن يرسل نظرون مصر إلى البندقية وتريتستا إلا عند نقص ملح الصودا الوارد من صقلية . وكان التصدير العادي يرتفع في هذه الحالة إلى ٥٠٠ ألف أقة ثمن الأقة الواحدة ٣ بارات .

أما التصدير السنوي للسنامكى إلى البندقية وتريتستا فكان يبلغ ٢٠٠ قنطار ، زنة القنطار ١١٠ أرطال ، ويبلغ ثمن القنطار من ٣٥ إلى ٥٠ بوظاقة . أما الصادرات من السنامكى من النوع المسمى بوضير فتبلغ ٢٠ قفصاً ، يزن القفص الواحد ٤٥٠ إلى ٥٠٠ رطل . ويباع القنطار منه ، وهو أيضاً يزن ١١٠ أرطال ، بـ ١٠ إلى ٢٠ بوظاقة .

ولا تستورد البندقية وتريتستا السكر من مصر إلا في حالة الحرب ، وفي هذه الحالة يتم الأمر على الدوام بكميات قليلة للغاية .

وينبغي أن نضيف إلى هذه السلع المصرية المختلفة حوالى العشرين بالة من الأقمشة الخشنة المسماة دمياطى وتصنع هذه في رشيد وداخل الدلتا .

ومن الأشياء الواردة من داخل أفريقيا كان يصل من مصر إلى البندقية وتريتستا :

٥٠ قفصاً من الصبغ العربى من دارفور ومنار ، يستخدم خصيصاً في تجهيز الساتان والأقمشة الحريرية الأخرى (ويزن القفص ٩ إلى ١٠ قناطير ويساوى القنطار ٢٥ فندقى) ؛

١٠ بالات من التمر هندي تقسم بالتساوى تقريباً بين البندقية وتريتستا (تزن كل بالة من التمر هندي ٩ إلى ١٠ قناطير بسعر يبلغ ١٦ إلى ٢٠ بوظاقة للقنطار ، وأكثرها امتيازاً هو التمر هندي القادم من دارفور) ؛

صندوقان من ريش النعام إلى تريتستا : يزن كل صندوق ٣٠٠ إلى ٤٠٠ رطل ، ومتوسط ثمن الرطل حوالى ١٠ بوظاقات ، وإن كان هذا السعر يتنوع حسب صنف ولون الريش ؛ فيباع الصنف درجة أولى من الريش الأبيض بـ ٤٠ بوظاقة للرطل ، ومن

الصنف درجة ثانية بـ ٣٠ بوطاقة ، ودرجة ثالثة بـ ١٥ بوطاقة ، ودرجة رابعة بـ ٨ بوطاقات ؛ ويباع الهش الأسود بـ ٩٠ إلى ١٤٠ مدينى للرطل .

وأخيراً ، فقد كان يأتى إلى البندقية وترهستا من سلع الجزيرة العربية والهند ، عن طريق الاسكندرية :

٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ فردة من البن اليمنى (زنة الفردة كما هو معروف بـ ٣ قناطير ويصل ثمن القنطار إلى ٣٠ قرشاً أسبانياً ؛ وكانت الصادرات من هذه السلعة فيما مضى أكبر من ذلك بكثير ، إذ كانت تصل إلى ثمانية آلاف فردة) ؛

٢٠ إلى ٣٠ قنطاراً من الصمغ العربى من جدة (يزن كل قفص من ١٠٠٠ إلى ١١٠٠ رطل تساوى ال ١٣٠ رطلا منها قنطاراً سعره من ١٥ إلى ١٨ فندقل) ؛

٤٠ إلى ٥٠ قفصاً من البخور زنة القفص من ٦ إلى ٧ قناطير (قنطار البخور مثله فى ذلك مثل القنطار من كل العقاقير القادمة من الجزيرة العربية يزن ١٥٠ رطلا ويباع بـ ٢٠ إلى ٣٠ بوطاقة ذهبى ، وتتقص ال ١٥٠ رطلا بعد تنظيفها واستخلاص البخور بالحالة التى يصل بها من الجزيرة العربية إلى ١٠٠ رطل ؛ وهكذا فإنه يفقد عن طريق التنظيف ما بين الثلث والربع من وزنه) ؛

٥ أو ٦ أفاص من المر ، يزن القفص الواحد ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ رطل (زنة القنطار ١٥٠ رطلا ويباع بـ ٢٥ إلى ٥٠ بوطاقة ذات ال ٩٠ مدينى) ؛

١٢ إلى ١٤ بالة من البوصير (ثمرة سم السمك) زنة الباله ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ رطل ، ويذهب هذا النوع من العقاقير كله تقريباً من البندقية وترهستا إلى إنجلترا) ؛

٤ أو ٥ بالات من الكركم تزن ٩٠٠ إلى ٩٥٠ قنطاراً يصل ثمنها ١٥ إلى ٢٠ فندقل (وتشحن هذه السلعة بشكل خاص إلى ترهستا) ؛

حوالى ٢٥ بالة من الخلتيت (صمغ كبره الرائحة ، والمذاق ، يستخدم لتسكين التشنجات) تتكون كل منها من فردتين ، تزن الواحدة منهما ٣٥٠ إلى ٣٦٠

رطلاً (ويساوى القنطار زنة ١٥٠ رطلا وزنه خام من ٢٠ إلى ٣٠ يوطاقة ، ولا يرسل منها إلى البندقية إلا خمس أو ست فردات ، أما العشرون فردة الأخرى فتمر بترستا حيث تصدر إلى ألمانيا) ؛

وأخيراً ٢٠ فردة من الصبر تقسم بالتساوى تقريباً بين البندقية وترستا : وزن الفردة $\frac{1}{4}$ ٢ قنطار ، زنة كل منها ٥٢٥ رطلا ، ويباع بـ ١٨ إلى ٢٠ فندقلى .

٢ - تجارة مصر مع توسكانيا

الواردات

يصدر من ليفورنيو إلى مصر القرمزية (حشرة تستخدم فى الصباغة) ، الساتان ، التفتاز ، الفلورنس ، التفتاز الأسود ، أقمشة حريرية مطرزة ، القطيفة السادة والمنقوشة ، الأجواخ والطرايش ، العنبر وحبات المسابح من خامات مختلفة وأصداف مختلفة ، المرجان ، ورق الكتابة ، سلفور الرصاص (للصباغة) ، الفساغ ، القرنفل ، الفلفل ، الفلفل الحلو ، الرصاص ، القصدير ، الحديد ، الزنك ، الأسلحة من صنع إنجلترا ، الحدايد ، المغنسيوم ، الزرنيخ ، الأسلاك الحديدية ، مربعات الرخام ، الأعمدة الرخامية ، القروش الأسبانية ، التالير (نقد ألماني) سكين البندقية (عملة ذهبية) .

وفى السنة العادية ، يأتى إلى الاسكندرية أربعون أو خمسون برميلا من القرمزية تباع الليرة منها تسليم ليفورنيو بـ ٣ إلى ٥ قروش أسبانية ؛

وخمسون صندوقاً يحتوى كل منها على عدد من قطع الساتان يصل إلى نحو خمس وعشرين قطعة ، وتساوى هذه الصناديق ، تبعاً لعدد القطع التى تحتوى عليها من ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ ccus توسكانى ، وقيمة الواحد من هذه القطع النقدية بالنسبة إلى القروش الأسباني تصل إلى نسبة ٢٥ : ٢٨ ؛

حوالى ثلاثين صندوقاً من التفتاز الفلورنسى (يضم الصندوق الواحد عادة

من ١٠ إلى ٢٠ قطعة من التفتاز ، يصل طول القطعة منها إلى نحو ٥٠ إلى ٦٠ ذراعاً ، بل يبلغ في بعض الأحيان ١٠٠ إلى ١١٠ أذرع ، ويباع الذراع الواحد في العادة بـ ٧٠ إلى ٨٠ مديني ؛

حوالي العشرين صندوقاً من التفتاز الأسود ، يضم كل منها من ١٠ إلى ٢٠ قطعة ، ويبلغ طول القطعة من ٥٠ إلى ١٠٠ ذراع ، ويباع الذراع بـ ١٠٠ إلى ١٣٠ بارة ؛

من ٩ إلى ١٠ صناديق تضم أقمشة من الحرير المقصب بالذهب أو الفضة ، ويحتوي كل واحد من هذه الصناديق على أكثر من عشر قطع من الحرير ، طول القطعة منها ٣٠ إلى ٥٠ ذراعاً ؛ ويباع الذراع من هذا القماش عادة بـ ٥ إلى ٧ بوطاقات ؛ وتستخدم هذه الأقمشة في صنع ملابس النساء وفي أعمال التأثيث . وزيادة على ذلك كان يصل إلى مصر من ٥ إلى ١٠ صناديق من أقمشة الحرير المطرز ، ويضم كل صندوق من ٥ إلى ٢٠ قطعة ، طول الواحدة من ٣٠ إلى ٥٠ ذراعاً ، ويتراوح ثمن الذراع من ١٠٠ إلى ٢٠٠ بارة ؛

دسته واحدة من صناديق القטיפه ، يضم كل صندوق منها ١٢ قطعة ، طول الواحدة منها ٥٠ ذراعاً ، ويصل ثمن الذراع من هذه القטיפه عادة إلى نحو ٣ بوطاقات ؛

١٠ صناديق من الكريب ، يحتوي كل منها على ٢٠ إلى ٤٠ قطعة ؛ طول القطعة ٣٦ ذراعاً ، ثمن الذراع ٥٠ بارة ؛

١٦ - ١٨ صندوقاً من الطرايش المصنوعة في فرنسا ، ويضم الصندوق من ١٠٠ إلى ١٢٠ دسته ، ثمن دسته الواحدة من ١٠ - ١٢ بوطاقة ؛

٢٠٠ بالة من الجوخ الفرنسي ، تضم كل واحدة ١٢ قطعة ، طول القطعة الواحدة منها من ٣٠ إلى ٣٢ ذراعاً ، ويبلغ عرضها ذراعين . ولم يحدث أن استوردت هذه السلع عن طريق ليفورنيو إلا منذ حرب التحرير .

ويأتى من ليفورنيو إلى الاسكندرية ، لصنع العقود والأساور ، حيوب العنبر

الأصفر من عشرين حجماً مختلفاً . وهذه الواردات عبارة عن ٤٠ صندوقاً من هذه السلعة ، يضم كل صندوق منها ١٠٠ كيس من الحبوب ، ويزن من ٣٠ إلى ٣٦ أقة ؛ ويبلغ متوسط سعر الأقة نحو ١٧ فندقلى ؛

عشرون صندوقاً من حبوب المرجان تزن من ١٠٠ إلى ١٥٠ رطلاً ؛ ويتراوح ثمن الرطل من ١٥ إلى ٣٠ بوطاقة ، بحسب حجم هذه الحبات ؛

٣٠ بالة من الورق ، وتحتوى البالة الواحدة على ١٢ إلى ١٥ رزمة ثمنها من أربع إلى ١٥ بوطاقة . ويرد منها ثلاثة أصناف . ويشكل الصنف الثالث منها ، وهو أصغرها حجماً ، ثلاثة أرباع إجمالى الوارد ؛

نحو ألف برميل من أكسيد الرصاص الأحمر ، زنة البرميل الواحد نحو ٥٠٠ رطل ، ويباع القنطار زنة ١٥٠ رطلاً من هذه الحفامة بـ ٨ أو ٩ بوطاقات ؛ وقد ارتفع ثمنه إلى ٣٠ بوطاقة منذ الحرب ؛

١٢ برميلاً من القرنفل ، يزن البرميل الواحد من ٢ إلى ٦ قناطير ، زنة القنطار من هذه العطارة ١٠٠ رطل ، ثمن الرطل أربع بوطاقات ؛

٢٠ أو ٣٠ طناً من الفلفل الرفيع ، ويزن الطن نحو خمسمائة أقة ؛ وتباع الأقة بـ ٥٠ إلى ٦٠ بارة ؛

٥٠ إلى ٦٠ جوالاً من الفلفل يزن الجوال الواحد أربعة قناطير ، زنة القنطار الواحد ١٠٢ رطل ، ويباع بـ ٦٠ بوطاقة ذهبى .

٦٠٠ إلى ٧٠٠ قنطار من القصدير ، زنة القنطار ٢٠٠ رطل ، وثمنه حوالى ٧٠ بوطاقة ؛

حوالى عشرة آلاف قنطار من الحديد ، ثمن القنطار ١٥ بوطاقة فى المتوسط ؛

٢٠٠ صندوق من الزنك ، ثمن الصندوق الواحد من ٦٠ إلى ٧٠ بوطاقة ذهبى ؛

٣٠ أو ٤٠ صندوقاً من الحبيبات المختلفة : مثل السكاكين ، والمقصات ،

والملاحق ، والنحاس الأصفر ، ألخ - وكان يتراوح ثمن الصندوق بحسب أصناف البضائع التى يخزى عليها ، من ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ بوظاقة ؛

ثلاثة أو أربعة براميل من أسلاك الحديد ، يزن كل واحد منها نحو ثمانية قناطير ، ويبلغ متوسط ثمن القنطار ٤٠ بوظاقة ؛

ما يساوى نحو خمسين ألف بوظاقة من الأسلحة والسلع الانجليزية الأخرى المرسلة إلى مصر عن طريق ليفورنيو ؛

١٨ أو ٢٠ برميلا من المغنسيوم ، ويزن البرميل الواحد عشرة قناطير ، ثمن القنطار الواحد من ١٠ إلى ١٢ بوظاقة ؛

من ٥٠ إلى ١٠٠ برميل من الزرنيخ ، ويزن البرميل الواحد منها ٥ قناطير ، ثمن القنطار الواحد منها ٥٠ بوظاقة ذهبي ؛

نحو عشرة آلاف مربع رخام ، ثمن المربع من ٩٠ إلى ١٠٠ بارة ؛ وحوالى عشرين عموداً من الرخام تامة التجهيز ، تساوى تبعاً لأحجامها ٤٠ - ٥٠ بوظاقة إلى ٤٠٠ - ٥٠٠ بوظاقة .

وأخيراً ، فيقدر النقد المعدنى الذى كان يتدفق سنوياً إلى مصر بـ ٣٠٠ ألف أو ٤٠٠ ألف من القروش الأسبانية والتاليوى ، وب ١٥ ألف سكين بنديق ، وذلك لتخليص سداد السلع التى كانت تصدر منها إلى ليفورنيو .

الصادرات

يصدر من الاسكندرية إلى ليفورنيو ، فى شكل منتجات وسلع مصرية : القمح ، الأرز ، الفول ، الزعفران ، الكتان ، غزل القطن ، ملح النوشادر ، ملح البارود ، المنسوجات القطنية والكتانية ، السنامكى ، لباب سنط العنبر (مسهل) ، جلود الجاموس والأبقار والخراف والجمال .

ويصدر كذلك من الاسكندرية إلى توسكانيا ، كمنتجات و سلع قادمة من
أواسط أفريقيا ومن آسيا : العاج ، الفهر هندی ، صمغ سنار ، ريش النعام ، البن ،
صمغ جده وبنع ، النخور ، الكرکم ، الألوة أو الصبر ، المر ، البوصير (ثمرة سم
السّمك) صمغ الطلاء والورنيش ، الخلتيت (صمغ كزبه الرائحة يستخدم في
تسكين التشنجات) .

وعندما كانت أوروبا تعاني من نقص في الحبوب ، كانت ليفورنيو تستورد من
مصر كميات محددة من هذه الحبوب ، كما حدث على سبيل المثال خلال العامين
اللذين سبقا حملتنا على مصر ، حين جاءت إليها من دمياط والاسكندرية نحو عشرين
حمولة تشتمل على القمح والأرز والفلول . وفيما مضى كانت صادرات الأرز وحدها
كبيرة الحجم ، إذ وصلت إلى ما يزيد على ثلاثة آلاف أردب .

وتقدر كمية الزعفران التي تصدر سنويا إلى ليفورنيو بحوالى ألف قفص ،
وتحتوى هذه الأقفاص ، أو هذه السلال المنشورية الشكل ، على ثمانية قناطير ، زنة
القنطار ١١٢ رطلا ، ويبلغ ثمنه ٩ إلى ١٠ بوطاقات .

كما يقدر ما يصدر إليها من الكتان بستة آلاف إلى ٦٥٠٠ بالة ويتراوح ثمن
البالة التي تزن مائتي أقة بـ ٢٥ إلى ٥٠ بوطاقة ، حسب الصنف .

أما غزل القطن ، الذي يصدر إلى توسكانيا ، فكان يأتي من القاهرة
وضواحيها ؛ وكان يصدر منه كل عام من ٢٠٠ إلى ٢٠٠ بالة ، تزن البالة الواحدة منها
سبعة قناطير ، زنة القنطار ١٢٥ رطلا . ويتراوح ثمن رطل القطن المغزول ما بين ٢٥ إلى
٤٠ بارة .

وقلما يتجاوز مقدار الصادرات سنوياً من ملح النوشادر العشرة أقفاص يزن
القفص الواحد منها خمسة قناطير . ويبلغ القنطار من هذا الملح ، زنة ٢٠٤ من الأبطال
بـ ٩٠ إلى ١٤٠ بوطاقة .

وقد استوردت توسكانيا منذ حروب الثورة كمية ضئيلة من ملح البارود من

مصر... وكانت كمية الصادر منه سنوياً تصل إلى أربعة أو خمسة آلاف قنطار ، ثمن الواحد منها من ٣ إلى ٥ بوطاقات .

أما منسوجات القطن المصرى التى ترسل سنوياً إلى ليفورنيو فكانت تسمى دمياطى ، وكانت تصنع عادة فى رشيد ، حيث كان يصدر منها كل عام ما بين ٣٠ - ٤٠ بالة ، تشتمل كل بالة منها على ٢٠٠ إلى ٤٠٠ قطعة ، طول القطعة الواحدة ثمانية أذرع ، ويتراوح ثمن القطعة بين ٦٠ إلى ١٢٠ مدينى .

وكان يصدر كذلك عشرون بالة من الأقمشة الكتانية من الصنف المسمى منوفية لأنه كان يصنع فى ولاية منوف . وكانت الباله تضم ١٥٠ قطعة ، طول الإحده منها نحو ٢٥ ذراعاً ، وتساوى من ٨٠ إلى ١١٠ بارة .

وفى الماضى ، كان لابد أن تشتمل هذه الصادرات من الأقمشة الكتانية المصرية على جزء كبير من تلك الأقمشة المسماة أسبوطى . ولكن هذه الأقمشة لم تعد تشكل جزءاً من هذه الصادرات منذ ما يزيد على عشرين عاماً .

كذلك كانت تحصل ليفورنيو من مصر سنوياً على نحو ٥٠٠ قنطار من السنامكى ، ويباع القنطار زنة ١١٠ رطل بـ ٣٠ إلى ٤٠ بوطاقة ؛

وتحصل بالإضافة إلى ذلك على عشرين قفصاً من لباب منسوط العنبر ، يزن القفص منها من أربعة إلى خمسة قناطير ، ثمن القنطار الواحد من ١٢ إلى ١٥ بوطاقة .

ومنذ الوفاء الذى حل بالماشية فى عام ١٧٩٠ ، لم يعد بإمكان مصر أن تصدر الجلود إلى ليفورنيو ، وكانت تصدر منها قبل هذا التاريخ من ٢٠ إلى ٣٠ ألفاً كل عام ، ثمن الجلود الواحد منها من ٤٥ بارة (١/٢ بوطاقة) إلى ٤ بوطاقات ، تبعاً للصنف .

أما السلع الواردة إلى مصر عن طريق قوافل دارفور وسنار ، فقد كان يرسل منها إلى ليفورنيو ، عن طريق الاسكندرية ، ما يقرب من ٣٠٠ طن من العاج ، ثمن الطن الواحد منها من ٦٠ إلى ٨٠ قندلى ؛

وكذلك ٢٠ إلى ٣٠ قفصاً من التمر هندى ، زنة الواحد منها خمسة قناطير ، ويباع القنطار زنة ١١٠ أرطال بـ ٣٠ بوطاقة ؛

ومائتا قفص من الصمغ العربى وارد سنار ، يزن القفص من ١٠ إلى ١١ قنطاراً ،
زنة القنطار ١٢٠ إلى ١٢٥ رطلاً ؛ وحين يكون الصمغ خالياً من الشوائب ، يباع بسعر
٢٠ إلى ٢٢ فندقلى ، ويساوى الفندقلى ١٤٠ بارة ؛

٢٠ صندوقاً من ريش النعام ، يزن كل صندوق منها من ٥٠ إلى ٢٠٠ رطل ،
ويباع الرطل من أجمل أنواع الريش الأبيض بـ ٤٠ بوطاقة ؛ ويصل سعره أحياناً إلى ١٠٠
زر محبوب ؛ أما رطل الريش الأبيض من الصنف العادى فلا يتعدى ثمنه ١٥ بوطاقة ؛
أما ثمن الرطل من النوع الأسود من نفس الصنف (العادى) فلا يزيد على بوطاقتين .
أما السلع الواردة من الجزيرة العربية فيصدر منها سنوياً إلى ليفورنيو ١٢٠ فردة
من بن موخا ، تزن الفردة من ثلاثة قناطير إلى ثلاثة قناطير ونصف القنطار ، ويبلغ
ثمن القنطار ٣٠ بوطاقة ؛

مائة قفص من الصمغ العربى القادم من جدة وينبع ، ويحتوى كل واحد من
هذه الأقفاص على ١٠ إلى ١١ قنطاراً . ويوزن قنطار الصمغ العربى بعد تخليصه من
الشوائب ١٢٠ رطلاً ، ويباع بـ ١٨ فندقلى إذا كان قداماً من جدة ، وبـ ١٤ فندقلى فقط
إذا كان من الصنف القادم من ينبع .

وعندما كانت الحرب بين الباب العالى وبين روسيا لا تسمح للروس مطلقاً
بالحصول على البخور من القسطنطينية ، كانت ترسل منه من الاسكندرية إلى
ليفورنيو كمية أكبر حجماً (من المعتاد) ، تصل فى بعض الأحيان إلى ٣٠٠ قفص ،
يزن القفص الواحد منها من ٨ إلى ٩ قناطير ، زنة القنطار الواحد ١٥٠ رطلاً ، ويبلغ
سعره من ١٥ إلى ٢٥ بوطاقة ذهبية .

كما كان يرسل سنوياً ١٠ بالات من الكركم ، تزن ألبالة الواحدة ٧ قناطير ،
ويساوى القنطار زنة ١٥٠ رطلاً ٢٠ فندقلى .

ويرسل كذلك كل عام إلى ليفورنيو خمسة أقفاص على الأكثر من المر ، زنة
القفص من ٦ إلى ٧ قناطير ، ويتراوح ثمن القنطار زنة ١٥٠ رطلاً من
٣٠ إلى ٥٠ بوطاقة ؛

ومائة بالة من البوصير (ثمرة سم السمك) ، تن البالة الواحدة من ٦ إلى ٧ قناطير ، زنة القنطار ١٥٠ رطلا ، ويباع به ١٥ فندقلى ؛

من ١٠ إلى ٢٠ قفصاً من صمغ الطلاء ، يبلغ وزن القفص من ستة إلى سبعة قناطير ، زنة القنطار ١٥٠ رطلا ؛

خمسة أو ست بالات من الختليت تن البالة من سبعة إلى عشرة قناطير ، زنة القنطار ١٥٠ رطلا ويباع به ٢٥ بوظافة .

وتتم التجارة بين مصر وتوسكانيا عن طريق بيوت تجارية أوربية مستقرة فى مصر ، أو عن طريق تجار شرقيين استقروا فى ليفورنيو ، ويتعاملون مع مسيحيين من دمشق وحلب .

ولم يستقر فى الاسكندرية سوى بيتين تجاريين تابعين لتوسكانيا ولم يستقر من هذه البيوت فى القاهرة سوى ثلاثة بيوت ؛ وفى نفس الوقت كان يوجد فى هاتين المدينتين خمسين عشر أو عشرون تاجرا سوريا ، واثنان أو ثلاثة من التجار اليهود ، كانوا يقومون مباشرة بممارسة هذه التجارة .

وكانت تصل فى السنوات العادية من ١٢ إلى ١٥ سفينة قادمة من ليفورنيو إلى الاسكندرية ، تنتمى إلى مختلف الأمم الأوربية .

وكان يدفع بمثابة سمسة أو عمولة لوسطاء الاسكندرية ٤٠ بارة عن الصندوق الواحد ، أو البالة الواحدة مهما يكن حجم أو وزن أى منهما .

٣ - تجارة مصر مع فرنسا

الواردات

كان يصدر من فرنسا إلى القاهرة سلع مختلفة تنتجها المصانع الوطنية ، بالإضافة إلى بضائع متنوعة ، قادمة من بلاد أجنبية ، وخزنت فى مارسيليا .

وكانت أهم البضائع الفرنسية تشتمل على أجواخ لانهلوق المعروفة باسم لندران درجة أولى وثانية ، وكذلك على أجواخ من سيدان ومن لوفيه وآب فيل ، بالإضافة إلى الفلالن من مونبلييه ، ومنسوجات من ليون عملة بمجالونات ذهبية وفضية ، وأغطية رعبس حمراء تسمى طربوش صنعت في بروفانس ؛ وحدايد وأسلحة من مصنع سانت إتيان ؛ وإبر وخمور من مونبلييه وورق تغليف وخزف من ضواحي مارسيليا ، ومشروبات روحية من أصناف مختلفة ؛ وورود الخزامى ، أو اللاوندة ؛ مصابون وعطور ، ومشروبات وحلوى ، وأخيراً على حلى وماسات غير مصنعة .

أما السلع التي جلبت من الخارج بقصد تصديرها إلى مصر عن طريق مارسيليا فهي : الأسلحة من ألمانيا وبشكل خاص نصال السيوف سواء للجلابة أى لقوافل أواسط أفريقيا أو لعرب جدة ؛ والرصاص والحديد من السويد وموسكوفيا ؛ والقصدير ، وسلفور الرصاص ، والزنك ، والجلود والفراء ، والفشاش ، والقرمزية ، والقرفة ، والفلفل ، والمستكة ، والفلفل الأسود ، والزنجبيل ، والأخشاب التي تدخل في الصناعة .

وتشكل أجواخ لانهلوق الجزء الأكبر والأهم من صادرات فرنسا إلى مصر ، إذ كانت مصر تستهلك من هذه الأجواخ في العام الواحد من ١٠٠٠ إلى ١١٠٠ بالة ، تضم كل بالة ١٢ قطعة ، تشتمل في مجموعها على مائتي ذراع فرنسي ، ويبلغ عرض هذه الأجواخ $\frac{1}{2}$ ٢ ذراع فرنسي .

ويتراوح سعر أجواخ لانهلوق تبعاً للصنف من ٧ فرنكات و ٥٠ سنتيماً إلى ١٠ و ١٤ فرنكا للذراع الواحد .

ونادراً ما كان يبلغ الوارد السنوي من أجواخ سيدان ولوفيه وآب فيل الفاخرة ثمانى أو عشر بالات .

ويمكننا أن نقدر إجمالى ثمن منسوجات وحلى ليون التي تصدر كل سنة إلى مصر بنصف مليون من الفرنكات .

وقد أقيمت في كل من مارسيليا وإكس مصانع للطرايش على النمط التونسي ، وبدأت تصدر من هذه السلعة إرساليات كبيرة بعض الشيء ؛ وعلى الرغم من أن هذه المصانع لم تصل بعد ، في صناعة هذه السلعة ، لنفس الدرجة من الجودة التي بلغت مصانع الدول البربرية (دول المغرب) فإن صادراتها كانت تبلغ مع ذلك نحو العشرين صندوقاً ، يضم كل صندوق منها ثمانين دسنة من الطرايش ؛ ويبلغ ثمن الصندوق الواحد في العادة من ألفين إلى ألفين وأربعمائة فرنك .

أما الحدايد القادمة من مارسيليا فكانت تشتمل على السكاكين ، والمرايا ، والشمعدانات ، والمقصات ، والأقفال ، والأمشاط ، والدبابيس ، والإبر الخ . وكان يبلغ ثمن كل هذه السلع سنوياً من ثلاثين إلى خمسين ألف فرنك .

وكانت أسلحة سانت إتيان التي ترسل إلى مصر عبارة عن البنادق والقربانات والطبنجات والمسدسات المحلاة بالفضة أو المزدانة بطرق مختلفة .

كذلك كانت الإبر ترد من سانت إتيان ، وكانت هذه السلعة التي تخصص للتصدير تشتمل على ١٢ - ١٥ برميلا ، يمكن تقدير ثمن الواحد منها بـ ٢٥٠٠ فرنك .

أما الجنزار السائل المصنوع في مونبلييه فكان يستخدم في طلاء أعمال النجارة ، وكان يورد منها إلى مصر ٨ - ١٠ براميل في العام الواحد .

وكان الورق الوارد من فرنسا ينقسم إلى نوعين : الأول وتحتوي البالة منه على ٢٤ رزمة ؛ والثاني وتضم البالة منه ١٤ رزمة فقط .

وكان النوع الأول يرسل عن طريق السويس إلى جدة ؛ أما الثاني فكان يستهلك في مصر ، وكان الاستهلاك السنوي من هذين النوعين يبلغ ستائة أو ثمانمائة بالة ، يبلغ متوسط ثمن الواحدة منها بحسب ثمن بيعها في مارسيليا ٤٠ إلى ٥٠ فرنكا .

أما خرف هذه المدينة وضواحيها فلم يكن موضوعاً لتعامل تجارى كبير بالنسبة للبيوت التجارية التي تتجر مع الشرق ؛ لكنه كان يشكل شحنات مجانية خاصة بقباطنة وضباط السفن ، وكان يجلب منها نحو ٥٠٠ صندوق في العام الواحد ، ويبلغ ثمن الصندوق ٢٥ إلى ٣٠ فرنكا .

كذلك كانت مشروبات مارسيليا الروحية ، شأنها شأن الخنزف ، مجرد سلع بسيطة تنقل مجاناً لحساب القباطنة وبخارة السفن ؛ فكان يصل منها إلى الاسكندرية مائتان أو ثلاثمائة صندوق كل سنة ، حيث تستهلك الكمية الأكبر من هذه الصناديق . وكان متوسط ثمن الواحد من هذه الصناديق الصغيرة يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ فرنكا ؛ أما ورود الخزامى أو اللاندة ، التى كان يورد منها فى السنة العادية من ٦٠ إلى ٨٠ بالة ، وكذلك الصابون والشرايات والخلوى ، فقد كانت كلها بالمثل ، مجرد سلع تنقل مجاناً لحساب القباطنة والبحارة .

أما المجوهرات الواردة من فرنسا فشتمل على ساعات من جنيف ، وحلقان من باريس ، وماسات خام تصنع فى القاهرة تبعاً للذوق الشرقى .
وحيث لم تكن هذه السلع لتعلن مطلقاً للجمارك ، فإننا لا نستطيع أن نحصل على أى بيان بقيمة هذا الفرع من فروع التجارة .

ويشكل الحديد والصلب الواردان من السويد ، وكذا الرصاص والقصدير والزنك الواردة من إنجلترا ، وهى السلع التى تواردها تجارة مارسيليا كل عام إلى مصر ، ما قيمته ٦٠٠ ألف فرنك . ولم تكن هذه المعادن تخص مصر وحدها ، فقد كان يذهب جزء كبير منها إلى الجزيرة العربية عن طريق السويس .

ويصدر من مارسيليا ثلاثمائة أو أربعمائة برميل من سلقور الرصاص ، يبلغ سعر البرميل الواحد منها ١٥٠ فرنكا ، وكانت هذه السلعة ترد من إكوس Ecosse أو سردينيا .

أما استيراد الفشاغ (دواء يسبب حدوث العرق) ، الذى يستخدمه المصريون بكثرة ، فيصل فى العام الواحد إلى عشرين أو ثلاثين برميلا ، ين كل منها من ثلاثة إلى أربعة قناطير وعادة تساوى الليرة منه ، زنة مارسيليا ، وهى التى تبلغ بالنسبة لليرة من زنة مارك ما يساوى ١٦ : ٢٠ ، ثلاثة فرنكات .

وتعد القرمزية واحدة من أهم السلع المستوردة من الخارج على ظهر مراكب فرنسية ؛ وتحظى القرمزية القادمة عن طريق مارسيليا بتقدير خاص عن تلك التى ترد بطريق أماكن أخرى ؛ إذ كانت الأولى تنقى بعناية من كل الشوائب التى قد تقلل من جودتها قبل أن تبحر السفن بها .

ويصلر منها إلى مصر سنوياً مائة برميل ، يزن الواحد منها ٧٥ إلى ٨٠ أقة .
وتساوى الليرة منها في مارسيليا ١٦ - ١٨ فرنكا ؛ وتستهلك مصر من ٥٠ إلى ٦٠
برميلا من هذه السلعة تستخدمها في صيغ الحرير الذى تنتجه مصانع مختلفة في
داخل البلاد ؛ أما الجزء الباقي فيرسل إلى الهند عن طريق السويس وجدة .

أما التوابل ومواد العطارة مثل القرنفل والفلفل والمستكة ، الخ ، والتي ترسل من
فرنسا إلى مصر ، فكانت ترد من أسواق هولندا ؛ ذلك أن الهولنديين يستحوذون
بشكل تام على تجارة التوابل التى يجمعونها من جزرهم ، هناك في الأرخيل الهندى ،
وحيث كانت كمية هذه السلع القادمة عن طريق البحر الأحمر لا تقى باحتياجات
مصر ، فقد كانت مصر تستورد منها ، عن طريق الاسكندرية ، ما يبلغ إجمالى ثمنه نحو
مائتى ألف إلى ثلاثمائة ألف فرنك .

أما أخشاب فرنامبوك ، التى تشحن من مارسيليا إلى مصر ، فقد كانت تأتى
من البرتغال ، وكان يصدر منها عن هذا الطريق نحو ٤٠٠ قنطار ، يبلغ ثمن الواحد منها
في مارسيليا ٢٠ - ٣٠ فرنكا .

وقد حصل الفرنسيون على أفضلية على كل أمم أوروبا التى كانت تتجر مع مصر
إذ حرص الفرنسيون ألا يرسلوا إلى موانئ المشرق إلا السلع جيدة الصنف .

كما كان يوجد بمارسيليا ، لمراقبة شحنات السلع المبحرة بمنتجات مصانعنا ،
وبخاصة الأجواخ والورق ، مكتب أو أكثر للتفتيش . ولم تكن هذه المكاتب تسمح
بشحن أية سلعة إلا بعد التأكد من جودة نوعها ، وهو ما تؤكد بأن تلصق بالبالات
و بالراميل الخاصة بهذه البضائع علامة مميزة ، وترفق هذا بمنح هذه البضائع شهادة
بالجودة . وكانت هذه السلع تفحص من جديد بالاسكندرية بواسطة قنصل فرنسا ،
الذى لم يكن مخولاً له أن يمارس التجارة لحسابه الخاص ، وكان لهذا الوكيل العام ،
الذى تحددت اختصاصاته بموجب المرسوم الصادر في ١٧٨١ سلطة أن يرفض ، وأن
يعيد على نفقة المصدر ، تلك السلع التى يجد في تصنيعها بعض العيوب .

وفي الأزمات الأخيرة كان ثمة أربع أو خمس بيوت تجارية فرنسية مستقرة في القاهرة ، وكانت هذه تمتلك عشر سفن نقل ، تبلغ حمولتها مائتين إلى ثلاثمائة طن ، وتقوم هذه السفن كل سنة برحلتين من مارسيليا إلى الاسكندرية ، ذهابا وإيابا .

وبالإضافة إلى هذه السفن العشر ، كان هناك ما يقرب من المائة سفينة ، تصل من موانئنا المختلفة والمطلة على البحر الأبيض المتوسط لتشارك في قوافل الشرق ، أو لتقوم بالمساحة بين مرافقه ، وكانت هذه السفن تصل مرة على الأقل إلى الاسكندرية خلال مدة هذه القوافل ، والتي كانت تبلغ عامين على أقل تقدير ، وكثيراً ما كانت تمتد إلى أربعة أعوام .

وكانت النسبة المعتادة للأرباح التي يحققها التجار الفرنسيون من مختلف السلع الواردة إلى مصر ، والتي اتبناها من بيانها ، تصل إلى ٢٠ ٪ أو ٣٠ ٪ ؛ وهذه النسبة مؤكدة على الدوام بالنسبة للأجواز بصفة خاصة .

وكانت تحصل نسبة ٣ ٪ كعمولة على دخول وخروج البضائع التي يستوردونها أو يصدرونها ؛ أما مصاريف النقل من مارسيليا إلى الاسكندرية فكانت تختلف تبعاً للظروف ، على الرغم من التعريف التي وضعتها الغرفة التجارية في مارسيليا .

أما المصاريف التي تتحملها السلع الفرنسية ابتداء من إفرانها في الاسكندرية حتى وصولها إلى القاهرة ، فتصل إلى ١٠ ٪ أو ١٥ ٪ من أصل قيمتها . وهذه تشمل على الرسوم الجمركية ومصاريف النقل والسمسة .

الصادرات

تصدر مصر إلى فرنسا : الأرز ، القمح ، الزعفران ، ملح النوشادر ، النطرون ، الصودا ، القطن المغزول ، الأقمشة القطنية والكتانية من مختلف الأصناف ، السنامكي ، جلود الجاموس والأبقار والجمال .

وبخلاف هذه السلع المنتجة أو المصنوعة في مصر ، كانت الأخيرة تصدر إلى

فرنسا أيضاً السلع الآتية والتي كانت تعد مستودعاً لها ، وهي تشتمل على السلع القادمة من أواسط أفريقيا ، عن طريق دارفور وسنار : الصمغ ، التمر هندي ، العاج ، ريش النعام ، وكمية ضئيلة من تراب الذهب (التبر) .

ويشتمل الجزء الأكبر من هذه السلع ، وهو الذي كان يأتي من الجزيرة العربية والهند عن طريق جدة - السويس ، على بن مocha (إحدى بلاد اليمن) وصمغ الطلاء ، والصمغ العربي وارد جدة وينبع والطور ، والختليت ، والبخور ، والمر ، والألوة (أو الصبر) ، والبوصير (أو ثمرة سم السمك) ، والكركم ، جوز القيق ، وعقاقير أخرى نجدها مبنية بالتفصيل في تعريفه جمرك السويس .

وكان الأرز يصدر في العادة عن طريق دمياط ، ولم يكن لهذه التجارة نفس النشاط على الدوام ، إذ كانت تعتمد على وفرة أو ندرة الحبوب في أوروبا ، فلقد وصلت إلى أوروبا في سنوات بعضها ما يبلغ العشرين حمولة من الأرز ، ويبلغ صادر مصر من الأرز إلى فرنسا سنوياً خمسة آلاف أردب .

أما القمح الذي يصدر إلى فرنسا فكان يخزن أولاً في رشيد ، ومن هناك يرسل في مراكب إلى ألى قبر والاسكندرية ، ومنها يبحر القمح فوق السفن التي تشكل قافلة المشرق ، وكان تصدير القمح شأنه شأن تصدير الأرز ، يتعرض لتقلبات كبيرة ، وعلى نحو شاذ ، وكانت السفن اليونانية على وجه الخصوص ، ومن مختلف جزر الأرخبيل ، هي التي تستخدم في نقل القمح من فرنسا حين عانت إيطاليا من نقص الغلال وكذلك الولايات المتحدة الوسطى ، من نقص الغلال في منتصف القرن الماضي ، وتقدر الكمية التي صدرت من القمح خلال سنوات القحط الثلاث ، والتي أصابت هذه المناطق ، بنحو ثمانين ألف أردب ، وفرض مراد بك ، وهو الذي كان يحصل على عائد جمرك رشيد ، رسم خروج قدره ١٨٠ مدينى عن كل أردب من القمح .

ويصدر في السنة العادية إلى مارسيليا من ثلاثمائة إلى أربعمائة قفص من الزعفران ، يزن القفص منها من ٨ إلى ٩ قناطير ، ويتراوح ثمن القنطار بين ١٠ و ١٨ يوطاقة ، وكان أجود أصناف الزعفران ، الذي يجد في الحصول عليه تجار فرنسا ، هو النوع الذي يزرع في ضواحي القاهرة :

وتبلغ الكمية السنوية التى ترسل إلى فرنسا من ملح النوشادر مائة قفص ،
يزن القفص منها من ٥ إلى ٦ قناطير زنة مارسيليا ، وتنتج هذا الملح بصفة شبه كاملة
مصانع وسط الدلتا ؛ ويباع القنطار زنة ٢٥٠ رطلا بنحو ٦٥ إلى ٨٠ بوظافة .

أما النطرون ، والذي سبق أن ذكرنا أن تجارته موضوع احتكار ، فلم يشق
طريقه إلى فرنسا إلا منذ نحو عشر سنوات ؛ ويمكننا أن نقدر الكمية المرسلة منه كل
عام بـ ١٥ ألف قنطار زنة مارسيليا ، وتباع الأقة من النطرون على ظهر المركب بـ ٣
إلى ٤ مدينى .

وكان العريان يحصلون على الصودا المصرية ، أو رماد الاسكندرية ، من
ضواحي هذه المدينة ؛ وهى تنتج عن إحراق بعض النباتات التى تنمو هناك بكثرة
على شواطئ البحر . ولم تطلب فرنسا هذا النوع من الصودا إلا بسبب افتقارها إلى
صودا إلكانتى . وقد بلغ ما صدر إليها فى بعض الأحيان من هذه الصودا ١٢ إلى ١٥
شحنة ، وزن الواحدة ٣ - ٤ آلاف قنطار ؛ ومع ذلك فقد مرت فى أحيان أخرى مدة
عشر سنوات دون أن يصدر إليها شئ منها . ويبلغ متوسط ثمن الأقة من هذه الصودا
٢ ٣/٤ مدينى .

ويأتى القطن المغزول من الاسكندرية ، ورشيد ، والمحلة الكبيرة ، والقاهرة .
ويستخدم هذا الغزل فى بروفانس . ويتراوح ثمن الرطل منه زنة ١٤٤ درهماً من ٢٠ إلى
٣٠ مدينى تبعاً لنوع الخيط ، كذلك كان يتراوح الصادر السنوى من هذه الخيوط
من ٥٠ إلى ١٥٠ تالة ، وزن الواحدة من ٩ إلى ١٠ قناطير

وتنقسم الأقمشة القطنية تبعاً لأصنافها إلى :

- ١ - عجمى : ويصنع فى القاهرة وضواحيها .
- ٢ - أمان : ولا يختلف هذا الصنف عن سابقه إلا فى طول (التوب) وعرضه .
- ٣ - محلاوى : ويصنع فى المحلة الكبرى .
- ٤ - قماش : وهو تقليد للأقمشة الغينية والمنسوجات الهندية
- ٥ - منسوجات رشيد المسماة دمياطى .

وكان يصدر من ستانة إلى ثمانمائة بالة من هذه الأصناف المختلفة من المنسوجات ؛ وتساوى البالة التى تحتوى على ١٢٠ إلى ١٥٠ قطعة (توب) من القماش ، من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قرش ، ويساوى القرش ٤٠ مدينى .

أما الأقمشة الكتانية التى يشار إليها باسم المنوفى ، والشبينى ، والفضلة ، والبتانوفى ، والمغريين والسيوطى فكانت تصنع فى الدلتا ، وكان يصدر منها فى السنة العادية من ٣٠ إلى ٤٠٠ بالة ، تساوى الواحدة منها ٤٥٠ قرشاً ، قيمة القرش ٤٠ مدينى .

ويصدر إلى فرنسا نحو ٥٠٠ قنطار من السنامكى ؛ ويباع القنطار الواحد ، زنة مارسيليا ، فى القاهرة بـ ٤٠ إلى ٥٠ بوظقة ..

وتنقل كل واحدة من السفن العشر التى تأتى كل عام من مارسيليا إلى الاسكندرية نحو ألف من جلد الجاموس ، وتحمل معها كذلك بعض أنواع أخرى من الجلود ، يمكن أن يبلغ ثمنها فى المتوسط من ٤ إلى ٦ بوظقات للمجلد الواحد .

واليكم الآن بياناً بالسلع الأجنبية عن مصر والتى تصدر عن طريق موانئها إلى فرنسا :

ثلاثمائة قفص من الصمغ العربى تنقلها إلى القاهرة قوافل دارفور وسنار ، ويزن القفص الواحد ١٠ إلى ١١ قنطاراً ، ويباع بـ ٥٠٠ قرش ، قيمة القرش ٤٠ مدينى .

ويصدر البحر هندى الذى تجلبه هذه القوافل نفسها فى أقفاص ، يزن القفص منها من ٨ إلى ٩ قناطير ، وكان يصدر منها سنوياً من ٢٥ إلى ٣٠ قفصاً .

ويباع سن الفيل تبعاً لصنف العاج ، بسعر ٤٠ أو ٥٠ فندقل للقنطار الواحد ، ولم يكن يورد عادة منه سوى ٨ إلى ٩ بالات ، وزن البالة ٤ أو ٥ قناطير .

ويصدر كذلك ٨ أو ١٠ أقفاص من ريش النعام الأبيض والأسود ويتراوح سعره تبعاً لمقدار الطلب عليه .

أما عن تراب الذهب ، فإن الكمية الضئيلة للغاية التى ترسل منه إلى فرنسا ، لا تستحق مجرد الذكر هنا .

وتبلغ كمية الصادر السنوى من بن موحا مائة بالة ، تشتمل كل بالة منها على فردتين ، وتزن الفردة الواحدة كما هو معروف حوالى $\frac{1}{4}$ قناطير ، ثمن القنطار منها فى القاهرة من ٢٥ إلى ٣٠ قرشاً أسبانياً .

ويقدر الصادر من صمغ الطلاء بـ ٤٠ إلى ٥٠ قفصاً ، يزن القفص منها ٧ إلى ٨ قناطير ، ويباع بـ ٧٥٠ قرشاً ، قيمة القرش ٤٠ مدينى .

ويصدر كذلك حوالى ١٥٠ قفصاً من صمغ جده ، ومحسن قفصاً أخرى من صمغ بنوع ، ويوزن كل قفص من هذه الأقفاص ٨ - ١٠ قناطير ؛ ويباع القنطار من الصمغ العربى من النوع الأول بـ ١٢ - ١٤ فندقل ، أما القنطار من النوع الثانى فيباع بـ ثمن أقل قليلاً من ذلك .

والى هذين الصنفين من الصمغ ، ينبغي أن نضيف ٤٠ أو ٥٠ قفصاً من الصمغ الذى يجمع ويرسل إلى القاهرة بمعرفة عرب الطور ، ويساوى القفص منها حوالى ٤٠٠ قرش ، قيمة القرش ٤٠ مدينى .

وتبلغ كمية الختليت المصدرة إلى مارسياليا سنوياً ١٠ إلى ١٥ بالة ، تزن الواحدة ٦ - ٧ قناطير ، وتساوى ٥٠٠ قرش تركى .

أما عن الصادرات من البخور ، فإن كميتها تتوقف على حالة السلم والحرب بين الروسيا والباب العالى العثمانى ؛ ففى حالة الحرب تحصل روسيا من فرنسا على جزء من البخور اللازم لاستهلاكها . وفى هذه الحالة يشحن إلى مارسياليا ما يصل إلى ٥٠٠ قفص ، يزن الواحد منها ٨ - ٩ قناطير ، ويوزن القنطار ١٠٠ رطل ، ويساوى ٣٠٠ إلى ٣٥٠ قرشاً . وتقل هذه الكمية فى زمن السلم بين الروسيا والباب العثمانى لتصل إلى ٥٠ قفصاً فقط .

ولا يرسل إلى فرنسا إلا حوالى ٤٠ قفصاً من المر ، ومثلها من الألوكة أو الصبر ، ويساوى القفص من هذين النوعين ، فى القاهرة ، ٥٠٠ قرش .

ويرسل سنوياً حوالى الثلاثين بالة من البوصير ، تزن البالة الواحدة ١٢ قنطاراً ،
وتساوى من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قرش ؛ وأخيراً ٨ - ١٠ بالات من الكركم ، ومثلها من سيقان
الزعفران ؛ وحوالى العشرين بالة من الأصناف الأخرى من العقاقير ، تحسب كلها
بسعر واحد ، يقرب من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قرش وتبلغ مصاريف خروج هذه السلع نحو
١٢٪ من قيمتها .

وقلما توفر تجارة المصادر لكل السلع التى انتهينا من بيانها أية أرباح ؛ إذ لا
تتحقق هذه الأرباح إلا فيما ندر ، وبالنسبة للسلع التى تتضاعف كمية المصادر منها
فى الظروف الاستثنائية مثل الأرز والقمح ، وبشكل عام كل السلع التى تمثل
ضرورات أولية . وفوق ذلك فإن الخسارة التى يمكن أن تتحقق بالنسبة للسلع التى
تصدر بشكل اعتيادى ، مثل الزعفران ، والقطن المغزول ، والأقمشة ، والصمغ ،
الخ ، كانت على الدوام أقل كثيراً بالنسبة للأرباح التى تحققها صادراتنا إلى مصر .

وكان الأمر ينتهى بتسديد أثمان صادراتنا هذه بنقود معدنية ، سواء كان ذلك
بالقروش الأسبانية أو بالتالارى الألمانى ، أو كان ذلك بالنقود التركية قبل أن تتعرض
هذه النقود للتزييف ، إذ أن هذه النقود ، منذ حوادث التزييف المتتالية ، التى
تعرضت لها ، لم تعد تتداول فى فرنسا .

وكانت رواتب قناصلنا فى اسكاليات (مراة) الشرق ، تحصل لفترة من
الزمن من عائد رسم قنصلية يبلغ ٢٪ من ثمن السلع المرسلة إلى تجار الأمة ؛ ولكن
حين أصبح هذا الرسم يحصل فيما بعد لفرض مختلف ، بدأت تدفع رواتب القناصل
عن طريق غرفة التجارة فى مارسيلىا . وكان مرتب القنصل الفرنسى فى مصر يبلغ ١٦ -
١٨ ألف فرنك (سنوياً)

وكانت المغارم التى يتعرض لها التجار الأوربيون فى مصر ، من جانب نظام
الحكم المطلق للمماليك ، تشتمل على تقديم سلفيات إجبارية ، أو معدات أو سلع
لا يسدد ثمنها على الإطلاق ؛ وفيما مضى ، وافقت الحكومة الفرنسية على تعويض هذه
الخسائر ، وعلى أن تقدم مساعدات للتجار الذين يتعرضون لمثل هذه المظالم ؛ وعندما

توقفت الحكومة عن دفع هذه التعويضات ، حولت الغرف التجارية مارسيليا ، هؤلاء التجار الفرنسيين المستقرين بالقاهرة ، أن يفرضوا ، بمعرفتهم ، ولتعويض هذه الخسائر ، رسماً يسمى رسم حماية ، يبلغ ٢٪ من قيمة البضائع الواردة من فرنسا ، و ١٪ عن المواد أو السلع التي يصدرونها من مصر .

وقد اتخذت أحداث الثورة الفرنسية ذريعة لمظالم ظل تجارنا يتعرضون لها ، بأكثر بكثير مما يتعرض له تجار الأمم الأخرى. من مظالم ومغارم على يد حكومة البكوات . وعندما كان المسيو دى كورش M . Descorches قائماً بأعمالنا في القسطنطينية ، تلقى قنصلنا العام ، المسيو ماجالون M . Magallon الذى كان مقيماً بالقاهرة ، الأمر بالذهاب إلى الاسكندرية ، وبدعوة كل التجار الفرنسيين بأن يتبعوه إلى هناك ؛ وظل الجميع بالاسكندرية نحو ثمانية أشهر ، أى إلى الوقت الذى أرسل فيه المسيو فرينيك M . Verninac سفيراً لدى الباب العالي ، إلى القاهرة ، في عام ١٧٩٦ المسيو تانفيل M . Tainville الذى كان واحداً من موظفيه . وكان هذا المبعوث الدبلوماسى مخولاً فى أن يضع اتفاقية جديدة تتناول مصالحنا التجارية ، وأن يذكر بضرورة مراعاة التطبيق المباشر للاتفاقيات والامتيازات .

وقد حصل على وعد بتسديد الديون التى كانت مستحقة لتجارنا ؛ كما حصل على وعد آخر بإزالة أسباب الشكاوى الأخرى ، وبأن يتمتع هؤلاء التجار بحرية كاملة في العمل في المستقبل ؛ لكن هذه الوعود ، بعد رحيله ، قد تنوسيت ، وعادت الأمور تسير في مجراها المعتاد ، ومن جديد عادت المظالم والمغارم ، وتلقى قنصلنا ، مرة أخرى ، أمراً بالعودة إلى الإسكندرية ، واضطر أن يعود من هناك ، وبشكل نهائى ، إلى فرنسا . ولقد أدت هذه الحال التى سارت عليها الأمور ، إلى قطع كل العلاقات الودية التى أمكنها أن تظل قائمة ، حتى ذلك الوقت ، بين الحكومات الفرنسية وحكومة المماليك ؛ كما قد رجحت هذه القطيعة ، ولو بشكل ظاهرى ، أسباب قيام حملتنا على مصر.

الفصل الخامس

بيانات عن التجارة كما تقدمها سجلات الجمارك

إذا افترضنا جدلاً أن الأمانة كانت تراعى بالنزاهة الواجبة في عملية تحصيل مختلف الرسوم المفروضة على دخول وخروج كل أنواع السلع ، التي كانت تتداولها التجارة في مصر ، فإن سجلات مكاتب الجمارك التي أنشئت في مصر ، تستطيع أن تقدم لنا معلومات بالغة الدقة حول حجم الواردات والصادرات السنوية التي تحدثنا عنها في الفصل السابق ، ولقد سمح لنا وضعنا أن نلزم رجال الجمارك بشيء لم يستطع أى أوربي من قبلنا أن يتجاسر على طلبه منهم باسم الصداقة أو الصالح العام . ولقد انتهزنا نحن هذه الظروف المواتية ، فأعطينا الجنرال كليبر - وكان كما سبق لنا القول قد كلف لجنة خاصة بتجميع المعلومات حول تجارة هذه البلاد - أعطى أوامره بأن يضع رجال جمارك الاسكندرية ودمياط والسويس وبولاق ، ومصر العتيقة تحت أيدينا مستخلصات من سجلاتهم عن عدة سنوات متعاقبة لكي نستنتج منها ، بأكبر ترجيح ممكن ، فكرة مفصلة عن المتوسط السنوي للواردات والصادرات .

وسوف نضع هذه المستخلصات تحت نظر القارئ ، مع ملاحظة أن الهدف الذي نبغيه ليس مجرد أن نقيم الموارد التي كان يحصل عليها البكوات أو ملتزمومهم من الرسوم التي كانت تحصلها مختلف جمارك مصر ، ولكن أن نبين نوع ووصف السلع التي كانت تخضع لهذه الرسوم .

وقد يكون من المناسب هنا أن نبداً بتقديم فكرة موجزة عن إدارة الجمارك في مصر في أثناء حملتنا .

هناك مكاتب للجمارك منشأة في موانئ : القصير ، مصر العتيقة ، بولاق ، السويس ، دمياط ، رشيد ، الاسكندرية

وقد بدأ إبراهيم ومراد - بعد أن امتلكا مقاليد الأمور في القاهرة - باقتسام

دخول كل الجمارك فيما بينهما بالتساوى فيما عدا جمرک القصير الذى ترك لىكوات مصر العليا .

ولكى يتفادى هذان البكوان الحيرة التى تسببها القسمة ، والتجندل الذى يمكن لها أن تجره ، فقد وضعا على الفور ترتيباً جديداً احتفظ مراد بك بموجبه لنفسه بديران القاهرة المكون من مكتبى مصر العتيقة وبولاق ، وكذلك بجمارك دمياط ورشيد والاسكندرية ، لىكى يديرها على هواه ولكى يحصل بشكل كامل على عوائدها ، فى حين لم يحتفظ إبراهيم بك لنفسه إلا بجمرك السويس .

ولقد أنشأ البك الأول التزامات للجمارك المختلفة التى آلت إليه فى هذه القسمة ، فى حين كان البك الثانى يدير ميناءه لحسابه الخاص .

وكان الملتزم العام أو المدير العام لجمارك مراد بك ، يختار ويضع تحت إمرته ، مأمورى الجمارك الرئيسيين ، لمكاتب بولاق ودمياط ورشيد والاسكندرية ؛ وكان كل واحد من هؤلاء يترأس عدداً من الموظفين يتناسب مع حجم السلع التى تصل إلى كل من هذه الأماكن ، والتى يتحكم المرور عليها هناك .

وهكذا ، فبالإضافة إلى مدير الجمارك ، كنا نجد فى بولاق ستة من الكتبة ، ونحو أربعين من صفار الموظفين أو من غيهم من التابعين ، يعملون جميعاً تحت إمرة هذا المدير ؛ وكانت مهمتهم تنحصر فى التعرف على مختلف السلع الخاضعة لرسم الدخول والخروج ، وتحصيل هذه الرسوم .

وكان يوجد فى دمياط ، عند مصب النيل ، ثمانية كتبة ومحمسون موظفاً مروعوساً ، وفى رشيد ثلاثة من الكتبة وعشرون مروعوساً ؛ وأخيراً كان بالاسكندرية اثنا عشر كاتباً وستون مروعوساً .

إذن فلقد كان الجهاز الإدارى للجمارك الأربعة التى يمتلكها مراد بك يتكون من أربعة من مأمورى الجمارك وتسعة وعشرين من الكتبة ، ومائة وسبعين من التابعين أو المروعوسين ، يعملون جميعاً تحت إمرة الملتزم العام .

وهذه هي الرواتب التي يتقاضونها :

٢٤٠٠ بوطاقة	كان المأمور العام لجمرك بولاق يحصل سنوياً على
» ٤٠٠٠	» » » دمياط »
» ١٠٠٠	» » » رشيد »
» ٤٠٠٠	» » » الاسكندرية »

وكان الواحد من الكتبة يحصل على ٦٠ إلى ٣٠٠ بارة في اليوم ،
 مما يصل براتبه السنوى إلى ٧٣٠ بوطاقة ؛ أى ما يصل بهذا
 البند من الانفاق السنوى بالنسبة لجميع الكتبة إلى ٢١, ١٧٠
 ويحصل كل من الموظفين المرعوسين عادة على ٤٥ بارة في
 اليوم ، أى $\frac{1}{4}$ ١٨٢ بوطاقة في العام ، وبهذا يحصل الـ ١٧٠
 مرعوساً على ٣١, ٠٢٥

وتبعاً لذلك ، تصل مصاريف الإدارة والرواتب إلى ٦٣, ٥٩٥
 وكان الملتزم العام للجمارك يدفع إلى مراد بك نحو ٢١, ٠٠٠
 بوطاقة كل شهر ، وبذلك يبلغ جملة ما يدفعه في العام ٢٥٢, ٠٠٠

فهيكون المجموع الكلى للنفقات ٣١٥, ٥٩٥

ولم يكن مأمورو الجمارك أو أى من تابعيهم ، يحصلون على مكافآت عن
 الحصيلة التي يجمعونها ، ومع ذلك فلم يكن من النادر أن يحصلوا على بعض الهدايا
 البسيطة من جانب التجار ؛ أما بالنسبة للملتزم ، فإنه بالإضافة إلى الدينون المستحقة
 له والتي تضيق عليه ، وهو أمر يحدث بصفة دائمة ، وبالإضافة كذلك إلى بعض
 الترتيبات والتسويات الخصوصية التي تتم بين المتعاملين مع الجمارك ، وبين مأمورى
 هذه الجمارك ، فقد كان يقوم هو نفسه ، من وقت لآخر ، بتقديم هدايا متفاوتة
 قيمتها ، إلى مراد بك ، وإلى المقرين إليه .

وكان لابد أن يفيد هذا الملتزم ، حسب الأحوال ، من كل المنافع التي تنتج عن ذلك ، ومع هذا ، فحين تصل هذه المنافع إلى حد مبالغ فيه ، يفوق ما هو معتاد من هذه الأمور ، يتعرض هذا الملتزم لمظلمة تنزع عنه ما حقق من كسب ؛ وبهذه الطريقة حطم مراد بك كثيراً من رجال جماركه ، واحداً بعد الآخر . ويقدر أحد هؤلاء ، وهو الذي حصلت منه على هذه التفاصيل ، حصيلة جمارك بولاق ودمياط ورشيد والاسكندرية بـ ٤٠,٠٠٠ بوظافة في الشهر الواحد ، أى ٤٨٠,٠٠٠ بوظافة في السنة ، وقد سبق أن رأينا أن مصاريف التحصيل تبلغ $\frac{1}{8}$ هذا المبلغ ، فإذا قدرنا بنحو العن كذلك ، الأكراميات والهدايا التي كان لابد أن يقدمها الملتزم إلى المالك وإلى رجال آخرين من رجالات السلطة ، فسوف نجد أن المصاريف التي كان على الملتزم أن

ينفقها تبلغ حوالى	بوظافة ١٢٤,٠٠٠
ثمن التزامه	٢٥٢,٠٠٠
<hr/>	
مجموع المصاريف	٣٧٦,٠٠٠
في حين تبلغ حصيلة الرسوم	٤٨٠,٠٠٠
وبذلك يكون صافي أرباح الملتزم	١٠٤,٠٠٠

وتعتبر هذه الـ ١٠٤,٠٠٠ من البوظافات ذات الـ ٩٠ مدينى ، والتي تساوى ٣٣٤,٠٠٠ فرنك ، مبلغاً شديداً الضخامة والدرجة أكبر مما ينبغي ، الأمر الذى يثير لعاب جشع البكوات ونهمهم ، فيجلب الكثير من المغارم والمظالم ، التي كانت تقع على الملتزمين العاملين للجمارك .

وكانت كل الرسوم التي تحصل عن مختلف السلع الواردة إلى مصر تنظم تبعاً لتعريفات لم تتناولها سوى تعديلات طفيفة منذ وضعها ؛ ومع ذلك فقد كان البن الذى يصل عن طريق السويس مثقلاً برسوم كانت ترتفع بصفة مستمرة حتى بلغت ٢٢ بوظافة عن الفردة الواحدة . وتبعاً للمعلومات التي قدمها إلى رجل الجمر في هذا الميناء ، فقد كان الوارد من هذه السلعة يصل إلى ٢٢ ألف فردة في عهد إسماعيل بك .

وكانت الرسوم التى تحصل فى جمرك السويس ، تبلغ فى السنة الاعتيادية وتبعاً للأحوال التى حددها المسيو إستيف إلى ٤٠٩,٣٦٥ بوطاقات (١) ؛ أى أنها كانت تعادل حصيلة الجمارك الأربعة فى القاهرة ودمياط ورشيد والاسكندرية ، فى حين كانت مصاريف التحصيل (فى جمرك السويس) ، أقل بكثير (منها فى هذه الجمارك) ، وهذا هو ما يفسر لنا لماذا اكتفى إبراهيم بك ، وهو الذى كان يقتسم السلطة مع مراد بك بعائد جمرك السويس وحده ، تاركاً لزميله عوائد الجمارك الأربعة الأخرى .

وتبعاً لهذه المعلومات المتنوعة ، يمكننا أن نقدر عوائد كل جمارك مصر على النحو التالى :

جبارك القاهرة ودمياط ورشيد والاسكندرية	٤٨٠,٠٠٠ بوطاقة
جمرك السويس	٤٠٩,٣٦٥
جمرك القصير	١١٠,٦٣٥
المجموع	١,٠٠٠,٠٠٠

أى ما يساوى خمسة ملايين فرنك ، تخصم منها المصاريف الإدارية وأرباح الملتزمين .

واليكم الآن الجداول التى استخلصناها من سجلات الجمارك بمصر ، كما شاء أن يترجمها زميلنا المسيو أميديه جوير :

(١) ٣٦,٨٤٠,٨٧٦ مدينى (دراسة عن مائة مصر : النولة الحديثة ، المجلد السابع ، ص ٤١ - الطبعة الثانية) وفى إحدى دراسات المجلد الخامس من الطبعة المبرية (

الحالة العامة للسلع التي سددت عنها الرسوم
 لجمرك مصر العتيقة خلال السنوات ١٢٠٥ ،
 ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ هجبة الموافقة للسنوات
 ١٧٩٠ ، ١٧٩١ ، ١٧٩٢ ميلادية (٥)

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال السنوات الثلاث	المتوسط السوى
الجير	الصعيد	بالمركب	١٤٦	٤٩
خشب الوقود	٤	٥	٢٤	٨
فحم الخشب	الرديسية	٥	٣٦	١٢
زبل الحمام	الصعيد	٥	٣١٩	١٠٦
قصب السكر	٥	٥	٥٦٠	١٨٦ $\frac{٣}{٣}$
البخور	الجزيرة العربية	بالجمل	٢٢	٧ $\frac{١}{٣}$
عنب طازج	الفيوم	٥	٣٢٦	١٠٨ $\frac{١}{٣}$
الكمثرى	الواحات	٥	٤	١ $\frac{١}{٣}$
السفرجل	٥	٥	١٣	٤ $\frac{١}{٣}$
جنود العرقسوس	٥	٥	١٠٦	٣٥ $\frac{١}{٣}$
أعواد الكتان	الصعيد	٥	٣٤٠٧	١١٣٥ $\frac{١}{٣}$

(٥) كان هذا الجدول الموحد ينقسم في النص الفرنسي إلى عدة جداول ، يخص كل جدول فيها بيان الوحدة القياسية التي تقاس بها السلعة (بالمركب ، بالجمل ، بالقفص الخ) .
 وتيسراً على القارئ أدمجنا كل هذه الجداول في جدول واحد مع إنشاء عمود إضافي توضح به الوحدة القياسية . (للترجم) .

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال السنين الثلاث	المتوسط السنوي
كتان في شكل كرات	الصعيد	بالجمل	١٥٩١	$٥٣٠ \frac{1}{3}$
سما لصنع الحصر	القيوم	°	٢٧	٩
العاج	ستار ودارفور	°	١٧٥	$٥٨ \frac{1}{3}$
الصمغ	ستار	°	١٣٩٧	$٤٦٣ \frac{1}{3}$
عنب طازج	القيوم	بالقفص	٥٨	$١٩ \frac{1}{3}$
تين	القيوم	°	١٨٤٢	٦١٤
دجاج	الصعيد	°	٢٦٨٣	$٨٩٤ \frac{1}{3}$
أنثى الببغاء (ذرة)	ستار	°	١	—
الزعفران	الصعيد	بالآلة أو بالآلة		
	الصغيرة		٣٣٣٣	١١١١
الصوف	القيوم	°	٢٩٨	$٩٩ \frac{1}{3}$
بنور السنط	الصعيد	°	٨٢٢	٢٧٤
التبغ	°	°	١١٣١	٣٧٧
رصاص البنادق	°	°	٣١	$١٠ \frac{1}{3}$
نحاس قديم	°	°	٤٢٢	$١٤٠ \frac{2}{3}$
ملح التوشادر	ضواحي القاهرة	°	٢	$\frac{1}{3}$
بنور الخيار	الصعيد	°	١١	$٣ \frac{1}{3}$
الثوم	°	°	٣٧	$١٠ \frac{2}{3}$
الكراث الأندلسي	°	°	١٣٥	٤٥
(القفلوط)				
السنامكي	صحراء أسوان	°	١٠٤	$٣٤ \frac{2}{3}$
بن وارد القصير	الجزيرة العربية	°	٢٣٣٠	$٧٧٦ \frac{2}{3}$

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال السنوات الثلاث	المتوسط السوى
جذور العرقسوس	الواحات	بالباله أو بالباله الصغيرة	٧٨	٢٦
الصمد (عشب طوى)	١	١	١٦	$٥ \frac{1}{3}$
الششم	سنار ودارفور	بالقربة	١٦٨	٥٦
العسل الأسود	الصعيد	١	١٠٨٤	$٣٦١ \frac{1}{4}$
البلح	١	بالقفه	١٣٤٣	$٤٤٧ \frac{1}{4}$
العجوة	١	١	٦٦٣٨	$٢٢١٢ \frac{1}{3}$
البلح	الواحات	١	٥١٣٣	١٧١١
البلح الجاف (التمر)	آلتوبة	١	١١٨٠٩	$٣٩٣٦ \frac{1}{4}$
الصمغ	الصعيد	١	١٠٢	٣٤
الصوف	القيوم	١	٦٩	٢٣
التبخ	الصعيد	١	٩٢٣	$٣٠٧ \frac{1}{3}$
النطرون	دارفور وسنار	١	١٧٤	٥٨
مشمش جاف	الواحات	بالأردب	٥	$١ \frac{1}{3}$
بذور السنط	الصعيد	١	٤٥٨٧	١٥٢٩
١ الكمون	١	١	٦١٢	٢٠٤
١ اليانسون	١	١	١١٦	$٣٨ \frac{1}{3}$
١ اللفت	١	١	٤٦٠	$١٤٦ \frac{1}{3}$
١ الكزبرة	١	١	٢١٦	٧٢
١ الثيلة	١	بالقفه	٢١٥	$٧١ \frac{1}{3}$
١ الملوخية	١	١	٨٨	$٢٩ \frac{1}{3}$
بذور حبة البركة	الصعيد	١	٣٢	$١٠ \frac{1}{3}$
١ اليانسون الأخضر	١	بالقطعة	٧٠	$٢٣ \frac{1}{3}$

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عندها خلال السنسوات الثلاث	المتوسط السوى
بذور الفت أو السلجم	الصعيد	بالقطعة	٧	$٢ \frac{1}{3}$
العسل الأسود	"	بالبالص	١٥٤١	$٥١٣ \frac{1}{3}$
السمن	"	"	٢٢٦	$٧٥ \frac{1}{3}$
زيوت متنوعة	"	"	٣٩٨	$١٣٢ \frac{1}{3}$
العسل الأبيض	"	"	٧٢	٢٤
العسل الأسود	"	بالبالة	٨٩١٧	$٢٩٧٢ \frac{1}{3}$
السمن	"	"	٤٨٦٧	$١٦٢٢ \frac{1}{3}$
زيوت متنوعة	"	"	٥٩٠	$١٩٦ \frac{1}{3}$
زيت السمسم	"	"	٢١	٧
الجبن	"	"	١٢٧٠	$٤٢٣ \frac{1}{3}$
سكر أبيض مكرر	"	بالقنطار	١٦٨٣٦	٥٦١٢
سكر عادى - أقراص	"	"	٣٢٨٤٨	$١٠٩٤٩ \frac{1}{3}$
زعفران	"	"	٢٤٥١	٨١٧
طلاء	"	"	٦٤٨	٢١٦
صبغة الثبلة	"	"	٩١٩	$٣٠٦ \frac{1}{3}$
الشبة	دارفور وسنار	"	١٠٤٧	٣٤٩
القمر هندي	"	"	١١٧٤	$٣٩١ \frac{1}{3}$
بيض	الصعيد	بالواحدة	٢٢٤٥٥٨٧	٧٤٨٥٢٩
رعوس ماشية	الصعيد	"	٧١٦	$٢٣٨ \frac{1}{3}$
قلل فخار	"	"	١٧٥٠٣	$٥٨٣٤ \frac{1}{3}$
أسطوانات طينية	"	"		
خللايا النحل	"	"	٧٧٠	$٢٥٦ \frac{1}{3}$
عبيد سود	دارفور وسنار	"	٣٨٧٠	١٢٦٠

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال السنوات الثلاث	المتوسط السنوي
جلود جاموس	الصعيد	بالواحدة	١٩٥١١	٦٥٠٣ $\frac{1}{3}$
• ماعز	•	•	٤٢٤	١٤١ $\frac{1}{3}$
• ضأن بصوفها	•	•	٥٥	١٨ $\frac{1}{3}$
أقمشة صوفية غامقة				
وسوداء	•	•	٢٠٩١٣	٦٩٧١
قطع من هذه الأقمشة				
(توب)	•	بالقطعة	٢٤٢٣٣	٨٠٧٧ $\frac{1}{3}$
أغطية للخيل	•	•	٢٨٧	٩٥ $\frac{1}{3}$
أكلمة صوفية	الفيوم	•	٦٢٨	٢٠٩ $\frac{1}{3}$
شيلان كبيرة بيضاء	•	•	١١٤٥٧٧	٣٨١٩٢ $\frac{1}{3}$
• صغيرة •	•	•	٥٨٢٠٢	١٩٤٠٠ $\frac{1}{3}$
أقمشة للتغليف	•	•	٢٢٩٥٢	٧٦٥٠ $\frac{1}{3}$
شيلان زرقاء وبيضاء	الصعيد	•	٧٥٩٤٨	٢٥٣١٦
أقمشة كتانية	•	•	٣٠٤٩٨٨	١٠١٦٦٢ $\frac{1}{3}$

ولابد أن نلاحظ أن كل هذه السلع ، التي يشتمل عليها هذا الجدول هي التي سددت الرسوم الجمركية ، أما السلع التي كانت تأتي باسم البكوات فكانت - معفاة من هذه الرسوم ، مما كان يقلل لحد كبير عوائد التحصيل

جدول بالسلع التي سددت رسوم الجمارك
في بولاق خلال السنوات ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ هجرية
الموافقة للسنوات ١٧٧٥ ، ١٧٧٦ ميلادية

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السوى
الصلب	بلاد النصارى	بالصندوق	٢١٠	١٠٥
النحاس الأصفر	١	١	١٠	٥
الزئبق	١	١	٣٢	١٦
الزرنخ	١	١	٧	$٣\frac{1}{2}$
النيلة	١	١	٦	٣
برق لماع				
(لتزيين الملابس)	١	١	٩٢	٤٦
ذهب مرق	١	١	١٠	٥
نصال	١	١	٢٣	$١١\frac{1}{2}$
حناءد	١	١	٥٤	٢٧
بلاطين للأسلحة النارية	١	١	٤٨	٢٤
بنادق وطبنجات	١	١	١٩٢	٩٦
مواسير بنادق	١	١	٣٥	$١٧\frac{1}{2}$
زنك	١	١	١٦١	$٨٠\frac{1}{2}$
سلفات الحديد	١	١	١٣	$٦\frac{1}{2}$
زجاج	١	١	٨٧	$٤٣\frac{1}{2}$
مرايا	١	١	١٨٤	٩٢
حل زجاجية صنع فينسيا	١	١	٦١٣	$٣٠٦\frac{1}{2}$
خوف	١	١	٣٥٣	$١٧٦\frac{1}{2}$
مرجان	١	١	٢٣	$١١\frac{1}{2}$
كهرمان	١	١	٣٦	١٨

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السئوى
قرفة	بلاد النصارى	بالصندوق	١٢٥	$٦٢ \frac{1}{2}$
قرنفل	"	"	٤٣	$٢١ \frac{1}{2}$
فلفل	"	"	٨٢	٤١
ملبس مشكل	"	"	١٩٠	٩٥
سوائل مختلفة	"	"	٨١	$٤٠ \frac{1}{2}$
روزليو (شراب)	"	"	٢٥٥	$١٢٧ \frac{1}{2}$
قطيفة	"	"	٢١	$١٠ \frac{1}{2}$
ساتان	"	"	١٤٦	٧٨ (كلا)
تافاز أسود	"	"	٣٠	١٥
كريب	"	"	١٧	$٨ \frac{1}{2}$
أقمشة متنوعة	"	"	١٢٢	٦١
فوانيس زجاجية	"	"	٨٤	٤٢
أمشاط وملاعق خشبية	الدولة العثمانية	"	١١٨	٥٩
مسكة أقراص	"	"	٣٤	١٧
مسكة على شكل صمغ	"	"	٣٣٠	١٦٥
بوتقات	بلاد النصارى	بالقفص	٦٠	٣٠
عجين مشمش (قمر الدين)	الدولة العثمانية	"	١٦٢	٨١
جين وارد المنصورة	مصر	"	٢٠٣٠	١٠١٥
أقمشة كتانية سوداء	"	"	١٧٠	٨٥
عنب أسود مجفف (زبيب)	جزر اليونان	"	١١٨٧٦	٥٩٣٨
تين وعنب مجفف	"	"	١٢١٥٠	٦٠٧٥

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عدددها خلال سنتين	المتوسط السوى
فحم	الدولة العثمانية	بالقفص	١٤٥٦	٧٢٨
بنور خضرء	١	١	٨	٤
كربونات الرصاص	بلاد النصارى	بالقنطار	٥٠٠	٢٥٠
زئبق	١	١	٢٨	١٤
مغرة (لصبغة بالأحمر)	١	١	١٥٧	٧٥
كبريت عادى	١	١	٥١٠	٢٥٥
فشاغ	١	١	٨١	٤٠ $\frac{1}{2}$
ورود الخزامى	١	١	٢٤٤	١٢٢
خشب لصناعة الأثاث	١	١	٧٩٠٠	٣٩٥٠
قرنفل	١	١	٢٩٠	١٤٥
قصدير	١	١	٤٤٩	٢٢٤ $\frac{1}{2}$
برق (لزيينة الملابس)	١	١	١٠٩٩	٥٤٥ (كلا)
فلفل	١	١	٢٦٧	١٣٣ $\frac{1}{2}$
سلفور الرصاص	١	١	٨١٤	٤٠٧
صلب	١	١	٧٦٥	٣٨٢ $\frac{1}{2}$
زنجبيل	١	١	٣٨	١٩
محالب	١	١	١٦٤٠	٨٢٠
زجاج عادى	١	١	٧٤	٣٧
نحاس أصفر	١	١	٥٥	٢٧ $\frac{1}{2}$
كبريت	الدولة العثمانية	١	٢	١
خروب	١	١	٢٣٨٣٣	١١٩١٦ $\frac{1}{2}$
ماء نار صنع قبرص	١	١	١٥٨	٧٩
عفصة	١	١	٥١٨	٢٥٩
ستيرين (لصنع المطاط)	١	١	١٥٥	٧٧ $\frac{1}{2}$

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السوى
زهور من دمشق	سوريا	بالقنطار	٨٠	٤٠
قوة (للصبغة بالأحمر)	»	»	١٨٧٥	$٩٣٧ \frac{1}{7}$
نحاس قديم صنع على	مصر	»	٦٢٠	٣١٠
تين وارد غزة	سوريا	»	٧١	$٣٥ \frac{1}{7}$
قصص (للصبغة)	مصر	»	٧٠٨	٣٥٤
مونات	الهند والجزيرة العربية	»	١٣١	$٦٥ \frac{1}{7}$
صمغ طيب	سوريا	»	٣١٧	$١٥٨ \frac{1}{7}$
كربونات الرصاص	بلاد النصارى	بالباله	٣٨	١٩
مفرة (للصبغة بالأحمر)	»	»	٦٧	$٣٣ \frac{1}{7}$
مسامير	»	»	٢٠٠	١٠٠
شعة	»	»	٥٢	٢٦
أكسيد الرصاص	»	»	١٣	$٦ \frac{1}{7}$
مغنسيوم	بلاد النصارى	بالباله	١٤	٧
ودنة (نبات زينة)	»	»	١٣٠	٦٥
قصدير	»	»	١٠٢	٥١
سلفور الرصاص	»	»	١٥٣	$٧٦ \frac{1}{7}$
صمغ طيب	»	»	١٣٤	٦٧
كبريت على شكل أنابيب	»	»	٥٩٢	٢٩٦
شبة	»	»	٥٣	$٢٦ \frac{1}{7}$
أول أكسيد الرصاص	»	»	١٢	٦٠
(ملهب)	»	»	٥٠	٢٥
زيتون	الدولة العثمانية	»	٥٧٥	$٢٨٧ \frac{1}{7}$
عنب مغسول بالخل	»	»		

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القواسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السوى
قطران	الدولة العثمانية	بالبالة	٤٩٧	٢٤٨ $\frac{1}{2}$
نوتيا	"	"	١٢	٦
قلفونية -	"	"	١٤٩	٧٤ $\frac{1}{2}$
بودق (مسحوق	"	"	"	"
أبيض متبلور)	"	"	٣	١ $\frac{1}{2}$
زنبرة	"	٥	٢ $\frac{1}{2}$
ييصورة	"	٥	٢ $\frac{1}{2}$
تبغ مصحون	بلاد النصارى	بالزجاجة	٨٣	٤١ $\frac{1}{2}$
نبيذ	الدولة العثمانية	"	٦١٧	٣٠٨ $\frac{1}{2}$
عسل	مصر	"	٢١٦٢	١٠٨١
حلويات مشكلة	الدولة العثمانية	"	٩١٣٥	٤٥٦٧ $\frac{1}{2}$
سبائك رصاص	بلاد النصارى	بالقطعة	٢٨٤١	١٤٢٠ $\frac{1}{2}$
بوتقات	"	"	١٠٢١٨٠	٥١٠٩٠
يربعات رخام	"	"	١٨١٤٠	٩٠٧٠
بنادق	"	"	٢٩٧٨	١٤٨٩
مصاييح زجاجية	"	"	٤٣٥٦٠	٢١٧٨٠
آنية خزفية	"	"	٢٨٩٠٠	١٤٤٥٠
كراسات ملهبة الأوراق	"	"	٤٤٤٠	٢٢٢٠
آنية خزفية	"	"	١٤٥٢٧	٧٢٦٣ $\frac{1}{2}$
قضبان حديدية	"	"	٢٤٣٩٢	١٧١٩٦
ألواح من خشب الصنوبر	الدولة العثمانية	"	٤٨٠٠	٢٤٠٠
لعب أطفال	"	"	١٨٧٠	٩٣٥
دواسات	"	"	١٦١٢	٨٠٦

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السوى
عصى	الدولة العثمانية	بالقطعة	٢٢٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
مجاديف ودفات	"	"	١٥٨٤٠	٧٩٢٠
قروانات خشبية	"	"	٢٦٧٧٧	١٣٣٨٨ $\frac{1}{2}$
أمشاط وملاحق	"	"	٣٣٦٠٠٠	١٦٨٠٠٠
قرب	"	"	٢٥٠٨٣	١٢٥٤١ $\frac{1}{2}$
أيدي حراب	"	"	١٠٩٠٠	٥٤٥٠
بغرى	"	"	٦٨١٦٠	٣٤٠٨٠
ملابس حريرى	"	"	٨٥٤	٤٢٧
أحذية حريرى قديمة	"	"	٤٨٠٠	٢٤٠٠
أغطية رأس بيضاء	"	"	٢٦٩٠١	١٣٤٥٠ $\frac{1}{2}$
مكائن	"	"	٦٢٠٠٠	٣١٠٠٠
رحى طاحون	"	"	٢٠٤	١٠٢
خرطوم مواسير	"	"	١٨٧٠٠٠	٩٣٥٠٠
جلود لصنع الأحذية	"	"		
القاسية	"	"	٢٣٨٩٠	١١٩٤٥
أغطية صنع تركيا	"	"	٢٨٨٨	١٤٤٤
أكلمة	"	"	١٤٠١٩	٧٠٠٩ $\frac{1}{2}$
أغطية صنع تونس	بلاد البير (المغرب)	"	١٥٢٣٩	٧٦١٩ $\frac{1}{2}$
شيلان صنع تونس	"	"	١٣٧٢٢	٦٨٦١
أزواج صنادل (بابوش)	"	"	١٠٢٤٩	٥١٢٤ $\frac{1}{2}$
فناجين قهوة صنع على	مصر	"	١٢٨٠٠٠	٦٤٠٠٠
مرجان	بلاد النصارى	بالخرمة	٦٣٨	٣١٩
نصال	"	"	١٠٣٠٠	٥١٥٠

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال ستين	المتوسط السنتي
بوص للأقلام	سوريا	بالخزمة	١٠٠٠	٥٠٠
أجواخ صوفية	بلاد النصارى	بالنراع	٥٥٢٠٠	٢٧٦٠٠
ستان صنع خيو	الدولة العثمانية	"	٦٠٦٨	٣٠٣٤
كريب	بلاد النصارى	"	٢٢٥٠٠	١١٢٥٠
تفتاز أسود	"	"	٤٦٣٨	٢٣١٩
قطيفة سوداء	"	"	٣٢١٠	١٦٠٥
ساتان	"	"	١٣٠٦٠٠	٦٥٣٠٠
شمسم	مصر	بالأردب	٣٠٦٣	١٥٣١ $\frac{1}{2}$
أرز	"	"	٢٩٠١٣	١٤٥٠٦ $\frac{1}{2}$
موسيلين تركي	الدولة العثمانية	بالمقطع	٢٣٨٥٠	١١٩٢٥
أقمشة حريرية وكتانية	"	"	٣٣٥٧٠	١٦٧٨٥
أقمشة قطنية فتلة مزدوجة	مصر السفلى	"	٨٨٧٨٥	٤٤٣٩٢ $\frac{1}{2}$
أقمشة قطنية ناعمة	"	"	١٨٠٧٣٩	٩٠٣٦٩ $\frac{1}{2}$
قماش بحر	"	"	٢١٢٥٢٥	١٠٦١٢ $\frac{1}{2}$
أقمشة حريرية	"	"	٤٠٠٦٠	٢٠٠٣٠
صنع منوف	"	"	١٩١١٣	٩٥٥٦ $\frac{1}{2}$
حسانى	"	"	٧١٣	٣٥٦ $\frac{1}{2}$
أغطية فراش من الحرير	"	"	٢٢٨	١١٤
أقمشة ثمة ١ للقمصان	"	"	٥٨٥٩٥	٢٤٢٩٧ $\frac{1}{2}$
ثمة ١ كريب	"	"	٢٩٨١٠	١٤٩٠٥
مناديل حريرية	"	"	٣٢٥٢	١٦٢٦
تفتاز أسود	"	"	"	"
(للخمارات)	"	"	٢٨٦٥	١٤٣٢ $\frac{1}{2}$
شيلان	"	"	٩٠٠	٤٥٥ (كلاً)

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السنتي
قمشاش نمرة ١ للقمصان ، نيراق	مصر السفلى	بالمقطع	٧٢٩٩	$٣٦٤٩ \frac{1}{2}$
مناشف (غوط)	"	"	١٦٠	٨٠
كريب حرير	"	"	٤٦٨	٢٣٤
أقمشة قطنية	سوريا - دمشق	"	٤٥٥٢٥	$٢٢٢٦٢ \frac{1}{2}$
ألاجة	"	"	٤٤٠٤٩	$٢٢٠٢٤ \frac{1}{2}$
قمشاش حرير على قطن (قطني)	سوريا - دمشق	بالمقطع	٢٥٩٣	$١٢٩٦ \frac{1}{2}$
شرحة مطبوع	"	"	٣٢٤٥	$١٦٢٢ \frac{1}{2}$
شرحة موج	"	"	١٧٧٠	٨٨٥
أقمشة قطنية مرسومة	"	"	١٣٣٣	$٦٦٦ \frac{1}{2}$
شيلان فارسية	"	"	١٥٧	$٧٨ \frac{1}{2}$
شيلان صنع بغداد	"	"	١٢٥	$٦٢ \frac{1}{2}$
شيلان من الموسيلين	"	"	١١٣٣	$٥٦٦ \frac{1}{2}$
موسيلين	"	"	٨١٨٧	$٤٠٩٣ \frac{1}{2}$
أقمشة خشنة	"	"	٥٠٧	$٢٥٣ \frac{1}{2}$
متنوعة	"	"	١٢٥	$٦٢ \frac{1}{2}$
مسامير	بلاد النصارى	بالأقة	٢٤٢٨٠	١٢١٤٠
فلقل	"	"	٢٢٨٠	١١٤٠
مواسير بتنادق	"	"	٣٧٣١	$١٨٦٥ \frac{1}{2}$
أكسيد النحاس	"	"	١٥٧٥	$٧٨٧ \frac{1}{2}$
سلفات الحديد	"	"	٧٩٠	٣٩٥
زرنبخ	"	"	١٠٢	٥١
صبغة النيلة	"	"	٢٥٠	١٢٥

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السوى
قرفة	بلاد النصارى	بالأفة	٨١٦٠	٤٠٨٠
كهرمان	"	"	٩٨٦	٤٩٣
ورنيش طلاء	الدولة العثمانية	"	٨٢٠	٤١٠
مستكة على شكل صمغ	"	"	١٦١٠٠	٨٠٥٠
مستكة عادية	"	"	٢٦٤٠	١٣٢٠
ستبرين سائل	"	"	٤٧٠٠	٢٣٥٠
حنثيت	"	"	٣٠٤٣	١٥٢١ $\frac{1}{4}$
صلصال لصنع الغليون	"	"	٦٥٠	٣٢٥
حبال	"	"	١٤٢٨	٧١٤
قراصيا	"	"	١٧٧٠	٨٨٥
جين من اليونان	"	"	٤٩٧٠	٢٤٨٥
سحلب	"	"	٢٢٩٠	١١٤٥
فستق	"	"	٣١٦٠	١٥٨٠
حلوى جافة	"	"	٣٢٠	١٦٠
نحاس قديم	"	"	٤٧٧٣٨	٢٣٨٦٩
أواني نحاسية	"	"	٤٨٤٣٠	٢٤٢١٥
حبوب صفراء (للصباغة)	"	"	١٢٦٥	٦١٧ $\frac{1}{4}$
بودرة صمغ (غراء)	"	"	٤١٤٠	٢٠٧٠
قلفونية	"	"	٧٦٠٠	٣٨٠٠
عجينة مشمش (قمر الدين)	سوريا	"	٢٢٦٧٤	١١٣٣٧

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عندها خلال ستين	المتوسط السنتي
مشمش مجفف	سوريا	بالأقة	١١٦٤٥	٥٨٢٢ $\frac{1}{4}$
عنب مجفف (زبيب)	الدولة العثمانية	"	٦٠٨٣	٣٠٤١ $\frac{1}{4}$
فاصوليا جافة	"	"	٣٤١٠	١٧٠٥
قراصيا	"	"	٤٥٤٠	٢٢٧٠
حرير للخياطة	"	"	٤٩١٤	٢٤٥٧
أفيون	"	"	٨٠٠	٤٠٠
زيتون	"	"	٤٠٩٠	٢٠٤٥
سجق شرق	"	"	٢٧١٥	١٣٥٧ $\frac{1}{4}$
عنب مجفف	"	"	١٦٢٠	٨١٠
توتيا	"	"	١٤٤٠	٧٢٠
لحاس أصفر	"	"	٣٧٢٧٠	١٨٦٣٥
كريز برى	"	"	٨٠٠	٤٠٠
حديد قديم (خردة)	مصر	"	٥٢٠٠	٢٦٠٠
زنبرة	"	"	٥٤٠	٢٧٠
بيصورة	"	"	٤٧٠	٢٣٥
حلبة مرة	"	"	١٠٧٠	٥٣٥
بودرة صمغ	الدولة العثمانية	"	٤١٤٠	٢٠٧٠
...	سوريا	"	٩٣٠	٤٦٥
بوريك	الدولة العثمانية	"	٣٧٠	١٨٥
جلود العرقسوس	بلاد التصارى	"	٦٤٠	٣٢٠
حبوب خضراء	الدولة العثمانية	"	١٥٠	٧٥

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السوى
أجواخ صوفية	بلاد النصارى	بالبالاة أو بالبالاة الصغيرة ٤٦	٢٣	
فشاخ	د	د	٣٦	١٨
ورود الخزامى	د	د	٤٣	٢١ $\frac{1}{4}$
الفراء	د	د	٨٤	٤٢
أجواخ	د	د	١٤٧٦	٧٣٨
روزولير	د	د	١٠٨٢	٥٤١
جنود العرقسوس	د	د	١٥٨٢	٩٢٦
محالب	د	د	٢٥٦	١٢٨
وريش للطلاء	الدولة العثمانية	د	١٢	٦
زنجبيل	د	د	٤٤	٢٢
حرير خام	د	د	٢٩٨٥	١٤٩٢ $\frac{1}{4}$
بودرة قصل (للصباغة)	د	د	١٢٣	٦١ $\frac{1}{4}$
تبغ تركى	د	د	٣٠٦٧٣	١٥٣٣٦ $\frac{1}{4}$
غصنة	د	د	١٧٩	٨٩ $\frac{1}{4}$
حتليت	د	د	٤٨	٢٤
أحذية فاسية قديمة	د	د	٤٢	٢١
ألاجة من تركيا	د	د	١٣٢٥٠	٦٦٧٥
سجاجيد كبيرة	د	د	٧٧٨	٣٨٩
مكسرات (جوز ولوز ..)	د	د	٤٦٢٧	٢٣١٣ $\frac{1}{4}$

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال سنتين	المتوسط السني
صوفان (أسفنج للجراحة	الدولة العثمانية	بالباله أو الباله الصغيرة	١١٤	٥٧
ستيرين سائل	"	"	٥٢	٢٦
أوراق القنب	"	"	٤٢٥	٢١٢ $\frac{1}{4}$
أسنت	"	"	١٢٧٢	٦٣٦
زعفران	"	"	١٦	٨
قطران أبيض	"	"	١٤٨٧	٧٤٣ $\frac{1}{4}$
تبغ من دمشق	سوريا	"	٩٤١٣	٤٧٠٦ $\frac{1}{4}$
نبات القوة (للصبغة بالأحمر)	"	"	٧٨٠	٣٩٠
صابون من الإسكندرونه	"	"	٢١٢٥	١٠٦٢ $\frac{1}{4}$
صابون من دمشق	"	"	٨٣١	٤١٥ $\frac{1}{4}$
شعر ماعز	"	"	٢٢	١١
خردوات صنع استانبول	الدولة العثمانية	"	٧٤٧	٢٧٣ $\frac{1}{4}$
أقمشة حريرية عادية	"	"	١٨٤	٩٢
حديد قديم (خردة)	مصر	"	٨٥	٤٢ $\frac{1}{4}$
زهور من دمشق	سوريا	"	٤٩	٤٢ $\frac{1}{4}$
أصواف	مصر	"	١٧٧	٨٨ $\frac{1}{4}$

جدول بالسلع الواردة من سوريا

والتي سددت رسوم الجمارك في دمياط

خلال السنوات ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ - ١٢١٢

هجري ، الموافقة للسنوات ١٧٩١ ،

١٧٩٢ - ١٧٩٨ ميلادية

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددتها خلال ثمانى سنوات	المتوسط السوى
تبغ من صور وبروت	سوريا	بالبالة أو البالة الصغيرة	٦٨١٣٠	٨٥١٦ $\frac{1}{2}$
تبغ من اللاذقية	»	»	٢٣٦٣٠	٢٩٥٤
شرانق وخيوط دودة القز	»	»	٦٣٤	٧٩ $\frac{1}{2}$
حرير من دمشق	»	»	١٧٩٤٨	٢٢٤٣ $\frac{1}{2}$
أقمشة من دمشق	»	بالنقطة (المقطع)	٥٨٧٢٣٥	٧٣٤٠٤ $\frac{3}{4}$
ألاجة من دمشق	»	»	١٠٥٦٢٠	١٣٢٠٢ $\frac{1}{2}$

الحالة العامة للسلع التي سددت رسومها

إلى جمرک السويس خلال السنوات ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢
من الهجرة الموافقة للسنوات ١٧٩٥ ، ١٧٩٦ ، ١٧٩٧ ، ١٧٩٨ ميلادية

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددھا خلال أربع سنوات	المتوسط السوى
بن	الجزيرة العربية	بالباله أو الیالة الصغيرة	٥٦٥٧٦	١٤١٤٤
بخور	»	»	٨٣٢٩	٢٠٨٢
فلفل	الهند	»	٩٢٥	٢٣١
بوصيرة	»	»	٢٠٠	٥٠
لبان جاوة	»	»	٧٥	١٨ $\frac{3}{2}$
الألوة (الصبر)	الجزيرة العربية	»	٤٥٠	١١٢ $\frac{1}{2}$
قائلة (بنور تنتج دهون عطرية)	الهند	»	٧٥	١٨ $\frac{3}{2}$
صمغ	الجزيرة العربية	»	٥٨	١٤ $\frac{1}{2}$
بن	»	»	٨٩	٢٢ $\frac{1}{2}$
كرکم	الهند	»	٣٩٦	٩٩
خشب الصندل	»	»	٣٠	٧ $\frac{1}{2}$
حلبة طيبة	»	»	٣٨٨	٩٧
كارى (بهار هندى)	الهند	»	١٤٦	٣٦ $\frac{1}{2}$
ششم	الجزيرة العربية	»	١	١ $\frac{1}{2}$
جلود الزعفران	الهند	»	٢٣٢	٥٨
مر شرقى	الجزيرة العربية	»	١٠٢	٢٥ $\frac{1}{2}$
جلود القلنجة	»	»	٣٩	٩ $\frac{3}{2}$
نغار جوز الهند	الهند	»	٩٤٨	٢٣٧

١	٤	٥	الهند	عطور (لإزالة تجاعيد الشعر)
٣٧ ١	١٤٩	٥	٥	زنجبيل
٢٤ ٢	٩٨	٥	٥	صمغ للصباغة
١ ٤	١	بالباله أو الباله	٥	كاشو (عقار منشط للمعدة أو مادة مستخرجة من السنط الهندي للصباغة)
٩ ١	٣٧	٥	٥	قرفة
١ ١	١	٥	٥	تربول (عقار طيبى)
١ ١	٥	٥	٥	حب الملوك ()
١ ١	٦	٥	٥	كحل
٤ ٤	١٦	٥	٥	نخوى (عقار طيبى)
٢٩ ١	١١٧	٥	٥	زاهيول ()
٤ ٢	١٩	٥	٥	إثمدية ()
٩ ٩	٣٦	٥	٥	كبيلة ()
١ ٢	٢	٥	٥	سكوين
١ ٢	١	٥	٥	بتار (عقار طيبى)
١ ٢	١	٥	٥	قفل (خشب عطرى)

ولا يشتمل الجدول الأخير ، الخاص بالسلع الواردة عن طريق السويس ، من الجزيرة العربية ومن الهند ، إلا على جزء من السلع التى ترد عن هذه المناطق فلقد قلنا فى مناسبة سابقة إن السلع الواردة عن طريق قوافل الحج من مكة ، لم تكن لتدفع أية رسوم جمركية .

وينقصنا ، لكى نستكمل معلوماتنا حول التجارة كما تقدمها سجلات الجمارك ، تلك المعلومات التى تتصل بمكاتب القصير ورشيد والاسكندرية . وقد كانت رسوم القصير تحصل لصالح كاشف قنا ، ومع ذلك فلم تواتى

الفرصة أثناء إقامتي في قنا لكي أترود مجدداً لتبشّر تلك التي أوردتها فيما سبق ؛ كما كان جمرك رشيد قليل الأهمية ، ولم تكن أهميته لتزيد إلا عندما تعانى بعض بلدان أوربا من القحط ، عندئذ كانت الحبوب ، وبخاصة الأرز ، تصبح موضوعاً لشحنات ضخمة بعض الشيء ؛ وكانت هذه الشحنات تبحر من رشيد على صنادل تنقلها إلى الاسكندرية ، حيث تنقلها من هناك سفن أوربية .

ويستخلص من قوائم جمرك دمياط عن السنوات من ١٧٩١ إلى ١٧٩٨ أن كمية الأرز التي كانت تصدر عن طريق هذا الميناء قد بلغت خلال هذه السنوات الثماني إلى ٢٢٨,٣٥٧ أردباً ، بمتوسط يصل إلى ٢٨,٥٤٤ أردباً في العام الواحد .

أما جمارك الاسكندرية ، فإننا لم نستطع الوقوف على أحوالها لأن مديرها كان قد مات بالطاعون أثناء إقامتنا في مصر ، وقام مراقبو الشؤون الصحية بإحراق كل أوراقه وسجلات إدارته ؛ وإن كان قد سلم إلينا بياناً بمحصلة الرسوم المختلفة التي جمعت هناك منذ عام ١٢٠١ حتى ١٢١٠ من الهجرة ؛ ونستخلص من هذا البيان أن الحصيلة العامة لهذا المكتب قد بلغت خلال هذه السنوات العشر ١,٣٧٦,٠٩٨ بوظيفة في حين بلغت مصاريف التحصيل ٣٤٠,٤٠٤ ، وبذلك يكون صافي الحصيلة خلال هذه السنوات العشر هو ١,٠٣٥,٦٩٤ بوظيفة ، أى بمتوسط سنوى يعادل ٣٢٢,٨٧٢ فرنكاً من العملات التي تتداولها نحن .

موجز وملاحظات عامة

رفعت ظاهرة الفيض السنوى لنهر النيل ، وكذا النتائج المنتظم لفصول العام ، عن كاهل سكان مصر ، عبء القيام بمعظم الأعمال التى تتطلبها الأرض من زراعتها عادة فى مناطق أخرى ، وحيث لا يتطلب الأمر هناك - كى تعطى هذه الأرض محاصيلها الوفيرة والمتنوعة - سوى القيام بأدنى الجهود الممكنة ، فمن طبيعة الأمور إذن أن تظل الأساليب الزراعية هناك على نفس حالها ، وهكذا نتعرف هناك اليوم على ما سبق أن عرفه القدماء من نظم للرى واللبذر وللحصاد ! وإذا نحينا جانباً بعض الاستثناءات ، فسوف نجد القوم هناك لا يزالون يزرعون نفس الحبوب ، ونفس الخضروات ، ونفس المحاصيل التى تستخدم فى صنع المنسوجات . ولقد أوردنا من قبل أنهم لا يزالون فى مصر يحتفظون بنفس المقاييس الزراعية التى كانت تستخدم منذ الأزمنة السحيقة ، وأنه تبهر فى الأرض نفس الكمية التى كانت تبهر فى تلك الأزمنة البعيدة (لنفس المساحة) ، أما إذا لاحظ المرء وجود بعض فروق بين ما نوردته اليوم ، وبين ما كان يحدث فى الماضى حسناً ترويه حكايات القدماء ، فلا بد أن ننسب ذلك إلى مبالغات وقع فيها هؤلاء الذين حملوا الأمر على معايير أخرى حين أدهشتهم تلك الخصوبة الهائلة لأرض مصر ، والتى لا تتطلب كى تؤتى ثمارها إلا أقل جهد .

وفى واقع الأمر ؛ فلماذا لا يحق هؤلاء أن يدهشوا من خصوبة أرض لا تحتاج فى معظم الأحيان حتى لأن تروى قبل أن تدع فى أحشائها البذور ، وتظل حتى فترة الحصاد وكأنها لا تقبل أن ينبت فيها محصول آخر ، وبذلك لا تحتاج للأسمدة ولا لتلقيحها من الأعشاب البضارة .

إن المزارعين هناك فى هذه الأرض ليس عليهم من مشقة يتحملونها سوى رى الأرض حين لا تغمرها المياه بشكل طبيعى ، أو حين يسعى هؤلاء إلى الحصول منها على زراعات عدة على مدار العام الواحد . ولقد أمكننا عن طريق قياس هذا العمل أن نقدر قوة الفرد العادى من رجال مصر . وسواء كان السبب يعود إلى العرق المستمر الذى ينهكهم تحت أشعة شمس حارقة ، أم كان يرجع إلى عدم كفاية الأطعمة التى

يتغنون عليها أو ربما إلى حقيقة أن رغبتهم في تحسين أقدارهم ليست بالقدر الذى يمكنه أن يستثير همتهم في ظل نظام للحياة لا يتيح للإنسان أن يأمل في مستقبل أفضل - فإن الجهود التى يبذلونها في الري ، لا تمثل ، مع الاستخدام الأمثل لقواهم ، سوى ثلثي الجهد الذى يبذله في أجوائنا رجال هم نفس القامة ، ويعملون لنفس المدة من الوقت ، صحيح أن هذا الفرق يلاحظ بنفس القدر في الجهد الذى تبذله الماشية ؛ فالبقرة ، في مصر التى تعلق في ماكينة لرفع المياه من الخزانات لا تنتج إلا فيما ندر أكثر من ثلثي ما تنتجه جاموسة لها نفس القامة ، تعلق في آلة مماثلة في أوروبا .

وحين نمتد بهذه المقارنة إلى أعمال الحرث ، ومع استخدام مقياسنا الفرنسية ، فسوف نجد أن جاموسين مع سائقهما في مصر ، يحراثون هكتاراً واحداً في مدة ثلاثة أيام وثلث اليوم ، بافتراض أن يوم العمل يشتمل على عشر ساعات في حين تزرع ، في مناطق فرنسا التى تستخدم الأبقار في الحرث ، أربعة أيام لإتمام نفس العمل في نفس المساحة . وقد تبدو هذه النتيجة ، لأول وهلة ، متعارضة مع ما سبق لنا أن قررناه ، لكننا ، ببساطة ، نجد تفسيراً للأمر في تلك الخفة المتناهية التى للمحراث المصرى مع قلة عمق الخطوط التى يشقها ، إذ لا يفعل المحراث المصرى في واقع الأمر ، وعلى نحو ما ، سوى أن يخدش وجه الأرض .

ويبلغ متوسط أجر العامل في اليوم في صعيد مصر ٣٥ سنتيما ، وينخفض هذا الأجر بالنسبة لأعمال الري إلى أدنى من ٢٢ سنتيما ، وقلما تزيد نفقات إطعام الواحد من هؤلاء العمال عن ١٢ سنتيما في اليوم ، ويتكون هذا الطعام من خبز الذرة ، والخس ، والخضروات ، (ويحدث هذا طوال العام) ، فيما عدا شهر رمضان ونستطيع بصفة عامة أن نقرر ثمن طعام ومعيشة رجل يشتغل بالزراعة ب ١٢٠ فرنكا في العام

وسوف نستخدم التفاصيل التى أوردناها عن أتمان الشراء ، وعن الطعام اليومى ، وعن رعاية الماشية التى يربّيها المزارعون في مصر ، أسسا للمقارنة بين ذلك وبين

تكاليف تربية الماشية في فرنسا ، لكننا نضيف هنا أن المصريين لا يعرفون تسمين الماشية ولا أيا من الطيور الداجنة ؛ فهل يعود ذلك إلى الجهل المطبق من جانبهم ، أم تراه يعود إلى قناعتهم التامة التي تجعلهم لا يعلقون كبير أهمية على كمية اللحوم التي يتغذون عليها ، أم ترانا نستطيع أن ننسبه إلى غيبة المراعى الطبيعية في مصر ؟ إن هذا الظرف الأخير يكفي وحده كى يضطرهم إلى أن يقتصروا في عدد الحيوانات الأليفة التي يربونها ، على ما يفى بضرواتهم المباشرة . وهم في الواقع لا يستطيعون أن يزيدوا من قطعانهم ، اللهم إلا إذا خصصوا مساحة للمراعى أكبر مما هو حادث الآن . وهذا يعنى أنهم سيحدون بدرجة كبيرة من محاصيل الحبوب التي تقتضى حاجتهم إليها التوسع في زراعتها لأكثر حد ممكن ، ذلك أنه ينبغي عليهم ، بالإضافة إلى مالا مندوحة عنه لاستهلاك السكان ، أن يوفرها ، فضلا عن ذلك ، الحبوب اللازمة لتسديد الضرائب التي تحمل بها أرضهم - إذ لابد أن تسدد هذه الضرائب عينا ، كى تستطيع البلاد أن تسدد بها ثمن جزء من البضائع الأجنبية اللازمة لاستهلاكها . وقد استوجب الأمر أن تصل المساحة المخصصة للمراعى في صعيد مصر إلى سدس الأرض المزروعة ، في حين تصل هذه النسبة في الدلتا إلى الثلث . ومن الإقليم الأخير تأتى جلود الأبقار والجاموس التي تستخدم في فرنسا وإيطاليا

ولا يستريح من الأرض في مصر (أى لا تزرع) إلا تلك التي لا تغمرها مياه الفيضان بشكل طبيعي ، والتي لا يمكنها كذلك أن تروى بوسائل صناعية .

أما عن خصوبة الأرض ، فإنها تبلر بواقع ١٥٥ لتراً لكل هكتار ، ويبلغ الحصاد الناتج عن ذلك في السنة الاعتيادية ٢٣٢٥ لتراً . أما في فرنسا ، فإنها تبلر في أحصص أراضيها ٢ هكتولتر لكل هكتار لتحصل من ذلك على ٢٠ هكتولترا . وبذلك تنتج الأرض (في مصر) ١٤ أو ١٥ مثلاً من كمية البذور ، في حين لا تنتج الأرض في أحصص مقاطعاتنا سوى عشرة أمثال هذه الكمية ، ويصل الانتاج إلى ٣ أمثال فقط في أردا أراضي المقاطعات غير الخصيبة .

وهكذا ، فإن اتخذنا النسبة بين المحاصيل وبين كمية البذور في مساحة معطاة

أساساً لتقدير خصوبة الأرض ، فإننا نقدر خصوبة أرض مصر بـ ١٥ ، مقابل متوسط خصوبة لأرض فرنسا يبلغ $\frac{1}{3}$ ، وفضلاً عن ذلك ، فلا بد لنا أن نلاحظ أن من المحتم علينا أن نسمد أراضيها بوسائل صناعية ، في حين لا تحتاج الأراضي المحيطة بصفاف النيل إلى شيء أكثر من أن تغمرها المياه بشكل طبيعي .

ويبلغ متوسط ثمن الهكتولتر من القمح في مصر ٤ فرنكات و ٣٠ سنتيما ، في حين أنه يبلغ اليوم ^(١) في فرنسا نحو ١٤ فرنكا و ٥٩ سنتيما : وبذلك تبلغ النسبة بين السعرين في المتوسط ١٠ إلى ٣٣ .

وتتفق الفكرة التي قدمناها التو عن خصوبة مصر ، مع تلك التي تركها لنا الأقدمون عن نفس الشيء ، ولنضيف إلى ذلك أنه من العسير أن نتبين سيلاً لإمكانية حدوث تغييرات محسوسة في هذا الأمر ، فأية تحسينات يمكن أن ننتظر حدوثها في الواقع من إدخال أساليب جديدة على الزراعة ، في بلد تغنى فيه الطبيعة عن السماد ، بل وفي بعض الأحيان ، عن مجرد حرث الحقول ؟ فكلما كان العمل أكثر يسراً ، كلما قبلت محاولات تطوير أساليبه .

ومع ذلك ، فإذا كان علينا ألا نأمل في جعل هذه الأرض أكثر خصوبة فسوف يظل بالإمكان أن نزيد مساحة الأراضي الخصيبة بمصر بشكل كبير ، فقد لا يتطلب الأمر إلا تهيئة النهر على نحو مناسب ، وذلك بحفر ترع جديدة وإنشاء جسور جديدة ، أي باختصار ، بإقامة نظام للرى يتيح لأكثر مساحة من الأرض أن تفيده من الفيضان ، لأطول وقت ممكن من السنة .

وفي هذه الحالة ، يمكن لكل الأراضي أن تنتج محصولين أو ثلاثة محاصيل في العام الواحد ، وهو الأمر الذي لا يحدث اليوم إلا في بعض مناطق محظوظة ، وإن كانت هذه حالة محدودة للغاية .

وإذا ما تضاعفت هذه المحاصيل ، فسوف تحتاج حقيقة ، وبشكل دائم إلى

رى صناعى يحتاج نمطه المتبع (الآن) إلى تحسينات جذرية ، إذ تستهلك الحيوانات والرجال الذين يديرون ماكينات الرى الحالية ، بسبب خشونتها وبدايتها قدراً هائلاً من قواهم للتغلب على العقبات الناتجة عن بناء هذه الماكينات بشكل ردىء ؛ ويمكن لهذه الآلات أن يتضاعف حجم إنتاجها النافع لو أن العمال الذين ينفذونها قد أصبحوا أكثر مهارة - ولسنا نقول لو أنه كانت لديهم نماذج أو تصميمات أفضل ، إذ أن الدلاء والماكينات ذات القواديس أو ذات الثقوب ، هى أكثر وسائل الرى سهولة عندما لا تكون فى حوزة الناس محركات آلية . وتدفع كل الشواهد على الاعتقاد بأن هذه الوسائل المستخدمة فى مصر منذ زمان سحيق ، كانت تصنع فيما مضى على نحو أفضل بكثير ، بل إننا على ثقة بأنهم كانوا يستخدمون فى عصرهم ، لولب الاعتراف الذى يحمل اسم أرشميدس ، والذى لا نعرف له اليوم على أثر ، إذ أن الناس - أما وقد تدهورت الحضارة - قد بدأوا يكفون شيئاً فشيئاً عن استخدام الوسائل المختلفة التى يقتضى صنعها درجة معينة من المهارة .

وإذا نحن أقمنا نظاماً أفضل للرى والآلاته ، فسوف نزيد بلا جدال كمية ما تغله أراضى مصر ، ومع ذلك فإن ما سوف يزيد غلة الأرض بلزجة فهيدة هو بالأحرى وجود نظام يجعل الفلاح مساهماً فى امتلاك الأرض ، فهو لا يزرعها اليوم إلا لكى يقاتل ولكى يسدد الضرائب ، ولو أن ما نقول قد حدث ، فلسوف يزرعها ليحيا بشكل أفضل وأيسر ؛ وحين يثق الفلاحون فى أنهم سيفيدون من جهودهم الشاقة فسوف نجد فى متناولهم حصداً أكثر وفرة .

ولقد شغلت الجنرال ديزيه Desaix كثيراً ، فكرة تقسيم جزء من أرض الصعيد على الفلاحين ، وكان هو ينظر إلى تنفيذ هذه الفكرة باعتبارها الوسيلة الأكيدة للإسراع بخطط الحضارة فى هذه البلاد ، ولجعلها تتمتع على وجه السرعة بشمرة التطورات الأساسية التى ستصاحبها .

ومع ذلك فلا يمكن أن يتعهد بمحاصيل باهظة التكاليف مثل السكر والنبيلة ، جريا وراء الأرباح الهائلة التى لا يحصل عليها سوى الملاك (وليس الأجراء أو المزارعين) ..

وهذا هو السبب في أن أرباح هذه المحاصيل كانت قسمة بين البكوات والكشاف ،
فلقد كان هؤلاء يمتلكون بعض قرى خصصت أراضيها لهذا النوع من الاستغلال .

وعلى الرغم من أن فن إنشاء وإقامة ماكينات رفع مياه الري قد تدهور في مصر
مع إنطفاء ضوء آخر أشعة الحضارة هناك ، فإن الضرورة لم تسمح لهذا الفن أن يبيد
على نحو تام ، في حين أن ممارسة عدد كبير من الفنون الأخرى - وهي التي كانت
تمارس هناك فيما مضى بدرجة معينة من الجودة - قد ذهبت بديداً .

فلنقارن إذن أكبر منشآت مصر الحديثة بمبانيها القديمة التي لا تزال تنتشر
فوق أرض البلاد ، ولسوف نكتشف أى عمارة عالية تلك التي هوت . إن الإنسان
لتصدمه الدهشة حين يشاهد هذه المعابد والقصور بأحجامها الهائلة . ومن يرى
التمائيل بنقوشها المجوفة أو البارزة التي تزيناها ، لابد له أن يبدى إعجابه ببراعة ومهارة
العمال الذين نقلوها ، ومن جهة أخرى فلا بد أن عدد هؤلاء كان كبيراً للغاية ، إذ
تركوا فوق جزء من أرض البلاد شيئاً من إنتاجهم ، تلك البلاد التي قد لا نجد بها
اليوم ، رجلاً واحداً يستطيع مجرد أن يرسم وجهها في بساط أو يجسم شكلاً
في صناعة

لكن الظلمات التي ترين على العصور القديمة تحجب عنا العصور التاريخية
المختلفة التي أقيمت فيها معظم هذه المنشآت . وفي الوقت نفسه ، فكم من قرون لابد
وقد انقضت قبل أن يأخذ الإنسان على عاتقه عبء استغلال المهاجر للحصول على
كتل الجرانيت التي صنعت منها المسلات ، وكم من القرون قد انقضت قبل أن يتخيل
الوسائل اللازمة لتحريك هذه الكتل الضخمة ونقلها إلى مسافات كبيرة ، وقبل أن
يستخرج المعادن من مناجمها كي يصنع منها الأدوات الضرورية والخاصة بقطع هذه
المسلات وتشذيبها ، وحفر النقوش الهيروغليفية الغائرة ، والتي تزدان بها أسطحها ،
بدقة وجودة ملحوظتين .

ومن الواضح أن كانت لدى قدماء المصريين فنون أخرى نافعة للحياة ، أو
التي كان من شأنها على الأقل أن تزيد من مباهجها ، متقدمة بنفس القدر الذى

وصلت إليه العمارة والنحت ؛ كما كانت رسومهم ، وورق البردى الذى يستخدمونه ، ونوع الكرتون الذى يستعملونه فى صنع صناديق موميائهم ، ناهيك عن فن التحنيط .. كان كل ذلك يتطلب - بلا جدال - استعدادات ومهارات لا يمكن لها إلا أن تكون نتاجاً مجهودات كثيرة وتجربات طويلة . ويمكننا أن نطلب فى الحديث عن منسوجاتهم التى وصلت إلينا مرق منها . وأخيراً فإن الآلات الموسيقية ، والأسلحة ، والعجلات الحربية ، والاستعدادات التى نراها فى مقابر الملوك فى طيبة هى بالمثل أدلة على حضارة متقدمة ، وفن صناعى كان يغطى مجالات كثيرة ؛ وتقدم كتب موسى فى هذا الصدد شهادات لا يتطرق إليها شك ، إذ أن التوجيهات التى تقدمها لبنى إسرائيل لبناء المظلة وذبح الأضحيات ، وإنشاء أبنية المعابد ، والمباخر ، بالإضافة إلى الأوصاف التى تقدمها عن شكل وخامة ملابس رجال الدين ، إن هذا كله ليس سوى معطيات من الفنون المصرية ؛ ولابد أن يلفت نظرنا من بين كل هذه الفنون ، فن استخدام المعادن المختلفة ، وهو الذى يفترض وجود خبرة موهلة فى القدم فى استغلال المناجم ، كما ينبغى أن نولى التفاتاً لفن صقل الأحجار الكريمة بالغة الصلابة ، ورسم النقوش عليها ، وكذلك نسج الأقمشة الفاخرة ، وإعداد الجلود وصباغتها بالألوان المختلفة ، كما يوضح لنا كل ما سبق تلك السرعة المفترضة فى مسيرة الحضارة ، فى عصور العالم الأولى ، وكذلك حالة المعارف الإنسانية فى مصر فى زمن موسى ، مما يعطى أدلة لا يمكن دحضها على أن المصريين فى ذلك العهد كانوا يمثلون شعباً ضارباً فى القدم . ومع ذلك فإنهم يظهرون اليوم فى مظهر شعب يبدو وكأنما قد خرج لتوه من طور التوحش ، كما يمكن القول كذلك بأنه لا يمارس إلا فنوناً بدائية خشنة من النوع الذى يكفى لسد الاحتياجات الأولى للإنسان : فصناعة الحصر والأقمشة الكتانية والصوفية ظلت قائمة بالهدف إذ هى ترتبط بالحياة الزراعية ، ولذلك فقد كان من المهم على الدوام أن تنهى مثل هذه الصناعات عملاً طبيعياً للمزارعين خلال وقت الفيضان .

وليست معظم المدن ، فى ظل العلاقات الصناعية (علاقات الإنتاج) التى تمارس هناك ، سوى قرى كبيرة ، وهناك يعمل بعض الأقباط بالمعادن النفيسة ،

وهناك كذلك يمارس بعض اليهود والأرمن مهنة الصاغة ، وهذا هو ما انتهت إليه حال فنون الترف في مصر ، فإذا كانت لا تزال هناك بعض بيوت تزينها أعمدة من الرخام والجرانيت المشذب ، فليست هذه العمدة سوى أنقاض انتزعت من بقايا منشآت قديمة ، وعبثاً يعثر المرء بدءاً من الفاتنين حتى الاسكندرية ، على عامل واحد ، بمقلوره أن ينجز عملاً مشابهاً .

ولسوف نخرج هذه البلاد بالتأكيد من حالة التدهور التي تردت إليها .
ولسوف تنشأ هناك ذات يوم ضروب جديدة من الصناعة ، لكننا ، منذ الآن ، نستطيع أن نحدد تلك الدائرة الضيقة التي سوف تنحصر هذه الصناعة في إسارها ، فليست هناك في الواقع مجارى مياه ولا وقود يمكنه أن يحرك العجلات المهدوليكية أو الآلات البخارية ، تلك المحركات غير الحيوانية التي تدين لها الصناعة الحديثة بتطورها المذهل . ومع ذلك ، فقد تشكل قوة الرياح وانتظامها وسيلة تقوم مقام عمل الإنسان والحيوان في أعمال الري وطحن الحبوب ، وصناعة الزيوت ، وتبييض الأرز ، ورغم ذلك فلا بد قبل إقامة طواحين الهواء أن نطور بناء السواقي ذات القواديس وذات الثقوب ، والدلاء ، وبشكل عام كل الماكينات المخصصة لجلب المياه إلى الأرض ، تلك التي ستظل زراعتها على الدوام أكثر الأعمال إنتاجية في مصر ، وهذا هو السبب في أن تجهيز القرطم ، وصناعة صبغة النيل ، والسكر ، ستكون هي المجالات التي ستعمل بها أول المصانع التي ستزدهر في هذه البلاد ، وتأتى بعد ذلك مصانع ملح النوشادر ، وتغرات البوتاسيوم التي توجد مادتها الخام بوفرة ، بل ونستطيع القول ، بدون نفقات يمكن أن يتكلفتها أولئك الرجال الأذكياء الذين سينقلون إلى مصر الوسائل التي تستخدمها أوروبا اليوم للحصول على نفس المنتجات .

وفي نفس الوقت ، فلسوف تستمر صناعة الأقمشة الكتانية والقطنية اللازمة لتغذية احتياجات البلاد ، دون أن يمكننا ، على الأقل بشكل منطقي أن نأمل في وصول هذه الصناعة هناك إلى هذه الدرجة من الجودة التي بلغتها في الأزمنة الأخيرة في أوروبا ، فلن نستطيع مصر مطلقاً ، في هذا المجال ، أن تدخل منافسة لأهم الغرب ، ولعل كل ما تبقى لها من الأمر هو أن تصدر إلينا الكتان والقطن اللذين تنتجهما ،

وذلك بعد أن تبستوفى منها احتياجات شعبها ، وسوف تظل هذه السلع على الدوام ، وهي التي نعددها نحن من المواد الخام ، منتجات أفضل مصانعها على الإطلاق وأكثرها ربحاً ، ونعنى بذلك . ونكرر ، أراضينا . (أى أن الأرض الزراعية هى أفضل مصانع مصر إن صح هذا التعبير) .

ويمكن إدخال تحسينات جديدة على فن تجهيز الجلود الفاسى ، وهذه صناعة عريقة فى الشرق . وإذا ما أدخلنا - أخيراً - فى اعتبارنا أن الناس يجمعون النظرون من فوق سطح الأرض فى صحراوات مصر ، وأن الكثير من النباتات الزيتية تزدهر على ضفاف النيل ، وأن اليد العاملة من جهة أخرى ، أقل تكلفة بكثير عنها فى أوروبا ، فإن من الميسور لنا أن نتنبأ بأن المصريين سوف ينتهى بهم الأمر بأن يأخذوا على عاتقهم ، وبأنفسهم صناعة الصابون بكميات كبيرة ، كى يزيلوا من حجم صادراتهم .

ولا يحتاج العمال كى يقوموا بأعمالهم المجهدة والبالغة المشقة لأن يتلقوا تدريباً على يد عمال أكثر مهارة ، لكن العلاقات التى لا يمكن لها أن تغيب أو تتوقف بين الأمم الأوربية وبين مصر سوف ترفع هنا من ممارسة هذه المهن إلى مستوى قريب من ذلك الذى بلغته عندنا . ولقد كانت تلك واحدة من أهم النتائج التى نجمت بالضرورة عن الحملة الفرنسية ، وأول نجاح أمكن لهذه الحملة أن تحققه .

وليست بمصر مناجم على الإطلاق ، مع أن الفنون التى انهمكت فى ممارستها منذ العصور القديمة ، بل بالغة القدم ، كانت تتطلب استخدام أدوات من الحديد والصلب والبرونز . ولقد كان من الضرورى لذلك أن تحصل مصر عن طريق التجارة على المواد اللازمة لصنع هذه الأدوات . فهل كانت تجلب إليها هذه المواد من أفريقيا عن طريق قوافل الحبيشة ، أم من أواسط آسيا بواسطة السفن الفينيقية التى كانت تمخر عباب البحرين الأحمر والأبيض المتوسط ؟ ومع ذلك فلا يمكن أن يكون هذا هو المجال المناسب لدراسة مثل هذه القضية على أهميتها الفارقة وإن كنا نكتفى بملاحظة أن العلاقات التجارية القائمة بين شعب وآخر عن طريق الملاحة ، تفترض على الدوام وجود حالة من حضارة أكثر تقدماً عما تتطلبه العلاقات التى تستقر عن طريق الصلة

الأرضية بين الشعوب المتجاورة . ويقودنا ذلك إلى تقبل فكرة أن المصريين كانوا قد حصلوا على معادن من أواسط أفريقيا منذ وقت طويل وقبل أن تدمهم التجارة البحرية بهذه المواد ، ويدفع كل شيء على الاعتقاد ، في واقع الأمر بأن المصريين قد صعدوا إلى الحبشة متبعين مجرى النيل ، وأسسوا على ضفافه ، وعلى التتابع ، المدن الكبرى التي كانت قواعد لأمبراطوريتهم ؛ ومن ناحية أخرى ، فقد كان من السهل عليهم أن يجلبوا معهم - مع ما نقلوه ، فنونا نشأت أصلاً في هذه البلاد وكذا الأدوات اللازمة لممارسة هذه الفنون نفسها أو على الأقل أن يواصلوا اجتلاب المادة التي تصنع منها هذه الأدوات من مناطق كانوا يجلبونها منها حتى هذا الوقت . وتتفق تلك الفكرة مع ما هو معروف من أن الحديد كان يصنع في مملكة سنار وبلاد دارفور ، وفن معاملته المعادن لا يمكن له هناك أن يتبدد حيث توجد مناجمه ، وكلما كانت الوسائل المعدنية في مكان ما لا تزال في طور الطفولة كلما كان الاحتمال كبيراً في أن الفن نفسه يعود إلى عصور بالغة القدم ، وفي الحقيقة ، فمن الواضح أنه حين تكتشف مناجم في بلد جديد فلا بد أن ينتقل إلى هذا البلد فن استغلال هذه المناجم بكل ما بلغه من تطور ، وتأسيساً على ذلك فإننا نستطيع أن ننتهي إلى حقيقة أن مصر قد بدأت تجارتها أولاً مع أواسط أفريقيا ، وأنها لم تمارس أية علاقات تجارية أخرى حتى عصر سيزوستريس ، أول ملك من ملوكها يكون الأساطيل كما يقال ، ثم خذا خلفائه حذوه ، وواصلوا لإرسال قوافل السفن التجارية إلى الهند . وكانت هذه التجارة (التي تمر بهذا الطريق) هي التي أدت بلا جدال إلى تراكم الغروات الكبيرة في طيبة ، تلك الغروات التي أدت لبلوغ هذه المدينة درجة كبيرة من المدينة . وخلال هذه الفترة ، كانت الأساطيل التي أشرنا للتو إليها ترسو في واحدة من النقاط على الخليج العربي ^(٥) ، شديدة القرب من هذه المدينة العالمية القديمة التي كانت عاصمة المملكة المصرية .

وبعد تأسيس ممفيس كانت بضائع الهند تفرغ في موقع آخر على البحر الأحمر أكثر اقتراباً من العاصمة الجديدة . وفي هذه الأوقات كان الفينيقيون هم سادة

(٥) البحر الأحمر . (المترجم) .

التجارة التي تتخذ طريقها في هذا البحر ، وكذلك في البحر الأبيض المتوسط . وهكذا كانوا يجلبون إلى مصر منتجات الشرق والغرب .

وقد أدى تأسيس مدينة نقرطيس^(١١) في عهد أمانيس ، وقبول اليونانيين في مصر في عهد أبسماتيك إلى مد آفاق علاقات مصر لتتصل بأوروبا ، وبدءاً من هذه الفترة ، أخذت هذه البلاد تصبح معروفة للأجانب على نحو أفضل مما كانت معروفة عليه حتى ذلك الحين ، كما بدأ هؤلاء الأجانب ينهلون منها المعارف التي ازدهرت هناك ، قبل أن تخرج الشعوب الأخرى من طور الحمجية بوقت طويل .

وكانت مصر تقدم في مقابل السلع التي يوردها إليها الفينيقيون والقرطاجيون والإغريق ، منتجات أرضها ومصانعها . وحين نعود إلى بعض فترات من العصور القديمة ، فسوف نجد الأثيوبيين يمدونها بالذهب ، وخشب الأبنوس ، والعاج ، والعلور ، والعقاقير الطبية المختلفة ، كما كانت الهند تمدّها بالأقمشة الفاخرة والتوابل ، والأحجار الكريمة ، أما الجزيرة العربية فكانت تمد مصر بالبخور والصمغ . وكان الفلسطينيون يأتون إليها للحصول على الحبوب والأقمشة ، ومن جهة أخرى فقد كان الفينيقيون والقرطاجيون يحملون معهم من مصر - على نفس سفنهم - مقابل المعادن (التي يجلبونها لها) ، العبيد ، والأقمشة الصوفية ، التي كانت تأتي إليها بقصد البيع ، وفيما بعد كان الإغريق يقيضون زبوتهم هناك بالسلع الثمينة القادمة من الهند وأثيوبيا والتي كانت مصر تقتسم تخزينها مع مدينة صور . وتقدم لنا الكتب العبرية حول تجارة هذه المنطقة معلومات موضوعية : فتخبرنا بما كان يستورد منها ، وما كان يجلب إليها في عصر يوسف ، كما تدلنا على المؤن التي أمر سليمان بشرائها من هناك ، وأخيراً فعندما أخبر حزقيال وأشعيا بنيوتهما ضد مدينة صور الرائعة . فقد كان كل ما قاله ينطبق على مصر ، التي كانت تقتسم أرباح هذه التجارة ، ثم آلت إليها كلها بعد تأسيس الاسكندرية فكانت تشكل جزءاً كبيراً من دخول مصر . وقد أخذ فلادلف ، ثاني ملوك الأسرة البطلمية ، على عاتقه عبء القيام بأعمال هائلة لاختصار المسافات وتعبيد الطرق التي كان يحجم على التجارة أن تسلكها ؛ لقد أراد أن

يوفر على السفن التي كانت تستخدم في هذا الغرض مخاطر الملاحة الكامنة في قاع البحر الأحمر ، فأمر ببناء مدينة بيرينيس ، على الشاطئ الغربى لهذا البحر ، وفوق مرتفعات أسوان .

وكان الاتصال بين بيرينيس ومدينة قفط يتم عبر صحراء يسترشد الإنسان خلالها أثناء الليل بالنجوم ، ثم بعد ذلك يشق طريقه في مسار حدد هذا البطليموس نفسه اتجاهه بشكل ثابت ، حين عمل على حفر اثني عشر خزاناً بطول الطريق تجمع فيها مياه الأمطار ، لسد حاجة المسافرين ستة أو سبعة أيام ، وكانت السلع التي تصل إلى قفط ، تنقل عن طريق النيل والترع التي تتفرع منه حتى الاسكندرية ، ومن هناك كانت تصل إلى كل سواحل البحر الأبيض المتوسط

وبعد الازدهار الذى حظيت به الإسكندرية حين كانت عاصمة للأمراء الإغريق دليلاً أكيداً على ما حصلت عليه هذه المدينة من مكاسب هذه التجارة ، ولقد ظل هذا الازدهار - مع نشاط أكبر - حين أصبحت مصر تحت سيطرة الرومان ، ويقرر سترابون ، وهو الذى زار مصر مع أليوس جالوس Aelius Galus بعد وقت قصير من موت كليوباترة ، أنه شاهد بنفسه في ميناء ميوس هرموس Myos Hormos مائة سفينة تقلع متجهة إلى الهند ، في حين لم يكن بهذا الميناء في عهد البطالمة كما يقول Les Legèdes إلا عدد ضئيل من السفن كانت تنهض بالقيام بهذه الملاحة .

وقد أدت الثروات التي تحققها هذه التجارة إلى ثراء ورفاهية روما في عهد أباطرتها الأول كما يخبرنا بلين Pline الذى نقل إلينا بياناً بعدد وقيمة السلع التي كانت ترد عن طريق الاسكندرية ، وقد أدت الحكمة التي كانت تتسم بها حكومة تراجان ، وكذا الحرية التي كانت تتمتع بها التجارة في عهد هذه الحكومة ، إلى اتساع آفاق هذه التجارة ، وأخيراً ، فبعد أن حطم الأمبراطور أورليان مدينة تدمر (بالمر) أصبحت التجارة تتم كلية عن طريق مصر .

وبعد خراب قفط ، في عهد دقلديانوس ، أصبحت قوص ، وهي أبولينيوبوليس بارفا Apollinopolis Parva القديمة مستودعاً لهذه التجارة ، ويذكر أبو الفداء أن هذه

المدينة كانت تعد في عصره المدينة الثانية في مصر ، وكانت تتصل فعلا بمدينة القصير التي تبعد عنها بمسيرة نحو ثلاثة أيام وحسب ، والتي كان هذا الجغرافي أول من تحدث عنها . وإننا لنجهل ما هي على وجه الدقة تلك الفترة التي أهمل فيها طريق بينينس ، وإن كان من الأرجح أن العرب حين أهملوا القيام بأعمال الصيانة التي كانت لازمة ، قد وجدوا أن من الأفضل لهم أن يذهبوا إلى البحر الأحمر سالكين الطريق الأقصر .

وقد حدث الحمجية التي سقطت في يرائها مصر ، وكذا الأحقاد القوية التي تفجرت بين المسيحيين والأتراك ، حدا كل ذلك بالأولين إلى سلوك طريق آخر لنقل بضائع الهند . فكانوا يلتمسونها في بعض الفترات عند شواطئ بحر قزوين . وإن كان البنادقة ، الذين يعرفون تماماً كيف يكبحون جماح معتقداتهم الدينية أمام مصالحهم التجارية ، قد حصلوا من سلاطين مصر على الإذن لهم بالإقامة في الاسكندرية ، وسرعان ما استحوذوا ، على الرغم من الجهود المناوئة من جانب غرماهم من أبناء جنوة وفلورنسا ، على تجارة واسعة ، يدينون لها أن وضعتهم ، طيلة قرون عدة ، في الصف الأول من أم أوروبا .

ولقد أثارت عليهم الأرباح الطائلة التي كانوا يجنونها من هذه التجارة حفيظة العالم كله ، وبدأ البحث المحموم للوصول إلى مصادر تجارتهم عن طريق آخر . وقد أدى البحث عن هذا الطريق الآخر إلى اكتشاف أمريكا ، وثني على ذلك اكتشاف رأس الرجاء الصالح بعد هذا بعدة سنوات .

ولقد شعرت جمهورية البندقية بالضربة التي تهددها ، فارتبطت بمعاهدات جديدة ، تحالفت فيها مع المماليك ، الذين مضوا بتحريض منها إلى تهديد العالم المسيحي لإرغام البرتغاليين على العدول عن التجارة مع الهند التي كانوا قد أقاموا فيها .

أما البرتغاليون - من جانبهم - فقد أخذوا على عاتقهم ، عازمين على تأكيد سيطرتهم الكاملة على هذه التجارة ، مهمة تدمير موانئ البحر الأحمر ؛ بل يذكر أن ألبوكيرك . قد تطلع ، حين فشل في تنفيذ هذا المشروع ، إلى القيام بوضع خطة لتحويل مجرى النيل في الحبشة ، حتى يجعل من مصر صحراء خالية من السكان .

وقد حدثت تطورات لم يكن لتوقف تذايعاتها أكثر الجهود الدبلوماسية مهارة ، كما قد فشلت الدبلوماسية البندقية في مواجهة تلك الظروف القاهرة التي بدأت تجر كل الأمم التجارية على التوالي ، إلى المحيط الهندي عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وفي الوقت الذي أخذ التقدم في فن الملاحة يؤدي إلى تسهيل هذه الرحلة أكثر فأكثر ، كان استبداد حكام مصر وجهالتهم قد أدبوا إلى الانهيار شبه التام لتجارة الهند ، عبر هذه البلاد .

وفي ظروف كهذه ، فإن شق قناة تربط البحرين الأبيض والأحمر لن يكون سوى عون بالغ الضالة لرعاية هذه التجارة ، حتى ولو أمكن استخدام المعارف والتزام الدقة الواجبة في صيانتها . ومع ذلك فهل صحيح أن عملا كهذا يمكن له أن يوجد على الإطلاق ؟ وعلى الرغم من أن الشك الذي نؤسسه هنا يبدو صدمة لكل الأفكار التي تجمعت ، فثمة بعض أفكار تبرهن على أن شكا مثل هذا ، لا ينهض على غير أساس .

وينسب مؤرخو العصور القديمة إلى سيزوستريس الذي يحدد عهده بالعام ١٤٨٥ ق . م أنه قد قام بشق قناة كانت تربط النيل ببحر أريريا ، ويفسر لنا ما يقوله هؤلاء المؤرخون عن مقدرة هذا الملك ، وعن الانتصارات التي حققها ، والأساطيل التي بناها ، كيف أمكن للروايات المتواترة أن تنسب إليه أقدم الأعمال التي تم إنجازها في مصر (أى التي نفذت قبله بوقت طويل) كما نسبت إليه تلك الأعمال التي لم يقدر لمشروعاتها ، التي لم تجل بخاطر أحد إلا في قرون تالية ، أن تحتفظ بأسماء أصحابها بعيداً عن زوايا النسيان .

وبعد أن جلب أبسماتيك المقيم في سايس ، الاغريق إلى مصر ، وبعد أن سمح لهم بأن ينشعوا لأنفسهم فيها المدن ، أخذ نحاو ، ابنه وخليفته ، على عاتقه أن يحفر كما ذكر هيرودوت ، ترعة تربط النيل بالبحر الأحمر . وقد حكم نحاو قبل المسيحية بـ ١٦٠٠ عام

أما تلك القناة التي ينبغي أن يكون سيزوستريس قد فتحها قبل ذلك

بتسعمائة عام ؛ فإنها لم تكن قد وجدت بعد حتى عصر أبسماتيك ، في الوقت الذي كانت مصر تتمتع خلال هذه القرون التسعة بالإزدهار والقوة ! فلقد أنشئت بها المعابد والقصور التي لا تزال بقاياها تشهد حتى اليوم بعظمة وقوة الملوك الذين أنشأوها .

ويذكر التاريخ أن نغاو بعد أن فقد مائة وعشرين ألف رجل في أعمال حفر هذه التربة قد اضطر للتخلي عن المشروع . ويذكر التاريخ كذلك ، أن داريوس ابن هستاسبز ، بعد ذلك بقرنين ، وبعد أن انضوت مصر تحت السيطرة الفارسية . قد بدأ بدوره في تنفيذ مثل هذا المشروع ، لكنه نحل هو الآخر عنه خشية أن تفرق مصر مياه البحر الأحمر عندما ينتهى العمل في هذه القناة . هكذا نجد من الثابت أنه لم تكن هناك مطلقاً أية صلة بين النيل وبحر أرهتيا حتى قبل مولد المسيح بنحو أربعمائة عام .

ويتفق كل من ديودور الصقلي وسترابون في القول بأن بطليموس فيلادلف خلال العهد المقدوني ، قد أمر بحفر هذه القناة ، ووصل بها إلى ميناء يقع على البحر الأحمر ، أطلق عليه اسم أرسنويه أو كليوباتريس ، لكن القناة أقفلت عند هذه الفتحة بفعل مشروع أطلق عليه اسم أوريب Euripe ، ولم يكن بمقدور هذا المشروع ، قبل اختراع الأهوسة ذات الأبواب المزدوجة أن يكون سوى خزان بسيط ، وفضلاً عن ذلك ، فإذا ما نحنا الشك المتولد عن صمت القدماء حول شكل هذا المشروع ، فسيظل من الثابت على الأقل . أن تلك القناة التي أشرنا إليها لم تكن بعد موجودة على الإطلاق خلال الفترة التي تولى العرش فيها بطليموس فيلادلف ، أي قبل مولد المسيح بقرنين .

وفي العام ١٣٢ من الميلاد شق الأمبراطور أوردان من بابلون في مصر حتى فارابونوس ، بلبس حالياً ، ترعة اسمها قناة تراجان Trajanus Annus وعند هذه النقطة فيما يذكر ، كانت هذه التربة تلتقى مع قناة نغاو أو داريوس ، والتي كانت تتوغل حتى تبلغ البحر الأحمر : وهكذا لم يكن هناك في وقت تولية أوردان أى اتصال ملاحي مستقر بين هذا البحر وبين البحر المتوسط .

ولقد كانت قناة تراجان هذه ، هي تلك التى يذكر المؤرخون العرب أنه قد أعيد حفرها على يد عمرو ، حاكم مصر ، عام ٦٤٣ ، وإن كانت الرواية التى يقدمونها فى هذا الصدد تزخر بخرافات لا يمكن أن نولها أية ثقة ، وفى النهاية نجدهم يذكرون أن فتحة هذه القناة قد سدت عام ٧٧٥ ، وإنها ظلت منذ هذا التاريخ على نفس الحالة التى نراها عليها اليوم .

نستخلص من هذه الشهادات التاريخية ، أنه فيما بين سيزوستريس ، والخليفة جعفر المنصور ، أى خلال فترة زمنية تبلغ ستين ومائتين وألفين من الأعوام ، نستطيع أن نحدد خمس أوقات محددة لم يوجد خلالها مطلقاً أى اتصال مباشر ، سواء بين النيل والبحر الأحمر ، أو بين البحر الأحمر والأبيض المتوسط ؛ ومن جهة أخرى فإن هذه الفترات الخمس تتوافق ، على وجه الدقة مع مجئ سلطات جديدة خضعت مصر لسيادتها الواحدة بعد الأخرى ، وفى واقع الأمر ، فحين استولى الفرس على مصر ، لم يجد داريوس هناك تلك القناة التى نسبت أولاً إلى سيزوستريس ، ثم إلى نخاو . فأخذ هو على عاتقه أن يحفرها . وفعل بطليموس فيلادلف نفس الشيء فى عصر الإغريق . وقام بنفس العمل فى عصر الرومان الامبراطور أرديان ، أما الذى قام بذلك فى عهد العرب فهو الخليفة عمر بن الخطاب . ولم يبرز أى من هؤلاء كبير نجاح فى هذا العمل . وهكذا نجد أنه لا المصريين ، ولا الفرس ، ولا الإغريق ، ولا الرومان ، ولا العرب قد أنجزوا هذا المشروع بشكل ناجح ، وإن كان هؤلاء جميعاً قد حاولوا إنجاز هذا العمل كل منهم وراء الآخر . ويبدو لأؤل وهلة . أن إنجاز هذا المشروع أمر بالغ السهولة . وهذا صحيح . بقدر ما هو صحيح أيضاً أن الغزاة مستعدون عادة للافادة من فتوحاتهم ، ولذلك فليس مما يثير الدهشة أن نجد أولئك الذين سقطت مصر فى قبضتهم قد عزموا - على التوالى - أن يفيدوا من المكاسب التى يعد بها هذا المشروع على النحو الذى يبدو عليه . ونحن أيضاً ألم ننظر إلى هذه القناة التى يمكن أن تصل السويس بالبحر المتوسط ، ما امتلكتنا هذه المنطقة ، باعتبارها أول مشروع ينبغى أن يحظى بجل اهتمامنا ؟ .

ومع ذلك فقد ثبُت من عزمنا فى هذا الخصوص معارف أكثر عمقاً عن طبيعة المكان ، بل إن طبيعة التجارة التى نفتح لها هذا الطريق الجديد قد تحملنا على

تأجيل تنفيذ هذا المشروع ، فبضائع الهند التى تفرغ حمولاتها فى السويس هى من تلك الأصناف خفيفة الحمل غالية الثمن ، حتى أن مصاريف نقلها برأ عبر البرزخ لا يمكنها أن تزيد بشكل محسوس من أثمانها فى مختلف مناطق أوربا . ومن جانب آخر ، فما دام المسلمون يقومون بقوافل الحج إلى مكة ، فسوف تظل هذه المدينة سوقاً كبيرة ، تتوزع منها ، وينفس الطريقة إلى كافة المناطق التى تدين بالإسلام ، بضائع الشرق وبضائع الغرب التى تصل إليها على ظهور الجمال ، بالإضافة إلى أن وجود هذا الدين فى حد ذاته سوف يحافظ على الدروب الحالية التى تسلكها التجارة ، كذلك فهناك سبب آخر ينجح إلى إبقاء التجارة هناك (فى مكة) : هو صعوبة حفر القناة الملاحية التى سوف تربط بين البحرين الأحمر والأبيض ، بالعمق والاتساع الكافيين لكى تتمكن السفن من المرور من بحر لآخر عن طريقها . هكذا سوف يظل على هذه السفن أن تفرغ حمولتها فى السويس وفى الاسكندرية ، وبذلك تصبح هاتان المدينتان ، بشكل خاص ، هما الأماكن الطبيعية لإقامة مستودعات تخزين فيها منتجات الشرق والغرب ، فإذا ما روعى أن تتداول هذه السلع بسرعة أكبر وبطريقة أفضل فلا بد أن ينشأ فى هاتين المدينتين شعب تجارى أكبر عدداً وأكثر ثراء

ومن جهة أخرى . فلسوف يجد الناس تحت سماء مصر ، وعلى كل سواحلها إقامة طيبة ، فى كل بقعة من أرضها ، حيث يسهل التزود بالمياه العذبة بوفرة . وفى هذا المجال ؛ فقد صنع الأقدمون للاسكندرية كل ما تبتغيه ، ليس فقط لتوفير ضرورات الحياة ، بل أكثر من ذلك لتيسير حياة الترف التى يجد الناس فى البحث عنها ، ولا يزال جزءاً من هذه الأعمال قائماً حتى اليوم ويكفى مجرد ترميمها أو صيانتها ، وإن كان الأمر ليس على هذا النحو فى السويس : فقد جلبت إليها المياه فيما مضى من العيون التى تنفجر عند سفح الساحل العربى ، لكن كمية هذه المياه ضئيلة لحد لا يسمح لهذه المنشأة أن تنمو ، إذ هى لا تدين بوجودها وبقيائها إلا لقوانين الضرورة التى شاعت أن تحوز مصر والجزيرة العربية فى نهاية ذراع بحر يفصل بينهما ، محطاً عاماً يمكن أن يتم عن طريقه تبادل السلع بينهما . ولسوف تصبح السويس مدينة هائلة ، والميناء الثانى لمصر فى اللحظة التى تمد إليها المياه الصالحة . وقد

يستوجب الأمر الحصول على هذه المياه عن طريق النيل ، وذلك بمد فرع منه عند جنوب القاهرة يغذى القناة والمجرى الذى سيصبحها بالمياه ، لأطول وقت ممكن ، خلال الفترة التى تفصل بين فيضان وآخر . وقد يكون من المستطاع كذلك أن يكون هذا الفرع بالحجم المطلوب حتى يكون صالحاً للملاحة الصنادل التى قد تحمل الحبوب إلى السويس ، وتنقل منها البن والعقاقير التى خزنت بها على مدار العام . وبعد إتمام هذا العمل الهام ، فإن المخازن الكبرى التى ستقام تحت الأرض ، وصوامع الغلال الواسعة التى ستقام فوقها ، سوف تكون حافزاً كافياً لجىء التجار إلى هذا الميناء ، مما يجعله بعد وقت قصير مزدهراً بالقدر الذى يمكن أن يبلغه ؛ ذلك أنه لا بد لنا ألا نظن أن ازدهار السويس يمكن أن يزيد لغیر ما حد لجرد القيام ببعض تحسينات تتناولها ، فلسوف تظل القاهرة ، على الدوام ، وبفضل موقعها ، هى مركز العلاقات التجارية لمصر مع الحبشة وأواسط أفريقيا ، كما ستظل هى المركز الذى تتكدس فيه رءوس الأموال الوطنية ، ونتيجة لذلك ، فسوف تبقى هى المحط الضرورى بين مينائى السويس والاسكندرية .

ونحن نعرف كيف أن اكتشاف رأس الرجاء الصالح قد أضاع على مصر مكاسب تجارة الهند ، وكيف أن قارة جديدة قد جذبت ، خلال ثلاثمائة عام ، جزءاً من سكان العالم القديم . ولقد كانت المناجم والمحاصيل الزراعية الخاصة بهذه البلاد مصدراً لقوة جذبت إليها كل من تهيأت لهم روح المغامر الجسور للبحث عن الغراء خارج أوطانهم . ولقد أصبحت أمريكا مكتشفة بشكل أكثر ومعروفة بشكل أفضل مما هو معروف عليه الساحل الشمالى لأفريقيا ، مع أنه أقرب إلينا من أمريكا بكثير .

إن نظاماً جديداً للأشياء يتجأ للحدوث ، ومهما تكن الأقدار المقبلة والتى تنتظر القارة الأمريكية ، فسوف تظل هذه القارة لوقت طويل ، ميداناً فسيحاً لمغامرات الأوربيين ، ولكننا عندما نكون بصدد مستعمرات ينبغى أن نقيسها ، فلا بد أن نفعل ذلك فى مكان آخر ، ولعله كان من الأنسب لنا أن نتجه إلى هناك فى القرن الخامس عشر ، لكن أنظار العالم المتحضر تركزت اليوم كلية على أمريكا . إن الاكتشاف الخالد الذى حققه كريستوف كولبس - ولعله أكبر حدث يمكن له أن يتحقق على مدار

تاريخ البشر - قد أعاد إلى الوراء ، حتى أيامنا هذه ، تلك اللحظة التي يتحتم أن تنشأ فيها بين شعوب الشرق وشعوب الغرب في أوروبا ، تلك العلاقات التي ستطمس شيئاً فشيئاً القوارق والاختلافات بين عادات وتقاليد هذه وتلك من الشعوب . وما نحن نجد أنفسنا في القرن التاسع عشر ، في هذا الصدد ، عند نفس النقطة التي تركنا عليها ليون العاشر ^(٥) : ومن هذه النقطة سوف نتطرق : إن الحضارة سوف تنفذ إلى الشرق ، ولهذا السبب وحده ، مستمكن الدول الأوربية من أن تجعل من الشرق ، خلال فترة من الزمن ، مسرحاً لحروبها . ولقد جعلت حملتنا على مصر ، سكان هذه البلاد ، يأتلفون مع عادات تختلف عن عاداتهم ولقد وسع ذلك من أفق أفكارهم وأضعف من سطوة خرافاتهم عليهم . كما قدر هؤلاء من جانبهم ، التفوق الذي يؤهلنا له عليهم ممارسة فنوننا الحديثة ، وهم اليوم أكثر استعداداً لممارسة هذه الفنون عما كانوا عليه من قبل ، وإذا ما حدث أن خضعوا لحكومة عاقلة ومستنيرة فلن ينقصهم عندئذ إلا أن يعرفوا على ثراء أرضهم وأن يقدروا الفوائد التي يحققها موقع بلادهم ، حتى تعود هذه البلاد لتصبح مرة أخرى مستودعاً لتجارة العالم القديم .

(٥) هو جان دي ميديش بابا روما من عام ١٥١٣ إلى ١٥٢١ ، وكان راعياً للفنون والآداب والمعلم ، وإن كانت خلافته قد شهدت مولد انشقاق مارتن لوتر . (المترجم)

مستندات ووثائق

أولا

العلاقة بين الأردب من القمح

وبين وزنه بالقنطار من زنة مارك

في العام الثامن من نشأة الجمهورية الفرنسية ، وبالتحديد في الثامن عشر من شهر فندمير ، انتقلنا نحن جان بابتست رينيه ، المفوض العسكري ، عقب صدور المرسوم الخاص بلجنة المواد التموينية ، المؤرخ في ١٦ من هذا الشهر ، والذي عين بموجب المواطن جارسان حارساً عاماً مخزن المقياس ، ومكسيم كودير ، الحارس العام الخالي للمكان المذكور ، ولوى إلى كاف ، الموظف المعين من قبل اللجنة المذكورة لبيع الحبوب ، انتقلنا إلى جزيرة الروضة ، في مخزن المقياس ، لكي نلمس :

أولاً : علاقة أردب الشعير والقمح بالنسبة للقنطار Quintal ^(٥) زنة مارك ؛

ثانياً : علاقة أردب القاهرة بالنسبة للصاع الفرنسي ؛ وعلاقة الأردب من القمح بالقنطار ، زنة باريس

ولكن نقوم بالعملية التي أنيطت بنا بأكبر قدر من الدقة ، توجهنا إلى السوق العامة في مصر العتيقة ، حيث عملنا بمعرفة الكياليين والوزانين العموميين بالسوق المذكورة على قياس ووزن ثلاثة أردب من الحنطة ، أخذت من أكوام مختلفة ، وكانت النتيجة أن بلغ وزن الأردب الأول من الحنطة ٢٩٧ رطلاً قائماً ، و ٢٦٩ رطلاً قائماً من زنة مارك وذلك عند وزنه بالقبان ؛ أما الأردب الثاني فقد بلغ ٢٩٧ رطلاً قائماً ، وبلغ وزنه بالقبان ، حسب زنة مارك ، $\frac{1}{2}$ ٢٦٣ رطلاً ؛ في حين أن الثالث قد وزن ٢٩٠ رطلاً قائماً ، و $\frac{1}{4}$ ٢٦٣ رطلاً قائماً من زنة مارك عند وزنه بالقبان .

(٥) Quintal وهو يساوي ١٠٠ ك . ج ، في حين يساوي القنطار المصري ١٠٠ رطل فقط أي أن القنطار المصري يساوي $\frac{4}{9}$ من هذا القنطار . أما الصاع فمكيال فرنسي يساوي ١٠ ثلثات . (المترجم) .

ينتج عن ذلك أن متوسط وزن الأردب هو $\frac{1}{4}$ ٢٨٥ رطلا قائماً ، زنة الرطل ١٤٤ درهماً ، كما أن متوسط وزنه حسب الميزان القبان $\frac{1}{4}$ ٢٦٧ رطلا قائماً زنة مارك .

^١ أما وزن الأجولة الثلاثة مع أحبالها فقد بلغ وزنها $\frac{1}{4}$ ٣٠ رطلا ؛ وبلغت بالميزان القبان $\frac{1}{4}$ ٢٧ رطلا من زنة مارك ، مما ينقص وزن القمح إلى ٢٧٥ رطلا قائماً ، أما باستخدام القبان فإنه يصل إلى ٢٥٠ رطلا من زنة مارك .

وعندما عدنا إلى مخازن المقياس ، قمنا بتجربة جديدة ، فطلبنا أن تكال وتوزن ثلاثة أرداب من القمح ، أخذت من ثلاثة أماكن متفرقة .

وقد نتج عن ذلك أن الأردب الأول قد بلغ وزنه ٢٧٦ رطلا قائماً من زنة مارك ، وبلغ الثاني وزناً قدره ٢٧٠ رطلا قائماً ، والثالث ٢٦٣ رطلا ؛ وبذلك يكون متوسط وزن الأردب هو $\frac{2}{3}$ ٢٦٩ رطلا قائماً ، ويحذف وزن الجوال والحبل ، يصل متوسط وزن الأردب إلى ٢٦٠ رطلا .

وحيث لم يكن لدينا مطلقاً في مخازن المقياس فول ولا شعير ، بل ولم يكن يتوفر ذلك حتى في السوق العمومية لمصر العتيقة ، فقد أقمنا وأقفلنا هذا المحضر .

حرر في المقياس من أربع نسخ في اليوم والشهر والسنة المبينة أعلاه

طبق الأصل

رينيه جارسان ؛ ل.إ. كاف

ماكس كودير

علاقة وزن أردب الشعير والفول بالقنط'

زنة مارك وبالصاع الفرنسي

في العام الثامن من قيام الجمهورية الفرنسية ، وفي التاسع عشر من شهر فندمير ، انتقلنا نحن جان بابست رينيه ، المفوض العسكري ، عقب صدور القرار

بتشكيل لجنة المواد التموينية ، المؤرخ في ١٦ من هذا الشهر ، والذي عين بمقتضاه المواطن جازسان حارساً عاماً لمخزن حبوب المقياس ، ومكسب كودير الحارس الحالي للمكان المذكور ، ولوى إلى كاف ، الموظف المعين أيضاً من قبل نفس اللجنة المذكورة لشراء الحبوب ، وأنا المفوض العسكري المذكور سابقاً - انتقلنا إلى مخازن الأعلاف في بولاق بغرض تلمس :

أولاً : العلاقة بين أردب الشعير والفول ، والقنطار من زنة مارك ؟

ثانياً : العلاقة بين أردب القاهرة والصاع الباريسى .

ولكى نقوم بالعملية الموكلة إلينا بأقصى قدر من الدقة ، قمنا باستدعاء كياين ووزانين عموميين ؛ وفي حضور المواطن بورجان ، حارس مخازن الأعلاف ببولاق ، تم أخذ عدة أرادب من الشعير والفول من أماكن متفرقة في المخزن ، وجاءت أوزان هذه الأرادب على النحو التالي :

وزن الأردب الأول ٢٤٤ رطلا قائماً ، ووزنه بالقبان ٢٢٠ رطلا من زنة مارك ؛
وزن الأردب الثاني ٢٤٠ رطلا قائماً ، وبالقبان ٢١٨ رطلا من زنة مارك ؛ وزن الثالث ٢٣٧ رطلا قائماً ، وبالقبان ٢١٥ رطلا من زنة مارك .

وبهذا يكون متوسط وزن الأردب من الشعير $\frac{1}{2}$ ٢٤٠ رطلا قائماً ، وبالقبان $\frac{2}{3}$ ٢١٧ رطلا قائماً من زنة مارك .

ويخصم من ذلك وزن الجوال والحبل وقدره $\frac{1}{8}$ أرطال أو $\frac{1}{7}$ أرطال من زنة مارك ، مما ينقص وزن الأردب من الشعير إلى ٢٣٢ رطلا ؛ وبالتالي إلى ٢١٠ رطلا قائماً من زنة مارك .

وعندما كيلت أرادب الشعير بالصاع الباريسى أعطى كل منها $\frac{1}{14}$ صاعا .

وقد أجريت نفس العمليات على عدة أرادب من الفول ، فوزن كل منها ٢٣٩ رطلا ، وبالقبان ٢٨٠ رطلا قائماً من زنة مارك ، وباستبعاد فرق الوزن ، بلغ وزن الأردب من الفول $\frac{2}{3}$ ٣٠٠ رطلا قائماً ، وبالقبان $\frac{1}{2}$ ٢٧١ رطلا من زنة مارك ، قائمة كذلك .

وعندما كُيِّلت أرادب الفول المذكورة بالصناع البارسي، أعطى كل منها $\frac{1}{4}$ ١٤ صاعاً .

تم وأقفل المحضر الحالي ، وحرر من ٤ نسخ ، في اليوم والشهر والسنة الميمنة أعلاه .

طبق الأصل

رئيسه جارسان ؛ ماكس كوديير ؛
ل . ل . كاف ؛ بورجان

ثانيا

أحلنا في النص إلى تفاصيل مصاريف زراعة ، وناتج استغلال ١٠ أفدنة بذرت بالشعير البياتي والشتوي ؛ وبالعدس ، والحمص ، والترمس ، والبصل ، والخلبة ، والجلبان ، والبازلاء ، والسلجم ، والخس ، والقطن ، وقصب السكر ، والتبغ ؛ وتكمل التفاصيل التي تقدمها الآن ، تلك التي سبق أن أوردناها في ثنايا هذه الدراسة .

١ - زراعة الشعير البياتي

مصاريف الزراعة

لا تحرث الأرض قبل البذار :

مدني بوطاقة

- ١ - البذار : $\frac{1}{4}$ أردب للفدان ، ويساوي الأردب بوطاقة واحدة
- فيكون ثمن بذار ١٠ فدادين ٤٥ ٧
- ٢ - عملية البذار : ١٠ أيام عمل ، أجرة اليوم ٨ مدني ، فتبلغ التكاليف ٨٠ -
- ٣ - الحرث بعد البذار : ٢٠ يوم عمل لزوج من الثيران ولساقيهم ، بأجرة ٤٥ بارة لليوم الواحد فتبلغ التكاليف ١٠
- ٤ - - مصاريف الحصاد : ٤ أيام عمل لرجل واحد لحصاد

مدينى بوطاقة

٣	٥٠	التكاليف
			٥ - الدراس : يدفع أجره عينا بواقع ٣٤ من الأردب مقابل
٣	٨٩	عمل يوم واحد ، فتبلغ إجمالي التكاليف
			٦ - النقل إلى الجرن وإلى المخازن : ١٠ عشرة أيام عمل للجمل
٢	٢٠	واحد ، أجرته في اليوم الواحد ٢٠ مدينى ، فتبلغ التكاليف
<hr/>			
٢٨	١٤		إجمالي المصاريف

الإنتاج أو غلة المحصول

ينتج الفدان في السنة الاعتيادية ٧ أرداد بعد اقتطاع			
مصاريق الدراس التي تدفع نقداً ، ويبلغ الأردب ببوطاقة			
٧٠	—	واحدة ، وبذلك يبلغ ثمن محصول الـ ١٠ فدادين
الدراس : وبحسب خارج ناتج المحصول في المادة			
٣	٨٩	السابقة ، ويقدر بـ ٤ أرداد يبلغ ثمنها
القش المهروس تحت النورج (التبن) ٧٠ حمولة ، تساوى			
١١	٥٠	الحمولة الواحدة ١٥ بارة ويبلغ إجمالي ثمنها
<hr/>			
٨٥	٤٩٠		إجمالي الإنتاج
<hr/>			
٥٧	٣٥		صافي الإنتاج (أى صافي الربح)

٢ - الشعير الشتوى

مصاريف الزراعة

مدينى بوطاقة

١ -	الحريث بعد البذار : مثل القمح الشتوى ، وتبلغ مجمل	
التكاليف	٨ -
٢ -	البذور : ١/ أردب للفدان الواحد ، بسعر بوطاقة واحدة	
للأردب فتبلغ التكاليف لـ ١٠ فدادين	٥ -
٣ -	البذار : ١٠ أيام عمل بأجر ٨ مدينى للفدان الواحد فتبلغ	
التكاليف	٨٠ -
٤ -	الحريث بعد البذار
٥ -	الرى خلال أربعة شهور مثل القمح الشتوى وتبلغ تكاليفه	٨٠ ٥٦ -
٦ -	مصاريف الحصاد وتدفع عينا ، وتقدر نقداً بـ	٨١ ٦ -
٧ -	الدراس : ويدفع بالمثل عينا ، ويقدر نقداً بـ ٥ -
٨ -	مصاريف النقل إلى موقع المخزن ؛ ١٢ يوم عمل لجمل واحد	
مقابل ٣ مدينى فى اليوم ، فتبلغ التكاليف	٤ -

إجمالى المصاريف ٦١ ٩٤

الإنتاج

١ -	مصاريف الحصاد والدراس : وحسب فيما سبق وقد	
خصمت من ناتج المحصول وتبلغ	٨١ ١١ -
٢ -	المحصول : ١١ أردباً من الشعير لكل فدان يبلغ إجمالى ثمنها ١٢٠ -
٣ -	التبن : ٧٠ حمولة ثمن الواحدة ١٠ مدينى ٧٠ ٧ -

إجمالى الإنتاج ٦١ ١٣٩

صافى الإنتاج - ٤٥

٣ - العدس البياقي مصاريف الزراعة

مدينى بوطاقة

- ١ - البذار : ينفذ $\frac{10}{44}$ من أردب العدس لكل فدان ، ويبلغ
سعر الأردب بوطاقة واحدة ، فيكون مجموع الثمن ٢٢ ٦
- ٢ - البذار : ٥ أيام عمل مقابل ٨ مدينى لكل يوم فيكون
المجموع ٤٠ -
- ٣ - تغطية البذور : لا تحث الأرض مطلقاً بعد البذار ، ولكن
تغطى البذور وذلك بسحب قطعة من الخشب أفقياً فوق الأرض
المبنورة : ويتطلب هذا العمل شغل رجل واحد لمدة خمسة أيام
لكل فدان ، ويسدد أجر العامل بواقع $\frac{1}{44}$ من أردب العدس .
وبواقع هذا فإن ٥٠ يوم عمل للعشرة فدادين تساوى $\frac{5}{44}$ أردباً ،
أو ما يقدر نقداً بـ ٨ ٢
- ٤ - مصاريف الحصاد : يلزم ١٠ أيام لانتزاع نبات العدس لكل
فدان ، وتسدد الأجرة عيناً بواقع $\frac{1}{44}$ من الأردب لكل يوم عمل .
وتساوى الـ ١٠٠ يوم عمل اللازمة لحصاد العشرة فدادين ، حسب
هذا السعر ، $\frac{1}{44}$ ٤ أرادب أو ما يقدر نقداً بـ ١٥ ٤
- ٥ - الدراس تحت النورج ، وتنقية الحبوب .. الخ ، ويتطلب
عمل ٤ رجال وأربعة ثيران ، يعملون جميعاً لمدة يوم للدرس وتنقية
غلة فدان واحد فى اليوم .
- ٦ - الدراس تحت النورج : ٩٠ يوم عمل بواقع $\frac{1}{44}$ من الأردب
أجراً لليوم الواحد ، بما فى ذلك أجرة النورج ، تساوى بهذا السعر
 $\frac{1}{44}$ ٣ أرادب ، أو ما يقدر نقداً بـ ٣٠ ٣
- ٧ - نقل المحصول إلى بيت المزارع . يتم نقل ٦٠ أردباً من

مدينة بوطاقة

العدس و ٣٠ حمولة من سيقانه المهروسة (التبن) في ستة أيام ،

تساوى بحساب أجر اليوم الواحد ٣٠ مديني - ٢

إجمالي المصاريف ٢٥ ١٨

الإنتاج

يتتج الفدان الواحد في ولاية سيوط. عادة ٦ أرداب من

العدس . ويساوى إنتاج عشرة فدادين بواقع بوطاقة واحدة لكل

أردب - ٦٠

مصاريف الحصاد مسندة نقداً على أساس $\frac{1}{3}$ ٧ أرداب ٤٥ ٧

٤٠ مديني لكل حمولة تبن ، فيبلغ سعر الثلاثين حمولة

الناجمة عن ١٠ فدادين ٣٠ ١٣

إجمالي الإنتاج ٧٥ ٨٠

صافي الإنتاج ٥٠ ٦٢

٤ - الحمص

مصاريف الزراعة

١ - عندما يكون الفيضان موافياً ، يزر الحمص دون

أن تحرث الأرض ، فهي لا تحرث إلا في السنوات التي لا يكون

الفيضان فيها وفيراً : ولتعميض السنوات ذات الفيضان الضعيف

بتلك التي تتمتع بفيضانات وفيرة ، فسنحسب هنا نصف

المصاريف التي يكلفها الحرث ، وعلى هذا النحو تبلغ تكاليف

حرث ١٠ فدادين ٤٠ ٤

مدينى بوطاقه

- ٢ - البذور : $\frac{12}{14}$ من الأردب للفدان الواحد ، سعر
الأردب ١٠٥ مدينى ، فى عشرة فدادين ، فتبلغ المصاريف ٢٦ ٧
- ٣ - البذار : خمسة أيام عمل لرجل واحد ، أجرة اليوم
٦ مدينى ٣٠ -
- ٤ - الحرث بعد البذار : أو بالأحرى تغطية البذور بزحافة
بمتوسط سعر يصل إلى ٤٤ ٥
- ٥ - مصاريف الحصاد : تلزم تسعة أيام لاقتلاع غلة
الفدان الواحد ، ويدفع فى مقابل عمل اليوم الواحد $\frac{1}{14}$ من
الأردب ، وبذلك تصل تكاليف اقتلاع محصول ١٠ فدادين إلى
 $\frac{18}{14}$ ٤ من الأردب أى ما يساوى نقداً ٣٤ ٤
- ٦ - الدراس تحت التورج وتنظيف (تنقية) الحبوب ، تسعون
يوم عمل كما فى البند السابق ، يدفع كل واحد منها $\frac{1}{14}$ من الأردب ،
فيبلغ مجموع ما يدفع $\frac{18}{14}$ ٤ أرداب ، أى ما يساوى نقداً ٣٤ ٤
- ٧ - نقل المحصول إلى بيت المزارع : يتم نقل ٥٠ أردباً من
الحمص ، بالإضافة إلى ٢٥ حمولة من التبن فى مدة خمسة أيام ،
يدفع مقابل كل يوم منها ٢٥ مدينى ، فتبلغ جملة التكاليف ... ٣٥ ١

٢٧ ٦٣ إجمالى المصاريف

الإنتاج

- ١ - ينتج الفدان فى ولاية جرجا خمسة أرداب من
الحمص فى العادة ، وتبلغ قيمة إنتاج عشرة فدادين ، باعتبار ثمن
الأردب الواحد ١٠٥ مدينى ٣٠ ٥٨

مدنى بوطاكة

٢ - مصاريف الزراعة المسددة عيناً والتي استبعدت في البند		
السابق من الإنتاج وتبلغ ١ ٧ أردب ، يبلغ ثمنها	٦٨	٨
٣ - خمسة وعشرون حمولة جمل من التبن ، بسعر ٢٥ مدنى		
للكمالة الواحدة	٣٤	٨
<hr/> إجمالى الإنتاج		٣٨ ٢٥
<hr/> صافى الإنتاج		٦٥ ٤٧

٥ - القرمس

- ١ - الحرث : عندما يكون الفيضان كاملاً ، لا تروى مطلقاً الأرض التى ستزرع بالقرمس ؛ فهذه لا تزرع إلا عندما يغطيها الفيضان بشكل كاف . وبافتراض أن عدد السنوات التى يكون فيضانها وفيراً يتساوى مع عدد السنوات ذات الفيضانات الضعيفة ، فليس لنا أن نحسب إلا نصف مصاريف الحرث المطلوبة فى السنة الاعتيادية ، وتبلغ هذه ٢ ٥
- ٢ - البذور : ١ ١ أردب للفدان الواحد ، ٥ أردب للعشرة فدادين ، بسعر ١٠٥ مدنى للأردب الواحد ، فتبلغ التكاليف ٣٥ ٦
- ٣ - البذار : يلزم ستة رجال لبذار فدان واحد ؛ وتدفع أجورهم عيناً ويحصل كل منهم على $\frac{1}{34}$ من الأردب ، وتساوى ستين يوم عمل على أساس هذا الأجر ١ ٢ أردب ؛ وذلك لبذار ١٠ فدادين ؛ وتساوى هذه الكمية بالنقود ١٧ ٣

مدينى بوطاقة

٤ -	تغطية الأرض : عندما لا تحرق الأرض مطلقاً قبل البذار ، تغطي الأرض بواسطة زحافة ، وفي الحالة الأخرى فإنها تحرق مرة ثانية وتبلغ التكاليف في الحالة الأولى $\frac{1}{13}$ ٢ أردب ، تبلغ قيمتها نقداً	٦٠	٢
	وتبلغ تكاليفها في الحالة الثانية	٢	٥
<hr/>			
٧	٦٢		
	وبذلك تكون التكاليف في السنة الاعتيادية (أى في المتوسط)	٧٦	٣
٥ -	مصاريف الحصاد : يستطيع ثمانية رجال أن يقطعوا فداناً من الترس في يوم واحد ، وتدفع أجورهم عيناً ويحصلون على $\frac{1}{4}$ من الأردب : وتساوى ٨٠ يوم عمل هي ما يتطلبها حصاد ١٠ فدادين $\frac{1}{4}$ ٣ أردب ، وهذه تساوى نقداً ...	٢٣	٤
٦ -	الدراس : لا تفصل حبوب الترس بوضع النبات تحت النورج ، ولكنه يضرب بالعصى بعد أن يترك في الشمس عدة أيام ليجف : ويستطيع ستة رجال أن يدرسوا في اليوم غلة فدان واحد ، ويحصلون على أجورهم عيناً بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب (ليوم العمل) : وتساوى ٦٠ يوم عمل ، وهي الزمن المطلوب للدرس فدادين ، وعلى هذا الأساس ، $\frac{1}{4}$ ٢ أردب ، يبلغ ثمنها	١٧	٣
٧ -	النقل إلى مكان المخزن : عمل جمل واحد لمدة ستة أيام ، أجرة اليوم الواحد ٣ مدينى ، وبذلك تبلغ التكاليف		٢
<hr/>			
إجمالي المصاريف	٨٠		٢٧

الإنتاج

- ١ - ينتج الفدان ٥ أردب من الترمس ، ثمن الأردب الواحد ١١٥ مدينى ، وبذلك يبلغ ثمن إنتاج عشرة فدادين ٨٠ ٦٣
- ٢ - مصاريف الحصاد التى سددت عيناً والتي تضمنها البند السابق وخصمت من الناتج هي $\frac{٥}{٢}$ أردب ، ثمن الأردب ١١٥ مدينى ، وبذلك يبلغ مجمل ثمنها ٤٠ ٧
- ٣ - سيقان الترمس : وهذه تستخدم كوقود ، ويباع إنتاج الفدان الواحد ، ويبلغ حولتين أو ثلاث حولات جمل ، فى مقابل بوطاقة واحدة ، وبذلك يكون ثمن إنتاج العشرة فدادين .. ١٠ -

إجمالى الإنتاج ٢٠ ٨١

صافى الإنتاج ٤٠ ٥٣

٦ - البصل

تبذر بذور البصل فى البداية فى مساحة فدان ، وبعد مضي ستين يوماً تنقل شتلات البصل إلى ١٠ فدادين معدة لاستقبالها .

- ١ - حرث الفدان (الذى تبذر فيه البنور) ٧٠ -
- ٢ - استنبات البصل وتقسيم الأرض إلى مربعات ٤٠ ١
- ٣ - البنور : يبذر فى هذا الفدان $\frac{١}{٢٤}$ من أردب البنور ، يبلغ ثمنها فى المتوسط ١٦ مدينى ١٦ ١
- ٤ - رى المحصول أربع مرات خلال شهرين ، تحتاج لعشرين يوم عمل ، جرة اليوم الواحد ٦ مدينى ٣٠ ١

مدينة بوطقة

- ٥ - حرث الـ ١٠ فدادين التي تستقل إليها الشتلات ٧٠ ٧
- ٦ - غرس الشتلات ، ويتطلب أربعين يوم عمل للفدان
مقابل ٦ مديني لليوم الواحد ، فتبلغ التكاليف لعشرة فدادين ٦٠ ٢٦
- ٧ - الري ٤ مرات للعشرة فدادين ، ويتطلب ري فدان
واحد في كل مرة عمل ستة رجال ٤ وتساوي ٢٤٠ يوم عمل ،
بواقع أجر اليوم الواحد ٦ مديني - ١٦
- ٨ - مصاريف الحصاد : يستطيع ستة عشر رجلاً
اقتلاع بصل الفدان في يوم واحد : وتكلف الـ ١٦٠ يوم عمل
اللازمة لحصاد ١٠ فدادين ، بواقع أجرة اليوم الواحد ٦ مديني . ٦٠ ١٠
- ٩ - نقل المحصول إلى المزارع : ثمانية أيام عمل بالنسبة
لجمل واحد ، أجرته عن اليوم الواحد ٢٥ مديني ١٦ ٢

إجمالي المصاريف ٢ ٦٨

الإنتاج

- ينتج الفدان الواحد ٢٠ أردباً من البصل ، تباع في السنة
الاعتيادية بواقع ١٦ مديني للأردب الواحد ، فيبلغ إجمالي الثمن
للـ ٢٠٠ أردب ٣٠ ٢٣٥

سافي الإنتاج أي صافي الإيراد ٢٨ ١٠٧

٧ - الحلبة

لا تحرق الأرض قبل البذار

مدينى بوطاقة

- ١ - البثور : ييلر للقدان الواحد $\frac{1}{4}$ من الأردب ثمن الأردب ١٢٥ مدينى ، أى $\frac{5}{4}$ ٥ أراذب للعشرة فدادين ، يبلغ ثمنها ٩ ٨
- ٢ - البذار : ٥ أيام عمل ، فى مقابل ٨ مدينى لليوم الواحد ٤٠
- ٣ - تغطية البثور : ٥٠ يوم عمل فى مقابل ٦ مدينى لليوم الواحد ٣٠ ٣
- ومن العشرة فدادين يحتفظ بفدانين كبثور ، وتستخدم الثانية الأخرى كمكف أخضر .
- ٤ - مصاريف الحصاد : يلزم ١٥ رجلا لاقتلاع محصول فدان واحد : ويدفع لكل منهم أجر يبلغ ٦ مدينى ، فتبلغ مصاريف ١٠ فدادين ١٠
- ٥ - دراس ناتج الفدانين تحت النورج : ١٢ يوم عمل يدفع أجرها بواقع $\frac{1}{4}$ من الأردب لليوم ، ويقدر ثمن $\frac{1}{2}$ أردب نقدا ٤ ١
- ٦ - نقل الحبوب إلى المخزن : يوم عمل لجمل واحد مقابل ٣ مدينى ٣٠

إجمالى المصاريف ٢٣ ٢٣

الإنتاج

- ١ - إنتاج ١٠ فدادين (كلنا وصحتها ٨) (علف أخضر) بواقع ١٠ بوطاقات قيمة إنتاج الفدان الواحد ، وبذلك تبلغ القيمة الإجمالية ٨٠ -

مدينى بوطاقة

٢	- ينتج القدان فى السنة الاعتيادية ٤ أرداد من	
١١	الحبوب ، سعر الأردب ١٢٥ مدينى ، فيبلغ إنتاج الفدانين ١٠	
٣	- مصاريف الحصاد المدفوعة عيناً وتبلغ بالنقود ٤	١
٤	- تبن ، ويبلغ ١٠ حمولات جمل ، ثمن الحمولة	
١	الواحدة ٦٠	
<hr/>		
٩٣	إجمالى الإنتاج	٧٤
<hr/>		
٧٠	صافى الإنتاج	٥١

٨ - الجلبان

٢	٤٨	- نفس التجهيزات التى يمر بها العدس وتكلف
		٢ - البذور : $\frac{13}{4}$ من الأردب للفدان الواحد ، ويبلغ
		ثمن الأردب ١٩٢ مدينى ، أى أن كمية البذور اللازمة للعشرة
١٣	٣٠	فدادين تبلغ $\frac{1}{4}$ أردب ، يبلغ ثمنها
		٣ - البذار : عشرة أيام عمل ، يدفع مقابل اليوم الواحد
-	٦٠	مدينى
٢	٨	٤ - تغطية البذور : الحرثة الثانية وتبلغ تكاليفها
		٥ - مصاريف الحصاد : يحتاج اقتلاع محصول القدان
		الواحد إلى ١٥ رجلاً وبذلك يلزم لاقتلاع محصول عشرة فدادين
١٠	-	خمسون يوم عمل ، أجرة اليوم
٢	٢٦	٦ - الدراس تحت النورج

مدينة بوطاعة

٧ - نقل المحصول إلى المخزن ، يوم عمل لجمل واحد	
مقابل ٢٥ مدني	٢٥ -
<hr/>	
إجمالي المصاريف	٨٧ ٣٥

الإنتاج

١ - بيع فدان الجلبيان الذي يحصد في شكل علف بـ	
٩ بوطاقات وبذلك يبلغ ثمن بيع ٩ فدادين	٨١ -
٢ - وينتج الفدان الذي يحصد جافاً ٤ أردب يبلغ ثمنها	٨ ٤٧
٣ - دراس فدان واحد تحت التورج	١ -
٤ - حملتا جمل من التبن ، ثمن الحمولة الواحدة ٢٥	
مدني	٤٥ -
<hr/>	
إجمالي الإنتاج	٨٧ ٩٥

صافي الإنتاج	٦٥
--------------	----

٩ - البسلة

مصاريف الزراعة

١ - نفس التجهيزات التي تقدم للعنيس	٣ ٨٥
٢ - البذور $\frac{18}{24}$ من الأردب للفدان الواحد ، ثمن الأردب ٢٤٥ مدني فتبلغ الكمية اللازمة لـ ١٥ فدادين $\frac{1}{3}$	٧
أردب ثمنها	٢٥ -
٣ - البذار : خمسة عشر يوم عمل ، مقابل ٦ مدني	
اليوم الواحد	١ -

مدينى بوطاقة

- ٤ - تغطية الأرض بعد البذار ٨٤ ٤
- ٥ - مصاريف الحصاد : يلزم ١٥ يوما لاقتلاع محصول فدان واحد ، ويكلف يوم العمل ٦ مدينى ، وتبلغ التكاليف لحصاد محصول عشرة فدادين ١٠ -
- ٦ - دراس محصول فدانين تحت التورج $\frac{7}{8}$ من الأردب ، ثمنا ٢ -
- ٧ - نقل المحصول إلى المخزن : عمل جمل واحد لمدة يوم مقابل ٢٠ مدينى ٢٠ -

إجمالى المصاريف ٤ ٤٢

الإنتاج

- ١ - يباع محصول فدان البسلة الذى يحصد وهو أخضر ، فى السنة الاعتيادية ، مقابل ١١ بوطاقة ، تبلغ لـ ٨ فدادين ٨٨ -
- ٢ - ينتج الفدانان اللذان يحصدان بعد جفافهما ٨ أرادب من البلور ، ثمن الأردب الواحد ٢٤٠ مدينى ٢١ ٣٠ -
- ٣ - دراس فدانين : حسب عيناضمن البند السابق ٢ -
- ٤ - التبن : حمولة جملين ، ثمن الحمولة ١٥ مدينى ... ٣٠ -

إجمالى الإنتاج ٦٠ ١١١

صافى الإنتاج ٥٦ ٦٩

١٠ - محصول السلجم لا يحتاج المحصول إلى أية تجهيزات

مدى بوطاقة

	١ - البذور : ينثر $\frac{1}{4}$ من الأردب للفدان الواحد ، ويبلغ ثمن الأردب الواحد ١٨٠ مدينى ، وبذلك تتكلف العشرة أفدنة ٧٥ -
	٢ - البذار : عشرة أيام عمل لرجل واحد تكفى لبذار عشرة فدادين مقابل ١٠ مدينى لكل يوم ١٠ ١
	٣ - مصاريف الحصاد : يستطيع عشرة رجال أن يقتلوا فى يوم واحد محصول فدان واحد . ويدفع لكل منهم ٧ مدينى لكل يوم عمل ، وبذلك تبلغ تكاليف حصاد ١٠ فدادين ٧٠ ٧
	٤ - الدراس : ستة رجال يدرسون فى يوم واحد إنتاج الفدان مقابل ٧ مدينى لكل منهم ، فتبلغ تكاليف الـ ٦٠ يوم عمل اللازمة ٦٠ ٤
	٥ - تنظيف البذور مقابل $\frac{2}{4}$ من الأردب المحصول الفدان الواحد ، فتبلغ تكاليف تنظيف محصول ١٠ أفدنة ٦٠ ١
	٦ - نقل البذور : يوما عمل لجمل واحد مقابل ٣٠ مدينى عن اليوم ٦٠ -

إجمالى المصاريف ٦٥ ١٦

الإنتاج

	١ - ينتج الفدان فى السنة الاعتيادية ٥ أراذب من بذور السلجم ثمن الأردب ١٨٠ مدينى ، أى أن إنتاج عشرة فدادين يصل إلى ١٠٠ -
--	---

مدينى بوطاقة

٢ - الدارس ، ويدفع ما يقابله عينا ، وقد تضمنه البند

السابق ويقدر نقداً بـ ٦٠ ١

١٠١	٦٠	إجمالى الإنتاج
٨٤	٨٥	صافى الإنتاج

١١ - الخس

لا يزرع الخس وحده مطلقاً ولكن مع العدس أو الشعير
ويبذر فى الفدان الواحد $\frac{1}{4}$ أردب من بذور الخس.....

- ١ - بذار وحصاد العدس وتبلغ ٤ ١٩
- ٢ - البذور $\frac{2}{3}$ من الأردب من بذور الخس للفدان
- الواحد سعر الأردب ٢ بوطاقة ، فيبلغ ثمن بذور ١٠ فدادين ٦٠ ١
- ٣ - مصاريف الحصاد : سبعة أيام عمل لرجل واحد
- مقابل ٧ مدينى عن اليوم ، فيبلغ تكاليف حصاد ١٠ فدادين ... ٤٠ ■
- ٤ - الدارس : ١٦ يوم عمل لحصول الفدان الواحد
- مقابل ٧ مدينى عن اليوم ، فيبلغ تكاليف دراس ١٠ فدادين .. ٤٠ ١٢
- ٥ - نقل الخس إلى مكان التخزين : عمل جمل واحد لمدة
- يومين فى مقابل ٢٠ مدينى عن اليوم ٤٠ -

٢٩	٤	إجمالى المصاريف
----	---	-----------------

الإنتاج

١ - الإنتاج من الخس ٥ ٣٧

مدينى بوطاقة

٢	- ينتج الفدان فى السنة الاعتيادية ٤ أراذب من البنور ثمن الأردب ٢ بوطاقة ، فيبلغ إنتاج ١٠ فدادين	٨٠
٣ - ١٠	حوالات جمل من سيقان الخس ، ثمن الحمولة الواحد ٢٥ مدينى	٧٠
٢		
<hr/>		
١١٩	إجمالى الإنتاج	٧٥
<hr/>		
٨٠	صافى الإنتاج	٧٦

١٢ - القطن

مصانيف الزراعة

- ١ - الحرث : حريتان فى اتجاهين متقاطعين بحيث تكون كل منهما عمودية على الحرثة الأخرى ٥٠ ١٥
- ٢ - تجهيز الأرض للرى (تحويلها إلى أحواض) ٣
- ٣ - الغرس : يلزم عشرون يوم عمل لغرس فدان واحد ، مقابل ٧ مدينى ليوم العمل ، وبذلك تبلغ تكاليف غرس ١٠ فدادين ٥٠ ١٥
- ٤ - الرى : يروى القطن خلال ثمانية شهور فى العام ، ويمكن الافتراض أنه يلزم خلال هذه المرحلة عمل متواصل لرجلين للفدان : ٤٨٠٠ يوم عمل مقابل ٦ مدينى لليوم الواحد لرى ١٠ فدادين ، تبلغ تكاليفها ٣٢٠
- ٥ - مصانيف الحصاد : نفس الرجال المستخدمون فى الرى يستخدمون أيضاً فى الحصاد ، ويلحق بهم خلال شهر ونصف طفلان عن كل فدان ، يدفع لكل منهما ٢ مدينى فى

مدينى بوطاقة

اليوم ، وهكذا تبلغ تكاليف حصاد عشرة فدادين - ٢٠

إجمالي المصاريف - ٣٧٤

الإنتاج

١ - ينتج الفدان الذى زرع بشكل جيد $\frac{1}{4}$ ٢ قنطار
من القطن ، يباع القنطار الواحد بـ ٢٠ بوطاقة فيبلغ ثمن إنتاج ١٠

فدادين - ٥٠٠

٢ - ويفترض أن مصاريف الحوث والبذار قد سددت
في السنة الأولى من النباتات البقلية التي تزرع داخل الأحواض
(مع القطن) أى ما يساوى - ٣٤

إجمالي الإنتاج - ٥٣٤

صافي الإنتاج ٨٠ ١٥٩

١٣ - زراعة وتصنيع السكر

مصاريف الزراعة

١ - المحراث : يلزم لاستغلال ١٠ فدادين محراث يبلغ
ثمنه في المتوسط ٢٢٥ مدينى ، ويمكن أن يبلغ عمر المحراث ١٠
سنوات ويتوزع هذه القيمة على كل واحدة من هذه السنوات
العشر فإن التكاليف السنوية تبلغ ٢٢ -
الربح المستحق للأقساط التي دفعت مقدماً بواقع ١٠٪ . ٢٢ -

مدينى بوطاقة

- ٢ - الحرق : لابد أن تحرق الأرض التى تزرع بقصب السكر سبع مرات متوالية ، ويلزم يومان لحرق الفدان الواحد مرة واحدة ، وتساوى ١٤٠ يوم عمل بواقع ٨ مدينى مقابل اليوم الواحد ٤٠ ١٢
- ويتم الحرق بواسطة ثيران المزارع :
- ٣ - الثيران : يتطلب زراعة ١٠ أفدنة بقصب السكر استخدام ٢٠ ثوراً أو بقرة ، يباع الزوج منها فى المتوسط بـ ١٠٠ بوطاقة .
- ١٠٠ - الأرباح المستحقة للأقساط التى دفعت مقدماً -
- ولا نحسب هنا أى مقابل لحوادث هلاك الحيوانات ، لأن هذه الحوادث العارضة يعوضها ، بل يعوض أكثر من ثمنها ، الألبان التى تنتجها والذرية التى تعقبها .
- وتتغذى الثيران خلال سبعة شهور بالثمن والفلو ويأكل زوج من الثيران ، كل شهر ، خمس حمولات من تبين القمح أو الشعير ، تساوى الحمولة الواحدة منها ٢٠ مدينى ، وأردباً واحداً من الفلو ثمنه ١٠٥ مدينى ، وبذلك تبلغ تكاليف غذاء زوج من الماشية خلال شهر واحد ٢٠٥ مدينى ، وتتكلف العشرة أزواج خلال سبع شهور على هذا الأساس ٤٠ ١٥٩
- وفى أثناء الخمسة أشهر الأخرى يأكل الزوج من الثيران حشوتين من فدان برسيم تقنزان بـ ١٣ بوطاقة فتبلغ تكاليف اطعام ١٠ أزواج - ١٣
- غرس قصب السكر : يتطلب الفرس ٢٠ يوم عمل للفدان الواحد مقابل ٧ مدينى لكل يوم عمل ، وبذلك تبلغ تكاليف غرس ١٠ فدادين ٥٠ ٥

مدينى بوطاقة

ويأتى قصب السكر الذى يغرس دائماً من حقل يملكه المزارع .

٥ - ماكينة للرى (ساقية) : يتكلف إنشاء الساقية ١٠٠ بوطاقة ، وتستمر الساقية خمسين أو ستين عاماً .

الأرباح المستحقة للأقساط المدفوعة أولاً بالنسبة لساقيتين

تليزمان لرى ال ١٠ فدادين - ٢٠

التصيب السنوى - ٨

٦ - العناية بالثيران : يلزم أربعة رجال للعناية بالثيران

وتشغيل الساقيتين ، يدفع لكل منهم ٣ بوطاقات فى الشهر ، أى

٣٦ بوطاقة فى السنة ، وبذلك يبلغ إجمالى ما يدفع لهم - ١٤٤

٧ - العزق وانتزاع العشب الضار : يخصص رجل لكل

فدان لمدة ثمانية أشهر ، يدفع له بواقع ٦ مدينى فى اليوم فتبلغ

التكاليف للعشرة أفدنة - ١٦٠

٨ - مصاريف الحصاد : يتم حصاد محصول فدان واحد

فى ١٥ يوماً ، ويستخدم رجلان فى هذا العمل : ويدفع لهم بواقع

رطلين من العسل الأسود يومياً . وتساوى ال ٦٠٠ رطل التى تقدم

مقابل حصاد ١٠ فدادين على هذا الأساس وبواقع ٣ مدينى

لكل رطل عسل - ١٨

مصاريف التصنيع

١ - إنشاء المصنع : يتكلف مصنع ينشأ لصناعة

السكر ، ١٠٠ بوطاقة ٤ ويلزم إنشاء مصنعين لاستغلال سكر ١٠

فدادين

مدينى برطاقة

- ويقدر أنهما يستطيعان الاستمرار لمدة ٢٠ عاماً ؛ وبذلك
- ١٠ - يصل نصيب السنة الواحدة إلى
- ٢٠ - الربح المستحق عن الأقساط التي دفعت مقدماً
- ٨ - الأقساط السنوية
- ٢ - نقل قصب السكر إلى المصنع ؛ ٧٥ يوم عمل
- ١٦ - ٦٠ - جمل واحد في مقابل ٢٠ مدينى عن كل يوم عمل
- ٣ - الجرار : يفترض أنه ينبغي كل عام تجديد $\frac{1}{4}$ عدد الجرار المستخدمة في تعبئة العسل الأسود ، وتساوى الجرة الواحدة ١٠ مدينى ، وبذلك يبلغ ثمن الـ ٨٠ جرة ٢٠ ٢
- مشتروات سنوية لأربعمائة إناء فخارية مخروطية الشكل تستخدم كقوالب ، تساوى الواحدة $\frac{1}{4}$ مدينى ، وبذلك يبلغ مجموع ثمن القوالب ٢٠ ٢
- ٤ - اليد العاملة اللازمة للتصنيع : يستخدم في كل مصنع رجلان لنزع أوراق قصب السكر ، وأربعة رجال لتحريك الطواحين (العصارات) ، ورجلان للغلاية ، ورجلان آخران للملاحظة النار ، أى أنه يلزم ٢٠ عاملاً للمصنعين : ويعمل هؤلاء لمدة شهرين ، ويحصل كل منهم يومياً على رطلين من العسل الأسود ، وبذلك يتكلف ١٢٠٠ يوم عمل ٧٢ -
- ٥ - وقود : قش الذرة وحرم من قش الشعير ٤٠ -

٩٣٩ ٤ إجمالى المصاريف

الإنتاج

١ - ينتج الفدان في السنة الاعتيادية ٢٠ قنطاراً من

مدينى بوطاقة

السكر المصنوع ، ثمن القنطار ٩ بوطاقات و ٤٥ مدينى .	
وبذلك تبلغ قيمة إنتاج ١٠ فدادين	١٩٠٠ -
٢. - وينتج الفدان أكثر من ٧ قناطير من العسل	
الأسود ، ثمن القنطار الواحد ٣ بوطاقات . وبذلك تبلغ قيمة	
إجمالى الإنتاج من العسل	٢١٠ -
<hr/>	
إجمالى الإنتاج	- ٢١١٠
<hr/>	
صافى الإنتاج	٨٦ ١١٧٠

١٤ - التبغ

مصاريف الزراعة

١ - البلور : يبلر الدخان فى نفس حقول الذرة وفى نفس وقت زراعتها : ويبلر $\frac{1}{8}$ من الأردب لكل فدان ، بسعر ٦ مدينى لهذه الكمية ، وبذلك تبلغ تكاليف بلور ١٠ فدادين ..	
٢	٢
٢ - البذار	
١	٢٠
٣ - حرثتان للأرض التى تزرع بالدخان	
٢٠	-
٤ - إعادة شتل الدخان : يحتاج إعادة شتل الدخان فى فدان واحد إلى ٢٥ يوم عمل ، أجرة اليوم الواحد ١٠ مدينى ...	
٢٧	٧٠
٥ - مصاريف الحصاد : يلزم ١٥ رجلا للقيام بحصادين (حصادها مرتين) لكل فدان من التبغ . يدفع لكل واحد منهم ١٠ مدينى ، وبذلك تبلغ أجور حصاد ١٠ فدادين	
١٦	٦٠
نقل المحصول إلى المزارع : عمل جمل واحد لمبة خمسة أيام لمحصول الـ ١٠ فدادين	
١	٦٠
<hr/>	
إجمالى المصاريف	٣٠ ٦٩

الإنتاج

مدينى بوطاقة

حصلت ان لكل فدان ، تنتجان ٨ قناطير من ورق التبغ .

ثمن القنطار ٣٢٥ مدينى ، وبذلك يبلغ قيمة محصول ١٠

فدادين ٨٠ ٢٨٨

صافى الإنتاج ٥٠ ٢١٩

انتهى بعون الله

الفهرس

صفحة

٣

المقدمة

الكتاب الأول

الزراعة والصناعة والتجارة

(تأليف جوارح)

الباب الأول

١١

عن الحالة الراهنة للزراعة في مصر

الفصل الأول : حالة ومنساحة الأرض القابلة للزراعة - أعمال الري

١٣

الوسائل الصناعية للري

الفصل الثاني : عن المحراث - النورج - الأدوات الزراعية الأخرى وعن

٢٢

الحيوانات التي تستخدم في جرّها

٢٧

الفصل الثالث : عن المقاييس الزراعية ، المكاييل ، الموازين ، النقود ..

الفصل الرابع : عن حالة الفلاحين المصريين ، نبذة موجزة عن إدارة

٣٤

القرى

الفصل الخامس : عن المحاصيل الزراعية في مصر :

٤٣

أولاً : زراعة القمح

٤٧

ثانياً : زراعة الذرة والذرة الشامية

٥٢

ثالثاً : الأرز

٥٩

رابعاً : زراعة الشعير

٦٢

خامساً : زراعة العدس والحمص والترمس

٦٥

سادساً : زراعة الفول

٦٦

سابعاً : زراعة البصل والشمام والخضروات الأخرى

٧٠

ثامناً : زراعات البرسيم والحلبة والجلبان والبسلة

٧٥

تاسعاً : زراعة السلجم والحس والسمسم

٧٩

عاشرًا : زراعة القرطم

صفحة

٨١ حادى عشر : زراعة الكتان
٨٦ ثانى عشر : زراعة القطن
٩٠ ثالث عشر : زراعة النيلة
٩٤ رابع عشر : زراعة قصب السكر
٩٥ خامس عشر : زراعة التبغ
٩٦ سادس عشر : زراعة أشجار الورد
٩٧ سابع عشر : زراعة النخيل والكروم وبعض الأشجار الأخرى
١٠٤ الفصل السادس : عن الحيوانات التى يربىها الفلاحون
١١١ الفصل السابع : عن إعداد الحقول فى مناطق مصر المختلفة
 الفصل الثامن : عن مكاسب الزراعة ، وعن الاستخدام الأفضل للأرض فى مصر
١٢٤ أولاً : زراعة القمح البياق
١٢٧ ثانياً : زراعة الغول البياق
١٢٩ ثالثاً : زراعة البرسيم البياق
١٣١ رابعاً : زراعة القرطم البياق
١٣٣ خامساً : زراعة الدرة النبارى
١٣٥ سادساً : زراعة النيلة
١٣٧ سابعاً : زراعة القمح الشتوى فى الفيوم
١٣٩ ثامناً : زراعة الكتان فى الدلتا
١٤٢ تاسعاً : زراعة الأرز
١٥٦ الفصل التاسع : عن حق الملكية وعن رسم تحصيل الضريبة

الباب الثاني

عن الحالة الراهنة للصناعة في مصر

١٦٣	تمهيد
١٦٥	الفصل الأول : صناعة الآنية الفخارية وغيرها من الآنية وصناعات لبنات البناء النيفة والمهروقة
١٦٦	الفصل الثاني : صناعة المنسوجات القطنية والكتانية ويختلف أنواع الأقمشة
١٧٣	الفصل الثالث : صناعة الحصر
١٨٨	الفصل الرابع : الزيوت المختلفة وطريقة صنعها
١٩١	الفصل الخامس : صناعة النبيذ وأنواع الخلل المختلفة والمياه الروحية ...
١٩٦	الفصل السادس : تقطير ماء الورد
٢٠٠	الفصل السابع : صناعة السكر
٢٠٣	الفصل الثامن : صناعة ملح التوشادر
٢٠٧	الفصل التاسع : صناعة إفراخ البيض أو معامل التفريخ
٢١٠	الفصل العاشر : عن الصيد
٢١٢	الفصل الحادى عشر : عن صناعة الملح البحرى وملح البارود
٢١٤	الفصل الثانى عشر : عن الصناعات والحرف وعن الصناعة فى المدن بشكل عام

الباب الثالث

عن الحالة الراهنة للتجارة عن المصريين

٢٢١	تمهيد
٢٢٢	الفصل الأول : عن التجارة الداخلية فى مصر
٢٢٣	الفصل الثانى : عن علاقات مصر التجارية مع أواسط أفريقيا
٢٣٦	١ - قافلة دارفور
٢٣٦	٢ - قافلة سنار

ص

٢٥١	٣ - قافلة فزان
٢٥٣	٤ - عن تجارة مصر مع دول البربر
٢٥٩	الفصل الثالث : علاقات مصر التجارية مع آسيا
٢٥٩	١ - التجارة مع سوريا
٢٦٨	٢ - تجارة مصر مع الجزيرة العربية والهند
٢٨٧	الفصل الرابع : عن العلاقات التجارية بين مصر وأوروبا
٢٨٨	١ - تجارة مصر مع البندقية وتريستا
٢٩٧	٢ - تجارة مصر مع توسكانيا
٣٠٤	٣ - تجارة مصر مع فرنسا
٣١٦	الفصل الخامس : بيانات عن التجارة كما تقدمها سجلات الجمارك
٣٤٣	موجز وملاحظات عامة
٣٦٢	مستندات ووثائق

كتب أخرى للمترجم

أولاً : فى مجال الأدب :

- ١ - المطاردون (مجموعة قصص قصيرة).
- ٢ - حكايات من عالم الحيوان.
- ٣ - المصيدة (مجموعة قصص قصيرة).
- ٤ - موتى بلا قبور (مسرحية تأليف جان بول سارتر).
- ٥ - السماء تمطر ماءً جافاً.
- (رواية تسجيلية تتناول وقائع الوحدة المصرية السورية وانفصالها).

ثانياً : فى مجال التاريخ :

- ١ - تطور مصر من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠، تأليف مارسيل كولمب.
- ٢ - فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية. تأليف أندريه ريمون.

ثالثاً : الترجمة العربية الكاملة لموسوعة وصف مصر :

تأليف علماء الحملة الفرنسية

- ١ - المصريون المحدثون.
- ٢ - العرب فى ريف مصر وصحراواتها.
- ٣ - دراسات عن المدن والأقاليم المصرية.
- ٤ - الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة.
- ٥ - النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية.
- ٦ - الموازين والنقود.
- ٧ - الموسيقى والغناء عند قدماء المصريين.
- ٨ - الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين.
- ٩ - الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين.
- ١٠ - مدينة القاهرة - الخطوط العربية على عمائر القاهرة.

رابعاً : لوحات موسوعة وصف مصر :

١ - المجلد الأول والثاني للوحات الدولة الحديثة.

٢ - المجلد الأول من لوحات الدولة القديمة.

خامساً : من موسوعة وصف مصر :

(دراسات مختارة من الموسوعة فى كتيبات)

١ - كيف خرج اليهود من مصر القديمة.

٢ - مدينة الإسكندرية.

٣ - مدينة رشيد.

رقم الإيداع: ١٤٩٠٤ / ٢٠٠٢

التزقيم الدولي : 7 - 8077 - 01 - 977 I.S.B.N



تم طباعة الموسوعة بالتعاون مع
شركة نهضة مصر للطباعة والنشر

لقد أدركنا منذ البداية
أن تكوين ثقافة المجتمع
تبدأ بتأصيل عادة
القراءة، وحب المعرفة، وأن
المعرفة وسيلتها الأساسية
هى الكتاب، وأن الحق فى
القراءة يماثل تماماً الحق
فى التعليم والحق فى
الصحة.. بل الحق فى
الحياة نفسها.

سوزانه مبارك

السعر خمسة جنيهات

Bibliotheca Alexandrina



0648140

مركز بحوث القاهرة للدراسات
الكتابية - القاهرة
جمعية تنمية الثقافة

تمويل: جهاز التخطيط القومى